

باب التولية والاشراك والمراجعة	٤٠	( كتاب الشفعة )	٥٧
باب الاصول والثمار	٤٠	فصل ان اشترى بعثلى الخ	٥٨
فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه الخ	٤١	( كتاب القراض )	٥٩
باب اختلاف المتبايعين	٤٢	فصل بشرط استحباب وقبول	٥٩
باب العبدان لم يؤذن له في التجارة لا يصح شراؤه الخ	٤٢	فصل لكل فصله ٦٠ ( كتاب المساقاة )	٥٩
٤٢		فصل بشرط تخصيص الثمر بماله الخ	٦٠
فصل بشرط كون المسلم فيه	٤٣	( كتاب الاجارة )	٦٠
فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه الخ	٤٣	فصل بشرط كون المنفعة معلومة	٦١
فصل الاقراض مندوب ٤٤ ( كتاب الرهن )	٤٣	فصل لا تصح اجارة مسلم لجهاد	٦١
فصل شرط المرهون به كونه ديناً الخ	٤٤	فصل يجب تسليم مفتاح الدار الى المكتري	٦١
فصل اذا لم يرض الرهن الخ	٤٥	فصل يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين غالباً	٦٢
فصل حتى المرهون قدم الجنى عليه الخ	٤٥	فصل لا تنفسخ الاجارة بعذر	٦٢
فصل اختلاف في الرهن أو قدره	٤٥	( كتاب احكام الموات )	٦٣
فصل من مات وعليه دين الخ	٤٦	فصل منفعة الشارع المروور	٦٣
( كتاب التفليس )	٤٦	فصل المعدن الظاهر وهو ما خرج الخ	٦٣
فصل يبادر القاضي الخ	٤٦	( كتاب الوقف )	٦٤
فصل من باع ولم يقبض الثمن ٤٧ باب الحجر	٤٧	فصل قوله وقفت على اولادى	٦٤
فصل ولو العي أبوه الخ ٤٨ باب الصلح	٤٨	فصل الاظهر أن الملك في ربة الموقوف الخ	٦٤
فصل العار يقى النافذ الخ	٤٨	فصل ان شرط الواقف النظار لرفه الخ	٦٥
باب الحوالة ٥٠ باب الضمان	٤٩	( كتاب الهبة ) ٦٥ ( كتاب اللقطة )	٦٥
فصل المذهب صحة كفالة البدن	٥٠	فصل الحيوان المملوك الخ	٦٥
فصل بشرط في الضمان والكفالة لفننا يشعر بالترام	٥٠	فصل ويذكر بعض أوصافها	٦٦
( كتاب الشركة ) ٥١	٥١	فصل اذا عرف سنة الخ ٦٦ ( كتاب القبط )	٦٦
فصل الوكيل بالبيع الخ	٥٢	فصل اذا وجد لقطاً بدا الاسلام الخ	٦٧
فصل قال بيع لشخص معين الخ	٥٢	فصل اذا لم يبق القبط برك الخ	٦٧
فصل الوكالة جازئة من الجانبين	٥٢	( كتاب الجمالة ) ٦٧ ( كتاب الفرائض )	٦٧
كتاب الاقرار	٥٣	فصل الفروض المقدرة الخ	٦٨
فصل قوله لزيد كذا أصبغة اقرار	٥٣	فصل الاب والابن والزوجة لا يحجبهم أحد الخ	٦٨
فصل بشرط في القربة أن لا يكون ملكاً لمقر	٥٤	فصل الاب يرث بفرض الخ	٦٨
فصل قال له عندي سيف الخ	٥٤	فصل الاخوة والاخوات لا يورثن الخ	٦٩
فصل أقرب بنسب الخ ٥٥ ( كتاب العارية )	٥٥	فصل من لاصبه له بنسب وله معق الخ	٦٩
فصل لكل منهما رد العارية	٥٥	فصل اجتمع جدوا وخوة الخ	٦٩
( كتاب الغصب )	٥٦	فصل لا يتوارث مسلم وكافر	٦٩
فصل ضمن نفس الرقيق بقيمته	٥٦	فصل ان كانت الورثة عصبان	٧٠
فصل ادعى تملكه وأنكر المالك صدق الغاصب	٥٧	( كتاب الوصايا ) *	٧١
بيمينه	٥٧	فصل ينبغي أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله	٧١
فصل زيادة الغصب ان كانت أثره مضاعف الخ	٥٧	فصل اذا طعننا المريض بخوفه لم ينفذ تبرع الخ	٧٢





٧٢	فصل أوصى بإشادة الخ	٨٥	فصل الفرقة باللفظ الخلع طلاق
٧٢	فصل تصح عناقع عبد ودار الخ	٨٥	فصل قال أنت طالق وعليك الخ
٧٣	فصل له الرجوع عن الوصية	٨٦	فصل ادعت خلعاً الخ ٨٦ (كتاب الطلاق)
٧٣	فصل يسن الإصاء بقضاء الدين الخ	٨٦	فصل له تفويض طلاقها إليها
٧٣	(كتاب الودعة)	٨٧	فصل مريسان نائم طلاق لغا
٧٤	(كتاب قسم التي والخنثية)	٨٧	فصل خطاب الأجنبية بطلاق وتعليقه بنكاح وغيره لغو
٧٥	فصل الغنيمة مال حصل من كفار الخ	٨٧	فصل قال طالقك أو أنت طالق ونوى عدداً وقع الخ
٧٥	(كتاب قسم الصدقات)	٨٨	فصل يصح الاستثناء بشرط اتصاله
٧٥	فصل من طليز كاذب وعلم الإمام استحقاقه الخ	٨٨	فصل شلت في طلاق فلا الخ
٧٦	فصل يجب استيعاب الأصناف	٨٨	فصل الطلاق سني وبدعي
٧٦	فصل صدقة التعاق ع سنة	٨٨	فصل قال أنت طالق في شهر كذا
٧٦	(كتاب النكاح)	٨٩	فصل علق بحمل الخ
٧٦	فصل تحل خطبة ثالثة عن نكاح الخ	٨٩	فصل قال أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث
٧٧	فصل انما يصح النكاح بإيجاب	٩٠	فصل علق بأكل وغيف
٧٧	فصل لا تزوج امرأة نفسها	٩٠	(كتاب الرجعة) ٩١ (كتاب الإيلاء)
٧٧	فصل لا ولاية للزريق وصي الخ	٩١	فصل عهد أو بعة أشهر الخ
٧٨	فصل زوجه الولي غير كفء برضاها الخ	٩١	(كتاب الظهار)
٧٩	فصل لا تزوج بمجنون صغير الخ	٩٢	فصل على الظاهر كفارة الخ
٧٩	باب ما يحرم من النكاح	٩٢	(كتاب الكفارة) ٩٣ (كتاب اللعان)
٧٩	فصل لا ينكح من علكها أو بعضها	٩٣	فصل له كذبة زوجة علم زناها
٨٠	فصل يحرم نكاح من لا كتاب لها	٩٣	فصل اللعان قوله أو بيع مزار
٨٠	باب نكاح المشرك	٩٤	فصل له اللعان لنفي ولد الخ
٨٠	فصل أسلم وتنته أكثر من أربع	٩٤	(كتاب العدد) ٩٤ فصل عدة الحامل بوضعه
٨٠	فصل أسلم ما عا ستمرت النفقة	٩٤	فصل لزمها عدة تأتخص الخ
٨٠	باب الخيارات والأعفاف ونكاح العبد	٩٥	فصل عاشرها كزوج الخ
٨١	فصل يلزم الولد الأعفاف الأب الخ	٩٥	فصل عدة حرمات لوفاته الخ
٨١	فصل السيد بآذنه في نكاح عبده لا يضمن الخ	٩٥	فصل يجب سكنى لمعدة طلاق الخ
٨٢	(كتاب الصداق)	٩٦	باب الاستبراء ٩٦ كتاب الرضاع
٨٢	فصل نكحها بخمر أو حرا الخ	٩٧	فصل تحتها صغيرة فأرضعتها أمه
٨٢	فصل قالت رشيدة زوجي بلا مهر	٩٧	فصل قال هند بنتي الخ ٩٧ كتاب النفقات
٨٣	فصل مهر المثل ما رغب به	٩٨	فصل الجدة إذا تم التحب بالتمكين
٨٣	فصل الفرقة قبل وطع منها	٩٨	فصل أعسر من الخ
٨٣	فصل المطلقة قبل وطع متعة	٩٩	فصل يلزم نفقة الولد وإن علا
٨٣	فصل اختلاف في قدر مهر	٩٩	فصل الحضنة ١٠٠ فصل عليه كفاية رقيقه
٨٤	فصل ولية العرس سنة	١٠٠	(كتاب الجراح)
٨٤	كتاب القسم والنشور	١٠١	فصل وجد من شخصين
٨٤	فصل ظهر أمارات نشورها		
٨٥	(كتاب الخلع)		

لنكون سنة أشهر من التعلق أو لا ربع سن فاعلم لو طأ طأ علق كون الجسل منتهيان وهو عدو الا فلا لو قال ان كنت جديلا بد كرفلة طقة وياش فعلقين فولدتها ثلاث أو ان كان حليد كرافلة طقتي آخر فغير أو ولدت فولدت اثنين مرتبا طقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني أو كل ولدت فولدت ثلاثة مرتبا وقع بالاولين طقتان وانقضت عدتها بالثالث الأول ربع كذا ولدت واحدة فصومها طو التي فولدت معا طقتين جميعا ثلاثا ثلاثا أو مرتبا طقت الزايسة ثلاثا كالاولي ان بقيت عدتها والثانية طقتان والثالثة طقتين وانقضت عدتها بالاولين ثلاثا أو ثلثان عا ثم ثلثان معلو عدة الاولين باقية طقتان ثلاثا ثلاثا والاخران طقتين طقتين أو ان حقت طقت بأول حضي قبل أو بعده فليجدها مقبله وحقت على حضيها فعلق به خلاها لاعل ولادتها أو ان حقتا فاعطاها لغان فاقصتا وكلم ما حقت أو واحدة طقت أو ان أومتى طقتين أو طاعتين سنك أو آيت أو لامت أو وضعت فانت طاق قبله ثلاثا ثم وجد فعلق به وقع الغمز أو ان وطئت لبا فانت طاق قبله ثم وطئ لم يقع أو علق بمشيمة ناعيا شتر طعورا فغير نعمتي ويقع بقول المطلق بمشيمته شنت غير مسي ويمنون ولو كارهها ولا وجو ععلق ولو قال أنت طاق ثلاثا لا ان شامز بد طقتا فاعلم ععلق ككل معلق بقوله أو يفعل من بدال بتابعه أو قصد اعلامه ففعل تابعا أو كرها أو جاهلا

شديدة أو خاف بد مرض كافر ما دام مستيقظا أو فاعلم الا كثر أو لا حيا به أو ملبسا سنة بعدا مما يكون طاعة (كلم المان) علق بصفة طلق وصريح الزنا كقوله لرجل أو امر أو زنت أو زنت أو زاني أو زانية أو زيجيا بلانج شتق في صريح وصفه بغيره أو دبر صرحا ووزنت في الجبل كناية وكذا زنت قطع في الاصم وزيبت في الجبل صريح في الاصم وقوله يا فاجر يفاك ولها الشبيبة نوت تجسبن الخلو لغرضي يابعل وزوجتلم أجسدا عذرا كناية فان أنكر أو نكح فقد صدق بينه وقوله يا ابن الحلال وأما أبا قلت زان وعذره امر يض ايس بقذف وان فوا وقوله زنت بلنا قرار زنا وقذف ولو قال زوجته زانية فقلت زنت بلنا أو انت أو في خلافه وكاسية فلو انك زنت وانت أو في غير قوله فاذة وقوله زني فخرجك أو كذا كذا وقذف والمذهب ان قوله بذلك وعينك ولو لم يدس حتى أو لم يصب كتابه ولو لم يدس استبان فلا ن صريح الاتقي بعدا من بعد طلق نعمين ويعز وثير والحسن يكلف حرمه طيف عين وطاعه بعدو يعلل العفة بوطه علم علق كة على المذهب لا زوجة على عدة شبهة وأمنه ودمه ومنكوسه بالاول في الاصم ولو زني بقذف سقط الحد وأردم فلا من زني مرة ثم صلح لم يعد محنا وحده الخلف ويرثو بمضا بطو والاصم انه يرتد كل الزنا ولو له لوطا معتمه فليقبل به (فصل) علق زوجه علم زناها أو طنة طنامو كذا كشيا ع زناها ربع مع رتبة أو أرحا عا فلو طو لانت فولدت لم أنه ليس من زوجه وناعيا يعلم اذا لم يما أو ولده لمون سنة أشهر من لوطه أو لوط أو ربع سنين فلو ولده لما بينهما ولم يستعري بعجسة حرم النبي وان ولده لغو سنة أشهر من الاستبراء حل التي في الاصم ولو وطئ وعزل حرم على الصبي ولو علم زناها وحل كون الولد منهن الزنا حرم النبي وكذا الخذف والعلم على الصحيح (فصل) علق ثوبه أو ربع مر أو لمتد باله في ثل الصادق فيماريته به هذين الزنا غابت جهاه ووقع نساء يجامعها والخليفة ان لعنة الله عليه ان كل من الكاذبين فيمارعه من الزنلان كلن ولد ينفذ كرفي التكلم فخال وان الولد الذي ولده أو عدا الولد من زنا يسمى وتو له في شهد بالله ان الكاذبين فيمارعه من الزنا والخليفة ان غضب الله عليها ان كل من الصادق قد ولو بدل لفظ شهادة بخلاف ونحوه أو غضب بهن وعكسه أو كرا قبل تمام الشهادتين لم يصح في الاصم وبشتر طقه أمر القاضى ولفظ كذا وان يتأخر لهما من لعنه ولا من آخرس باشا لمظفوه أو كتابة ويصح بالجهنم فيعرف العريية فوجدو بلفظ زمان وهو بعد صرح جعفر وكان وهو أشرف بلفظ بكمين الزن والكن والقائم والذين عند التبريت المقدس عند العرفه بغيرها عند منبر الجامع وحاشي بيابا السجود في بيعة أو كتب أو كذا يثبت لو يجرى في الاصم لا يثبت أصنام حتى وجع الله أو يفتوا الخلفيات سنة لا فرض على المذهبين من القاضى وعظماو بدائع عند الخليفة سوان بلاء عا فاقين بشرطه زوج يصح طلاقه ولو ارتد بعد وطئه طلق وأسلم في العدة لا عني ولو لا عن ثم أسلم مع أو أمر صافين يزوج وتعلق بلعاه فرقة وموسم يزوجان كذب نفسه وموطأ المذمة وجوب حد زناها وانقائه نسب بلفظ بلعاه والفاضا ج التي يمكن من نكاحه أو زنا ولده لسنة أشهر من العدة أو طلق في مجلس أو نكح وهو بشرطه في المهر لم يظفوه بلفظ ميسا والتي على الفور في الجهد وبه زنا موزو في حل وانما تقاربه ومن آخر وقال جهات الولد قد صدق بينه من كان تابا وكذا الحاضري عدة يمكن جهلها ولو قبل له تمتح بلفظ أو جعله الله فلو قال

فاكنت زمانة طقتان والخلف ما عني به حث أو منع أو تحقيق خبر فاذا قال ان حلفت بالزنا أنت طاق ثم قال لم تغر جي أو ان خرجت





٢	( كتاب الطهارة ) * ٣ باب أسباب الحدث	٢٤ فصل ان اتعد نوع المشاة الخ
٤	فصل في آداب دخول الخلاء ٤ باب الوضوء	٢٥ باب زكاة النسيات ٢٥ باب زكاة النقد
٥	باب مسح الخف ٥ باب الغسل	٢٦ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة
٥	باب النجاسة ٦ باب التيمم	٢٦ فصل شرط زكاة التجارة الخ
٦	فصل يشتم كل تراب طاهر الخ ٧ باب الحيض	٢٦ باب زكاة الفطر
٧	فصل رأيت لسن الحيض أقله	٢٧ باب من تلزمه الزكاة وما يجب فيه
٧	( كتاب الصلاة )	٢٧ فصل يجب الزكاة على الفور
٨	فصل انما يجب الصلاة على كل مسلم الخ	٢٨ فصل لا يصح تجهيل الزكاة على ملك النصاب الخ
٨	فصل الأذان والاقامة الخ	٢٨ ( كتاب الصيام ) ٢٨ فصل النية شرط للصوم الخ
٨	فصل استقبال القبلة شرط الخ	٢٩ فصل شرط الصوم الاسالك عن الجماع الخ
٩	باب صفة الصلاة	٢٩ فصل شرط الصوم الاسلام والعقل الخ
١١	باب شروط الصلاة خمسة الخ	٢٩ فصل شرط وجوب صوم رمضان الخ
١٢	فصل تبطل الخ ١٢ باب سجود السهو	٣٠ فصل من فاته شيء من رمضان
١٣	باب تسن سجودات التلاوة	٣٠ فصل يجب الكفاية الخ ٣٠ باب صوم التطوع
١٣	باب صلاة النفل ١٤ ( كتاب صلاة الجماعة )	٣٠ ( كتاب الاعتكاف )
١٤	فصل لا يصح اقتداؤه من يعلم بطلان صلاته الخ	٣١ فصل اذا نذر دمه متابعه لمزمه
١٥	فصل لا يهتدى على امامه في الموقف الخ	٣١ ( كتاب الحج ) ٣٢ باب المواقيت
١٥	فصل شرط القدوة الخ	٣٢ باب الاحرام ٣٢ فصل الحرم ينوي ويلبي
١٥	فصل يجب متابعة الامام	٣٣ باب دخول مكة
١٦	فصل خرج الامام من صلاته	٣٣ فصل للطواف أنواعه واجبات وسنن
١٦	باب صلاة المسافر	٣٣ فصل يستلم الحجر الخ
١٦	فصل طوبى السفر ثمانية وأربعون ميلا هاشمية	٣٤ فصل يستحب للامام أو منضوبه الخ
١٧	فصل في جواز جمع التقديم والتأخير	٣٤ فصل ويبيتون بمزدلفة الخ
١٧	باب صلاة الجمعة ١٨ فصل يسن الغسل لحاضرها	٣٤ فصل اذا دعا إلى معنى الخ
١٨	فصل من أدرك ركوع الثانية	٣٥ فصل أركان الحج خمسة
١٩	باب صلاة الخوف	٣٥ باب محرمات الاحرام
١٩	فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير	٣٥ باب الاحصار والغوات
٢٠	باب صلاة العيدين	٣٦ ( كتاب البيوع ) ٣٦ باب الربا
٢٠	فصل يندب التكبير بغروب الشمس	٣٧ باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
٢٠	باب صلاة الكسوفين	عسب الفعل الخ
٢٠	باب صلاة الاستسقاء	٣٧ فصل ومن المنهى عنه ما لا يبطل لرجوعه الخ
٢١	باب ان ترك الصلاة جاحدا وجوبها كفر الخ	٣٨ فصل باع خلا وخرا الخ ٣٨ باب الخيار
٢١	( كتاب الجنائز ) ٢٢ فصل يكفن بماله لبس محيا	٣٨ فصل له ما ولا حده ما شرط الخيار الخ
٢٢	فصل لصلاة أركان	٣٨ فصل لا يمتري خيار بفاه ورعيب قديم
٢٢	فصل أقل القبر حفرة الخ	٣٩ فصل التصريح بحرام الخ
٢٤	( كتاب الزكاة ) ٢٤ باب زكاة الحيوان	٣٩ باب البيوع قبل قبضه من ضمان البائع



يكتسب على يوم كفاية أيام وجود من يشه  
 يشد ضررها وجد بل يفسد بشرط كونه  
 قاعدا من مائة علة وغيره في الحظيرة  
 لاهن مال التجارة وأمن طر بل يفسد بها  
 وملاذ لم يرد كوابر تعين وغلبت سلامة  
 وجوده وملاذ لم يرد بل يفسد بها  
 بين مثل ملاذ لم يرد كوابر دابة كل مرحلة  
 وخرج زوج امرأة أو سودة نقتل  
 معاولو بأمر كفاد أعي وثبت على  
 مر كوابر لا ضرر منه ومن يسع مسيرا  
 معهود النسل والادغام مال لم يرد بسفه  
 بل يصح ولر واستعانة بغيره بغيره  
 من ميتة نسل من تركه ومضروب  
 بينه وبين مكتمل حلتان أحسن في نسل  
 عامه غيره أو نسله سفر أو يجمع نسل  
 بشرط ملاذ عليه مال  
 (باب الواقعة) زمانها حلج من  
 شوق إلى غير غير الحرام حلال في غيره  
 انعقد مرة ولها الأبد لا خارج في غير  
 ومكانها بالانحراف من حل وأضله الجعنة  
 فالتعريف فلو بدية فان لم يخرج وأقيم  
 أجزائه وعليه مائة فان خرج بعد إقراره  
 فمما فلو دمج أن يكتفى ونسل لوجه  
 من المادينة والخطبة ومن الشام ومصر  
 والمغرب واليمن من ثم لعل من عالم ومن  
 نجد اليمن والمجازة ومن المشرق ذات  
 حرش أو أفضل أن موقعه ان الحرام منه  
 ومن أكلة ولحق لا يفسد بطريقه ان اذناه  
 جهادته أو سقطين عاقل أو غير ما البه  
 والأفرح حلتان من مكة ولحق دون سقطين  
 لم يرد من مدينته ثم أراد حله ومن طوار  
 مدينته مدينته نسل الحرام لم يرد إلا  
 لعذر فان لم يرد أو لم يرد بغيره جعل نسل  
 لم يرد مع الأثم (باب الحرام) (باب الحرام)  
 الأفضل تبين بان ينوي بها أو عرو أو  
 كلبها فان أخلق في أشهر جهر فبينا  
 شامه أقمه لعله أن يحرم كالحرام زيد  
 فسقط مدينته ان لم يرد مع الحرام زيد  
 فالحرام مدينته لم يرد مع الحرام مدينته  
 ثم أقمه لعله ومن نعلق بنية فليس على طواف

وبين مكتمل حلتان أو ضعف من مشي داخل مع شوق محل لا فدرجل

معرفة (فصل) يستحب الامام أو من يوصيه أن يخطب الجمعة في سابع ذي الحجة بعد  
 صلاة الظهر شعبة ترد بأمر فيها بالقدرة التي يوصيه أهلها ما أمهم من لئلا تخرج بهم  
 من الدار التي يبيتون بها فإذا طالت الشمس فقد وعزمت (قلت) ولا يخطبون بها بل  
 يقيمون بغيره فرب عرفان حتى تزول الشمس والله أعلم ثم يخطب الامام بعد الزوال شعبة  
 ثم يخطب الناس الظهر والعصر بعدوا بقوا معرفة إلى الغروب يذكروا الله تعالى ويذكرون  
 ويذكروا الله بل يذكرون ثم يخطبون ثم يخطبون ثم يخطبون ثم يخطبون ثم يخطبون ثم يخطبون  
 يزدل لفسه بعدا واجب الوقوف حذره بجزء من أرض عرفات وان كان ملا في طاب أبق  
 ونحوه بشرط كونه أهلا للعبادة معنى عليه ولا بأس بالنوم وقت الوقوف من الزوال يوم  
 عرفات والصحيح نقل إلى الظهر يوم الترويض وقت من أرا ثم يركب من عرفات قبل الغروب ولم يعد  
 أو أرقدا استحب بالوقوف في حجب وان عاد فكان من بعد الغروب والادام وكذا ان عاد ليل في  
 الأضواء ولو وقفوا اليوم العاشر غلظا أحرقهم إلا أن يخطبوا في خلاف العادة فيقفون في  
 الأضواء وان وقفوا في الليل ولو قبلات الوقت وجب الوقوف في الوقت وان علموا بعده  
 وجب القضاء في الأصح (فصل) ويستحب بركة من دفعه ما بعد نصف الليل أو  
 قبله وعقد قبل الغروب ثلاثين علة ومن لم يكن يحال النصف الثاني أرقدا ولو فوجوه  
 القولان ومن قدّم الله أو الضعفة بعد نصف الليل المني ويبقى في غير حتى يصلوا الصبح  
 بصلين ثم يداومون إلى ما يندون من مدينته حتى يرى غلظا لم يرد الحرام ووقفوا  
 ودعوا إلى الاستقامت يبيتون فيصلون بعد طلوع الشمس فيرى كل شخص حينئذ سبع  
 سميت الجعنة المني قطع الثلثة عند بدء الزجر ويكبر كل حصاة ثم يذبح من معه  
 هدى ثم يخطب أو يصرر والخلق أفضل ويصرر المرائق والخلق نسل على المشهور وأنه ثلاث  
 شمران حلقا أو تقصير أو تنقلا أو حرا أو قنصا ومن لا شعر برأسه يستحب امرأ أو نسي  
 جاء فإذا ساق أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن وسعى إلى بكن سعى ثم عود إلى  
 وهذا الزجر والخلق والطواف من ترتيبها كذا كركلو دخل وقتها نصف ليلة الفجر  
 ويبقى وقت الزجر إلى آخر يوم الفجر ولا يخصص للزجر زمن (قلت) الصحيح اختصاره بوقت  
 الاضحية وسبأ في آخر يوم حرمات الاحرام على الصواب والله أعلم والخلق والطواف  
 والسعي لا يخلو منها إذا قلنا لخلق نسل ففعل اثنين من الزجر والخلق والطواف حصل  
 الفعل الاول وحل به الدرس والخلق والقسم وكذا الصيد وعقد النكاح في الظهر (قلت)  
 الاظهر لا يخلو عقد النكاح والله أعلم وإذا فعل الثالث حصل الفعل الثاني وحل به باقي الحرمات  
 (فصل) إذا عاد إلى البيت بالتي التشرى ويحكي يوم إلى الجمرات الثلاث كل جرة  
 سبع حصيات فإذا رأى اليوم الثاني فأراد التفرق قبل غروب الشمس جاز وسقطا مدينته الجبة  
 الثالث أو يومه فان لم يفرق حتى فرغ بوجوب سبأها وهي القدو دخل رأى التشرى بزوالم  
 الشمس وخرج بغيرها وقيل يبقى إلى الفجر ويشترط رأى السبع واحد أو سبعة فترتيب  
 الجمرات تكون الزجر لوان يسمى ويطلقا يكتفى بالوضع والسنه أن يرى بقدر حتى الخلف  
 ولا يشترط بقاءها في الزجر ولا يكون الزجر ما بين الجمرتين من الزجر استأنوا إذا  
 ترك رأى يومه يذرك في باقي الأيام على الظهر والقدم والأضحية مذهب تكمل العلم في  
 ثلاث حصيات أو إذا أراد الخروج من مكة طاف بالرداع ولا يكتف به وهو واجب بغير  
 تركه بدم وقيل يستأنوا بغيره فان أوجبنا مخرج بالرداع فعد قبل مسافة فقصه سقط العلم





وجزء لغة فاعلم ان في شريق وتطبيب بدن ولو عاله جرم لاحرام (٢٥) وحل في ثوب واستدامت ومن غضب بدني امراته

و يجب تجرد رجله عن ثيابها ومن لبسه  
لأزواؤه أو ابنتيه وتعلقن وصلا تركت  
لأحواله والأفضل أن يحرم إذا قومه بطريقه  
ومن أكلوا تلبقوا وتعم رجله في دمام  
أحواله وعند تغار أحوال أكد وثقلها  
ليكن اللهم ليكن الخ وإن رأى ما يجهه أو  
يكفه ليسكن إن العيش عيش الأتقى ثم  
يسلم ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم  
وبسأل الله الجنة ورضوانه ويستغفره  
من النار (باب صفة التسكع) ●  
الأفضل دشو له مكته قبل وقوفه من تلبسه  
كدها وإن يقول عند لقاء الكعبة فراقها  
بديه وافتح اللهم زهدا اليك تسرع في  
آخر اللهم أنت السلام إلى آخره فدخل  
المسلم من باب بني شبة وسد أبوابه  
فدوم الألف والحر ويغتنم بحلال وحاج  
دشلكة قبل وقوفه ومن قصد الحرم  
لالتسكع من أحواله ● (فصل) ● ولجبت  
الطواف ستر وطهر فلولا الألف بحدوده وبني  
وجعله البيت من يساره مارا تلقاه وجهه  
ويزد بالجر الاسود بعد الألف أو طرقت بده  
فلولا الألف لم يحرم وجب كونه سبعا وفي  
المسجد وبنيته استقل وعدم صرفه من  
أن تشق في كاهه يستل الخراطول طوافه  
وبغله ويجعله فأن تجز استمر بده  
فجوهود ثم قبل أشار بسده فبها  
وبستل البافو يقول أول طوافه يسر  
الله والله أكبر اللهم اعلمك الخ وقبلة  
الباب اللهم إن البيت يشك الخ وبين  
المباينين بنا أنشأ في الدنيا مستوفى  
الأخر خمسة الآية ويدعو عايشه  
وأقربه أفضل فمرافقه في الزور برأي  
ذلك كل طرفة وبرسل ذكر في الثلاث  
الأول من طوافه بعد سعي مطلوب بأن  
يسرع عت مشقرا ليعلمه يقول فيها اللهم  
اجعله جدي ورجل الخ ويطمئنه في طواف  
فدوم وفي سعي بأن يجعل دعا ودائه  
تغنى منك يا ابن وطريقه على الأيسر

أو بعدها لأعلى الصبح والعتام في الغر بالوداع ومن شرب من زمزم وزاد في رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج ● (فصل) ● أو كان الحج عسلا لأحواله والوقوف  
والطواف والسعي والخطبة إذا بعته نكاحا ولا تجوز ما سوى الوقوف أو كان في العمرة أيضا  
ويؤدى التسكع على أو جه أحداه الأفراد بأن حج ثم يحرم بالعمرة كل حرام من السكر وبأن  
بعدها الثاني القرآن بأن يحرم به من البقاء ويعمل على الحج فيصلا ولو أحرم بعمرة  
في أشهر الحج ثم حج قبل الطواف كان فلولوا لا يجوز تسكع في الجسد الثالث التمتع بأن  
يحرم بالعمرة من مائة إن بدو وطرغ منها ثم ينشئ مجلسا مكثوا أفضلها الألف إذا تم التمتع ثم  
القرآن وفي قول التمتع أفضل من الألف لدواعي التمتع دم شرط أن لا يكون من حاضري  
المسجد والحرام وحاضريه من دون حداث من مكته (قلت) لا مع من الحرم والله أعلم وأن  
تقع حرته في أشهر الحج من تسعة وعشرين أو ثمانية وأربعين أو ثمانية وأربعين أو ثمانية وأربعين  
أحواله بالحج والأفضل في يوم عرفه فوسيلة الألف إلى أهله في الظهور بنسب تتابع الثلاثة وكذا السبعة  
ولو كانت الثلاثة في الحج فالأظهر أنه يلزم أن يفرق في قضائها بينها وبين السبعة وعلى القولين  
دم كدم التمتع (قلت) بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد والحرام والله أعلم  
● (باب محرمات الأحوال) ● أحدها ستر بعض رأس الرجل بما بعد سائر الألف والخطبة وليس  
الخطبة أو التلويح أو الوقوف سائر بده الألف الجدي غيره ووجه المرأة كراسته واللباس  
الخطبة أو الغفار في الظهور الثاني استعمال العلب في ثوبه أو بده ودهن شعر الرأس أو العلب  
ولا يكره غسل بده ورأسه بجملي الثالث إزالة الشعر أو الظفر وتكملة الجسدية في ثلاث  
شهرات أو ثلاثة أظفار أو الظهور أن في الشعر ثم طعام وفي الشعر ثوبين مدين وللعقد دور أن  
يجاق ويغذى الزعيم الجماع وتغديه العمرة وكذا الحج قبل التعلق الأول و يجب بده  
والسعي في عاصموا القضاء وإن كان تسكع تعلقوا بالأحرام على الفور الخامس أصدا كل  
ما كثر برى (قلت) وكذا التلويح من غير موافقة أهل الحرم ذلك في الحرم على الحلال  
فإن أختلف صيد ما منعت في النمل بده وفي بقر الوحش وجار بقر الغزال عز والأوب  
عناق والبرج بقره وما لا تقل فيه يحكم بده عدلان وفيه لا مثله القبيصة ويحرم قطع  
بنيان الحرم الذي لا يثبت والأظهر تعلق الضمان به ويطع اعتباره في الشجرة الكبيرة  
بقره والحد غير شاة (قلت) والمثبت كغيره على الذهب وعلى الأذن وكذا الذولك  
كالعوج وبه عند الجوهود والاصح حل أخذ بياته لعلف البهائم ولقد والله أعلم وصيد  
الحد يشترط ولا يصح في الجدي ويقتصر في الصيد الذي بين ذبحه والحد وقبته على مساكن  
الحرم وبين أن يقوم الثلث ذراعهم ويشتري به طعامهم أو يصوم عن كل مدغوما وغيره التي  
يتمدد بقيته طعاما أو يصوم ويقتصر في ذبحه الخلق بين ذبح شاة أو الصدق بثلاثة أصمسة  
مساكن يصوم ثلاثة أيام أو الاصح أن العلم في ترك المأمور كالأحوال من البقاء دم ترتيب  
فأذا عز الشري بجمعة الشاة طهرت بده فأن يجر من كل مدغوما أو لم الغوات كدم  
التمتع ويذهب في حصة القضاء في الاصح والمم الرابع بفعل حرام أو ترك واجب لا يقتض  
زمان ويقتض بده بالحرم في الظهور يجب معرفته إلى مساكنه وأفضل بده في ذبح  
أنه المرأ وثوقها من وكذا تسكع ما كان من هدي مكابو وقته وأن لا يذهب على الصبح  
واقته أعلم ● (باب الأحكام والوقوف) ●

ويقرب من البيت فلو كان مثل قرب وأمن ليس تسامول برج فربما بدو بجرائ كل طوافه على بعد تركت في طواف القمام أولى في الحجر

واللعنوا زبشده على شهادته أو يثبت القاضي من زبشدها • (فصل) • قبل شهادة على شهادة قبل في غير صوته وانه واحدان وشهادها بان بصره فيقول أنا شاهد وكذا وشهدت أنا وشهدت على شهادتي أو يثبته بصدقه كما أو يبين سببا كشهدان الغلان على فلان القاضى فرضا وليبين الفرع عند الادعاء الصلح الا ان يثبت الحاكم على قوله (١٣٣) حدث بالأصل • داود أبو ثوبى لم يشد فرغ دمع أداه

كل من غشده أو تصلى على فغان لا سببان وشرا فقبولها لم يثبت أصل أو عدوه بغير جعة أو قبيل يوق عدوى وان يجمع فرغ وله تركيته • (فصل) • رجوعا من الشهادة قبل الحاكم استمع أو بعده لم ينظر ولا تستوفى عقوبة فان كانت استوفيت باطل أو قبل أو كلفه زمان أو قولا تعدنا وعلنا لا تستوفى عقوبة وان لم يجمع قودان جهل الوقت أنه مدع كركن وفاض الفرع وهو مدع فالقود والدية مناصرة أوولى والزمه مدع فله مدع ثم يوشدوا بينه وقرف القاضى يرجعوا الزمهم مهر مثل ولو قبل وانه الا ان ثبت أن لا نكاح ولو رجع بعد الزواج أو موافقاه لم أو بعضهم بريق نكاح فلا أدونه فقسما منه وعلى امرأتين مع رجل نصف عليه مع أربع في نحو وضاع فالت رجوع هو أو ثنتان فلا غرم وفي مال نصف فالت رجوع ثنتان فلا غرم فكلور جمع شهودا حصان أو سقة • (كتاب الدعوى والبيان) • الذى من خالف قوله الطاهر والذى عليه من واقعه فله الحق وطأ أو لشمعة أو لث مرتبافهم مع وشرا في غير عين دون دعوى عدما كهم وان استحق بصلافكنا ان شخصي بأخذها ضررا أو يبا على غير مجتمع طلب ما لم يمتنع أو يمتنع حتى حقه فذلكم ثم يغيره فيصير معبث لا يفتقره فعل ما لا يصل لأعمال الأبه والأخوة فخير ان تأخذ قبل فأكملوا لا يندفوق فقه من أمكن وله أخذ ما لم يغيره بغير عموى ادعى نقدا أو دين بواجب ذ كرجس ونوع وتسد وصفة تزر أو جعنا تشبعا وصفها بصفلم فان تلت منقومة قد كرسمة أو تعفا ما يابا وصفة بصد أو نكاحا كذا مع نكاحها بولى

حسابه لرحول وقيل ثلاثة أو استقبل في بستانه الجواب أهل الى آخر المجلس ومن طوب ركة فادى دفعها الرماح آخر أو غلما خالص أو زبنا العين فشكل وتغزو العين فلا يصح أنما توشدته ولو ادعى في بستانه فأنكره وكل تعاف الولي وقيل يحلف وقيل ان ادعى مياشربه يحلف • (فصل) • ادعاء على يد ثالث وأقام كل منهما بيته فماتوا في قول استمعان في قول تقسم وقول يفرع وقول توقف حتى يبين أو بهما ولو كانت فيهما وأقاما بيته بقيت كما كانت ولو كانت بهما فأقام غيرهما بيته وهو بيته قدم صاحب البد ولا يصح بيته الأبه بدينته الذى ولو أزال يثبت بدينته ثم أقام بيته بملكه سند الى ما قبل الزالة بعد ما عذر بغيره سمعت وقدمت وقيل لا ولو قال المخرج هو ملكى اشترى منكم فقال بل ملكى وأقاما بيته قدم المخرج ومن أقر له بغيره يثبت ثم ادعى لم يسمع الا ان يذكر انتقالا ومن أخذ من مال بيته ثم ادعى لم يشرط ذكر الانتقال الى الاصع والمذهب أن زيادة عدد شهود أحدهما لا ترجح وكذا لو كان لأحدهما رجلان ولا يخرج رجل وامرأتان فان كان لأخر شهوده يبرح الشاهدان في الظاهر ولو شهدوا لأحدهما بالثمن سنة ولا آخر من أكثر فلا ظهري ترجيح الا كروا له أسببا لاجزائى باءا لخالدة منه وشهدوا لخالقة بيته وأثبت بيته فالذهب أنما هو موافقه لو كان صاحب تناخوت التنازع يثبت وانما لو شهدت بملكه أمس ولم تعرض لعدالم يسمع حتى يقول لم يزل بملكه أولاته لم يزل به وتجوز الشهادة بملكه الا ان استعاضا بالسبق من ارشوشة أو غيرها ولو شهدت باقره أمس بالله استدبره ولو أقامه بالثالث أدبه أو شجره لم يصدق ثم شجره أو قول له فقل لا يصدق خلاف الاصع ولو اشترى شيئا فأخذ منه بجمعه فالت رجوع على بائعه بالثمن وقيل لا الا اذا دى في ذلك سابق على الشر أو لادى بملكه فالت رجوع له مع به بغيره وان ذكر سبيلوهم سببا آخر ضرر • (فصل) • قال أجزأت البيت بعشرة فقبل جميع فالت بالشر أو أقام بيته ثم عولشا وقول يقدم المتأخر ولو ادعى شيئا في ذلك وأقام كل منهما بيته فالت اشترا مؤوزن له فانه فان اختلف ثار خرج حكمه فلا يبق والا تعاضوا ولو قال كل منهما بعشرة وكذا وأقاما لها فان اختلفا فتمت أو اختلفا الزمة اختلفا وكذا ان اختلفا أو اختلفا على الاصع ولو مات من البيتين مسلم ولغيره فقال كل منهما مائة على ديني فان عرف أنه كان نصرانيا صدق النصراني قال أقاما بيته بعلة بين قدم المسلم والى قد ثبت ان آخر كلامه اسلام وعكسته الاخرى ثم اختلفا وان لم يعرف دينه وأقام كل بيته مائة على دينه تعاضوا ولو مات نصراني من البيتين مسلم فقال المسلم ألت بهدومته فالت نصراني بشتن فقال النصراني بل فيه صدق السلام بيته وان أقامها تقدم النصراني فلو اختلفا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الابن شيئا وقال النصراني في شق الصدق النصراني وتقدم بدينه المسلم على بيته ولو مات عن أبوين أكثر بنو ابين مسلم فقال كل مات على دينه صدق الابن وفى قول توقف حتى يبين أو يصفوا ولو شهدت أنه اعتق في مرضه ومه سلبا أو آخره فالت كل واحد ثالثا فان اختلفا فخرج تقدم الابن وان اختلفا فخرج وان اختلفا قبل يفرع وقيل في قول

وشاهد من عدول ورضاعا لشرط ويزيد فبين امرق عزا عن أصل التبع وتوفى زاولا عن من على أقام بيته الا ان ادعى شخه مسقطا فعلق على نفيه واذا استعمل لباي بدافع أهل تارة تارة لادى رقى غير صحي ويحوز فقال أنا مسلم أو فرغوا أو باي مدع بسدنى الا بجمعة أو يسره وجعل لقله ما حلف وانكاره العول لا يسمع دعوى يؤجل • (فصل) • أمر على سكونه عن جواب الدعوى فكما على

يوم الثلاثين من شعبان اذا نضجت الناس  
وفطر شرفاء وترك غش وشمس ونحو  
هم وذوق ذلك وان يفتل من حديث  
أكبر لا يقول مقب ظر الامم ك  
من وعلى ذلك أنظرش و يكثر في رمضان  
صدقت ثلاثة وان شكا لاسب العشر  
الاثيرة (فصل) شهر ما وجوبه اسلام  
وتكليف واغلاقه ما ذكره مرض بضر  
معصوم وسفره لان طرا أورزا  
ويجب قضاء ما قلنوه بعد ان يكثر أصلي  
وصبا وجنون في شهره ودمو سكر كلو بلغ  
صائنا ويجب اقله اومقرا أو اقل أو  
أسلم ومن لهم وارضى وسافر زال  
هذه من فطر من اسك في رمضان فطر  
من أعتا بظفر (فصل) من قاته  
مسوم واجب في قبل نمك من قضائه  
فلا تشارك ولا تمان فلت بعد ذوا بعده  
أخرج من تركه لكل يوم مدم جنس  
قمار أو صام عشره يومه عا أو اجنبي  
بأن لا من مان عليه صلاتا اعتكف  
ويجب السد فلا قضاء على من أضره العذر  
لا برزوا وبقضاء على غير مقيمة  
أضر لا قاذ أدنى شرف على هلاك أو  
نقوص ذان وله علة كن آخر قضاء وضمان  
مع نمك حتى مثل آخر يتكرر بتكر  
السنين فلو أضر القضاء الخ كور فأت  
أخرج من تركه لكل يوم مدمان لم يصم  
هذه والعرف فقير وسكن به صرف  
أمددوا احد ويجب قضاء كل يوم على  
والخط بفساد صومهما من رمضان فوطه  
اتمه لاصوم ولا شبة فلا تقب على وطوره  
ونحوه وان وسعد في صوم أو صوم غيره  
أوصوه في غيره ضمان أو غير وطون  
خلن ليا أولئك فيه فبان انم راوا كل  
ناب اوطن له أضر به ثم وطون وسافر  
وحن زان أو لم ينور نحصا وتكرر بتكر  
الافساد وحدوث سفر أو مرض بدو خط  
لا يشطها (باب صوم المتأخر) (باب صوم المتأخر)  
من صوم عرفة لغيره مسافر وراح وغشوا

وناسو عاواتين ونجس وأبلى بضره من شوال وأتمها أفضل ودهر غير بدو وتشرق ان لم ينجف ضرر أو فوط

وافلتها

انه لا يشترط وجود صوم لاحدا من وأنه يلزمها أجرة الحرم اذا تخرج الاجام الرابع أن يثبت  
على الزاوية بلا شقة شديدة وعلى الاصح الحج ان وجدنا وهو كالحرم في حق المرأة والمجور  
على مله كغيره لكن لا بد من المال اليميل يخرج معه الفوق أو ينسب بخصاله النوع الثاني  
استطاعة تعجيله بغير مقي مان وقدمه حج وجب الاجاج عنه من تركه وهو المضروب العاشر  
عن الحج بنفسه وجد أو حرم من حج عنه بأجر أو لئلا لم يزد بشرط كونها فاقعة عن الخبايا  
الخ كورة فحين ينفسه لكن لا يشترط نفقة العال اذا بالوا بالاولى بذل وله أو اجنبي مالا  
للأجر لم يجس بونه في الاصح ولو بذل الولد العال وجب قبوله وكذا الاجنبي في الاصح  
(باب المواقف) وقت احرام الحج شوال وذو القعدة ومن شر ليا لم يذى الحق في ليلة  
النحر وجعلوا الحرم به غير وقته القعدة عمره على الصبح وجميع السنة وقت الاحرام العشرة  
والنقات المكاني للحج في حق من عكة نفس مكنته في كل الحرم وأما غيره فيقات المتوجس من  
الدنية ذوا الحليفة ومن الشام ومصر والقرب المطعون ثم ثمانية ايام بالمزمن بعد العين وبعد  
الجازن ومن المشرق ذان عرفوا الافضل أن يعمر من أول النقات ويجوز من آخر يوم  
ذلك طر شيا إلى ينقات فان حادى بقاء أو حرم من حادى أو يوم فاني فالاصح  
يعمر من بمائة أو بعدهما وان لم يعدا أحرم على مرحلتين من مكنته من مكنته  
والنقات فيقضاء مكنته ومن طلع بمائة غير مريد نكاشم أو ادنى بقاءه موصيه وان بلغه مريدا  
لم تجز بمجوزته بغير احرام فان قل لزما العود ليعمر منه الا اذا فاق الوقت أو كان الطريق  
مخوفا فان لم يعد لم يعمه ان أحرم ثم غدا فالاصح ان كان غدا قبل نكاشم ينسك حقا الدم والا فلا  
والا فضل أن يعمر من هو برأه له وفي قوله من الميقات (قلت) الميقات الظاهر وهو الواقع  
للاحيات الصعبة وله أصل وميقات العمره من هو خارج الحرم بميقات الحج ومن الحرم  
يلزم المخرج الى أدنى الحل ولو غطوا فقام لم يخرج وأنى بقائه العسرة أحره في الظهور  
وعليه دم فلو تراج الى الحل بعد احرامه سقط الدم على المذهب وأفضل وقاع الحل الجمرات  
ثم التيمم ثم الحديفة

(باب الاحرام) ينقذ من يأتى بنوى عا أو عرفة أو كلهما ومعلقا أن لا يزيد على نفس  
الاحرام والتمس أن أفضل وفي قول الاطلاق فان أحرم مطلقا في أشهر الحج صرنا بالنية الى ما شاء  
من السكن أو المم سمعنا اشتغلا ولاعمال وان أطلق في غير أشهر فالاصح انعقاده عمر مثلا  
يصرف على الحج في أشهر بوله أن يعمر كاحرام بذقات لم يكن بدعمره انعقاد احرامه مطلقا  
وقبل ان لم يعم احرام بذل ينقذ وان كان بدعمره انعقاد احرامه كلواه فان تعدد معرفة  
احرامه بغيره جعل نفسه قارن لو على أعمال التسكين (فصل) الحرم بنوى ويطي فان  
اي بلانية لم ينقذ لساومه وان نوى ذل لم يلبا تعتقد على الصبح ويسن القبل للاحرام فان غجز  
تيمم وقبول مكة ولو توقف بغيره فبوزد القعدة النحر وفي أيام التشرع القربى وأن يطيب  
بذله للاحرام وكذا نوى في الاصح ولا بأس باستدائه بعد الاحرام ولا بطيبه حرم لكن لو تزوج  
قوبه الطيب ثم استلزمه الحدية في الاصح وان تقضى المرأة للاحرام بدعمره بغيره الرجل  
لاحرامه من خطبا الشيا وبلى ازارا ورواه أي شين وعلين وبلى وكمن ثم الافضل أن  
يعمر اذا انتهت به واستلزمه فوطه طهر بقماش أو في قول يعمر تحت الصلوة ويستحب  
اكتاوا التلبية ووقع صوته بها في دخول احرامه وخاصة عند تقارب الاحوال كركوب وتزول  
وصعوده وجموعا وتشلاط رفته ولا تشبى طواف القدوم وفي القديم تشبى به لاجل



بلا حول ولا يجب فتأذى وحرم قطع غرض من  
 ﴿كتاب الاضغاث﴾ • سن كل وقت  
 وفي عشر رمضان الاخير افضل لبلية القدر  
 وميل الشافعي رحمه الله اليه بالنسبة لحد  
 اول الثمان وعشرين وأركانه • فوجب بنية  
 فرعية في نذره وان أخاطفه قلته • نيت لكن  
 لو خرج بلا عزم هود وعاجد جدد ولو قصد  
 حجة وصرح الغبير بتركز وعاجد جدد لان  
 نذر من متابعه مخرج له ذللا بفتح التتابع  
 وعادوه • حدد الجميع أولى ولو عيّن في نذره  
 مسدد كذا والى بنية أو ألقى تعين ويقوم  
 الاول مقام الاخير بن والثالث وايت قدر  
 يسمى محرّكا ومعتكف وشرطه اسلام  
 وقيل وتعلق عن حدثاً كبير وبقطع  
 كتابه بعبادة وسكر ونحوه وحض غلوة  
 ايتكف عنه غالباً وحباً بغير نية بغير مغارة  
 ان بادد بظهره ولاجنون واعماهو يجب  
 خروج من حدثاً كبير من مسدد نذر  
 طهره بلامكتوب يجب زمن النساء فقط  
 ولا يضر تركه ونظر ولو نذر ايتكف يوم  
 هو فيه ما لم يؤمره • أو أن يعتكف سائلاً أو  
 تنكلاً لما وجهها • (اصل) • نذرة  
 وشرط اتعاها نزهة أو أداء وقضاء أو ما  
 لم يضر بتركه ولو شرط مع تابع حرماً  
 لغرض مباح مقصود غير منافي مع ولا  
 يجب تذركه زمن من عينة • ويقطع  
 التتابع بغير وجهه بلا حول ولا تمزج ذلاره  
 لم يفسد بعده هلاله أخرى أقرب أو غش  
 ولو بعد بطريقاً اتفاقاً أو كرم بظاير يه  
 ما بعد أو يعال وقوة ولا أرض يجوز  
 نذره • أو أن يسيان أولاً فثان أو ثباتي  
 منارة للمعد منفسه قرية أو لغيرها  
 ويجب قضاء من خروج له بعد الأذن  
 نحو يجوز  
 ﴿كتاب الحج والعمرة﴾ • يجب مرة بترائح  
 بشرطه وشرط اسلام لصحة فلولي حال احوام  
 عن صغير ومجنون ومع غير بشرية فلهما  
 احوام • بالذوا ليعوم بالخوجو به ولو توع  
 عن فرض اسلام يجوز لمن فقير لا صغير  
 لها وجوب مؤتمن سفر الا ان تصرفه وكان

[illegible]









له جسدان فصاحا سلم وأقام فقال ان أعتقت فاعتقنا فاصح حرم أعتق فاعتق مرض موته عتق ولا أقرع ولو أوصى حين حضرته تهي لشمله وباقية غائب لم ينع كاهن البقي الحلال والاصم أنه لا يسمع على التصرف في الثالث أيضا • (فصل) • إذا اختل الرض على بالغ فمذبح راع زاد على الثالث برأ فعدون فخلد غير عتق فبان حال على الصفا فمذبح والافخوف ولو شك ككامل كونه عتق فلم يثبت إلا بيمين من من حدين ومن القوف فوج فبذل جانب ورعاف دأموه وإسها لم يورث ودق وإن دأموه فخرج مع طعام غير مستعمل أو كان يخرج شئ فمذبح مع أو دأموه مدموح مطقة أو غيرهما إلا بالبيع والمذهب أنه يبق بالحرف أسركفار اعتادوا قتل الأسرى والقيام قتال من من مكشكين وتقدر لقصاص أو جرم وانظر إلى روح وحيان روح فإرا كسب سبعة مطلق حمله بعد الوضوء مالم يتصل المشقة وسبغته أو صبغته بكذا أو ادفعوا إليه أو صلوه بعد موت أو صلوه أو دأموه فمذبح فلو اقتصر على حوله فأنزل الأمان يقولوه من مالي يكون وصية فتعبد بكابة والكابة كناية وصية لغير يمين كالكفارة لزمت بالقول بالقرآن ولعين اشترط القبول ولا يصح قبول الوارث في حيلة الوصي ولا يشترط بعد موته الفور فأن مات الوصي له قبله بثلث أو بعده فقبل وارثه وهل تلك الوصي له بموت الوصي أم بقوله أم موقوف فأن قبل بأن أنه قبل بالثبوت والارث أن قال أخوها الثالث وعليها اثني عشر مرفوعا كسب عبد صلا من الموت والقبول ولو لم يقتضه وطهره وبطال الوصي بالثبوت فأن قتل في قوله ورده • (فصل) • أوصى شاة تناول صغيرا بثلث تكبيرها سلم وتويعه من الألو معزا وكذا كرفي الأصم لاصطه وصان في الأصم ولو قال أعلمه شاة من ثغلي ولا تحته اعتوان قال من مالي اشتر بثلثه والجل والنافة شاة ولان الضيف والعرب لا أحدهما الآخر والاصم تناول ويرثه فأن يقرن أو لا يقرن ولا ذكر والمذهب جعل القادة على فرس وغسل ودارو تناول الرقيق صغيرا أو أنثى ومعبيا وكافر أو عكوسها وقيل أن أوصى باعتاق عبد وجب الجزئ ككافر أو لوصي بأحدثه فأن قال أو قال لولاه موته بثلث وان يبق واحد تعدين أو باعتاق قاتل شاة بثلثه صنف فللمذهب أنه لا يشترط شخص بل نقبته بثلثه فأن فعل من أنفسه فبعت بشي فلو رثته لثلى لعتق اشترى شخص ولو وصى لها فأنت جدين لها أو جوي وبثبثا كالعبي في الأصم ولو قال ان كان حلت ذكر أو قال أنثى فله كذا فلو لم يمتها لث ولو قال ان كان يمتها فذكر فلو لم يمتها لث كذا ذكر من فالاصم صنفه بثلثه الوارث من شاة مع ما ولو وصى بغيره فلا ربح بين الوارثين كل جانبوا العلماء أصحاب علوم الشرع من تعليمه حديثه بوقفه لا مقر أو أدب ومعه وطيب وكذا متكلمه عدلا كثر من يدخل في وصية الفقراء المساكين وعكس مولي وجهه لم يشارك نصليان وأقل كل صنف ثلاثه أو ثلثه التفضيل أو زبد الفقراء فلا مذهب أنه كاحدهم في جواز اصطاله أثل أو قال لكن لا يعزم أو طبع معين غير مخصص كاصطاله بثلث في الظاهر وله الاتصال على ثلاثة أو لأقل بربز يدخل كل قرابة وان جسد أصلا ولا وفر على الأصم ولا تدخل قرابة الأبى وصية العرب في الأصم والعبر بأقر بجدين نسب البسر بدونه أو لولاه فبذله يدخل في أقرب فأقر به الأصل والفرع والاصم تقدم ابن على أبوان على جسد ولا يربح كزوروراة بل يستوي الأب والأم والأبن والبنت فقدم ابن البنت على ابن ابن الابن ولو أوصى لأقارب بثلثه لم يدخل ورثته في الأصم • (فصل) • تجمع مائة مبدور دار ولها مائة وثلاثون وثلث الوصي له من مائة مبدور وأكسبه العتادة وكذا مائة في الأصم لا ولها



و بعضها و تخير من رجل أو غسـل به بكل  
مرفق فان قطع بعض يده جب ما بقى أو من  
مرفقة فرأس ضده أو فوقه من باقى عضده  
ومع بعض بشر رأسه أو شعر فى حده وله  
غسله وبه وغسل رجله بكل كعب و ترتبه  
هكذا أو انغمس بحيث أجزأ أو من استناب  
وعر ضاحش لأصبعه وكره أصابعه بعد  
زالوناً كدفى ماضع كوضه وصلاة  
وتغفر من حسن وضوه نعمة أو أنه تركه  
فى أثناء غسل كعبه فان شلى فى طهرهما  
كره غسبه فى ماء قبل قبل غسله - ما لا  
فخصة فاستناب وجعه ما وبلاش غرف  
أفضل وما الغنـف بالمطهر وتلبث بقينا  
ومسح كل رأسه أو يتم على نحو عمائه  
فأذنه وتخليل شهر بكنى غسل طاهره  
وأصابه وعتن لده وأقطع ملاقاة - به  
فى يديه ورجليه وأطال فقره وتغسله  
وولاه وترك استعانة فى صب ونفض  
وتشوف والذكر المشهور عتبه

\*(باب مسم الخلفین)\*

يجوز في الوضوء أن يسافر سفر قصر ثلاثة أيام  
باليمن وغيره وما والاها من آخر حدث  
بعدئس لكن دأتم حدث ومنهم لافقد  
ماهاتما يسحان لما قبل لوبق طهرهما  
فان مع حضرا سفر أو عكس ليكمل مدة  
سفر وشروط الخف لسه بعد طهر ساتر يحمل  
فرض لمن أعلى طاهر اجتمع ما من غير يحمل  
خز زويكن فيه زدد مسافر حاجته ولو  
بحر ماء أو غير جلد أو شد بشرج ولا يجزئ  
جرم وفخوق قوي إلا أن يسهل ماء لا يقصد  
الجرم وقفا ومن مسح أعلاه وأسفلها  
خطوا لا يكتفى مسح في محل الفرض  
بظاها أعلى الخف ولا مسح لسان في بقاء  
المدّة لأن زعمه غسل من فسد خلفه أو بدا  
تحتي مما ستر به أو أفاضت المسدوه وظهر  
العجز لزعمه غسل قدميه

\*(باب الغسل)\*

محرم في الاظهر والمعلوم كلامي في الاظهر ولانتقض صغير وتشعر ومن وظفر في الاصح  
 الرابع من قبل الآدمي يمان الكتب وكذا في الجسد حلقه دونه اخرج بهم هو ينقض  
 فرج الميت والصغير ومحل الجب والذكر الاصل وبالرأى لا في الاصح ولانتقض رأس  
 الاصابع وما ينهاه يعزوم ما حدث الصلوة الطواف وحل المعصم ومن وزنه وكذا جلد على  
 المعصم وحل طاعة وصدق فيهما معصم وما كتب لدرس قرآن كلوح في الاصح والاصح حل  
 حله في أمتعة وتفسير وتذكار لآب وبقره بعد ودان الصبي الحديث لا يمنع قلت الاصح حل  
 قلبه وبقره بعد وبه قطع العراقيون والله أعلم ومن يتيقن طهره أو أحد ثوابه في ضده عمل  
 يقضه فلو تيقنهما وحل السابق فضا ما قبلهما في الاصح

\* (تصل) \* يقدم داخل الحلاء يساره والخارج يمينه ولا يحمل ذكراه تعالى وبعد ما يساره ولا يستقبل القبلة ولا يستندوها ويحرم أن يصبر أو يعدو ويستتر ولا يبول في ماء راكد ولا يجر ويهب ربح ومقدح وطريق وتحت شجرة ولا يتكلم ولا يستسقي بماء في مجلسه ويستبرئ من البول ويقول عند دخوله بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخيث والخباثت وعند خروجه غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الاذى وعافاني ويجب استنجاء بماء أو حجر وجمعهما أفضل وفي معنى الحجر كجامد طاهر قائم غير محترم وحل دبره دون غيره في الاظهر وشرط الحجر أن لا ينجف التحس ولا يتنقل ولا يطرأ أجنبى وليندرأوا انتشار ذوق العادة ولم يجاوز صفته وحسنه فإما في الحرف في الاظهر ويجب ثلاث مسحات ولو بأطراف حجر فان لم ينق وجب الانتقاء وسن الايتار وكل بخرا لكل مجلسه وقبل فوضع لجانيه والوسعا وسن الاستنجاء بيساره والاستنجاء للوديع باللوث في الاظهر

**\* (باب الوضوء) \***

فرضة أحدھا فيقوم حدث أو استباحة مفقور إلى طهر أو أدا عارض الوضوء من دامن  
 حدثه كسحاضة كفاهة الاستباحة دون الرفع على الصحيح فهما من نوى تبردا مع نية معتبرة  
 جاز على الصحيح أو ما ينديه وضوء كقراءة فلا في الاصح ويجب قرنه بأول الوجه وقيل يكفي  
 بشفة فله وله نظير على أعضاء في الاصح \* الثاني غسل وجهه وهو ما بين منابت رأسه  
 غالبا ومتنهي عليه وما بين أذنيه فمنه موضع الغيم وكذا التخذ يف في الاصح لا التزنان  
 وهما باضان يكتمان الناصية (قلت) صح الجمهور أن موضع الخديغ من الرأس والله أعلم  
 ويجب غسل كل هب وحاجب وعدار وشارب وخد وعنفقة شمر عرو بشر أو قبل لا يجب  
 باطن عنقه كشفة والتجبة إن نحت كهذب والافليس ظاهره أو في قول لا يجب غسل  
 خارج عن الوجه \* الثالث غسل يديه مع مرفقيه فإن قطع بعضه وجب غسل ما بين أوم  
 مرفقيه فرأس علم الضد على المشهور أو فوقه فنب باقي ضده \* الرابع مسح مسمي مع لشرة  
 رأسه أو شمر في حده والاصح جواز غسله ووضع البدلاء \* الخامس غسل رجليه مع كعبيه  
 \* السادس ترتيبه هكذا فلو اغتسل محدث فالأصح أنه إن أمكن تقدير ترتيب بأن غسل  
 ومكس ص والاولا (قلت) الاصح العبة بلا مكث والله أعلم وسئل السوالك عرضا بل خشن  
 لا أصعب في الاصح وبين الصلاة تغير الفم واليكراه الا لصام بعد الزوال والتسمية أوله فان  
 ترك في أثناءه وغسل كفّه فان لم يتيقن طهرهما كمرغسهما في الاناء قبل غسلهما  
 والمغضوض الاستشفاء والاطهر أن فصلهما أفضل ثم الاصح بمغضوض بفرقة ثلاثا ثم يستنشق



بيض ما فاقان ففدت فلا غسل وحرمهم ما حرم  
يحدث ومكث سلم عبيد وقرانه لقرآن  
بقصده وأقله يتفرغ حدث وأنحوجنابة  
أو استباحة مفتر اليه أو أداؤه أو فرض  
غسل مقرونة بأوله ونعميم ظاهر بدنه  
وأكله أو القدر فتكتفي بغسلة لتجس  
وحدث غرضه ثم تعهد معاطفه وتخليل  
شعر رأسه وحليته ثم أفاضه الماء على رأسه  
ثم شقه الأيمن ثم الأيسر وذلك وتثلث  
وولاء وان تتبع غير مجدة أو نحو حصن  
مسكافطيا فطنانا ولا ينقص ماء وضوء  
عن مدوغل عن صاع ولا يسن تجديده  
تخالف وضوءه صلى به ومن اغتسل للفرض  
ونقل حصلا أو لاحدهما حصل فقط ومن  
أحدث وأجنب كفاه غسل

\*(باب)\*

النجاسة مسكر مائع وكاب وخنزير وفرع  
كل ومنها ومبسة غير بشر وبسمل وجراد  
ودم وقح وفيه روو وبول وذي وودي  
ولبن مالبو كل غير بشر ومبان من حي  
كبته لا نحو شعره ما كول فظاهر كفاة  
ومضغ ووطو به بفرج من ظاهر والذي  
يظهر من نجس العين خمر تحلل بالعين  
بنيها جلد نجس بالموت بأدبائه بما ينزع  
فضوله وبصير كوث نجس وما نجس ولو  
معاشي من نحو كلب غسسل سبعه  
أحدها من غير تراب يتراب طهور رأ ببول  
صلى لم يطعم غير لن للتدني نضج أو بغيرهما  
وكان حكمها كنجس ماء أو عذيقا نجس  
إزالة مسفاته الا عسر من لون أوريج  
كتنجس بها وشرا وروود ماء قتل وغسالة  
قليلة منقضية بالاعتذار إذا توفد طهر المحل  
ظاهر ولو توجب مانع تعذر تطهيره

\*(باب التيمم)\*

يتيمم بمحدث أو مود يغسل للجزء وأسابيه  
فتقدماء فان تبقته تيمم بلا طاب والا طلبة  
لكل تيمم في الوقت مما جوزه فقهه من رحله  
ورفته ثم انظر حاله ان كان مجتهدا والا

كل ثم يستنشق والله أعلم وتثلث الغسل والمسهو وبأخذ الشاك بالدين ومسح كل رأسه  
ثم أذنيه فان عسر وقع العمامة كمل بالمسهو عليها وتخليل اللعبة الكفة وأصابعه وتقديم اليمنى  
والطالة فتره وتغسله والمالات أو وجها القديم ترك الاستعانة والنفض وكذا التشييف في  
الاصح ويقول بعدده أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده  
ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانه اللهم وجهك أشهد أن  
لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك وحذفت دعاء الأعضاء ذلا أصله

\*(باب مسح الخف)\*

يجوز في الوضوء للمقيم أو المولود والمساافر ثلاثة بلبا الهان الحدث بعد لبس فان مسح حضرا  
ثم سافر أو عكس لم يستوف مدة سفر وشروطه أن يلبس بعد كمال طهر ساتر يحمل فرضه طاهرا  
يمكن تباع المشي فيه لئلا يرد مسافر لحاجته قبل وحلا ولا يعجز عن مسوح لا يمنع ماء في الاصح  
ولا جرح أو فاق في الاطهر ويجوز شق قدم شدي في الاصح ويسن مسح أعلاه أو أسفله خطوطا  
ويكنى مسح بحذاء الفرض الأسفل الرجل وقها فلا على المذهب (قلت) حرقه  
كأسفله والله أعلم ولا مسح لشاك في بقاء المدة فان أجنب وجب تجديد لبس ومن نزع وهو  
يظهر المسح غسل قدميه وفي قول يتوضأ

\*(باب الغسل)\*

موجبه موت وحيض ونفاس وكذا أولاده بالبل في الاصح وجنابة بشول حشفة أو قدرها  
فربا بخروج منى من طريقه المعتاد وغيره ويعرف بتدفقه أولاده يتجر وجهه أوريج وعين وطبا  
وببياض بيض باقيا فان فقدت الصفات فلا غسل والمرأه كرجل ويحرمهم ما حرم بالحدث  
والملك بالجدل لعبور والقرآن وتخلل أذ كاره لا بقصد قرآن وأقله يتفرغ جنابة أو  
استباحة مفتر اليه أو أداؤه فرض الغسل مقرونة بأول فرض ونعميم شعره وبشره ولا يجب  
معضض أو استنشاق أو كله إزالة القذور وضوء وفي قول أخر غسل قدميه ثم تعهد معاطفه  
ثم يفيض الماء على رأسه ويغسله ثم شقه الأيمن ثم الأيسر وبذلك وتثلث وتتبع لحض أو نزع  
مسكا والافخوه ولا يسن تجديد غسل وضوءه ويسن أن لا ينقص ماء الوضوء عن مد  
والغسل عن صاع ولا حله ومن به نجس يغسله ثم يغتسل ولا تكتفي له ما غسلة وكذا في الوضوء  
(قلت) الاصح تكفيه والله أعلم ومن اغتسل لجنابة وجعة حصلا أو لاحدهما حصل (قلت)  
ولو أحدث ثم أجنب أو عكسه كنى الغسل على المذهب والله أعلم

\*(باب النجاسة)\*

هي كل مسكر مائع وكاب وخنزير وفرع ما ومبسة غير لادى والعسل والجراد ودم وقح  
وفي موروث وول وذي وودي وكذا منى غير لادى في الاصح (قلت) الاصح طهارته منى  
غير السكب والخنزير وفرع أحدهما والله أعلم ولبن مالبو كل غير لادى والجزء المنفصل  
من الحي كبته لا لشعره المأ كول فظاهر ولا يستألف والمضغ ووطو به الفرج نجس في  
الاصح ولا يظهر نجس العين الاخر تحلل وكذا ان نقلت من شمس الى ظل وعكسه في الاصح  
فان خللت بطرح شئ فلا جلد نجس بالموت فيظهر بدنه فظاهر وكذا باطنه على المشهور  
والديخ نزع فرضه بجر بلا نجس وتراب ولا يجب الماء في أنشائه في الاصح والمدووغ  
كوث نجس وما نجس خلا فاشئ من كلب يغسل سبعه احدها من تراب والاطهر تعين التراب  
وان الخنزير ككل ولا يكتفي تراب نجس ولا يمزج بمائع في الاصح وما نجس ببول صلى لم

ترددان أمن الى حدثوث فان لم يجد تيمم فلو علم ما به مسافر لحاجته وجب عليه ان أمن غيرا خاصة صومال يجب بذله لماء طهارته فان كان

افضل ان تخرج به منها فلا حلفا وقضاه  
موسعا فان ايت فاشترت ولو لم يجتمع من غير  
تتليف فلو اتفق لكان حل وانما خاف لمرة  
ما بعد عنها ولو لمرة لكان حل بان وتجب  
الحامل لها ان لا يشهد به فوضع يمينه ولو خاف  
ومن بعدة كونه زوجة ولا يجب دفعها الا  
بظهور رجل (فصل) • امره رالا  
وكسبا لقائه باقل لغة أو كسوة أو  
بسكن أو مهر واجب قبل وطء فان مريت  
فغير المسكن دين والافقه ففسخ لانه مهر ولا  
ان تبرع أبوليه أو سيدة فلا يصح بستانع  
غيره ان لم ينقطع خبره ولو بغيره ماله دون  
مساقطه وكذا احضار ولا يفسخ من  
جهل حاله والولي والافقه غير مرسيد أمة  
يله اليه ثمها البين بتركها وبها يقول  
الاضي أو اسير ولا قبل ثبوت اساره  
عند فاض فيه له ثلاثة أيام ولها خروج فيها  
لتصديق لغفوت عليها رجوع عيلا ثم يفسخ  
القاضي أو هي يافته ميتة فالبيع فان سلم  
لغفقه فلا فان امره بغيره فالحاصل بثبوتها  
لو اسير في الثالث ولو رخصت باساره فلها  
الفسخ بالبلهر (فصل) • لزم موسرا  
ولو كسب يلق بمخالض من مؤنة بموته  
بوره ولانه كفاية أصل وخرج لم يكسها  
وعجز الفرع عن كسب يلق وان اختلها  
دينا ولا تصير بغيرها ديننا الا بقراض  
فان لغيره أو منع وعلى أسرارها العالبان  
ان انفراد هي أو أجنبية وجب ارضاعه  
أو وجدها لم يجبره فان رعت ليس  
لا يمتنع لان طالب فوق حر مثل أو  
تربت أجنبية أو رعت بأقل دونها من  
السنوى فرعا مودة فالأقرب فالأقرب  
فان تقاوت رأتها أو سواها من له الجوان فعلى  
الأب أو جداد وجدان فالأقرب أو أصل  
وفرع فالفرع أو محضون قديم الأقرب  
(فصل) • الحضانة تترى من لا يستقل  
والأنت الأقرب أو أولاهن ثم أمهات لها  
وارثان الأقرب فالقرب في أمهات أب كذا

وان شاء فعلها والاصح أن تكونه شايئين فبأن لقها لان أشد بينهما وان يجب  
الحالين حكومة خبر الكفو ولو لم يقع كفو فلا أسابيع فلا قصاص الا أن تكون كفو ماله  
ولو لم يقع فالد الاصابع كالمطعم كفو أشد في الاصابع ولولت أسابيع فمقطع يد كاملة  
فان شاء لقها الثلاث السليمة أشد في أصبعين وان شاء قطع يد مرفعه (فصل) •  
فقد افقوا وزعم موته صدق الولي بينه في الظاهر ولو لم يقع طرأ وزعم فذهب بغيره  
ان أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر والا فلا وفيه ورطيليه فبأن وزعم سراية والولي  
المدام كما أو سبها فالاصح تصديق الولي وكذا لو لم يقع بدوزع سراية والولي سرياه ولو اوضح  
موضفين ووقع الحظر وزعم قبل المدام صدق ان أمكنه الا الحاصل يرجح وثبت أرشانه قبل  
والمش (فصل) • الصحيح ثبوته الكل ولوث وبتلغ غلبهم وكما صلبهم ويمنون ثم يجب  
المقاتل والاعتلى بكفيلو ليتفقوا على مستوفى الا لفرقة يدخلها العاخر ويستحب وقيل  
لا يدخل ولو بدوا جهم فقتله فلا ظهرا لقصاص والدين شطرا المدة من تركه وقيل قول من  
المادون بان بعد صوف غير ماله من القصاص وقيل لان يعلم ويحكم فاضيه ولا يستوفى  
قصاص الابن الا لامه فان استقل عزرو باذن لاهل في نفس الا طرف في الاصح فان أدنى  
ضرر بوقته فأمهات غير هامة عزرو ولم يرزله ولو قال أثمان أو أمكن عزله ولم يرزرو وأزوة  
الجلاد لاهل الجاني على الصحيح وينتص على الفور وفي الحرم والحجر والبرد والرض وتجب  
الحامل في قصاص النفس أو المرافقة حتى ترخصه البأوى يستغنى بغيرها وقضاه طولين  
والصحيح عدم بهال حلالا بغيره فبأن من قتل بعدد أو شق أو قتل أو بيع ونحوها فاقص به أو  
بغيره فبأن وكذا في المرافقة في الاصح ولو جوع كتبو به فقتل زيد وقيل بالسيف  
ومن عدل بالسيف فله ولو لم يقع نسرى فلولي حر وبتبوه القطع ثم الحز وان شاء انتظر  
المراية ولو مات بغيره أو كسر ضربه فالحز وفي قول كفو فله من عتق ثم دابو القس  
الظهور والواقص مقطوع ثمان سراية بالوابه حر وله طو نصف دية ولو فاعلت بده  
فانقص ثمان فلولاه الحز فان طفا ثلاثي له ولو مات بدين من قطع قصاص فهدر وان ماله  
سراية أو مسبق الخي على فقد اقتص وان تأخر فله نصف الدية في الاصح ولو له المسبق  
بين آخره فالحز جرح أو قود ماله أو أهله أو نال حاله ثمان البين وظننت حرأه  
فكذبه فلا يصح لاقصاص في البسار وتجب دية وبيق قصاص البين وكذا لو قال دهشت  
قلنت البين وقال القاطع قلنت البين (فصل) • موجب العمد القود والدية بدل عند  
سقوط طو في قول أسد ماله معها وعلى القولين الأولى فهو على الدية بغيره الجاني وعلى  
الأول لو أخطى العمد فذهب لاديه ولو لم يضمن الدية فعليه العفو بعده فله ولو أخطى بغير  
جنس الدية ثبت ان قبل الجاني والا فلا ولا يسد القود في الاصح وبيق الجور فاس طوق  
مالان أو جبت أحدهما والا فان فاعلت الدية ثبت وان أخطى فكسب وان طفا على أن  
لامال فذهب اليه لا يجب شي والبغز في الدية كالمسوق وقيل كسبي ولو تصادها من القود على  
ما تقي بغيره ففان أو جبت أسد ماله الا فالاصح العتق ولو قال رشدا فاعلى ففعل فهدر وان  
سرى أو قال ثلثي دهر في قول يجب دية ولو لم يقع قصاص فهدر ولو شدة فله يسر ثلاثي  
وان سرى فلا قصاص وأما الرش العضو فان سرى لفنواصة كدومته بلرش هذه الجناية  
فدومته لقاتل أو فاطا ارماء أو فاطا أو عطفوها وقيل وسد وتجب الزيادة على ما تعلم  
الدية وفي قول ان تعرض في عفو ماله بعد منها ففعلت الجورى الى عضو آخر فله ضمن

فانست لغاله فبث اثبت فبث انفسه فلو تقدم اثبت فبثا وعمل لا يبر عليه ان لا يولاب طين لام وثبت لاثني قرصة فغير محرم كذا

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

(الحمد لله) الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه الطاهرين من آل بيته (و بعد) فهذا مختصر في الفقه على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه وأرضاه اختصرته فيه مختصر الإمام أبي زكريا النووي المسمى بمناهج الطالبين وضمت اليه ما يسمع إبدال غير المذهب به بلغا مابين وحذفت منه الخلاف وما لم يسهه على الراغبين (ومنه) بمنهج الطلاب راجعاً من الله أن ينفع به أولو الألباب وأسأله التوفيق للصواب والفوز يوم الحساب

\*(كتاب الطهارة)\*

إنما يطهر من مائع مطلق وهو ما يسمى ماء بلا قيد بغير بمخالط طاهر مستغنى عنه تغيير اسم غير مطهر لأثره وبلغ ماء وان طهر حقيقه مكره شديد حرو برد ومتشبه بشروطه والمستعمل في فرض غير مطهر ان قل ولا تنجس قلتماه وهما جسمان أو طرقت في سبيل خلافة نجس فان غيره نجس فان زال تغيره بنفسه أو بماء طهر ودنهما نجس كطبخ غيره بخلافه لا بخلافه مبتدئ لا يسيل دهنه ولم تطرح ونجس لا يترك طرفه ونجس ذلك فان بلغهما ماء ولا تغيره فطهر والتغير المؤثر تغير طهر أولون أو ريج ولو اشته طاهر أو طهر بغيره اجتهد ان يقاواسم عمل ماظه طاهرا أو طهر أو الاما بول بل يتيم بعد تلف ولا ماء وما ورد بل توشا بكل مرة واذا اظن طهارة أحد هما من اوراقه الآخر فان تركه وتغير ظنه لم يعمل بالتالي بل يتيم ولا يبدل ولو أخبره بنجسه عدل رواية ميمنا للسبب أو فقهامو افتا سمده ويحصل استعمال واتخاذ كل اناه طاهر الا اناة كله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله البر البراهود التي جلت نعمه عن الاحصاء بالاعداد المان بالاعاف والارشاد الهادي الى سبيل الرشاد الموفق للتفقه في الدين من لطفه واختصار من العباد أحده أبلغ جدواً كمله وأزكاه وأشمله وأشهد أن لا اله الا الله الواحد الغفار وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى المختار صلى الله وسلم عليه وزاده فضلاً وشرفاً لديه \*(أما بعد)\* فان الاشتغال بالعلم من أفضل الطاعات وأولى ما أنفعته فيه نفائس الاوقات وقد أكثر أصحابنا رحمهم الله من التصنيف من المبسوطات والمختصرات وأتقن مختصر الحرر للإمام أبي القاسم الرازي رحمه الله تعالى ذى التحقيقات وهو كثير الفوائد عدة في تحقيق المذهب معتمداً للمعنى وغيره من أولى الرغبات وقد التزم مصنفه رحمه الله أن ينص على ما صححه معظم اصحاب ووفى بما التزمه وهو من أهم وأهم المطالبات لكن في حجمه كبير يهجز عن حفظه أكثر أهل العصر الا بعض أهل العناية فرأيت اختصاره في نحو نصف حجمه ليسهل حفظه مع ما أنعم الله عليه من انشاء الله تعالى من النفائس المستجدات منها التنبيه على قبو في بعض المسائل هي من الاصل محذوفات ومنها ما وضع يسيرة ذكرها في الحرر على خلاف المتعارف في المذهب كجلسه اها ان شاء الله تعالى واختمت ومنها ما بدلا ما كان من ألفاظه غير بيا أو موهما خلاف الصواب بأوضح وأخصر منه بعبارات جليات ومنها بيان القلوب والوجهين والطريقين والنص ومراعاة الخلاف في جميع الحالات حيث أقول في الاظهر والمشتهور في القلوب والأقوال فان قوى الخلاف قلت الاظهر والاقل المشهور وحيث أقول الاصح أو الاصح في الوجهين أو الواجبه فان قوى الخلاف قلت الاصح والاقل الاصح وحيث أقول المذهب في الطريقين أو الطارق وحيث أقول النص فهو نص الشافعي رحمه الله ويكون هناك وجه ضعيف أو قول يخرج وحيث أقول الجسد بقا القديم خلافة أو القديم أو في

عن المسكنون به رؤيا وجسد طعام وشوشا (١٠٢) وهو من يرجع شكك بعد من عصره ود نصف وموثر وهو من لا يرجع

وهي اسبدا العبد فان زادت على قيمته قال ياتوثره ولو قطع جدره فحق ثبات سرية  
قلوب الاقل من الدية الواحدة ونصف قيمته وفي قول الاقل من الدية وقسمه ولو قطع جدره فحق  
فجرحه آخران ومات بسر ايتم فلا تقصص على الاول ان كان حرا ولو قطع على الاخرين  
(فصل) بشرط اقصاص الطرف والجرح مائترة لنفس ولو وضع اسبطا على يده  
وقد اهلوا عليه دقة فاعا بالوجه فاقطعوا لاجل الرأب والوجه مشرخرسة وهي ماشق الجلد  
قيل لا دية تدعيه باضعة تقطع العموم مثلا فحقه من يده وشعاع تبلغ الجلبة التي بين  
العم والعضم وهو وضع الذنم وهاتين فتمت شمسونه فتنفله ومأمومة تبلغ خرقة العمام  
ودافع تفرقها وجب القصاص في الموضوعة قطعاً وقبل رفعها قبلها سوى الخرسة ولو اوضح في  
بقي البدن او قطع بعض مارت او اذن ولم يشده وجب القصاص في الاصم ويجب في الطعام  
من مفصل حتى في اسل نخد ومنكب ان سكر بلا ياقوت ولا لامل الاصم ويجب في  
عين وفع اذن وجفن ومارن وشغوة ان اذ كروا اثنين وكذا الدنان وشفران في الاصم  
ولا تقصص في كسر العظام وله قطع أثر بمفصل الى موضع الكسر وحكومة الساق ولو  
اوضحه هشم اوضحه واخذ خذ ابرة ولو اوضح ونقل اوضحه عشرة ابرة ولو قطع من  
الكوع قابله النطاق اصابه فان ذلك موزول لا يرمي ولا يصح ان يقطع الكف بعد ولو  
كسر مضمداً باله قطع من الرفق وله حكومة الباقى فلا يقطع الكوع عن كفي الاصم ولو اوضحه  
فذهب خنوقه اوضحه فان ذهب الضموم الا اذهب بأشرف تمكن ككثر يبدية بحالتين  
حدته ولو اطمعها - محذوب موضعها بالذهب اطمعها فان لم يذهب اذهب الوسم  
كالعصر يجب القصاص فيه بالسراية وكذا العياش والفوق والشم في الاصم ولو قطع اصبعاً  
فتا كل ابره فلا تقصص في المثل كل (باب كيفية القصاص وشوشه والاختلاف فيه) ●  
لا تقطع اسل يمين ولا شغل تقطع عليها وعكسها ولا تأخذ بأخرى ولا تأخذ في فعل آخر ولا  
بغير مخلوق كبير طول وقوة يمشي في الحسنى وكذا لا تأخذ في الاصم بعينه وقدر الوضعة طولاً  
ومرضاً ولا يضر تفاوت أطراف لحم وجد ولو اوضح ~~كفي~~ رأسه ورأس الشاح أصغر  
استوجبه ولا تدم من الوجه والقفايل يؤخذ قطع الباقين من أورش الموضوعة وزع على  
جبهه وان كان رأس الشاح أكبر رأسه فذروا رأس المتوجع قطعاً والصحيح أن الانتزاع في  
موضعه الى الجناح ولو اوضح ناصبه فنامته أصغر ثم من باقي الرأس ولو اذ القصاص في موضعه  
على حقله من قصاص الزيادة فان كان كشماً أو قفا على الجناح أو رأس كامل وقيل قدس ولو  
أوضحه جمع اوضحه من كل واحد منها ما قبل لسطه ولا تقطع جبهته ولا مؤن رضى الجاني  
فلو لم يقطع قصاصاً على يديه الجسرى فذهب مقصص النفس وتقطع الشلاخ العصاة  
الا ان يقول أهل الخبرة لا تقطع الدم وضعه واستوفى له يقطع سلبه وأصغر وأمرج لا أثر  
لخسرة أطرافه وسواها لو أصعب قطعاً وأهبة لا أطراف بسليمتها دون عكسها ولا كره خصوصاً  
كاليد والاسل من قبض لا يقطع أو عكسها ولا أثر لا تشاوره ودمه فيقطع على أقصى وعين  
وأفصع هجم بأشهره وأفن جميع بأصم لا عين محذوفه فقهه بالانسان فأخذ بأخرى وفي  
ذراع السن قصاص لا في كسرها ولو قطع من غير لم يضر فلا ضمان في الحلق فان جاورت يديها  
بأن سقطت اليوقى وعدن دوتها وقال أهل البصر قد التفت وجب القصاص ولا يتوقى  
في عفره ولو قطع من مشغور فبشلمه دما القصاص في الاظهر ولو قطعت دما فمضغ قطع  
كله لا قطع عليه أو شامب ولو قطع كامل فقهه فان شاء قطع على أشد دية أصابعه الاربع

سدان من غالب قوت الحمل فان اختلف  
فلا تقي به وللماتة وأحد سبعون درهما  
وثلاثة أسباع درهم وعلمه دمع جب  
وطعته ويهتد به وتبين والها عياش ان لم يكن  
وباشطة نطقها ككها عند كاهلته  
وهي رشيدة أو اذن ولو لم يوجد عليها اذن  
غالب الحمل وان لم تأكله كثر يمشي من  
وقسر ويخلف بالفص ولو علم يلق به  
كاهلته ان لم يشده ورمها فاص بالشد  
ويطون بين الشلتا فوكسو تكلفها من  
قصر وخارو نحو سواد بلوكس يزيد  
في شدة نحو جبهه عياش وقطعها  
على مسر ليد في شامب صير في صيف  
وشوشا وليكوسر طائفة في شامو قطع  
في صيف تحت عازية أو حصر ولتومها  
فراش وعقد من لحاف أو كاهل شدة  
وردا في صيف أو لا كل وشرب وطير  
كفصة وكوز وجرنود وروا كتنف  
كشما ودهن وسدو ونحو مرثا نعين  
لصان آخر حنطه اجتودن ماه فغسل  
بديه لاما من ككفي وضباب ودوله  
مرض وأخوة نحو طيب وسكن يلق بها  
والندام حنطه م عاذ في بيت أبيها من  
يعمل ظلمها فيصعب ان يصبها ما يلق به  
من دون ما لوزجة فوعن غير كسو فودنه  
جسنا فو فوعنه الله عدو لك على وسر  
ومد على غيره فلا تلتف فان كتر ورج  
وتأذى يقل وجب ان يرفع وندام من  
اتلحت لحدة نحو مرض والمسكن  
والخدم اتماع وشيرهما قبلت فلو تبت  
بما يضر منها وتعلل الكوة أول كل  
سنة أشهر فان تلفت فيها لم تبدل أو ماتت لم  
تدولم تكسب مددن

(فصل) تجب المأون ولو على مسافر  
للاصغرة بالنكح والعمر حتى يمتن وتومعصر  
بشك من يوم ما ساق الزوج حصل دمه  
فان مرضت عليه وجبت من بلوغ النكح فان  
غلب وأظهرت الشايم كسب القاضي القاضي  
بلد له في يمينه ولو ساقه فان أبيه وضي من وصوله فرضا القاضي وشفا بشور تحت اللعظ كبا والمرض يضر وان



حاجة فإن كانت صغيرة للغير حاجة أو كبيرة لها كره  
ويحل نحو نخاس موه بقدر لا عكسه ان لم

يحصل من ذلك شيء بالانار فيها

\*(باب الأحداث)\*

هي خروج غير مضمين من فرج أو قبعت تحت  
معدن الفرج منسدور زوال عقل لا بنوم  
يمكن مقعدو تلافى بشرق كروا تني  
بكر لا يحرم و من فرج أ دى أو محل قطعه  
يعطى كف وحرم ماصلا وتطواف و من  
مصحف وورقة وجلد وطرقة وهو قبيح وما  
كتب عليه قرآن لدرسه وحل حله في متاع  
ان لم يقصد وتفسير أو كثر قلب وورقة يعود  
ولا يجب منع صبي ميمر بما ذكر ولا يرتفع  
يقين طهر أو حدث بطن ضده فلو تيقنها  
وجعل السابق فضدا متابها لاضد الطهر  
ان لم يعتد بتجديده

\*(فصل) حسن لقاضى الحاجة أن يقدم  
يسار لمكان قضائها وبينه لا تضارفه  
ويضى ما عا به معظم ويعتمد يساره ولا  
يستقبل القبلة ولا يستدرها يساراً ويجوز ان  
بدونه في غير معتدو يعدو يستمر ويسكت  
ولا يقضى في ما عدا كدو بحجر ومهبرج  
وتحدث طر برق تحت ما يبرق ولا يستجى  
بما في مكانه ان لم يعتد ويستبرئ من قوله  
ويقول عند وصوله بسم الله اللهم انى أعوذ  
بك من الخبيث والخبيث وانصره غفر انك  
الحمد لله الذى أذهب عنى الازى وعافانى  
(ويجب) استنجاء من خراج مبول لانسى  
بماء أو بجماد طاهر قاع غير محتمر بجلد  
دبغ بشرط أن يخرج من فرج ولا يجب  
ولا يحاوز صفحة وحش فلو لا يتقطع ولا  
ينقل ولا عار لأجنبي ويصح الا ناول بم كل  
مؤقوتى وسن ابتاروان بيد الأتال من  
مقدم صلحة عنى اليسه ثم بالثانى من يسرى  
كذلك ثم التال على الجميع واستنجاء

يسار وجمع ماء وجامد

\*(باب الوضوء)\*

فر وضوءه يرفع حدث للغير دائمه أو وضوءه  
لوجه وهو ما بين منابت سروراه وتحت

قول قديم فالجذب خلافه وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح أو الاصح  
خلافه وحيث أقول وفي قول كذا فالجذب خلافه ومنها مسائل نفيسة أحتمل اليه ينبغي أن  
لا يحل الكتاب منها وأقول في أولها قلت وفي آخرها والله أعلم وما وجدته من زيادة لفظة  
وتحوها على ما في المحرر فاعتدتها لابديتها وكذا ما وجدته من الأذى كارتخا القماما في المحرر  
وغيره من كتب اللغة فاعتدته فاني حققته من كتب الحديث المعتمدة وقد أقدم بعض مسائل  
الفصل المناسبة أو اختصارها بما قد تم فصلها للمناسبة وأرجو أن هذا المختصر أن يكون  
في معنى الشرح للمحرر فاني لأحذف منه شيئاً من الأحكام أصلاً ولا من الخلاف ولو كان  
واهباً مع ما أثرت البسه من النفائس وقد شرعت في جمع جزء لطيف على صورة الشرح  
لذا فاني هذا المختصر ومقصودى به التنبية على الحكمة في العدول عن عبارة المحرر وفي  
الحاق قد أوحرف أو شرط للسئلة ونحو ذلك وأكثرت ذلك من الضرورات التي لا بد منها  
وعلى الله الكريم اعتمادى واليه تلويضى واستنادى وأسأله النفع بلى ولسائر المسلمين  
ورضوانه عنى وعن أحبائى وجميع المؤمنين

\*(كتاب الطهارة)\*

قال الله تعالى وأزلفنا من السماء ماء فلهذا يشترط لرفع الحدث والتجسس ما ععلق وهو  
ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد فالمتغير يستجى عنه كزهران تغير اطلع اطلاق اسم الماء غير  
طهور ولا يضرب تغير لا ينع الاسم ولا متغير بكت وطن ولطاب وما في مقرومهم وكذا متغير  
بجماد كدودهن أو بتراب طر فيه في الاظهر ويكره الشمس والمستعمل في فرض  
الطهارة قبل ونظما غير طهور وفي الجديد فان جمع قلتي فطهور في الاصح ولا تجس قلنا الماء  
بما لا فاق تجس فان غيره فخص فان قال تغير بنفسه أو بماء طهر أو بملك وزعفران فلا وكذا  
تراب وجص في الاظهر ودون ما يجس بالملااة فان بلغه ما بماء ولا تغير به فطهور فلو كثر  
باير اطلوه ورفل بماء عالم بطهر وقيل طاهر لا طهور ويستجى مية لادم لاسائل فلا تجس  
ماتاً على المشهور وكذا في قول تجس لا يدركه طرف (قلت) ذا القول أطهر والله أعلم  
والجاري كرا كدوفي القديم لا تجس بالانغير والقتان تجسمتا من طر بغدادى تقر يسافى  
الاصح والتغير المؤثر بظاهر أو تجس طم أولون أو روج ولو اشته ماء طاهر تجس اجتهد  
وتطهر بماء طاهر وقيل ان قدر على طاهر ييقن فلا ولا على كصير في الاظهر أو ماء  
بول لم يجتهد على الصحيح بل يخطان ثم ينهم أو وماء وروى بكل مره وقيل له الاجتهاد  
واذا استعمل ما طهر أو فى الآخرة ترك كدوفه فطهره لم يعمل بالثانى على النص بل ينهم بلا  
اعادة فى الاصح ولو اذخره بنفسه مقبول الرواية وبين السبب أو كان فقهلموا اتفاقاً عمنده  
ويحل استعمال كل ماء طاهر الا ذهباً أو فضة فيخرج وكذا اتخاذ فى الاصح ويحل المعوفى  
الاصح والنفس كياتون فى الاظهر وما ضرب ذهب أو فضة فضة كبيرة قل ينسحرم  
أو صغيرة بقدر الحاجة فلا أو صغيرة قل ينسحرم أو كبيرة للحاجة عازى فى الاصح وضمة موضع  
الاستعمال كغيره فى الاصح (قلت) المذهب تجريم ضمة الذهب علقا والله أعلم

\*(باب أسباب الحدث)\*

هي أربعة أحدها خروج من حيث قبله أو ذمير أو المني ولو انسد مخرجه وانفتح تحت معدته  
فخرج المعتاد نقض وكذا نادر كدوفي الاظهر أو فو قها وهو منسد أو تحتها وهو منفتح فلا  
فى الاظهر \* الثانى زوال العقل الا نوم يمكن مقعد \* الثالث التقاء بشرق الرجل والمرأا

أو استباحة مفقر اليه مقرونة بالقل غسل الوجه له تطرى قها على أعضائه ونية تبردها وغسل وجهه وهو ما بين منابت سروراه وتحت



وورثها وكذا ممتلكاتها لم يشرط قطع  
الامور عنها ولا يتغير بها ما قبل ولو اطلق  
سبع ارباعها لم يشرط قطعها وتغيرت  
جميع اشرطتها لاحد منها له والا فان  
غيره من اهل البيت بايع والا فخراته تكون  
لبائع ان اقبل وبستان وجنن وعقد  
والا فكل حكمه والبايعت خمرته فان  
شرط قطعها الزمه والا فله تركها وباع كل  
شيء لم يشر الاخر وان شرطه ما حرم الا  
مواضعه او احدثه ما تنازع فيه ولو اشر  
بشرطه لم يشر بزم الباطن قطع اوصق

(فصل) • جازع ثمران بدو اصلاحه  
 معلقو بشرط جازعه أو اقله و الاقلان  
 يسع وده لجزع الا بشرط فقلعه وان كان  
 عمله لم يترك لن لا يقره وقله أو مع أصله  
 لا لا بشرط فقلعه وعلو يسع جزع لا يقره  
 الا سابقا بدو اصلاحه و الاقله أرضه أو  
 بشرط فقلعه أو قلعه بدو صلاح ممر يقره  
 صفه يطلب منها غالبا بدو صلاح بعضه  
 كقلعه وعلو على باع مابد اصلاحه وبقه عايق  
 و تصرف مشغره و يضل في ضمانه بدو  
 فقلعه و الاقلان يقره على حق الفسخ أو يبيع  
 به غيره بشرط ولا يصح يسع ما يغلب التلاط  
 حاله بوجوده و لكن و كذا الا بشرط فقلعه  
 فان وقع التلاط فيه أو فاجل غالب فصل  
 فقلعه تجزع مشغره أو يسع به باع ولا يصح  
 يسع مرفق به و باع وهو الحاله و لا رطب  
 على حال غير وهو الزمان و تصرف في يسع  
 العرايا وهي يسع و رطب أو تنب على خبر  
 خرما أو لؤلؤ غلبه غير أو زبيب كليا فاجل دون  
 خمسة أوسق فان و اقل صفه حازو بشرط  
 تقاض يسع غير أو زبيب و فقلعه في خبر  
 (باب الاختلاف في كسبه العدر) •

انتهى مال كما امرت في صفة صنع معاوية  
وقد صرح كقوله عرض أوجسه أو صفة أو  
أجل أو قد روي لا يئنه أو تئنه تعالفا  
فصاف كل شي للجمع نضيا واثباتا ويسمى  
بني وباع نضيا ثم أمرضا أو نضيا  
والا فان صير أحدهما أحرا الآخر والا فليس

ولشرط أن لا يفرط كثيرا في مكسر عين صحيح إن لم يكن للمعترض عرض وإن كان كثر من ثوب  
فكسرتما صحيح من مكسر في الأصح وله شرطان وهن وقبيل وملك الغرض بالقبض وقبول  
بالصرف وله الرجوع في حينه ما دام بقبضه في الأصح والله أعلم ﴿كتاب الزهن﴾  
لأصع بالأصع وقبول لأن شرط فيه مقتضاه تقديم الزهن به أو مصلحه لا نقد كالأشهاد أو  
ملاعرض فيه مع العقد وإن شرط ما يضر الزهن بطل الزهن وإن نفع الزهن وحضر الزهن  
كشرط منغته للمعروض بطل الشرط وكذا الزهن في الظاهر ولو شرط أن تحدث زوائده  
مرهوية فلا الظاهر فساد الشرط وأنه يفسد فساد العقد بشرط العاقد كونه مطلق التصرف  
فلا يبرهن الوجه بالحي والنحو ولا يبرهن لهما إلا الضرورة أو غلبة ظاهره بشرط الزهن  
كونه مضاف إلى الأصح وصح من الشارع والأم دون دوله وملكه وعند الحاجة يباين  
ويؤرخ الثمن والأصع أن تقوم الأم وسددها مع القول بالزهن في حقه ومورن الجاني والمرد  
كبيعهما ورهن الدر والعلق حقه بصفه يمكن بقبضه لعل العين باطل على المذهب ولو رهن  
ما يبرع فسد. فان أمكن تخفيفه كطابق والأمان رهنه بدنه حال أو قبله على قبل  
فساده أو بشرط بيعه موجد الثمن رهنه ماص وبيع عند خوف فساد أو يكون نفسه مضافا  
شرط بيعه ببيع الأصح وإن أمضى فسد في الظاهر وإن لم يعلم به قبل فسد قبل الأجل مع في  
الظاهر والزهن ما لا يصح فساد فطر ما يضره لا فساد كطاعة بالثمن بنفسه الزهن بحال  
ويجوز أن يستعجز إليه رهنه وهو في قوله بطله والظاهر أنه ضمان ذني وفيه ذلك الشيء  
في شرط ذكر جنس العين وقدره وموضع وكذا الرهن عند في الأصح فلا يفسد في الزهن  
فلا ضمان ولا رجوع عاقله. بدقبض الزهن فإذا حصل الدين أو كل حال لا رجوع المالك  
للبيع وبيع إن لم يرض الدين في رجوع المالك ما يبرع به ﴿نزل﴾ شرط الرهنون  
به كونه دينًا بالثمن لا فساد به بالبيع المصوب به والمسلمة لرق الأصح ولا يفسد بشرط وقوله  
أقرضك هذه الدراهم وأقرضتها أبدا لك فقال أقرضت ورهنه أو قال أقرضت وكذا  
وارهنها التوبه فقال استقرضت ورهنه مع في الأصح ولا يصح بتجوم الكفاية ولا يبعد  
الجماع قبل الفراغ وقبيل يجوز بعد الشرع عز يجوز بالثمن في فساد الظاهر بالدين رهن  
بدرهن ولا يجوز أن يرضه الرهنون عند دين آخر الجدي ولا يرضه الأقبضه ممن مع  
قدوم تجرى فيه النسيئة لكن لا يستب الزهن ولا بعدد في المأذنة وجده واستب  
كتاب ولو رهن ودبته عند دفع أو ففسد باعتد على بل يلزم ما رضى زمن أمكان قبضه  
والظاهر اشتراط أنه قبضه ولا يبره إرضاه عن القصب بینه إيا دع في الأصح ويحصل  
الرجوع عن الزهن قبل القبض تصرف بزل إلى المالك به. فهو مشغور به من ميثوق وكفاية  
وكذا لا يبره في الظاهر بأبوابه لا الوطوء التزوي ويجوز أن يعاقب قبل القبض أوجب أو تقصر  
العمير أو أتى العبد بطل الزهن في الأصح وليس الرهن الميثوق تصرف بزل إلى المالك لكن  
فما ناله أو أتى الظاهر فإنه من الورور بغير قيمته يوم مضته رهنه أو أن يفسد فظلم  
ينفذ الأصح ولو علقه بصفه وجد وهو رهنه فلا ضمان أو بعده نفذ في الأصح ولا رهنه  
غيره ولا التزوي ولا الاجل وإن كان الدين لا أو جلي شيها أو الوطوء فأنوط في الوطوء ولا  
نقد الاستيلاء أقوال الأضاح فإن لم ينظف فظلمه في الأصح فلا ضمان بالوفاة بغير قيمتها  
رهنه في الأصح وله كل انتفاع لا يفسد كالأكل والسكنى لا يباين الوطوء فأن فعله يقطع  
قبل الأجل وبعد ما نفع الأرض بالدين وأودبه ثم أمكن الانتفاع بغير استراد أو استره

ثم يرد مدتها ووالده أو صغته والأخيرة - أده

حلف مدعي الغالب ولو رد عليه ما دعاه عليه  
فأنكر البائن أنه اليمين حلف

● (باب ١٠) الرقيق لا يبيع تصرفه في ماله بغير  
الاذن. يدوان سكت عليه بغير اذنه. ان  
تلف يده حصة في ذمته او يده ضمن  
المالك انما شاء. والرقيق انما يبيع بعد  
عسق وان اذنه في تصرفه تصرف يوجب  
افه وان اذن وليس له نكاح ولا بيع ولا  
تصرف في نفسه ولا اذنه في تصرفه ولا مال  
سببه ومن عرفه بغير اذنه حتى يبيع  
الاذن يبيع ما عدا يده او يده او يده او يده  
تلف يده بغير اذنه في تصرفه بغير اذنه  
رجع عليه بغير اذنه ولا يبيع اليده  
انما يبيع بغير اذنه ما ستره الرقيق ولا يبيع  
من تصرفه بغير اذنه ولا يبيع بغير اذنه  
تصرفه وبغير اذنه ولا يبيع بغير اذنه  
● (باب السليم) هو يبيع موصوف  
في ذمته بغير اذنه او يبيع في ذمته  
شرط له من شرط البيع حصول رأس  
مال وانما يبيع بالجلس ولو بغيره  
السليم الذن او طلق تصرفه مع كفو  
او دعه بعد كفه السليم لان احسب بغير  
قبض فيه حتى يفسخ وهو يبيع وان عرفت  
الجلس وبيان محل التسليم انما يبيع  
مؤجل محل لا يبيع له اوله ولا يبيع حلا  
وهو حلا لا يبيع بغير اذنه او دعه كافي  
او حلا ويبيع على الاول ومطلعه حال  
وان عرفت ههنا ولو لم يبيع بغيره  
ههنا فلان انكسر ثم سحر حسب الباقي  
بأهل ذمته الاول ثلاثين وقدره على تسليم  
عند وجوبه بلا مشقة عظيمة ولو لم  
يعتد بغيره لبيع فلا بأس بغيره بغير  
يبيع بغيره ولو لم يبيع بغيره او لم يبيع  
او دعه لا يبيع او يبيع بغيره ما قطع عليه  
بغيره لا يبيع بغيره ولا يبيع بغيره  
نحو موضع نحو جوز وزن وموزن بغير  
بغيره بغيره او يبيع بغيره او يبيع  
قالب بغيره وسوزن وسوزن بغيره  
من عده او ذكره على المدة بغيره فانها

والأب تردو يشهدان أنهم مره بالذات الرهنين ولما تناولا به الرجوع قبل تصرف الرهن فان  
تصرف أحدهما رجوعه فكأن تصرف وكيل جعل مره ولأن ذنبه ليس له قبل الوكيل من غيره لم يصح  
البيع وكذا لو شرط رهن الدين في الأظهر • (فصل) • إذا تم الرهن فالدفع للرهنين  
ولاززال الأقال تتفاد كالمبيع ولو شرط لونه عند جاز أو عند الدين وأما على اجتماعهما  
على حقه أو الأنا فله ذلك وان أطلق المبيع لأحدهما إلا أن رد في الأصح ولو لمات العدل  
أو فارق جملته بحيث يتفقان وإن شاحوا لونهما لحاكم عند عدلو حتى يبيع الرهن عند  
المطلوب و يتم الرهن بمقتضى بيعه الرهن أو وكيله بالذات الرهنين فان لم يأن فله الحاكم  
تأذن أو تبيع ولو طلب الرهنين بيعه بأي الرهن الزمة القاضي قضاء الدين أو يبيع فان أصر  
بأحدهما حكم ولو باعه الرهنين بالذات الرهن فالأصح له أن يبيع بخصمه مع أو لا فلا ولو شرط أن  
يبيع العدل جاز ولا يشترط مراجعة الرهن في الأصح فإذا باع عاقلين عنده من ضمان الرهن  
حتى يقضيه الرهن ولو ثبت أنه في يد العدل ثم استحق الرهن فان شاء المشتري رجوع على  
العدل وإن شاء على الرهن والقراء عليه ولا يبيع العدل إلا بشئ من أهله من تعدل به فدان  
وأما راب قبل انقضاء المبيع على رهنه وهو أن الرهن على الرهن وتبيع عليها خلق  
الرهن على الأصح ولا ينعى رهن من عدله فالرهن قصدوه به فهو أمثلة في يد الرهن ولا  
يسقط بغيره من دينه وحكم فالدعوى وحكمه مع باقي الضمان ولو شرط كون الرهن  
مبيعه عند الأول جاز وهو قبل المثل أمثلة بصدق الرهن في دعوى التالف يبيعه ولا  
يصدق في الرد عند الأكثر من ولو شرط الرهن الرهنين الرهنين فلا شبهة فزان ولا يقبل قوله جهات  
نحرمه إلا أن يقر بأصله أو ينشأ بغيره بعدد من العلم ما وان وطئ بالذات الرهن قبل  
دعوى المبيع الشرعي في الأصح فلا بد وجب المبررات أكرهها والرد حار ويب عليه قبضته  
الرهن ولو أنشأ الرهن وتبعه به صار رهنه وانضم في الرد الرهن فان لم يتخاضم لم  
يتخاضم الرهن في الأصح ولو وجب مخصص النص الرهن وان كان رهن فان وجب المال بعينه  
أو بجانبه تعالى مع عقود ولا أبراعا للرهن الجاني ولا يسرى الرهن إلى زيادة التمسك  
كسهم وولد فلو رهن أحد لأحد الأهل وهي حالي يبيع وتوان ذنبه يبيع مع باقي الأظهر فان  
كثرت حذرا عند البيع دون الرهن فالأدب يسرى رهن في الأظهر • (فصل) • حتى الرهنون  
قدم الغنى عليه فان اقتصر أو يبيع به بل الرهن وان حتى على سيد فائض بمال وان ضاملي  
فالمال ثبت على الأصح فيني وهوان قتل مرهوا السيد عند أخوة فائض بمال الرهن وان  
وجب مال تعاقبه حتى مرهون التمسك فيباع ويغيره ونقل يبيع وهذان كلهما هو تين  
عند شخص دين واحد فتمت الوضعة أو دينين وفي نقل الوضعة فترض نقل ولو ثبت  
مرهون بآماله ونقل فبيع الرهنين وبالرهنين الدين فان حتى شيء لم ينقل شيء من  
الرهن ولو رهن نصف جديدين ونفسه بآماله فرب من أحدهما نقله فطولو رهنه فرب  
أحدهما نقله فيه • (فصل) • اختلاف الرهن أو قدره صدق الرهن بينه ان كان رهن  
تبرع وان شرط فبيع مخالفا لو ادعى أنه ما رهنه عيب داهما بالتوصفة أحدهما فائض  
الصدق رهن بخمسين والقول في غيب التناقض فيه يتبعه وتقبل شهادة المدعى عليه ولو  
اختلفا قبضه فان كان في يد الرهن أو في يد الرهنين وقال الرهن غيبه صدق الرهن بينه  
وكذا ان قال أقبضه عن جهة أخرى في الأصح ولو أقبضه ثم قال لم يكن قراره من حقيقة  
فله نقله وقبل لا يبالغه إلا أن يذكر كراهة أو لا يكرهه كقولهم أنه شهد على رسم القبلة فلو قال

به و ترك استعمال الاركوب ماحسره سوفه  
وفودواواستغفربريقه الاركوبعلى دابةسرا  
اوالتاكالارودوالاروشلوعدهتغذيهجب  
سقاالردالتغريثم انرضيهالىالشعردقه  
عليه اوغذيهوالافانالتغذيلغيرالربوي  
على السخ اوالبزقاروشوالاعجبطالبها  
وعليه اسلامالغذواوالخاغتفاناشتر  
ملاذفرالاردوالاروشلوعدهتغذيهجب  
لايعرفالقديمبذوقككسربيضتغليظ  
وجوزوقوربعلينمدودبعشهردولا  
اروشولرذمعالصبرلمااكولةصاحفخر  
انقلالابناذالميتغذيعلىغيرالصاح  
(فروع) لايردغذيهبعضمايع  
سفتقولانالتغذيقدمغذيهبالحافباع  
يكوايهويزيدقتهلكمنشبعهكوله  
الاروشيعاوتغذيهكولواجرولانغذوا  
لاستغفرادروغذيهبوهيالحديث  
لكهروالماكروغذيهب

(باب ٦) المبيع قبل قبضه من خدما بائع  
ان ارمه اشتراكتا تلف أو انقلب أو فسد  
انقلب اشتراكا فليس للبائع شيء من  
الغرمه او من غير الغرمه وان جهل وغير  
اتلاف اجنبي فان اجازة لم يرد او فسد غرمه  
البائع ولو غلب أو ضاع بائع غريمه مشتر  
أو ببيع مشترك أخذ بائع أو اجنبي غير  
بائع اجازة وقبض غرمه الارش ولا يصح  
منه صرف ولو مع بائع وهو بيع وزمن في عالم  
بعض وزمن في بعض قد يبيع به اشتراك  
ووصوله تصرف فاعاله بدو غيره بما  
لا يصح به قد كرهه ونما آخره بدوهم ومع  
استبدال ولو في حلقه من غير غير من الغير  
من دون فرض والاتلاف كبيع الغير من هو  
عليه كأن يباع مائه على زيد بمائة وشرط  
استغنى له أو بائع في الحاسن وفي غيره بما  
يعين له فقط وقبض غير مقبول فبالبائع  
اشترط بغيره من متاع الغير ومقتول وقبضه  
للاختصاص بالبائع أو بانه ذكره غير  
شرط فغالب معنى زمن يمكن فيه قبضه  
(فر ٦٠) ١) استغنى للبائع ان كان

لا يصح في سائر النسل وله ان يختص بالفقراء  
 (باب اختلاف المتبايعين) اذا اختلف على صفات البيع ثم اختلفا في كيفية تقدير الثمن  
 أو صفته أو اجل أو قدر أو قدر البيع ولا ينعقدان فاجل كل على ثمن قول حاسبه وأخبار  
 فيه وبسبب البائع وفي قول المشتري وفي قول شاعروا بان يفتقر الحاكم وبسبب خرع  
 والجميع انه يكتفي كل واحد من تخلف أو ثبات أو يقدم التخييل لهما معتكدا أو قد عت  
 بكذا وإذا اختلفا على الصفح ان العذر لا ينقص بل ان تراخيا والاختصاصه أو ادعاء أو  
 الحاكم وقيل انما يستحق الحاكم ثم على المشتري والبيع فان كان وقفا أو اعتقدا أو باع أو  
 ملكا لم ينعقد وهو قبيح يوم التالف أو أظهر الأقوال وان تعبدت مع أرضه وان اختلف  
 ووثقها كحكمه ولو قال بمتكده بكذا اقتضى بل وجهه فلا تعلق بل بغير كل على ثمن دعوى  
 الاخر فاذا اختلفا في دعوى الهبة تراخى ولو ادعى صحة البيع والاخر فداء فلا يصح تصديق  
 في الصحة بينهما ولو اشترى عبدان معا بدينار واحد فقال البائع ليس هذا البيع صدق  
 البائع بينهما وفي مثله في السلم صدق السلم الاصح (باب) العبدان لم يؤذنه في التجارة  
 لا يصح شراءه بغير إذن سيده في الاصح غيره البائع سواء كان في العبد أو سيده فان  
 تعلق فيه تعاقب الضمان بغيره أو في يد السيد فليانع تعهده وله معاملة العبد بعد العتق  
 واقتراضه كسائرته وان اذن له في التجارة تصرف بحسب الاذن فان اذن في نوع غير مخصوص  
 برس له نكاح ولا يؤجره ولا يأن لعبد في تجارة ولا يشهد ولا يعمل سيده ولا ينزل  
 باقلا ولا يصير أو ذله بسكوته سيده على تصرفه وقبل اقراءه دون المعاملة ومن عرف في  
 يده لم يملكه حتى يعلم الاذن سيده أو بينه أو شيوخه من الناس وفي الشيوخ وجه  
 ولا يكتفي قول العبد فان باع ما مؤذنه وقبض الثمن فالتلف في يده فخرجت الساعة مستحقة  
 رجوع المشتري بدلها على العبد وله معاملة السيد أيضا ولو قبل الاذن كان في يد العبد وقفا  
 فلا ولو اشترى سلعة في معاملة السيد بغير هذه الخلاف ولا تعلق بين التصاريق ولا ذمة  
 سيده بل يؤدي من ماله التجارة وكذلك من كسبه باسطة ونحوه في الاصح ولا يملك العبد بقليل  
 (في الظاهر) (في السلب)

فويبيع موصوف في الفقه بشرط لعم شرط البيع أو رأسه تسليم رأس المال  
المسلم فلواطلق ثمنين وسلف في الجاسل جاز وأصله وقبض المال في الجاسل فلا يوثقه  
أو دونه المال جاز ويجوز كونه منفعة وقبض بعض الدين أو إفاسخ الدين ورأس المال  
استرد به. وقيل للمسلم اليهودية أن عين في الجاسل دون العقد ودون رأس المال تنكح  
من غير عقد فيه في الظاهر الثاني كون المسلم غيباً لا لظلال أسلمت البلد هذا التوب في هذا  
العقد فليس يسلم ولا ينشئ دعوى في الظاهر ولوقال شريتمك في باسقة كذا في هذه المواهم  
فقال بهننا لا ينفذ بيعه لكونه سلباً الثالث المذهب إذا أسلم موضع أو مبلغ التسليم أو صلح  
ولعله. وفيه شرط بيان محل التسليم والأصل مبيع حاله وجاز لئلا يأتى انعقد الأول  
لا ينفذ بشرط العلم بالأصل فإن من شهرو العرب أو الفرس أو الروم جاز وأن أطلق حق  
هل الهالكي أن انكسر شهر - ب. بالباقي إلا لعله ونعم الأول ثلاثين أو اضع عدة تأجيله بالعبد  
وجازي ويصل على الأول (فصل ٤) بشرط كون المسلم في مقتدره على تسليمه عند  
وجوب التسليم فإن كان وجوبه بدله أخوه من اعتد نفسه للبيع والأفلا ولأسلم في أيام  
فانقاع في علمه بنفسه في الظاهر فيعتبر المسلم بين أخوه والمهرج وجوبه ولو علم قبل النقل



أولئك يومئذ لم يكن حكمهم مروجاً به كعيب  
أسد الان غره أو انفصل ميتاً لإجابه  
ورجع على غلغان غره فان كان من وكيل  
سلطان أو من العاقب الغرم بدمه ومن عشت  
نفس من يوق قد عرفت لان عشت أو لم  
دور وندار ما هو في وحيات في جـ  
عشق أتمكن أو يشاء به أو نور و حكم مهر  
كعيب. (فصل) لزوم مهر أو قرب  
فوازنا عاقب أول ذكره مضمون عالج  
منه ظاهر سبب له بقوله بالعين بأن عجب  
له مستحق ما هو عليه وتناول اثنين بغير اتفاق  
على مهر أو ثمنه لكن لا بعين من لانفقه  
وعليه تجديدان مات أو انفسخ أو طلق  
أو عاش بقدر ومن له أسلان وضافه  
قدم مصداقاً قريب فخرج وحرم وعادة  
فرعه وثبت به مهر ان لم تصر به أم ولد أو  
تأخر زوال عن تعيب لاجد ولده  
نسب ونسب أم ولد ان كان حراً لم تكن  
أم ولد لفرعه وعقبه بحال الأنسية وله  
ونكحها ان كان حراً لكن لو كانت زوجة  
أمه لم ينسخ وحرم نكاح أشمكتها فان  
ماتت كاتب زوجة فدا نكاح  
(فصل) لا يضمن - ويؤانق في نكاح  
عبد مهر أو ثمنه وهما في كسب عبيد  
وجوب دفعهما وفي ما قبلوا ذنبا فيها  
ثمن في شتمه كزاد على قدر مهر أو مهرضا  
ماله أمهرها في نكاح فاسد لم يأذن فيه  
وعليه قبله ليل لا يتزوج يستدعيه مهرها  
ان شاعها والانتلاء لكسبها أو دفع  
الأقل منه ما لم يجرش وله سفر في  
وباشته المزرعة أو زوجها أو عصبته أو أسد  
لغير مكاتبه أو أسد هاتم باروا سبها  
لزوجها ولا مؤنة عليه أو لا يؤمنه أن  
تتولى بيت دار أسد هاتم أو ثمن أمه أو  
قلت نفسها قبل وطء قطعه مهرها أو ما بها  
ظاهر أو منصفه ان وجب في ملكه ولو  
زوج أمه عبد له كذا فلا مهر  
(كتاب العدا) من ذكر في العقد  
وكره بالآلة منه واصل متناع صداقا  
ولو صدق جناح من من شمله قبل قبضها ان عقد قيس لزوجته تصرف في سلوة ثلث بيده أو أنفقها هو وجبه مهر

المهر أو سكت فلا يصح نكاحه باليان غانذ كرقدر أو زادت تحالفان أو أمر منكر سلفت  
وقضى لها ولو اشتكى قدره من وجوب مهر فمهر أو جنى تحالفان الأصح ولو ماتت نكحت  
يوم كذا أو أفروم كذا بالف وثبت المقدان بالزارة أو يستلزم المكان قال لم إذا لمها أو  
في أحد هاهنا فحينئذ وقعوا الشطر وإن قال كان الثاني فيجوز لفظا لا عقدا لم يثبت  
(فصل) ولو لم يدر من سن وثق قول أو وجه واجب أو الإجابة الماهر من قبل كفاية  
وقبل سن أو الماهية أو من بشرط أن لا يخلص الاختيار أو أن يكون في اليوم الأول فان الأول  
ثلاثة لم تعيب في الثاني وتكر في الثالث وأن لا يضر من لو أو طمع في ما به وأن لا يكون  
ثم ينأى به أو لا يليق به بما لا يضر من ولا منكر وإن كان يزول بحضوره لغير من المذكور  
فراش حر أو موزن حر أو على سقف أو جدار أو واد أو سد أو قوب أو بماء أو بوس ويجوز  
ما على أرض أو بر ماء وعند موشط أو الرأس وموزن مبرور بجرم فهو ربحوان ولا ينعط  
إجابة يوم فان شق على الماهي يوم نفس لا فالغار أفضل وأكل الضيف مائة درهم بالانفا  
ولا تعيب فيه إلا لا كل وله أخذ ما علم وشابه على تركه وغيره في الأكل ولا يكره  
الأصح على التقاطه تركه أولى (كتاب القسم والنشور)

يختص القسم بزواج ومن يات عند به من أسوة لزمه عند من يؤ ولأمرض هنهن أو من  
لو أسد لم يأنمو يستحب أن لا يعلمن ويستحق القسم من يضمنه فاقوا ماض وعنده  
لا يشرعان لم يفردها كن دلو طين في بيوتهن وان انفردا فاقض المني الهن له ده أو من  
والأصح تحرير بذهابه إلى بعض دونه بعض الأرض كقرب يسكن من معنى الهيا أو خوف  
عليها بحرم أن يشبه يمكن واحد أو يده من البه أو أن يسجد بين خمرين في سكن إلا  
برضا عدله أن ترتب القسم على إله أو يوم قبله أو بدها أو لامل الأبل والنهار عتق فان عمل  
ليسلا سكن مهرها كزاد من فكمه أو يسر فلا زل دون في فقه على أخرى ليسلا الضرورة  
تكرهها الخوف وحينئذ ان طالع المكشفي والأقلاؤه الدخول لم يأن الوض مشاع وعنده  
ويزني أن لا يعلمه لكنه والصحيح أنه لا يقضى إذا دخل لحاجة أو أنه ماسوي وطعن استناع  
وأنه يقضى ان دشمل لا سب ولا تعيب أو به في الأقامة لم يأن أو أقل لو لم يقدم ليلته وهو  
أفضل ويجوز أن لا يأن ليلته على المذهب والصحيح وجوبه رقعة نداء وقيل بغيره ولا يفضل  
في أدوية لكن لم يرد أن لا يأنم وتخص بكر جديد عند زفاف يسجد بالاقضاء وثبت ثلاث  
وبن تعيبه هاتين ثلاث الاقضاء يسجد بقضاه ومن سافر زوجة هاتين ثلاثه مباشرة  
وبأنه لفرقه يقضى له ولو لفرقه الا في بلاد يدين سافر لقله حرم أن يستحب بهن وفي  
سائر الأقطار العلو له وكذا القسم على الأصح يستحب بهن بقره بقول يقضى مدة سفره  
فان وصل المقدوم أو مقبلا على مدة الإقامة الرجوع في الأصح ومن وهبت مهرا لم يأن  
الزوج الرضا فان قضى وهبت عليه ثلث عند هاتين ثلاثه وقبل واليه أو ألين سوى أنه  
فقه القسمين وقيل بسوى (فصل) ظهر أمران تنوزرها وتعلمها بالهجران  
تحقق تنوزر ولو شكر وعنا وجرى الخصم ولا يضر في الظاهر (ثالث) الظاهر ضرب  
وفته أعلم فان تكره ضرب الفونعها جاقا قسم وثقة لزمه القاضي فثبت فان أسألفه  
وأذا لم يلبس به لكان عاد يزره وان قال كان صاحب بهته ودفق القاضي الحال بقة  
غيره ما عونغ العالم فان أشد الشقاق بعث حكمن أهل وكنهن أهله أو ما كانا لهما  
وفي قول موليان من الحاكم فعل الأول بشرط وضاعفوا كل حكمه بالآلة وقبول عرض

• (كتاب الخلع) •

خلع وتوكل حكمها بادل عوض وثول ثلاثه هو فرقته عرض، بالغا خلأق أو خلع شرطه زوج به مع طلاقه فلو خلع عبداً أو مجبوراً لم يفسخه مع زوجيه دفع العوض المولود أو بوجوبه بشرط ثابته الخلاق تصرفه في المال فان انتقلت أمة بالانسان سيد من أوهين ماله بانشر الزوج في نفسه لمهر مثل في صورة العين ولو قول فمضها وفي صورة تالفين اشبهى وفي قول مهر مثل وان أذن من عينه أو قدور بنافذات تعلق بالعبور بكه في الفرج وان أخلق الأذن قضى مهر مثل من كها وان خالع مغبه أو قال طلقك على ألف فقبضت طلقك رجعت فان لم تقبل لم تعلق ويصح اشتراح المهر بشرط عرض الثوب ولا تحبس من الثالث إلا إذا لم يهر مثل ووجهه في الآخر لا يان ويصح عوضه قليلا وكثيرا وابتداءه من امتناعه ولو خالع مجبوراً أو غير يان مهر مثل وفي قول يسد الخرج وله ما التوكيل فلو قال أو كره خاله ما عاينتم بنقصه ثم أو ان أطلق لم ينقص من مهر مثل فان نقص فيه لم تعلق وفي قول يقع مهر مثل ولو قال أو كره خاله الخلع بألف فقلت نكاحاً أو قد قال اشتلعت بألفين من ماله أو كاتبا بانشر فله مهر مثل وفي قول لا كثر منه ومجابه وان أضاف أو كره الخلع إلى نفسه فخلع أجنبي والماله به وان أخلق قال أظهر أن علمها به عليه لا يادنو ويجوز كرهه فملا أو بوجوبه عليه ميسر أو لا يجوز أو كره عليه في قبض العوض والأصح صحة كرهه لاسر أو خلع زوجيه أو طلاقها ولو كالأزواج لولا طرفا وقيل الطرفين • (فصل) الفرقه بالغا الخلع طلاق وفي قول فصح لا ينقص عدداً فصل الأول لفظ الخلع كتابه والمعاداة كخلع في الأصح ولفظ الخلع صريح وفي قول كتابه فعل الأول لحرى بغير كرم أو بوجوب مهر مثل في الأصح ويصح كتابا بالطلاق مع الذية وبالجهه ولو قال بهنك نفسك كذا إذا كانت بشرط فكتابته خلع وإذا ما بغيره معاوضة كطقتك أو ما عتلت كذا أو لفظ الخلع طلاق فهو معاوضة فيها شوب تعلق به الرجوع فمثل قبولها أو بشرط قبولها بالغا فبرمت فصل فلو أنتم أبعدا وقول كطقتك ألف فقبضت بالعين ويحكم أو طلقك ثلاثاً بألف فقبضت واحدة بثلث ألف فلقول أو قال طلقك ثلاثاً بألف فقبضت واحدة بألف فالأصح ونوع الثلاث ووجوب ألف وان بدأ بمغيبه فطبق كتي أو منى ما أعلني فتعاقب فلا رجوع له ولا بشرط القبول فلو أنتم أو الاعاذه في المجلس وان قال ان أو اذا أعلني فكذلك لكن بشرط استطاعه على الفور وان بدأ بطلب طلاق فأجب فلو عاوضة مع شوب بهه قلها الرجوع فقبض جواباً وبشرط فور لجوله ولو طابت ثلاثاً بألف فعلق طلقه بثلثه فو احدث بثلثه أو أخلق أو طلق فقبض فله مهر مثل بشرط رجوعه في المال وفي قول يان مهر مثل ولو كانت طلقته بكذا أو نكحت فأجاب أن قبل دخول أو بعد ما أصرت حتى انقضت العدت بانث بدو لا يال وان أسلمت فيها فعلق بثلثه ولا يضر فقل كلامه بمر بين أبعاد وقول • (فصل) قال أنت طالق وعليك أوولي عليك كذا أو بديق طلبها بالم أو فخرجي ثبت أم لا ولا مان قال أو دن ماير أو طلقك بكذا أو صدقته كذا أو في الأصح وان سبق بانث بالذ كور وان قال أنت طالق على أني بذلك كذا فالسنة كذا كذا فقلت بكذا إذا قبلت بانث ووجب المال وان قال ان منعتك إلا أنما أنت طالق فمضت في الفور بانث وزنه الألف وان قال مني منعت فمضت طلقك وان منعت دون الألف لم تعلق ولو منعت ألفين فطلقك ولو قال طلق نفسك ان منعتك إلا أنما فقلت طلقك ومنعت أو نكحت بانث بألف فان انصرت على أحد هاتلا وقال طلق بأصاها مال فوضبه منعين به

ولا نكحت الأجنبي ولا شئ في تبعها بغيره أو عين فقلت واحدة قبل قبضها انقص فيه أو تخيرت فان فسخت مهر مثل والأخيه الثالث منه ولا من منافع فالثاني ولو بانث غايه أو امتناعه من تسليمه مد طلب والها من نفسها التقبض غير زوجي ملكته كخارج ولو تار على البسداً ما أجيرا فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بمكنه فإذا مكنت أصداءها ولو بادر ففكت طابته فان لم يعا منعت ولو بادر فمضت فمكنت فان امتنع لم يضره وتجهل لغو تطام طلب ما راء فاض من ثلاثة أيام فأقل ولا طلاقه وطوقه تسليم قبضها وأخر بوطه وان حرم وجوز • (فصل) نكحها بما لا يملكه وجوب مهر مثل أو به وبغيره بمال فيه فقطا وتقر بان فسخت مهر مثل والا فله مهر مثل خمسة فبرمت به نصف مائة وقدر قبضت بثلثي وبقدر فملا ما ذا العبد مع كل زوج العبد على الثوب ومهر المثل ولو نكح لم يبعق مهر مثل من ماله أو أنكح بثلث الأربعة أو رتبة بكر الأذن بدونه أو عينه قدر انقص عنه أو أخلقت ففقد من مهر مثل أو نكح بألف على أن لا يال أو أن يعده ألفاً أو شرط مهر خبار أو في نكاح ما عاوضة فمضت على عتق ماله لا يزوج عليها مع النكاح مهر مثل أو أخل به كسرط بمحله وطه عده أو شرطه خبار بمال النكاح أو ما أو في مقتضاه أو لا ولم يزوج ولو نكح نسوة فمهر كل مثل مهر مثل ولو كزواها سرراً كزواها الزم ما بقده • (فصل) مع غلو بشرطه فزوجي لا مهر فزوج لا يهر مثل كبد فزوج لا مهر ووجب بوطه أو موت مهر مثل حال عقد والها قبل وطه طلبه خص مهر وجس نفسه به والتسليم مفروض وهو ما ربه فلو امتنع منه أو تار فبضر فاض مهر مثل ماله حال من تقدمه ولا يصح فرض أجنبي ومفروض صحيح كسرى ومهر مثل ما رغب به فمكنت عساها القرى بالقرى فمضت أنت لا بون فلا يثبت أنت فمعه كذا فان تعدد مفرط فمهر كذا فمضت أنت



الانوى حتى يهرم الاولى بازالة ملكة اونكاح او كناية (٨٢) ولو ملكها ونكح اخرى سالت الاخرى دوتها وطرا ربع ولغيره ثلثان فلو ادلى

مذهب بل او يصدق نكاحا ونكح لغيره  
 اثبت وزاد ثلثا فله ان اذا خلق حولا  
 او غيره فثبت لم تخله حتى يصبى بها  
 المتراض حصة تمكن وطؤه او فدرها  
 نكاح صحيح مع اشارة (فصل) لا ينكح  
 من عذقه او بعضه فلو طرا لكان تام على  
 نكاح انفسه ولا حرم من سارق لغيره الا  
 بجزء من اصله لثمة كان ظهر متسقة  
 في سفره لغاية اوفاء زلفته او وجد  
 حوزة رجل او بلانهر او باكثر من مهر مثل  
 لا بد منه وغروقه ويا باسلامها لم وطرا  
 يسار اونكاح حولا لا ينكح الايسة ولو  
 جمعها مع مقدمه في الحرة (فصل)  
 لا يعمل نكاح كراهي الا كراهي غاصصة بكرة  
 والكنايتة مودة او ضرر ايسة وشرطه في  
 ا. راثية ان لا يعلم دخول اول آياتها في  
 ذلك الزمن بعد بينة متسقة وغيره ان يعلم  
 ذلك قبله ولو بعد بينة انما يعرف  
 وهي كسيلة في حق نكاحه الجاهل به على  
 غلب من حدث اكبره وغروقه ترك تناول  
 شيبه ونكاح سامرية خالف اليهود  
 وما شابهة خالف النصارى في العمل بينهم  
 او شوك ومن انتفى من دين لا يرتفع  
 اسلام فلو كان امرتهم قبل اسلام فان كانت  
 منكوبة فكروا لدخولها في نكاحه فلو  
 قبل دخولها فترت فترت بعد ان جمعها اسلام  
 في العقد لم نكاح والا ففرقة من الزنا  
 وحرم وطؤه لاحد (باب نكاح الشرك)  
 اسلم على كناية فعل نكاحه او غيرها  
 وتختلف او اسلمت وتختلف فكرتها واسما  
 ما دام والمدينة حرة فلو طرا لم لا ضرر  
 مقولته لغيره واثبت عند اسلامه لم يفتقدوا  
 فسادا فغير على نكاحه بل ولا يشهد على  
 عدة فتعفى عند اسلامه ووقت اعتقده  
 مؤداه نكاح طرا عليه عقوبة  
 واسما لها او اسلم فيه احد هاتين احرم  
 ثم اسلم الاخر والآخر لم لا نكاح محرم  
 ونكاح الكفار صحيح فلو طرا لكان تام

نكح قادا ووطئ فهر مثل في ذمتي قول في وقتها او الزوج اشتهاء استفهمهم ولو اسلموا  
 الزوج ابلا ولا نفقة على الزوج حتى يثبت في الاصح ولو اقبل في ذمتها ميتة او الزوج تغلب عليه  
 لم يرضه في الاصح والسيد المهر هو المهر الزوج صحته او الذهب ان المهر لونها او وقت نفسها  
 قبل دخولها معها او ان الحرة لو قتلت نفسها او قتلت ابنتي او ماتت فلا يكون لها  
 بعد دخولها ولو باع مريضة فظهر المهر فان طالت قبل دخولها فنفقة له ولو زوج ابنته بعد علم  
 بحبها مهر  
 يسر ائمة في العقد يجوز ان لا يزوج وما يصح معها صداقا او اذا اصدقها فثالث في  
 يده من ثمنها من عقد وفي قول ضمان يده في الاول ليس لها مهر قبل قبضه ولو تلف في يد موجب  
 مهر مثل وان اتلفت فثالث وان ائمة اجني تغيرت على المذهب فان غصت اصدقها أخذت  
 من الزوج مهر مثل ولا تفرمت الثالث وان ائمة الزوج كفتة وقيل لا اجني ولو اصدق  
 بعد من تلف ادها قبل قبضه انفسه في الاقالب على المذهب ولو اقبل فان غصت  
 فهر مثل والا لعدة الثالث ولو لم يصب قبل قبضه تغيرت على المذهب فان غصت فهر مثل والا  
 فلاشي والثالث في الفاتنة في الزوج لا يضمن ان طالت التسليم فاستمع على ضمان العقد  
 وكذا التي استقرها بركوب ونحوه على المذهب ولو ايسر نفسه التبعض المهر العتيق والحال  
 لا المؤجل فلو قبل قبل التسليم فلا يسر في الاصح ولو قال كل لاسلم حتى تسلم في قول يهر  
 هو في قول الجاهل ومن سلم اجمع صاحبها والظاهر يجران في مريضة منه بعد و  
 بالثبني فلا سالت ائمة طاهرا له ولو باءر فثبنت طاهرا له فمالم بالثبنت حتى يزوج وان  
 وطئ الاولو باءر فمالم بالثبنت فان غصت بلا عذر او طرا فثالثا له يهر ولو اشتهت للتلف  
 ونحوه ائمة طاهرا له فمالم بالثبنت فثالثا له يهر ولو اشتهت للتلف  
 حتى يزوج المهر وطؤه يستقر المهر فمالم بالثبنت فثالثا له يهر ولو اشتهت للتلف  
 (فصل) نكاحها بغير اوصافه مقبوس وجوب مهر مثل وقول يهر أو بماله ومقبوس  
 طاهرا فيه ومع في المالك في الاظهر وتغير فان غصت فهر مثل وقول يهر عند ان اجازت  
 فلها مع المالك حصة المقبوس من مهر مثل بحسب قيمته ما قبل قبضه ولو طرا فزوجت  
 بنى ويشتك فور لم يدها العبد مع النكاح وكذا المهر والبيع في الاظهر ولو زوج العبد على  
 الزوج يهر مهر مثل ولو نكح بآف على ان لا يهر الا وان طاهرا له فثالثا له يهر فسادا العداق  
 وجوب مهر مثل والتسليم ولو شرط شيئا في النكاح على النكاح او في المهر الاظهر حصة النكاح  
 لا المهر وسائر الشروط ان وافق فتعفى النكاح اولم يتحقق بغيره فلو نكح النكاح والمهر  
 وان تالف ولم يخل بمقتضى ما لا يسل كسرها ان لا يزوج عليها او لا نفقة لها مع النكاح  
 وغدا الشرط والمهر وان اقبل كسرها ان لا يزوج عليها او لا نفقة لها مع النكاح  
 فساد المهر وسلك مهر مثل ولو نكح لغيره فمالم بالثبنت فثالثا له يهر او نكح بآف فثالثا له يهر  
 بالانكاح ونحوه فسادا المهر والظاهر حصة النكاح بغير مهر مثل ولو طرا فثالثا له يهر  
 زيادة فسادا وجوب ما عداه ولو طرا فثالثا له يهر او نكح بآف فثالثا له يهر فسادا  
 أطلقت فقص من مهر مثل حال وقول يهر مع مهر مثل (قلت) الاظهر حصة النكاح في  
 المهرتين بغير المهر والله اعلم (فصل) فسادا المهر مثل في المهر فزوج ونكح المهر  
 او نكح فمالم يهر مع جميع وكذا قوله سبدا زوجه بفسادها لا يهر مع فمالم يهر  
 وشبهه وانكح فمالم يهر مع جميع فسادا المهر لا يهر مع فمالم يهر مع فسادا المهر  
 ونكاح الكفار صحيح فلو طرا لكان تام

نكاح الكفار صحيح فلو طرا لكان تام

الناكحان أو لم يذى أو بعد أهاده أو هو  
وأنى وجب الحكم ونظره على ما نقله  
أسلمو أن يملك ما لا يتقر **● (فصل) ●** في أسلم  
هل أكثر من مباحه أسلم معه أو في عدة  
أو في كليات لزمه أهلنا لا يشر مباحه  
والدفع من زاد أو ألبه **● (فصل) ●** دخول أو في  
عدة مباح تعين أو في أمه بنتها كغائبين  
أو أسلمنا فان دخل معهما أو بلام حرمنا أبدا  
والإفلام أو أمه أسلمت معه أو في عدة  
أكثر من حلت به حبس فزاد أمه أسلمنا كالمهر  
لا يشر أسلمت له حين اجتماع إسلامهما  
أو حرمه وأمها وأسلمنا كالمهر تعينت وان  
أسلمنا لا يشر أمه ولو أسلمت وتعتق ثم  
أسلم في عدة فمكر أو لا لا يشر كاعتبرت  
نكاحا ثبتت أو كاعتبرت أن لا يشر  
كملان لا ترق أو وطئه وظهروا لا يشر ولا  
يعلق اختياره وقصده حصر اختياره في  
أكثر من مباح وعليه تعيين وموتة حتى  
يختار فأن ترك كعبس فان أمر عزوفان  
مات قبله أعتد حامل وضع وغيرها  
بأربعة أشهر وعشر لا يشر أو لا يشر  
فيها أكثر منها أو وقفا ورثت بان **● (فصل) ●**  
الصلح **● (فصل) ●** أسلمنا أو هي بعد  
دخول قبسه أو دونه استمرت المؤنة كان  
أردتونها  
**● (باب الجوار والعتاق ونكاح الرقيق) ●**  
ثبتت اختيار لكل بحسن ومستمك جدام  
وبعض وان غشاة الأولوا يملك منها بان  
قارت عقد الزوج ورثتها أو بقرنها وألها  
حبها وبنته قبل وطء مولد أو غير ذلك  
فان لم يشر وطء فله مهر أو بعد عتاق  
بعد نفسي والأفهر مثل ولو انفسخ بردة  
بعد نفسي ولا يرجع زوج على من غره  
وشرط رفع انكاح وثبتت حقه بقراره  
وبين ردت عليها من شرطه فاض سنة  
بطلبها أو بعد عتاقه فان قال وطئت  
وهي عيب فان نكحها حلفت فان  
حلفت وأمر فضعت بعد قول القاضي

بجاء العتق في الأصح وله قبل الوطء طالبة الزوج بان يفرض مهر أو حبس نفسه لا يفرض  
وكذا التمس الفروض في الأصح بشرط وضاعها يفرضه الزوج لا عليها بشرط مهر المثل  
في الأفهر ويجوز فرض مؤجل في الأصح وفرض مهر مثل وقيل لا لأن كان من جنسها ولو استغنى  
من الفرض أو تزاعمها ففرض القاضي عتق البتة لا (قلت) وبفرض مهر مثل وبشرط  
سنة وله أسلم ولا يصح فرض أجني من ماله في الأصح والفرض الصحيح كحبي فتنه عار  
بما قبل قبل وطئه ولو طلق قبل فرض وطئه فلا شرط وان مات أحداه قبلها لم يجب مهر مثل  
في الأفهر (قلت) الأفهر وجوبه والله أعلم **● (فصل) ●** مهر المثل ما رغب به في مثلها  
وركنه الأدهام نسب فبرأي آخر من نسب المهر أو من نسب المهر أو من نسب المهر أو من نسب المهر  
ثم ينافي أن تم حضانة كذا فان فقدت أه العدة أول من سكن أو هو في مهر من فارقكم كعدان  
ولا يشر ويعتبر من وصلى وفسار وكبر وتوثيقه بقوما لا يختلف فيه عرض فان استغنى بغض  
أو نقص زيد أو نقص لا يشر أو لا يشر أو ما دلتهم بحسب أو ما دلتهم بحسب أو ما دلتهم بحسب  
أو مهر وفي وطئه نكاح فأنه مهر مثل يوم الوطء فان تكررت ففرض في أعلى الأحوال (قلت) ولو  
تكرر وطئه بشبهة واحد ففرضه فان تعدد بنسبه أو تعدد المهر ولو كرر وطئه بشبهة أو مكرره  
على ما تكررت للمهر ولو تكررت وطئه لأب أو لشرط أو لغيره ما كان به مهر وقيل لا فان تعدد  
القبس ففرضه والأفهر والله أعلم **● (فصل) ●** الفرض قليل وطئه أو بغيره كفضه  
بغيره طه المهر والملا كملان وإسلامه وودعه وأمه أو أمها لا يشر ثم قبل  
معنى التشر أنه خيار الزوج أو الصحيح أو ميسر الطلاق ولو زاد بعد ذلك وان طلق  
ولم يشر تأتب نصف ماله من مثل أو قسمة وان أعيد بيده فان قسمة ولا ان نصف قيمته  
ساجيا وان أعيد قبل قسمة فله نصفه مالا لا يشر فان عاب بجنايته وأخذت أرشها فلا يصح  
أنه نصف الأرض ولها زينة مغلقة ولا يشر في مثلها فان شئت فقل نصف قيمته فلا يشر  
سمعت لزمه القبول وان زاد ونقص كغيره بعد وطء فله نصفه ماله وان شئت فقل نصف قيمته  
بنصف العين والأنصف قيمته وزادها الأرض ونقص وشرطه أو يذوقه أو يذوقه أو يذوقه  
ونقص وقيل البهجة زينة والملاع غلظ في دافئته وان طلق وعليه شرط ولو لم يشره فله  
فان قبضت تعين نصف الفضل ولو رضيت بنصف الفضل وتبقتا الأمر إلى جداره أسير في الأصح  
وبغير الفضل في يدها ولو رضيت به الله الامتناع والقسمه فثبتت بشراؤه أو له ملك نفسه  
حتى يختار أو لا يختار وفي زوج قيمته غير الأقل من زوجي الاصدقاء والقبض ولو أصدق  
نه لم يشر أو طلق قبله فلا يصح أن يشر عليه أو يشر عليه بعد وطئه ماله قبله ولو طلق وقد  
والملكها منه ففرضه فان كثر زوال عتاقها في العيب في الأصح ولو وطئه ثم طلق  
فلا يشر أنه نصف ماله وهذا لو وطئه النصف فله نصف الباقي ويرجع إليه كماله قول  
النصف الباقي قول يفرق بين نصف ماله ونصف الباقي ويرجع إليه كماله قول  
ديننا فأنه لم يرجع عليه على المذهب أو ليس على طوع من صادق الجدد  
**● (فصل) ●** طلاقه قبل وطئه ماله لم يجب شرط مهر وكذا الموطأ أفلاطون وفرقة  
لا يشر كملان ويستحب أن لا تعين من ثلاثين درهما فان تنازعوا فيها القاضي ينظره  
معتبرا لهما وقيل له وقيل لهما ولو قبل أقل مال **● (فصل) ●** اختلاف في خدمه مهر أو  
صفتها فلا يشر أو لا يشر أو لا يشر أو لا يشر أو لا يشر أو لا يشر أو لا يشر أو لا يشر أو لا يشر  
أدب أسيرة فان تكررت ففرض في الأصح ولو أدب نكاحا مهر مثل فأنه بالنكاح وأنكر  
بشبعته ولو أعتقه أو مرضى المدة لم يجب ولو شرط في أحدهما نصف ففرض مع النكاح ولكل خيار بان دون شرط لا بان يشر

سجود ولو ذكر في تشهده ترك غير ماس  
أقبح سلام امامه تركه ولا يسجد ويلحقه  
سهو امامه فان سجده تابعه ثم بعده سبوق  
آخر صلاته والاسجد المأمور ثم آخر صلاته  
وسجود السهو وان أكثر سجدهات قبيل  
سلامه سجود الصلاة فان سجدا أطوال  
فصل فالتواجد وسار عازدا الى الصلاة  
ولو سلم امام جمعة وسجدوا قبل فوترها أقوا  
ظهر او سجدا ولوطن سهوا قبل ان يسجد

\*(باب)\*

بسن معدات تلاوة الفرائض وسامع قراءة  
منسوعة وتلا كدله بسجود الفرائض وهي  
أربع عشر فليس منها سجدة ص بل هي  
سجدة متكررة في غير صلاته وسجدة  
مصل لقراءته الآداء وما فسجدت امامه فان  
تخلف أو سجده دون بطأت ويكبر كغيره  
لهوى ولو رفع يداه بعد الجلوس لاستراحة  
وأركانها الغير مصل تحرم وسجود وسلام  
وسن رفع يده في تحريم وشروطها كسلاة  
وأن لا يعول فضل وهي كسجدة أو تتكرر  
بتكرار الآية وسجدة الشكر لا تدخل  
الصلاة وتسبب لهجوم نعمة أو اندفاع نقمة  
أو رزية مبتلى أو فاسق معان ويطهرها  
لأنه إن شاف ولا مبتلى وهي كسجدة التلاوة  
ولسافر فعلهما مكافئة

\*(باب)\*

صلاة النفل فسمان قسم لائن له جماعة  
كالرواتب والمؤكدها ركعتان قبل صبح  
وظهور بعده وبعد غروب وعشاء ووتر  
بعدها وغيره ياترك ركعتين قبل ظهور بعده  
وأربع قبل عصر وركعتان خفيفتان قبل  
مغرب وجمعة كطهور ويدخل وقت الراتب  
قبيل الفرض بدخول وقتسهو بعده بقله  
وتعجزا عن خروج وقتها وأفضاها الوتر وأقله  
ركعة أو أكثر إحدى عشرة ولو زاد على  
وصية الوصل تشهدها وتشهدهن في

يجزى وقت الفرض ولو فات النفل المؤقت سبب قضاء في الظهور وقسمه بسن جماعة كالعيد  
والكسوف والامامة وهو أفضل مما لا بسن جماعة لكن الأصح تقضي الزاوية على  
التراخي وأن الجماعة تسن في التراخي ولا حصر للنفل المطلق فالحرم بأكثر من ركعة فله  
التسديد في كل ركعتين في كل ركعة (قلت) الأصح منه في كل ركعة والله أعلم وإذا نوى عددا  
فله أن يزيد وينقص بشرط تغيير النية قبلها وما لا يقبل فلو نوى ركعتين فقام الى ثالثه وسوا  
فالأصح أنه يقدم ثم يقوم للزائدة إن شاء (قلت) نفل الليل أفضل وأوسطه أفضل ثم آخره وان  
يسلم من كل ركعتين ويسن التسجود ويكره قيام كل الليل دائما وتخصيص ليلة الجمعة بقيام وترك  
تبعه اعتاده والله أعلم

\*(كتاب صلاة الجماعة)\*

هي في الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة وقبل فرض كتابة الرجال فجب بحسب بظهور الشعار  
في القرية فان امتنعهوا كما هم قولوا لا بدأ كذا النذب للنساء تأ كدله الرجال في الأصح (قلت)  
الأصح المنصوص أنه ان فرض كتابة وقيل عين والله أعلم \* وفي المسجد لغير المرأة أفضل وما  
كسجده أفضل إلا بدعوة امامه أو نعل عمل مسجد قريب لغيره وادراك تكبيرة لأحرام فضيلة  
والتماثل بالاشتغال بالتحريم عقب تحريم امامه وقيل بادرالك بعض القيام وقيل بأول ركوع  
والأصح ادراك الجماعة مع الإمام يسلم ويخفف الإمام مع فصل الأبعاد واليهيات لأن برضى  
بتلويله به وروى ويكره التطويل ليلقى آخره ولو أفسر في الركوع أو التشهد الأخير  
بدخل لم يكره انتقاره في الظاهر لم يبلغ فيه ولم يفرق بين الداخلين (قلت) المذهب  
استحباب انتقاره والله أعلم ولا يتغير في غيرهما أو بسن للمصلي وحدهم كذا جماعة في الأصح  
إعادتها مع جماعة يدركها أو فرضه الأولى في الجديدا الأصح أنه ينوي بالثانية الفرض ولا رخصة  
في تركها وإن قلنا سنة إلا بدعوة كعاد أو يحج نصف بالليل وكذا وحل شديد على الأصح  
أو خلاص كرض وحسب شديدين وجوب عرض عشاء طاهرين ومدا فحدث وخوف ظلم  
على نفس أو مال ولازمة غيرهم معسرا وقوة يرجح تركها إن تعبد أياما وعري وتأهب  
لسفر مع رفقة وترحل أو كل ذي ربح كربه وحضور قبر بيضخضر أو مرضي بلا متهمه أو  
يأمر به (فصل) \* لا يصح اقتداء بغيره يعلم بطلان صلاته أو يعتقد كجهندين اختفا  
في القبلة أو أنه من فان تعدد الطاهر فالأصح الصلوات يتعين إماما لا مأمرا للجماعة فان ظن طهارة  
إنه غيره اقتدى به فطعمه فلو اشتبهه بخسبه فصاحجس على خسبه فظن كل طهارة إناه فتوضأ به وأتم  
كل في صلاة في الأصح به يدون العشاء الإمامه فبعد المغرب ولو اقتدى شافعي بخفي من  
فرجه أو اقتصد فالأصح الصلوة في الفصد دون المس اعتبارا بانية المقتدى ولا تصح قدوة معتقد  
ولا ين تزعم إعادة تكبيرة في الجديده من يحل بحرف أو تشديد من  
الفاجمة ومنه أرت بدغم في غير موضعه وألغى بدل حرفا بحرف ونصحه ولتكره بالتمام  
والإعفاء واللاحق فان غيره معنى كالتعمت بضم أو كسر أو بطل صلاة من أمكنه التعلم فان عجز  
لسانه أو لم يحسن من مكان تعاملا كان في الفاتحة فكأنه لا اقتصد صلاته والقدوة ولا  
تصح قدوة من رجل ولا خفي بامر أو لا خفي وضع للمتمتعين بالتميم وبما عالج الخلف وللقيام  
بالقاعد والمخضع والمكمل بالمدى والعبدا والاعوى والبصير سوا على النص والأصح جهة  
قدوة السليم بالساس والطاهر باستحاضة غير المتخير ولو بان امامه امرأة أو أكثر لمعلن قبل  
أو خلفه وأوجب الإعادة لأجنبيا إذا نجاسة تنقية (قلت) الأصح المنصوص هو قول الجمهور وإن  
خفي الكفر هنا كعلمه والله أعلم والواحي كالرأفة في الأصح ولو اقتدى بخفي فبان رجلا بسقط



مسجد لادخله وتوصل بركعتين وقسم تسليماً له  
كعبه وكسوف واستسقاءه وراوى جبروت  
وتر وهو أفضل لكن الرتبة أفضل من  
التراب والريح وسن قضاءه نفل مؤقت لأحضر  
الملاقاة فان يؤخر فركعة تشبه أحرأ  
وكل ركعتين فأكثراً أو قد رافله زيادة  
ونقصاً أو نوايا والابطال فان قام لأزاد  
سهم أو قد ستم فأم له ان شاء وهو بديل  
وبأسعده أفضل ثم آخره وسن سلام من  
كل ركعتين وتكبيره وركن ركعتيه بقاء  
وقيام بديل بضر وتخصيص له بقاء بقاء  
\*(باب)\*

صلاة الجماعة فرض كفاية لرجال أحرار  
مؤمنين لا رافق إذا مكثوا بجماعة  
بحسب الظهور سنة واحدة على إقامتها فان  
امتنعوا فلو أوى لغيرهم سنة وبمسجد  
لذلك أفضل وكذا ما كثر جمعه إلا نحو  
بدعة ماله أو تعال مسجد لغيبته وتذكر  
فضله تحريم بحضوره واستغفاله به عقب  
تخوم اماماً وجماعة عالم يسلم وسن تخفيف  
امام مع فعل أبيه اضرباً وكثرة تطويل  
لان رضوا والمحذورين ولو حذر في وقوع  
أو شهراً أو بدخل من انتقاره لله ان لم  
يبالغ ولم يغيره ولا كره وسن اعادتها مع غير  
في لوقت بسنة فرض والغرض الاولى  
ورخص تركها بعد ركعة مفردة وريح  
ببديل وحل حرور ودخول وعطش  
بجسرة طعام ومشقة مرض ومدافعة  
حدث وشوق على معصوم ومن غير به  
وبه اعسار بعسر اثباته وعقوبة برجو  
العفو بغيره وتخلف عن رفقته وقد لباس  
لائق وكل ذي ربح كره بعسر ازالته  
وحضور مرض بلامتنعاً أو كان نحو  
فر بسجدة أو بأنس به

(فصل) لا يصح اقتداء بغيره في صلاة  
صلاة كشافى يعني من فرجه لان  
التمسك وكتمته من اختلاف في اداءه فان  
تعدد الطاهر وضع ما لم يتعين امام امام نجاسة

القضاء في الاظهر والعدل أولى من القامق والاصح أن لا يفسد أولى من الاقرأ والاورع  
وبقدم الافة والافرأ على الاسن السبب والجديد تقديم الاسن على السبب فان استويا  
فبتظافة الثوب والبدن وحسن الصوت وطيبا الصنة ونحوها وسحق المنفعة تلك ونحوه  
أولى فان لم يكن أحد الاغله التقديم ويقدم على عبده الساكن لا مكاتبه في ملكه والاصح  
تقديم المكسرى على المكسرى والمغير على المستعبر والوالى على محلى ولايته أولى من الافة  
والمالك \*(فصل)\* لا يتقدم على امامه في الموقف فان تقدم بطلت في الجديد ولا تضر  
مسأواته ويندب تخلفه قليلا والاعتبار بالعقب ويستدبرون في المسجد الحرام حول الكعبة  
ولا يضر كونه أقرب الى الكعبة في غير جهة الامام في الاصح وكذا الوقوف في الكعبة واختلعت  
جهتها ويقف الذكركين عينية فان حضراً آخرهم عن يساره ثم يتقدم الامام أو يتأخران  
وهو أفضل ولو حضر رجلان أو رجل وصبيهما خلفه وكذا امرأة أو نسوة وقف خلفه  
الرجال ثم الصبيان ثم النساء وقد اقامتهن وسطهن ويكره وقوف المأموم فردا ليدنسل  
الصف ان وجدته والافاج شخصاً بعد الاحرام وليساعده المجرور ويشرط علمه بانتقالات  
الامام بان يراه أو بعض صف أو يسعه أو يماها وإذا جمعهما مسجد صح الاقتداء وان بدت  
المسافة وحالت أبنية ولو كانا بضعة شرط أن لا يربدا بينهما معالى ثلاثمائة ذراع تقريباً  
وقيل تحديداً فان تلاحق شخصان أو صفان اعتبرتا المسافة بين الاخير والاول وسواء القضاء  
الاموال والوقف والمبعض ولا يضر الشارع المحروق والتمزج الى سباحة على الصبح فان  
كان في بناء من كهن وصفة أو بيت فطر بقان أصح ما كان بناء المأموم مبنياً أو عملاً  
وجب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر ولا تضر فرجة لاسع واتفق في الاصح وان كان  
خلف بناء الامام فالصحيح جهة القدوة بشرط أن لا يكون بين الصفين أكثر من ثلاثة أذرع  
والبارق الثاني لا يشترط الاقرب كالأضواء ان لم يكن حائل أو حال باب نافذة فان حال ما منع  
المروور الى رؤية فوجهات أو جدار بطلت باتفاق الطريقين (قلت) الطريق الثاني أصح  
والله أعلم وادفع اقتداء في بناء آخر صح اقتداء من خلفه وان حال جدار بينه وبين الامام  
ولو وقف في علو امامه في سفلى أو عكسه شرط بمحاذاة بعض بدنه بعض بدنه ولو وقع في موان  
وامامه في مسجد فان لم يحل شيء فالشرط التقارب معتبران آخر المسجد وقيل من آخر صف  
وان حال جدار أو باب معلق منع وكذا الباب المردود والشباك في الاصح (قلت) يكره  
ارتفاع المأموم على امامه وعكسه الحاجبة فيسحب ولا يقوم حتى يفرغ المؤذن من الإقامة  
ولا يبتدىء نقلا بضره وعنه فان كان فيها اتجه لم يحش فوات الجماعة والله أعلم

\*(فصل)\* شرط القدوة أن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء أو الجماعة والجمعة كغيرها  
على الصبح فلو ترك هذه النقطة تاسع في الأفعال بطلت صلاته على الصبح ولا يجب تعيين الامام  
فان هبته وأخفا بطلت صلاته ولا يشترط للامام نية الامامة وتسحب فلو أخذ في تعيين نابعه  
لم يضر وتصح قدوة المؤدى بالقاضي والمغترض بالمتنفل وفي الظاهر بالعصر والمكوس وكذا  
الظاهر بالصبح والمغرب وهو كالسبوق ولا يضر متابعة الامام في القنوت والجلوس الا تحرفي  
المغرب وله فراقه اذا اشتغل بما ويجوز الصبح خلف الظاهر في الاظهر فاذا قام للثالثة فان شاء  
فأقره وسلم وان شاء انتظره لم يسلم معه (قلت) انتقاره أفضل والله أعلم وان أمكنه القنوت في  
الثانية سقطت والاخر كوله فراقه ليقبث فان اختلف فعلهما ككتوبة وكسوف أو جئنا لم  
يصح على الصبح \*(فصل)\* يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة بأن يتأخر ابتداء فعله

فلو شبه بحسنة منها تجس على خيبة فظن كل طهارة اناء فتوضأ به وأتم في صلاة أعادها التيم فيه آخر أو لا يجتهد ولا يجزئ تلو أعاد توضأ به

بأنزل داخل غناوشوكتهم وجبت عليهم وأما الخوارج وهم قوم يكفرون من تكب كبيرة ويتركون المعاملات فلا يبالون بما في أموالهم  
في قبضتنا والآخر لا يبال على قتل القتال منهم وتقبل شهادة بغاة وقتلهم (١١٢)

ويجب عن منع وكذا انفس قدسها كافر أو جهمي لا سلم في الظاهر والذم عن غيره كعوف  
نفسه وتجب بقتلها ولو سلمت جزئ لم تدفع عنه الا بفسادها منتهى الامع ويدفع  
المدائن بالانفس فان امكن بسلام واستغاثت من الضرب او ضرب بدحرم سوط أو بسوط  
حرم عصا أو بقطع عضو حرم قتل فان امكن حرب فالذهب وجوبه وتحرير قتال ولو عشت  
يدخلها بالاسهل من ذلك لحريمه وضرب بدقية فان حزن فسلها لتدرون استاته فهدو ومن نقل  
الى حرة في دار من كوة أو ثقب حرم القرباء بغير كفارة أو آباء أو أمهات بغير كفارة بغيره  
فان فهدو بشرط عدم حرم زوجة القاطن قبل واستاءة الحريم قبل والآخر قبل ربه ولو عوز  
ولو بالولاء زوج ومسلم فمضون ولو دعت مدوة الاضمان ولو ضرب شارب بنعال أو شارب  
فلا ضمان على الصائم وكذا إذا حرم سوطا على المشرك وهو أو أكثر وجب سبعة بالمعدوق  
قول نصف دية ويحرم بان في غلاف جلد أو ثيابين أو مستعمل قناع لامة الاثني فلا خطر  
في تركها أو الخطر في قطعها أكثر ولا بوجدها لمن مضي ويحرم مع الخطران والضمن  
الترك لا لالمان وله والامان قطعها بالخطر وقدوة دامة فلو مات بعد تركه من هذا الاضمان  
في الامع ولو فعل ساعا من ممانع قدوة معاقلة ماله ولو جب غطاه المام في دوسم  
فملى عاقلة مولى قولى بيت المال ولو دعه شاهد من ذبا نصيبين أو ذيبين أو مراهقين فان  
فصر في الشبهة هذا الاضمان عليه والآخر لا فان ضمة مائة أو بيت مال فلا رجوع  
على المسلمين والعبد في الامع ومن بهم أو فسد بان لم يضمن وقتل جلد وضرب بامر  
الامان بكافة الامان جمل غلوه وعصا والافاقضاص والضمن على الجلود ان لم يكن  
ا كرا ويحب شتان المراهق من العمة أهلى الفرج والرجل بقطع ما يفضى حشفة بعد  
البلوغ ويندب بغيره في سابعه فان ضحك من احتماله أو من خشيته من لا يحميه لزمه  
قصاص الا اذا كان حشفة وخشع مولى في الامع وأحرته في حال التوثق

● (فصل) ● من كل دم دابة أو دواب ضمن الا فلهذا أو بالانتم أو لولو بالثأر أو انت  
بغير بق تلفه نفس أو مال فلا ضمان ولا يجرى على ما ذكر كض شديد في حرج فان تلف  
ضمن ما لو لم يمتد من حل حيا على ظهره أو جمة خلف ذبا سقا ضمة فان دخل سوطا  
تلفه نفس أو مال ضمن ان كل من حزم فان لم يكن وتخرق ثوب فلا الاثوب أهى ومسدور  
لهيمة فيجب تنبيه وانما تضمنه اذا لم يضر صاحب المال فان ضر بان وضعه بغير حق  
أو عرضه لادانة فلا وان كانت الدابة وسعدا فان تلفت زرع أو غير من الثوب ضمن صاحبها أو  
ليلا ضمن الا أن لا يقرط اليد بها أو يضر صاحب الزرع وتكون في دفعه لو كان ذلك كان  
الزرع في صموطه باب تركه متروكا على الامع وهره تنقبط بيرا أو طعما ان عهد فلتضمنها  
ضمن ما ليكتفى في الامع ليلانتم أو الاطلاق الامع ● (كتاب السير) ●

كان الجهاد في عهد رسول الله عليه وسلم فرض كفاية وقيل بوجوبها بعد ذلك كقار  
حالاتهم ما يكونون ببلادهم فرض كفاية اذا قطعهم فيهم كفاية سخطا المخرج من  
الباقيين ● ومن فرض الكفاية القيام بالقامة الحج وحل المشركان في الدين وبعلم الشرع  
كتف بروية والفروع بحيث يصلح القضاء والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وادعاء  
الكعبة كل سائر ما يرد دفع ضرر المسلمين كتكسوك وتكروا واعلم جامع انهم يستدفعون كذا

(١٥ - منهاج) لجن أهمل ويجب تفصيل شهادة ترد ولو ادعى كراهة وقد ثبت دية لقتل كراهة حاد أو بدنه فلا  
تقبل ولو قال أحد البائنة - بل إن باب أبي مرثد كان بين سب بدنه فدبي ولا استعمل وشجب استجابة مرثد حالان أحرق أو أسلم مع

سلم عليه وسن يتخروج وترتيب كذا كر  
فان تعد تركه بفعل أو سلام بطلت أو  
سهاناً بعد تركه ولو فان تذكره قبل فعل  
مثله فعله ولا أخراً وتدارك السابق فلو علم  
في آخر صلاته ترك سجدة من الأخيرة بعد ثم  
تشهد أو من غيرها أو شلن تركه أو علم  
في قيام ثانية ترك سجدة فان كان جلس  
بعد سجدة سجدة أو الافياع جلس معلماً ثم  
يسجد أو في آخر باعية <sup>تلك</sup> سجدة أو  
تلاجيل محلها وجب ركعتان أو أربع  
فمجددة ثم ركعتان أو خمس أو ست ثلاث  
أو سبع فمجددة ثم ثلاث ولا يكره تعقيب  
حينئذ ان لم يخف ضرراً وسن اعادة التارجل  
سجدة وحشوع وتذكر تراءه وذكر  
ودخول صلاته نشاط وفراغ قلب وقض  
بين كوع يسارت سجدة وذكر ودعاء  
بعداها وانتقال الصلاة من محل أخرى وانفل  
في بيته أو قبل ومكث رجال لا يصرف غيرهم  
وانصرف لجهة حاجة أو لأفنين وتنفضي  
قدوة بسلام امام فلأمرهم أن يشتغل بدعاء  
وتحويهم لم يسجد ولو انتصر امامه على تسليمة سلم  
ثنتين ولو مكث فالأفضل جعل عينه اليهم  
(باب) \*

شروط الصلاة فمرفوعة وتكون جهوس  
عزلة يمتنع أدراك لونه من أعلى وجواب  
ولو يابن ويحويه كدر وعور وجل ومن  
بهم أرفق ما بين سرور كبتة مفرقة غير وجهه  
وكفين وتحت كائيه ستر بعضها بسد  
فان وجد كابتة قدم سواء تبه ثم قبله وعلم  
بكيفيتها أو ظهر حدث فان سبقه بطلت  
وتبطل بخلاف عرض لا بالتقصير ودفعه  
حالا أو ظهر نجس في محل وبدن ولا تهما  
ولو نجس بعض شيء منها وجعل وجب غسله  
كاه ولو غسل بعض نجس ثم يابنه فان غسل  
مع مجاوره أو ظهر الأتفه من المجاور ولا تصح  
الصلاة نحو فاض طرف من غسل نجس ولا  
يضر نجس يحاذيه ولو وصل غنامه لحاجة  
نجس لا يصلح غيره عند الواجب تركه أن ضررا يوجب التيمم ولم يمتنع عنى عن محل استجاره في سنة وعما عسر الاحتراز منه حال

وكذا ماء القسروح والمنسطف الذي له ريح وكذا الاربع في الاظهر (قلت) المذهب طهارته  
والله أعلم ولو صلى نجس لم يفسد وجب القضاء في الجسد ودوان علم ثم نسي وجب القضاء على  
المذهب \* (فصل) \* تبطل بالنفاق بحر فبن أرواح فهم وكذا مذمة دخول في الاصم  
والاصم أن التحصن والصحف والكاهن والوزير والنخ ان ظهر به حرقان بطلت والا فلا وبعد  
في سبيل السلام ان سبق لسانه أو نسي الصلاة أو جهل تحريمه ان قرب عهد به بالسلام  
لا كثيراً في الاصم وفي التحصن ونحوه للعلم وتعد ذرا القرفة لا للظهر في الاصم ولو أكره على  
الكلام بطلت في الاظهر ولو نطق بنظام القرآن بقصد التعظيم كما يحكي في هذا الكتاب ان قصد  
معه قراءة لم تبطل ولا بطلت ولا تبطل بالذكر والدعاء لأن خطاب كقوله لا علم طرس رجل  
الله ولو مكث طويلاً لا يفرض لم تبطل في الاصم ويسن لمن يابنه شيء كتبت به امامه واذنه  
لما شل وانذاره أعنى أن يسجد وتصفق المرأة بضرب العين على ظهرها أو ولو فعل في صلاته  
غيرها كان من جنسها بطلت لأن نسي والافتقار بكثيره لا فائسله والكثرة بالعرف  
فاخطأ وثنتين أو الضرب ثلثين أو الثلاث كثيران في التارجل تبطل بالوثنية الفاحشة لا الحركات  
اللطيفة المتواليه كتحريك أصابعه في سجدة أو حلق في الاصم وهو الفعل الكثير كعدده في  
الاصم وتبطل بالكل (قلت) لأن يكون ناسياً أو جاداً لتحريره والله أعلم فلو كان  
بضمه سجدة قيام أو بمابلات في الاصم ويسن له على جدار أو سارية أو عصا مرفوعة أو  
بسماء صلى أو خطا قبل التمدد في المار والاصم تحريم المروحيته (قلت) يكره الالتفات  
لأحاجة ورفع صرة إلى السماء وكف شعرة أو فوه به ووضع يده في فاه لأحاجة والقيام على  
رجل والصلاة حقناً أو حاقماً أو بحضرة طعام شوق إليه أو ان يسبق قبل وجهه أو عين عينه  
ووضع يده على خصره والمبالغة في خفض الرأس في ركوعه والصلاة في الحمام والماء يرق  
والزبله والكيس متوع على الأبل والمقبرة الطاهرة والله أعلم

(باب سجود السهو) \* سنة عند تركه أو أمر به أو نسي عنه فلا وإن كان ركناً  
وجب تذكره وقد يشرع السجود لزادة صلت بتدارك وإن كسب في الترتيب أو بعضاً  
وهو القنوت أو قيامه أو التشهد الأول أو قعوده وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه  
في الاظهر سجود قبل ان ترك سجدة فلا (قلت) وكذا الصلاة على الأكس حيث سنناها والله أعلم  
ولا تجبر سائر السنن والثاني ان لم يعمل عمده كاللغات والحلو تبن لم يسجد لسهو والاصم  
ان لم تبطل بسهو ككلام كثير في الاصم وتطول إلى الركن القسري يعمل عمده في الاصم  
فيسجد لسهو فالاعتدال قصير <sup>ص</sup> هذا الجلوس بين السجدة تبن في الاصم ولو نطق ركناً  
قولياً كفاتحة في ركوع أو تشهد لم تبطل بعدد في الاصم ويسجد لسهو في الاصم  
وعلى هذا التثني في هذه الصلوات من قولنا لا يبايع عمده لا يسجد لسهو ولو نسي التشهد  
الأول ذكره بعد انتصابه لم يبدله فان عاد إلى السجدة بطلت أو ناسياً فلا يسجد لسهو أو  
جادلاً فكذا في الاصم وللمأمور العولنا بعبادة امامه في الاصم (قلت) الاصم وجوبه والله  
أعلم ولو ذكر قبل انتصابه عاد إلى التشهد ويسجد ان كان صالاً إلى القيام أقرب ولو نطق  
عدا فقام بطلت ان كان إلى القيام أقرب ولو نطق في تارجل ركعتي سجدة لم يبدله أو قبله عاد  
ويسجد لله وان بلغ صد الزاكن ولو شل في ترك بعض سجدة أو ارتكاب شيء فلا ولو لها  
وشل هل سجدة في سجدة ولو شل أصلي ثلاثاً ثم أربعا تبن ركعة وسجد في الاصم أنه يسجد وان  
زال شكه قبل سلامه وكذا حكم ما يصابه من رداء أو احتل كونه زائداً لا يسجد لما يجب بكل

وشرى كائنة بقتله معصا عليه ولومها وأجبتا وجدته **● (باب دعوى القتل والفساد) ●** شرط لكل دعوى أن تكون معلومة بكثرة عدل أو شمه أو خطأ الفرد أو شدة كان أخا (١١٢) من استغفله ولم يؤمنوا به من دعوى عليه وإن يكون غير حري مكافأ وإن

لا تشهد بها ثلثي فلو أدى انفراد به قتل ثم  
على أن لم يسمع الشائعات وعدا لومها وغيره  
على بناءه وأما ثبوت القتل على قتل ولو  
لحق بقتل لو ش وهو مرفقة صدق الذي  
يكن وجدته قبل أو بعده في حصة أو ثمة  
من غير هذه أو تفرق منه وهو ورون أو  
أنه بقتله عدل أو عدل أو أسراراً أو  
صدة أو فدية أو كفارة ولو قاتل صدقات  
وأنك شاعن تبسبب فلو قاتل حتى الآخر  
ولو ظهر لو قاتل أحد ابنه قتله ويدركه  
الآخر ولو قاتل قبل أو بعده ولو الآخر  
مردود مجهول - ألف كل على من صدقه  
وبعد دية ولو أنكر مدعى عليه الموت - ألف  
ولو ظهر لو قاتل - ألف ما قلنا فلا يسمع  
ألف مستحق بدل الدم ولو مكاتباً أو مرقداً  
وأخيراً لم يزل أولي حرمين بينا ولو مرفقة  
ولو لم يزل بين ورثة أو قرض على ورثته  
ببعض الأرشو بغير كسر ولو شكت أحدهما  
أو أغلب أهلها الآخر وأخذ حقه وله مير  
القائه ومن مدعى عليه بل لا يشترط دية  
ومع شاهد بخون أو فواحش بأقضية  
دية ولو أدى عدل أو ثلث دية حاضر  
أحدهم - ألف بخون وأخذ ثلث دية فإن  
حضر آخر فكذا إن يكن ذكر في الأيمان  
والأكثر في ما والثالث كالثاني ولا دية  
فإن لا ورثة **● (فصل) ●** ما غاب يثبت قتل  
بغير بقاء أو موجب قوده أو بعداين  
وإن بذلك أو برجل أو امرأتين أو ورثة  
ولو غاص فرد لم يقبل له المال إلا بمرآن  
كأرش شمر بعد إضاح وبصرح الشاهد  
بالإضافة فلا يثبت حرمه فلو حتى يقول  
منه أو قتله وتثبت دية بغيره فلو غاص  
أو قتل بالدمه ومي حقه بأوصافه  
ويجب لقوده بتمامه أو بقتل شدة لونه  
بصرح لدمل أو إلى مرض لا شهادة  
عنه لا يثبت بنية قتله بتمامه ولو شهد

أثنان على اثنين بقتله فشهده على الاثنين فإن صدق الولي الاثنين لقطع حكمهم - وألا بطلت ولو أقر بعض ورثة  
بعض بعض - فله القود ولو اختلف شاهدان في زمان لم يملك أحد أو لته أو بنيه أو ثلث **● (كتاب البغاة) ●** هم مخالفو إمام  
أو سائر فلا على المذهب  
هو مسلم مكلف شوكة لا يختارون بشرع ولا شرعاً ولا عقوبة ولا هرب ولا دين بغاير  
شرعية بقوتهم قطاع على عهدهم لا إمالة عليه توجب لحق غوث ليس بقطاع وفقد الثوث  
يكون للعد أو أضعف وقد يخلون والحالة هذه في باد فقه قطاع ولو لم يملك الإمام أو ما يخلون  
الطريق ولم يأخذوا ولا لا فاعلموا وهم بحبس وغيره وإذا أخذ القطاع أصاب السرقة قطع  
يد البغي ووجه البصري فإن عاد فسر أو غنا من قتل قتل حتماً وإن قتل أو أخذ من لا قتل  
ثم صلب إلا أن يفرق أو قبل يبق حتى يسبل صديده وفي قول أصاب قبل لا ثم يفرق يقتل ومن  
أعاقبه وكثر جمعهم حرم بحبس وتغريب وغيرهما وقيل يستعين التهرب إلى حيث يراه  
وقتل القطاع بغلبه معي القصاص وفي قول لا الحد في الأول لا يقتل ولو أدى ولو لم يملك  
قده ولو قتل جاعل واحد ولا يقيد بالوفا ولا به مال وجب وسقط القصاص ويقتل  
حدا ولو قتل بقتل أو بقتل مضر فله منه ولو جرح فاقدم لم يضمنه قصاص في الأظهر  
وثقتا مضر بقتل نقص القطاع شوبه قبل القدرة عليه لا بعده على المذهب ولا تسقط سائر  
الحدود في الأظهر **● (فصل) ●** من لزمه قصاص وقام وحد قذف وطالبه بوجاد ثم  
قطع ثم قتل أو سار بقتله بد قتلته لا قتلته بعد جادان غلبه مستحق قتله وكذا إن حضر وقال  
بغوا القطاع في الأصح وإذا أنكر مستحق النفس حقه بادلها فإثر القتل ولو أنكر مستحق طرف  
جادو على مستحق النفس المبرح حتى يستوفى الطرف فإن بادر فقتل فله مستحق الطرف دية  
ولو أنكر مستحق الجلاصة فالقصاص مبرحاً لا تخير ولو اجتمع بدوه دية تعال في قسم الألف  
فالألف أو موقوف بالحق تعال والأثنين قدم حد قتل على ربا والأصح تقديمه على حد  
ثريب وإن القصاص قتل أو قتل أو بقتل على الزنا **● (كتاب الأثام) ●**  
كل شراب أو سكر كثير يجرم قبله وحده شاربه الأصيب أو ممن يلوحي بي يوجب أو جرحاً وكذا  
مكره على شره على المذهب ومن جرح سكره من آخر الزهد ولو قرب إسلامه فإثر جهات  
تجرعها الزهد أو جهات الحدود وحده بدري لا يضمنه دية قتلها ومن جرحه دية  
وكذا حد قتلها وموفا في الأصح ومن خص القصة أسألهما بغير أن لم يحد بغيرها والأصح  
تجرعها لله أو عايش وحد الحار أو ممن يورق مشرون بسوط أو أيد أو نعال أو أطراف  
تياب وقيل بغير سوط ولو رأى الإمام بوجه ثابتين جاز في الأصح والزيادة تخرج برات وقيل  
حدود بغيره أو شهدا بغيره لا يجرع سكره ويكتفى بالقرار أو شهدا بغيره  
وقيل بشرط وهو عالم به مختار ولا حد حد سكره وسوط الحدود دين قضيب وصاله وطب  
وبأس وبقره على الإضمار لا تقتل والوجه قبل الرأس ولا تشدد بدوه لا تجرد ثيابه  
وعلى الضرب بحيث يحصل ذبح وتكبير **● (فصل) ●** بمنزلة كل معصية فلا حد لها  
ولا كفارة بحبس أو ضرب أو مضع أو لو يجرع بيمينه فلا إمام في جسد ومقدوره وقيل إن نفاق  
بأدى لم يكف توبع فإن جاد وجب أن ينقص في عهد من مشر من جاد وحين أو عهد من  
وقيل عشر من يستوفى هذا جميع العام في الأصح ولو غلبه مستحق حد فلا تميز للإمام  
في الأصح أو تميز برفقه في الأصح **● (كتاب الصلح وضمان الولاء) ●**  
له دفع كل حال على نفس أو طرف أو بضع أو مال فإن قتله فلا ضمان ولا يجب الدفع من مال

ووجب  
بعض بعض - فله القود ولو اختلف شاهدان في زمان لم يملك أحد أو لته أو بنيه أو ثلث **● (كتاب البغاة) ●** هم مخالفو إمام



حال اذا قال شكك مثاله شاك في الثالثة انما الشك هي أم أربعة فخذ كرقم الم يسجد أو في الرابعة يسجد ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور وهو حال فدونه بحمله امامه فلو ظن سلامه قبله فبان خلافه سلمه ولا يسجد وسهوه بعد سلامه لا يحمله فلو سلم المسبوق بسلام امامه بنى ويسجد وبهتة سهوا امامه بان سجدة لم تبايعه والا يسجد على النص ولو اقتضى مسبوق بن سهو بعد اقتداء مؤكدا قبله في الاصح فالصحيح أنه يسجد معه ثم في آخر صلاته فان لم يسجد الامام سجدة واحدة لنفسه على النص ويسجد السهو وان كثر سجدة فان كسجد الصلاة والجديد ان سجدة بين تشهد وسلامه فان سلم بعد اذان في الاصح وسهوا وطال الفصل فان في الجديد ولا افلا على النص واذا جدد صراعا الى الصلاة في الاصح ولو سلمها امام الجماعة ويسجد وايقان فوثم اتمى اظهر او يسجد ولو ظن سهوا فليسجد فبان عدمه يسجد في الاصح

\*(باب)\* تسن سجدة التلاوة وهن في الجديد أربع عشرة سجدة منها يسجد تالعا لاص بل هي سجدة شكر تسجد في غير الصلاة تحرم فيها على الاصح وتسن للقارئ والمستمع وتساكد له بسجود القارئ (قلت) وتسن للسامع والله أعلم وان قرأ في الصلاة سجدة الامام والمفرد لقراءته فقط ولما لم يسجد امامه فان سجدة امامه فتختلف أو انعكس بفات صلاته ومن يسجد خارج الصلاة فري وكبر لا حرام وافعا يديه ثم للهوى بل ارفع ويسجد كسجدة الصلاة ورفع كبرا وسلم وتكبيره الاحرام شرط على الصحيح وكذا السلام في الاظهر وتشرط شروط الصلاة ومن يسجد فيها كبر للهوى وللرفع ولا يرفع يديه (قلت) ولا يجاس للاستراحة والله أعلم ويقول يسجد وجهي الذي خلقه وصوره وشقي جمعي وصر محبوه وثوته ولو كررا في مجلسين يسجد لكل وكذا الجاس في الاصح وكذا تكبيرا وركعتان تجلس فان لم يسجد وطال الفصل لم يسجد وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة وتسن لهجوم نعمة أو اندفاع نقمة أو رؤية مبتلى أو عاص و يظهر حالها على اللاحق وهي كسجدة التلاوة والاصح جوازها على الرحلة للمسافر فان سجدة التلاوة صلاة حارة عليها

\*(باب)\* صلاة النفل قسمان قسم لاسن جماعة فنه الرواتب مع الفرائض وهو ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وكذا بعدهما بعد المغرب والعشاء وقبل الارباب للعشاء وقبل أربع قبل الظهر وقبل وأربع بعدها وقبل أربع قبل العصر والجمع سنة وانما الخلاف في الراتب المؤكد وركعتان شفتان قبل المغرب (قلت) هما سنة على الصحيح في جميع النجاري الا مبرها ما بعد الجمعة أو سبع وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم ومنسه الوتر وأقله ركعة أو كثره احدى عشرة وقبل ثلاث عشرة وثلاث ركعة الفصل وهو أفضل والوصل يشهد أو تشهد من في الاخير وثوته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر وقبل شرط الايتار بركعة سبق نقل بعد العشاء بين سجدة آخر صلاة الليل فان أوتر ثم تسجد بعده وقبل يشفعه بركعة ثم يسجد ويندب القنوت آخر وتر في النصف الثاني من رمضان وقبل كل السنة وهو قنوت الصبح ويقول قبله اللهم انساني عذرا وتغفر لي الى آخره (قلت) الاصح بعده وان الجماعة تندب في الوتر عقب التراويح جماعة والله أعلم ومنسه الفصح وأقله ركعتان وأكثرها ثلثا عشرة ونجدة المسجد ركعتان وتحصل بفرض أو نفل آخر ركعة على الصحيح (قلت) وكذا الجنائز وسجدة التلاوة والشكر وتكرر بشكر والدخول على قرب في الاصح والله أعلم ويدخل وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقت الفرض بعده بقله ويخرج النوع

ذباب لان كثر بقله وقابل دم اجنبى لا نحو كتاب وكلام قبح وصديقا وما قروح ومنهتفا له روج ووصل ينجس لم يعلم أو نسي وجبت الاعانة وترك نفاق فقتل بجره ولو في نحو تضرع بحرف مفهم أو محمدر ولو مكرها لا يقابل كلام ناسيا لها أو سبق اسائه أو جهل تخريمه وقرب اسلامه أو بعد عن العلماء ولا ينقض لتعذر ذكر قولي ولا يقابل نحوه الغلبة ولا بد كروءه الا ان يخاطب به ما ولا ينقض قرآن بقصد تفهم وقراءة ولا يسكت طو ولسن لرجل تسبيح واغيره تصديق لا يثبت على سلطان ان نام ما شئ وترك زيادة ذكر فعلي عدا وترك فعل غش أو كثر من غير جنسها عرفا ولا لالان خف أو شاة تدحرج بترك مفطر أو كل كبير أو ما كراه من أن يصلي نحو جدار ثم مضى بركعة ثم يسجد مصل ثم يخط امامه وطولها ثلاث ذراع وبينهما ثلاثة أذرع فأقل فيسن دفع ما روجم مرور وكراه الفاتح وقطعية فم يرد على رجل الحاجة أو انظر نحو سماء وكف شعر أو ثوب وصق أماما وبينما واختصار وخفض رأس في ركوع وصلاة كذا افعة سد وبخضرة طعام يتوق اليه ويحجم وطريق ونحو مزيله وكبسة وعطان ابل وبخيرة \*(باب)\*

يسجد الله وسنة لترك بعض وتوسم سد أول وقعود وقنوت راتب وقباض وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعدهما وعلى الآل بعد الآخر والقنوت ولسوه ما يطل بعده فقط كتمول في ركعتين وهو اعتدال وجليس بين سجدة وتقل قولي غير مبط ولا شاك في ترك بعض معين لافي منسى الا في السجدة زيادة فلو شك أصلي ثلاثا لم أر بها نفي ركعة ويسجد ولو سها ركعتان أو سجدة ونسي تشهد أو أول أو فترتا وتراب يفرض فان عاذ بطلت لاناسيا أو جاحلا لانه يسجد ولا مايل عليه

عود فان لم ينسب به عاود سجدة ان القيام أو بلغ حد الزكع ولو تسجد غير ما موم تركه فعد بطلت ان قارب أو بلغ ما سر ولو شك في

في السارق على القاذف فلا يقع حري ولو لم يعد ادعى ويجوز تركه وجاها في السرقة كونه بيع ذنبا رخصا أو شيئا من ماله بربع  
 سبعة أو سلبا لا يساوي رعا مضروا ولا بما يضر قيل ان رجاه ولو يمدون (115) تعابن اشترى كالي خرجوا لا يغرم مال بل يثبتون

بجبه تعلم نصاب جهله ويحرم بلغ الذرة نصابا  
 وبان لا يبيع من كسره هاتيك وتصلح خطه  
 فلو استأجر به أو اتهم من وعاه مثله  
 أو آخر جده تعنتي فان تغافل علم المالك  
 وأعله الحر فانه لا يسهة سرقة أخرى وكونه  
 لغيره فلا يقع سرقة له ولولا لكه قبل  
 ان يخرجه ولا بما ادعى له كونه لا يسهة فيه  
 ثم كونه لغيره أو ادعى أحدهما أنه أو ادعى  
 فكذلك لا يقع عليه الاخر دونه وكونه  
 لاشبهه فيه قبله يعلم بأم ولد سرقة له ودونه  
 وبما لا يبيع ويبيع بل محدد لا يخرجه  
 وقنابل تسر جرمال ينسأل وهو مسلم  
 ومال صدقة وتوفوه وهو مستحق ومال  
 بعنه أو سببه وكونه حرزا لغيره دائم  
 أو صدقة لمخاطبة بعض عرافة صدقوا  
 ومشترا حرز تسير آنيو تيب وعقرن  
 حرز حلي ونقد فوم وشعر لعل متاع  
 أو قودم حرز لا يوضع مقبرة بل لا يعلق  
 قوى أو انقلب غنسه ودارم تفصله عن  
 العمارة حرز لا يعلق قوى بقتان جهولو  
 مع فتح الباب أو تأتم مع علاقة وتصلح حرز  
 بالاعلام سلاخا ولو نسا وعيت من  
 أمن ثم ازلوا شيئا وما فيها بصر اتم تسدد  
 أطناها ولم ترخ أذبالها كتعاقب بقره والا  
 فمحرز ان مع حلقا قوى ولو نسا بقره  
 وما شية بصر اضررة بعافتها اهل بأية  
 مغلقة بعد جولة محسرة فيها ولو لا يعلق  
 وبقره محرز فصفانها ولو نسا سائر محسرة  
 بياقي براها أو فانه أكثر الالتفات لهما مع  
 قطرا بل يقال ولم يرد قطار في حرز على  
 سبب كون مشرو على قبر بيت حزين  
 أو بغيره بعمران محرز  
 (فصل) في بيع مزرع حرز ومعه لامن  
 سرق مضويا أو من حرز مضوب أو مال  
 من نصب مضيا أو وضع مع حرز ولو  
 غلب في الجور سرق في أخرى فباع الا ان ظهر

ظفر به بعينه ماله وصغار وبملازيمته على المذهب فان اء ترفت انقطع تسكاه في  
 الحال وقيل ان كان بعد دولي تنقلت العدة اعلم العتق لها ويجوز ان يرد في ذمتي وكذا  
 منعت في الامع لا يعتق مسلم ولو جنته على المذهب وان اء يرد في ذمتي أو أحدهما انفس  
 التمسك ان كان حري قبل أو يقرين وإذا أقرن يولد من لم يسقط فيقتضي ماله ان ضمنه بعد  
 الرافعة ولو انترى من حري من حري أو اء ترمي ثم اء سلبا أو بلاجرية دام الحق ولو انترى  
 بليدا سلبا فلا ضمان في الامع والمال المأثور من اءل الحربي فخر الغنمية وكذا لما اخذ  
 واحد أو جمع من دار الحرب سرقة أو وجه كنهية في القطة على الامع فان أمكن كونه مسلم  
 وجب تعريضه للغنمين التمسك في الغنمية بأخذ القوت وما يصلح به ولحم وشحم وكل يعلم  
 بمبدأ كانه موافق للواب يتناول شعيرا ونحوه ملو ذبح ما يحول لعمه والعصم جواز  
 القفا كونه أو انه لا ينجب عينا المذروح وأنه لا يخلص الجواز فيحتاج الى طامه وعافه وأنه لا يجوز  
 ذلك بل يلقى الجيش بعد الحرب والحجارة وان رجع الى دار الاسلام وعهبة فتمزدها  
 الى الممنوع وموضع التمسك دارهم وكذا لما يرسل عرمان الاسلام في الامع والغنم يشد  
 ولو يجمعوا عليه بفسر الاعراض عن الغنمية قبل قسمه أو الامع جواز بعد فخر والتمس  
 وجواز يجمع بهو ملائمة ذي القربى ومال الحرب المرض كن لم يحضر من مان يعلقه ولو انه  
 ولا تعلق الا بقتله وأهم التعلق قبل بل يكون وقيل ان سلبا في القطة بان ملكهم والا فلا  
 وعلق العتق بالاسلام كل قول ولو كان فيها كتاب أو كلاب تنطق وأراد به منهم ولو تنازع  
 أمضى به والاقسمت ان أمكن والا تفرع والصح ان سلبا المرافعة من توفقه ثم يذبح  
 ووقف على المسلمين وخرجه أجره تؤدى كل تسلم الما المسلمين وهو من يهادن الى الحديثة  
 الوصول ملو لا ومن القاصد الى بلون عرمانا (قلت) الصح ان البصريون كانت داخل في  
 حد الدوا فليس لها حكم الا في موضع نري دجلتها وموضع سرقة بل ان مالى السوا ومن  
 الحدود والمساكن يجوز بيعه وانه اءل وقت محكمة صلا اندوهو أو نسا التمسك ببيع  
 (فصل) في بيع من كل مسلم مكلف مختار أمان حري ويعد محصور فقط ولا يصح أمان  
 أسير لمن هو معه م فى الامع ويصح بكل لفتا بيدة مقصود بكتابة ورسالة وشترط علم  
 الكافر بالامان فان رده بطل وكذا ان لم يبل في الامع وتكني اشارة لغيره القبول ويجب  
 ان لا تر يمدته على أربعة أشهر وقيل يجوز زمان تبلغ سنة ولا يجوز زمان ضر المسلمين  
 كباسوس وابس للامان يسد الامان ان يفتن شيئا وتولا يد شغل في الامان ماله وأهله بدار  
 الحرب وكذا ما معه منها في الامع الا بشرط المسلم دار كثر ان أمكنه اظهار دينه استقبله  
 البصريون والوجبات أخاقتها ولو قدر أسير على حربى ملو أطلقوه لا بشرط ظه اختيارهم  
 أو على أنهم في أمانه حرم فان تبعه قوم قلدتهم ولو بقتلهم ولو شرطوا أن لا يفر من دارهم  
 يجوز الوفاء ولو علق الامان على يد على قلعة أو متنا يارب يجر فان فقت بدلائله اعطيا  
 أو بغيره فلا في الامع فان لم يفتن فلا شيء وقبل ان لم يعلق الجمل بالفتح فله أجر تمسك فان لم  
 يكن فيها جارية أو ماتت قبل العقد فلا شيء أو بعد الفارق قبل التسليم ويجب بدل أو قيل ظفر  
 فلا في الاظهر وأن استألف المذهب وجوب بدل وهو أجر تمسك وقيل قيمتها  
 (كتاب الجزية) صر وعقدها اترككم بدار الاسلام أو اذنت في فامسكم بها

القبول ولو نسب أو شتر غير فلا يقع كالوضع في النقب فأخذ له الاخر ولو مال الى خارج الحرز أو شتر به ما يملو أو به هاية أو دابة سار فباع  
 ولا يضمن حريه ولا يقطع سارقه ولو وصفر معه مال يلقى به أو نسا على برفاخر جسه من قائم فان كان في قضاة فاعقل من يتعلق الى

ولا عز من بعد عقد وفي العمل مائة  
بمال نقد فلا يبيع بغير مثل وشراغب  
بأثر لم لا يباقر بمولاه بعضه بل لا يذو لست  
فصتهو بغير لان عاقره ليه الوكيل  
لا عز لم يره لا شرا وفي الحسرة قد  
المال يوان شرا لانه وقد به لست  
على الا شرا عزه و غدا التصرف  
والشرا كد وعرف في الشرا يشه  
اوان ما يبدى في اول الشرا كذا في اقتضا  
ومال  
\* (كتاب الوكالة) \* او كذا هو كل وكيل  
وكيل فيه ومغف شرط في الموكل حصة  
مباشرة الموكل فيه غالب فيبيع فوكيل وفي  
وفي الموكل حصة بيشرة التصرف لنفسه  
غالب او يمينه وفي الموكل فيه ان يملكه  
الموكل فلا يبيع في بيع ما يملكه وخلاف  
من يملكه الا بعاوان يقبل بانه يبيع  
في عقد واسم قبض وقباض وصورة  
وكان مباح واستضاء صفو بالاقترار  
والنفاذ وعبادة الا في لست وقد عمو  
زكاة وبيع نحو ارضية ولا شرا وتحو  
تخلو ويمن وان يكون مملوكا بوجه  
كبيع اموال وعقار في ان يفسد كل  
أوروي ويبيع شرا مديان فوه ودار  
بيان محله وسكة لان وفي الصيغة لفظ  
موكل بشرا مائة كوكيل او بيع ومع  
تأنيها واصل في الاموال العزل ولو قال  
وكذلك متى عز لك فانت وكلي حصة فان  
عز لم يبرو وكذا وقد اقترعه \* (فصل) \*  
الوكيل بالبيع مطلقا كالميراث فلا يبيع  
بغير مثل وشراغب بأثر ويمن فالحش  
فلا يفاضل بين من ولو كذا يبيع وحالا  
مع وحل معالي اجل على عرف ولا يبيع  
لنفسه وموالبه وفي قض عن حال ثم لم  
الميراث فان لم قبله ضمن وليس فوكيل  
بشرا شرا معيب فان اشترى بجاهل لا يقع  
للموكل لست والشرا في المقود لان  
رضي موكل او اشترى به من ماله فلا يرد وكيل  
ولو وكيل فوكيل بل لا يثب ان يثب من ماله ولا يرد وكيل

ثم او اتى غدا او امالي وما ارجى اتمد او انزع الكيس او اجد قار او الاصم  
\* (فصل) \* بشرط في المقر به ان لا يكون سلكا للمقر فلا يذو او فوكيل الذي  
على زيد لعمرو وهو لعمرو ولو قال هذا فلان وكل من سلك الى ان اقررت فاول كلامه اقرار  
واخره او وليكن المقر به في يد المقر ليس له الاقرار له مقره فلا اقرار لم يكن في يده ثم صار على  
بقتضى الاقرار فلا اقرار بغيره بغيره بغيره ثم اشترى منكم بغيره ثم ان كان قال هو حر  
الاصلي فشرائه اتمد او ان قال اتفقنا فنداس جهته وبيع من جهته البائع على الذهب  
في يده بغيره الحياوان البائع فقط وبيع الاقرار بالجهول فلا قاله على شرا بغيره بغيره  
ما يبرو لان قل ولو بغيره بغيره بغيره لست من جهته بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
مملوكا بغيره في الاصم ولا يقبل على الا يقتل بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
ولو اقر بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
لا يملك بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
وشي اوكذا وكذا وحيث ان قال كذا درهم او ربع درهم او جزء درهم والمذهب  
انه لو قال كذا درهم او انصب وجب درهمان والشرع او ربع درهم ولو حلف الوار  
فدفعه في الاصل او لو قال ألف درهم قبل تسليمه الف بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
دفعه فالباع درهم على الصحيح ولو قال درهمان على اقررت به ما تسمى المائة الوزن كانت  
دوام البلد تلهما الوزن والصحيح قبوله ان كمر متصلا ومنعنا فله من الاقرار وان كانت  
مائة قبل ان يوصله وكذا ان فصله في النص والتقسيم بالشرط كمو بالناصة ولو قاله على  
من درهم المائة درهم ثم مضى في الاصم وان قال درهم في عشرة فان اراد المائة درهم  
او اصاب عشرة وثلاثون درهم \* (فصل) \* قاله عدو بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
لا يبرو العرف او قد فيه سيف او صندوقه فوب لزمه العرف وعده او بعد على رأسه  
مما لم يبرو المائة على الصحيح او اذ بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
أي ألف فهو اقرار على أي يدين ولو قال في مائة من ألف فهو عده بغيره بغيره بغيره بغيره  
دفعه لزمه درهم فان قال ودفعه لزمه درهمان ولو قاله درهم ودفعه درهم لزمه بالدين  
دفعه وانما ان الشا فان اؤاده تأ كذا التالف بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
وكذا ان في تأ كذا الاول أو أخا في الاصم وفي اقررت به بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
فانتع الصحيح انه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
له بالف ثم اقررت بالف في يوم آخر لزمه ألف فقط وانما اختلف القسود على الاقل في الاكثر  
فلا يفسد ما يصدق في مختلفين أو استدعاهما جهتين أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال  
قبضت يوم الاحد عشرة لزمه ولو قاله على ألف من ثمن شرا او كبا أو ألف فثبت لزمه الف  
في الظاهر ولو قال من ثمن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
ألف ان شاء الله لم يبرو بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
بألف وقال اؤدب به هذا وهو بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
بيته فان كان قال في ذمتي او ينداد في المقره على المذهب (قلت) فلا يقبل التفسير بلودعة  
فلا يصح انما امانة قبض لدوله التالف بعد الاقرار ودعوى الردوان قاله عدو لعمري ألف  
صدق في دعوى الودعة والردوان التالف فلهما اؤدب واولا يبيع او بغيره بغيره بغيره بغيره  
قاسدا واقررت لعمري الصحتي قبل له تحليف المقره فان سلك حلف المقر ويؤدب ولو قال هذه

الوكيل فيتعزل بعزل وانعزال وحيث: فوكيل فليوكل أمينا إلا أن هين (٥٥) غيره • (اصل) • أمره يسيع لعين أو به أو بنية

تَعْمِنُ فُلُوسُفُهُمْ بِجَانِبِ تِلْكَ بِسْمِ بَالِي وَبِأَنَّهُ لَا يَدُ  
الْإِنْسَاءِ أَوْ عَيْنِ مُشْتَرِكٍ بَالُو بِشْرَاءِ شَلَّةِ  
مَوْصُوفَةٍ بِذَوَاتِهَا شَرِيهَةً شَاتِبَةٍ بِالصَّفَةِ  
وَسَوَانِهِ إِحْدَاهُ لَوْعَ لِمَوَكَّلٍ وَرَقِي حَالَتِهِ  
فِي بَيْعِ مَالِهِ أَوْ تَرَاهُ مَبْعُوعَةً أَوْ تَرَاهُ فِي ذِمَّةِ  
وَقَعِ لَوَكِيلٍ وَانْجَبَى السُّوْكَلُ وَلَا يَصْغُرُ  
إِعْتِبَارُ بَيْعِ مَوَكَّلٍ وَالْوَكِيلُ لِي أَمِينُ فَاِنْ  
تَعَدَّى ضَمَنَ وَلَا يَنْفِرُ أَوْ أَحْكَمَ عَقْدُهُ  
كَرْهُهُ وَبِمَقْرُونَةٍ يَحْصِلُ وَتَقَابُضُهُ ذِمَّتَانِ  
بِهِ وَبِالْبَيْعِ مَطَالِبَةٌ بَيْنَ أَنْ يَفْضُو أَوْ أَفْلَاحَانِ  
كَانَ مَعْنَاؤُهَا الْغَالِبَةُ إِنَّمَا يَصْرِفُ بِوَكِيلِهِ  
وَالْغَالِبُ كَلَامُ الْوَكِيلِ كَتَمَانٍ وَلَوْ تَلَفَ  
بَيْنَ قَبْضِهِ وَاسْقُوعِهِ بِبَيْعِ مَطَالِبَةٍ مُشْتَرَكٍ  
وَالْفَرَارُ عَلَى الْوَكِيلِ (تَصْلُحُ) الْوَكَلَةُ  
بِشَرْتِ تَقَرُّغِهَا عَنِ الْعَزْلِ أَعْدَهَا وَبَعْدَهُ  
إِنْ كَارَهَا بِالْإِعْرَاضِ وَزَوَالَ شَرْطِ ذِمَّتِهِ  
مَوْكَلٌ وَلَوْ اخْتَلَفَتْهَا أَوْ أَلْقَى تَلْفِيقَ  
الْبَيْعِ أَوْ بَعْدَهُ بِحَقِّ قَبْضِ الْفَتَنِ وَتَلَفَ  
أَوَّلَ آيَتٍ بِالْإِعْرَاضِ فَانْكَرَ السُّوْكَلُ  
خِلَافَ وَلِوَأَشْرَى أَمَةً بِعَشْرٍ مِائَةٍ زَعَمَ أَنَّ  
السُّوْكَلَ أَمْرُهُ فَقَالَ بِيْ عَشْرٍ وَصَلَفَ فَاِنْ  
مُشْتَرَى بَعَيْنِ مَالِ الْوَكِيلِ وَبِإِسْقَاعِ عَقْدِهِ مَالِ  
أَوْ بَعْدَهُ وَاشْتَرَاهَا فِي ذِمَّةِ وَجَاهِ كَلَامِهِ  
وَصَدَقَهُ الْبَائِعُ فَكَذَّبَتْ وَالْأَوْقَعُ لَوَكِيلٍ  
خِلَافَ الْبَائِعِ عَلَى نَفِي الْعِلْمِ أَنَّ كَلِمَةَ أَوْ كَلِمَتِ  
وَقَدْ أَشْرَى بِالْعَيْنِ وَجَاهِ جَدَا لَعَدَّ دَوَسَ  
قَاضٍ حَيْثُ ذَوَّقَ بِالْبَائِعِ فِي ذِمَّةِ مَوَكَّلٍ  
مُطْلَقًا لِي هَاهُ الْوَكِيلُ وَلَوْ شَاقَ وَفُلُقًا  
فَقَبِضَ الدِّينَ فَانْكَرَ سَتَعَفُوهَ حَلْفُوهَا  
بِالْإِعْدَادِ فِي أَدَاءِ تَأَخِيرِهِ لَشَهَادَةِ وَهِيَ  
إِدْعَاؤُهُ وَكَلِمَتُهُ شَيْخٌ مَالِيٌّ وَبِإِسْقَاعِ  
قَدَمِ الْبَائِعِ وَبِجَوَارِ ذِمَّةِ أَرَاهُ تَحَالُفَ  
بِأَوَّلِهِ وَصَدَقَهُ وَجِبَ (كِتَابُ الْإِقْرَارِ) أَرَاكَ مَقْرُونَةً  
بِهِ وَبِصَدَقَةٍ وَشَرَطَ فِيهَا قَاتِلًا بِشَرِّهِ بِالْإِتْرَامِ  
كَأَنَّهُ عَلَى أَوْ عَيْنِي كَذَّابٌ أَوْ أَوْفِي ذِمَّتِي  
دِينِ وَبِأَوْ عَيْنِي لَمْ يَنْجِبْ وَبِأَوَّلِي طَائِفَتِ  
أَنْتَ أَوْ أَلِيسَ لِي طَائِفَتُ أَنْفِ بِيْلِي أَوْ لَمْ أَوْ  
بِشَرِّهِ الْغَنَمِ الْكَبِيرِ أَوْ أَحَدًا أَوْ عَوَّلَهُ لَا تَرَاهُ

المال لا يبدل بعمر أو نصب بتهام أو بديل من عمر أو سلب أو بدو الاظهر ان المقر يفرم قهرا  
عمره وبالاقرار وبصح الاستثناء ان العمل ولم يستغرق القول على عشرة الاضعاف الاصلية  
وجب ان يفرم بغير الجس كلفه الاو باو بين و بوب فتمت دون الف من المعين كقوله  
القارة الا هذا البيت أو هذا القراع له اذا افرم على العين وبه شاهد (قلت) ولو قال  
هؤلاء العبيد له الواحد قبل ورجع على البيان اليه فان مالوا الا واحد أو زعم انه المستحق  
صدق به على الصحيح والله اعلم • (فصل) • أثر شرب لبن الحقة بغيره بشرط  
لصحت أن لا يكتد الحرة ولا الشرع بأن يكون معروف النسب من غير موثوق بصدقه  
المستحق ان كان أهلا للتدبير فان كان بالغاً فكتد به ثبوت الابنية وان استحق صغيرا  
نبت فلو بلغ وكذا يفسد في الأصح وبصح أن ينفق ميتا صغيرا وكذا اكسبري في الأصح  
وبرئته ولو استحق ثلثان بالقابض ان صدقه وحكم الصغير بأقرب القبط ان شاء الله تعالى  
ولو بالولد أتم هذا الولد ثبت نسبها ولا يثبت الاستدلال بالظاهر وكذا قال الولد في  
ملى فان قال بغيره في ملكي ثبت الاستدلال فان كانت خرافة له حقة والقرا من غير  
استدلال وان كانت خروجة قالوا بالزوج واستدلال السيد باطل وإنما إذا خلق النسب بغيره  
كقوله أسمى أو عني فثبت نسب من الحق به بالشرط السابق بشرط كون الحق به مستحقا  
ولا بشرط أن لا يكون نفاد في الأصح وبشرط كون المقر وانما زاد الأصح أن المستحق  
لا رث ولا يشارك المقر في حصة وان بلغ من الورثة لا يفرم بالاقرار وإن لم يفرم أحد الوارثين  
وأذكر الآخر ومن وبرئته لا يفرم في النسب وإن لم يفرم من مات بأخيه ويجوز أن يذكر  
الجهول نسب المقر بغيره يثبت أيضا نسب المجهول وإنه كان ذلك الوارث الظاهر بحجبه  
المستحق كقوله ان ماتت ثمة النسب ولا رث

[illegible]



• مدله فان عن لادامه مضموناً لا ينفك  
بكتبه بعد ان وثق بماله مضموناً وثيقاً  
للمضمون له مضمونه ومعه مضمونه  
للمضمون عنه ومعه مضمونه وفي المضمون له  
ثبوته ومعه ضمان ذلك بعد قبض ما ضمن  
كل ضمان للمشتري الثمن والبيع المبيع ان  
خرج بماله مضموناً أو مبيعاً أو ما سوا  
لنقص مضمونه أو مضمونه ولو لم يملك  
وعليه الا ان يملكه كالموالمومنين  
دوم ان يضمن في تسعة كالتبرع ونحوه  
وتضمن ككافة عين مضمونة وبدن نائب  
ومن يستحق حضوره مجلس الحكم خلق  
انما هي اولادهم بالذمة ولو يبيعون بما  
وجوبها وميتهم بالذمة على مسوومه فان  
كل يضمن عليه ما شرط لزومه لا غيره  
ثان من يضمن على تسليم والايعاها وما  
كفيلاً شأبه فيه بلا ماله ككفيله نفسه  
عن كفيل فان لم يملكه احضاراً ان امكن  
وعمل مدته ثمان لم يحضره جبر ولا مطال  
كفيل بماله ولو شرط له بغيره لم يضمن وفي  
الصيغة لفظاً بشرط التزم ككفيلته  
عليه او كفيلته او كفيلته او كفيلته  
أو ان يملك او يملكه الشخص ضمان  
أو كفيل ولا ضمان بشرط ابراهه أصلي ولا  
باعتبار وثاقه ولو كفيل وأجل احضاراً  
يعلم مع كفيل حاله مؤجله وعكسه  
ولا يلزم كفيل والمستحق مع الاستئذان  
وأصيل ولو برئ برئ ضمان ولا كفيل  
ابراهه ماله مضمونه حل عليه وضامن  
بان ماله أصلي بقضائه أو امان  
طلب وجوب عليه ولو صالح من ادين  
بما دونه لم يرجع الا بما ترم ومن أدى  
دين غيره بان ولا ضمان وبيع ثمانية  
يرجع واما أسهاده ولو رجلا  
لصنفه أو أدنى بحضرة مدني أو صدقه  
دان • (كتاب الشركة)

أو باعها أو ان جسدته ماله في ضمانه وهو نائب عن كل في الحال وفي قول لاحق يبالغ  
الحرب ولو قال عزت نفسي أو ودعت أو كذا انزل أو يخرجه بخرج أو يخرجه من ملك الموكل  
التصرف بموت أو جنون أو كذا انما هي الاصح بخرج عمل أو تصرف عن ملك الموكل  
والنكاح أو الكيل أو كذا انما هي الاصح بخرج عمل أو تصرف عن ملك الموكل  
وإذا اختلف في أصله أو وصفها بان قال وكنت في البيع سبعة أو الثمن بعشر من فقال بل  
نقد أو بعشر من نقد الموكل بينهما ولو اشترى جلا ببعشر من وزعم أن الموكل أمره بغيره  
بشرطه فله ان يشرى بغيره من مال الموكل وسماه في العقد أو قال بعد ما شرى بغيره من مال  
له وصدقه البايع بالبيع وأصل وان كذبه حاف على في العلم بالوكلة ووقع الشراء والوكيل  
وكذا ان اشترى في القصة بغيره من مال الموكل وكذا ان كذبه البايع في الاصح وان صدقه  
بما الشراء وحيث حكم بالشراء والوكيل يثبت للقاضي أن يرفق بالموكل يقول بالوكيل ان  
كنت أمرت بعشر من فقد بعثتك بما هو يقول هو اشترى بغيره ولو قال أثبت بالتصرف  
لأذن فيه وانكر الموكل صدق الموكل وقول الموكل وقول الموكل في تلف المال المقبول  
بينهم وكذا في الرد وثقل ان كان يعمل في الاداء على رسول الموكل وانكر الرسول  
صدق الرسول ولا يلزم الموكل صدق الوكيل على الصحيح ولو قال بعثت الثمن وتلف وانكر  
الموكل صدق الموكل ان كذبه في تسليم المبيع والأصل والوكيل على الذهب ولو كذبه بضائه ومن  
فقال بضائه وانكر المشتري صدق المشتري بينه ولا يظهر له لا يصدق الوكيل على الوكيل  
الا بيقين أو بيمين اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ يحتاج الى بينة على الصحيح وليس لو كفل  
ولا مودع ان يقول بعد طلب المال له أو ادعى المال الا بيمينه في الاصح والقاض ومن لا يقبل  
قوله في الرد ذلك ولو قال جلا وكنتي المشتري بضائه عندك من دين أو بعشر صدقه  
دفعه عليه والذهب لا يلزمه الا بيمينه على وكذا في قول القاضي عليه صدقه وجب الدفع  
في الاصح (قلت) وان قال أو اذنه وصدقه وجب الدفع على المذهب والله أعلم

• (كتاب الارزاء) • يصح من مطلق التصرف واقرار المسمى والمنون لاغ فان ادعى البلوغ  
بالاحتمام مع الامكان صدق ولا خلاف وان ادعى بالنسب طواب بينة والسطح والمفاس سبق  
حكم اقرارهما وقبل اقرار الوكيل بوجوب عقوبة ولو اقر بدين جنابة لا تجوز عقوبة  
فكذبه السيد يتعلق بيمينه دون بيمينه وان اقر بدين معاملة لم يقبل على السيد ان لم يكن  
مأذونه في القارة ويقبل ان كان يؤد من كسبه وما يدينه يصح اقراره بغير مرض  
لولا ناجتي وكذا الوارث على المذهب ولو اقر في جهة دين وفي مرضه لا تخويله يقدم الاول  
ولو اقر في جهة مرضه وأقر وانه بعد ولا تخويله يقدم الاول في الاصح ولا يصح اقرار  
مكروه بشرط في القارة اهلية استحقاق القربى لقوله السيد الهادة على كذا لا خلاف قال  
ببينها المالكه واجب ولو قال الخي هذا كذا بارت أو بعشر من وان أسند الى جهة لا يمكن في  
حقه فله وان اختلف مع في الظاهر وإذا كتب القارة المقرز المالك في دفع الاصح فان  
رجع القربى في حال تكذيبه وقال غلط قيل قوله في الاصح • (نقل) • قوله في كذا نسخة  
اقرار وقوله على وفي ذمته على من دفعه في كذا نسخة في كذا نسخة في كذا نسخة في كذا نسخة  
أو زنه أو صدقه أو اشترى عليه أو اجمعه في كذا نسخة في كذا نسخة في كذا نسخة في كذا نسخة  
أو اقرتني منه أو صدقته أو انا مقر به فهو اقرار ولو قال انا مقر أو انا مقر به فليس باقرار ولو قال  
أليس علي كذا فقال بل بيمين أو نعم فقرار ولو قال نعم وصدقه ولو قال انش الف الذي علي فقال  
وعليه ما باقرم ووجوبه يكون بينهما مع ما بشرطه لهما وضامن وهي الصيغة وأركانها عقدان ومعه دلي وعمل وصيغة وتشرط نية القارة

هو شركة اديان بان يشتركا فيكون بينهما  
كسبهما ومطابقة لكون بينهما كسبهما

كذلك منبتهنا في ذلك بنحو سد ثمن بيله  
ثانية وثالثة كذلك ولو خرج بعده شخص  
وجب الزالة فقط ولا يتفرغ غسل من غير  
عورته الا قد رجحنا و يكون امنافان  
رأى شير من ذكره أو مذهب الاصلحة  
ومن تعذر غسله عيم ولا يكره التحجب  
غسله والرجل أوى بالرجل والمرأة بالراثة  
وله غسل حاله ولو رجعة غسل زوجها  
بلاسر فان لم يحضر الأجنبي أو أجنبية  
والأولى به الأولى بالصلاة عليه ورجعه بها  
قر يمانه أو لأهل ذات محرمية فذات ولاه  
فأجنبية فزوج فسر رجال عاصم كترتيب  
صلاتهم فان تنازع مستويان أفرع  
والكافر أحق بقر يسه الكافر وتعليب  
معدة وكره أشد شعر غير محرم وظفر ووجوب  
إياه أفرح له وأهل ميت تقبل وجهه  
ولأنه بالعلام عوته بخلاف نعي جاهلية  
(فصل) يكفن بماله له وكره مغالاة فيه  
ولا نبي نحو معصر وأقله ثوب بستر عورته  
ولو أوصى باسمه قطاؤه أو كذا كثر ثلاثة  
وبأنه إن لم يجد ثيابا نص وعامة والغدير  
أزاره مقبض نغم أو ثيابان ومن كفن  
بثلاثة فبسي لفائف وسن أبيض  
ومغسول وأن يمسح أحسن اللقائف  
وأوسعها والباقي فوقها يذرع على كل  
واليت حنوط ولوضع فوقها مائة تقاو تشد  
ألباهو يجعل على نافذ وقيل وثلاث عليه  
اللقائف وتشد ويحل السداد في القبر  
ويحل تحويره كالأزواج ونحوها فاعلى  
زوج غشى عليه نفقة فاعلى من عليه نفقته  
من قريب وسد فبسي مال فياسير المسلمين  
وحل جنازة من العمودين بأن يضعهما على  
عاقبيه ويحل المؤخر من جلات أفضل من  
التربيع بأن يقدم رجلا ولا يتأخر  
آخرا ولا يحملها الأرحال وحرم حملها  
بهيمة مزرعية أو يخاف منها سقوطها  
والشئ بأمامها وقربها أفضل وسن  
اسراع بها أن تعسره ولا يبرذ كسر

بها ويندب ستر القبر بثوب وان كان رجلا أو بنت بستر الله وعلى ما رزول الله صلى الله  
عليه وسلم ولا يفرش تحت شي ولا تحمده ويكره دفنه في نايون الأفي أرض مذبة أو روث حو يجرز  
الدفن ليلا ووقت كراهة الصلاة الذم بغيره وغيرهما أفضل ويكره تخصيص القبر والبناء  
والسكابة عليه ولو لبني في مقبرة مسبلة هدم ويندب ان يرش القبر بما وضع عليه حصي وعند  
رأسه حجر أو خشبة وجع الأقارب في موضع رز بارة القبول والرجال وتكره النساء وقبل تحرم  
وقيل يتباح ويسلم الزانو بشر أو يدعي ويحرم نقل الميت إلى بلد آخر فيسبل بكره إلا أن يكون  
بقرب مكة والمدينة أو بيت المقدس نص عليه ونشبهه بعد دفنه بالنقل وغيره حرام الاضرورة بأن  
دفن بلا غسل أو في أرض أو ثوب مقصود بين أو وقع فيه مال أو دفن له غير القبلة لا للتكفين في  
الأصح وسن أن يقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت ولجبر ان أهله  
خشيعة طعام يشبههم يومهم وللميت ويلع عليهم في كل لا يحرم ثم يشبهه للناكحات والله أعلم  
\*(كتاب الزكاة)\* \*(باب من كاتلوا الحيوان)\*

انما تحجب عنه في النعم وهي الأبل والبقر والغنم والأخيل والرقيق والمتولد من غنم وطيء ولا شيء  
في الأبل حتى تبلغ خسا فظها شاة وفي عشر شاتان وخمس عشرة ثلاث وعشرين أو ربع وخمس  
وعشرين بنت نخاض وست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة وأحدى وستين جذعة  
وست وسبعين بنتا لبون وأحدى وتسعين هقتان ومائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون  
ثم في كل أربعين بنت لبون وكل خنين حقة و بنت النخاض لها سنة واليون ستان والحقة  
ثلاث والجذعة أربع والشاة جذعة شأن لها سنة وقيل ستة أشهر أو أربعة أشهر لها ستان  
وقيل سنة والأصح أنه غير بينهما ما لا يتعين غالب غنم البلد وأنه يجزئ الذكر وكذا بعير  
الزكاة عن دون خمس وعشرين فان عدم بنت النخاض فابن لبون والمعيبة كعدمه ولا يكاف  
كرهه لكن نفع ابن لبون في الأصح ونؤخذ حق عن بنت نخاض لابون في الأصح ولو اتفق  
فرضان تجزئ بعير فالذهب لا يتعين أربع حقائق بل هن أربع بنات لبون فان وجد بعاله  
أحدهما أخذوا الألفه تحصل ماشاء وقبل يجب الأعبط الفقراء وان وجد هاهما أصبح تعين  
الأعبط ولا يجزئ غيره ان دلس أو قصر الساعي ولا فيجزئ والأصح وجوب قدر التفاروت  
ويجوز أخرجه درهم وقيل بنته بن تحصيل شقص به ومن لم يه بنت نخاض فعدمها وعنده بنت  
لبون دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهما وبنت لبون فعدمها دفع بنت نخاض مع شاتين  
أو عشرين درهما أو حقة وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو نايون الشاتين والدرهم  
لداقها وفي الصعد والزلو للمالك في الأصح إلا أن تكون له معيبة وله مسعود درجتين  
وأخذ جبرائيل وتزول درجتين مع جبرائيل بشرط تعذر درجته في الأصح ولا يجوز أخذ جبران  
مع شاة تبدل جذعة على أحسن الوجوه (قلت) الأصح عند الجمهور الجواز وأنه أعلم ولا تجزئ  
شاة وعشرة دراهم وتجزئ شاتان وعشرون جبرائيل ولا البقر حتى تبلغ ثلاثين فبها يتبع ابن  
سنة ثم في كل ثلاثين تبسع وكل أربعين مسنة لها ستان ولا الفم حتى تبلغ أربعين فبها جذعة  
شأن أو ثلثه معز وفي مائة وأحدى وعشرين شاتان ومائتين وواحدة ثلاث وأربعه أربع  
ثم في كل مائة شاة \*(فصل)\* انما تحمده المشاة أخذ الفرض منه ولو أخذ من  
شأن معز أو عكسه جاز في الأصح بشرط رعاية القيمه وان اختلف كذا ومن عرفت قول يؤخذ  
من الأكره فان استوى بالاعط والاطهر ان يخرج ماشاه معطاهما عليه بالقيمة فإذا كان  
ثلاثون معز أو عشر نجات أخذ معز أو نجدة بقيمة ثلاثة أو بأعز أو ربع فبحول يؤخذ





مربعة ولا معبسة الامن مثلها ولا ذكر الا اذا وجب وكذا لو تمعت ذكورا في الاصح وفي الصغار صغرى الجلبد والاربي وكولة وحامل ونحوها الارض المالك ولو اشترك أهل الزكاة في ماشية زكيا كرجل وكذا لو خطا بمجورة بشرط أن لا تنزف في الشرع والمسرح والمراح وموضع الملب وكذا الراعى والفعل في الاصح لانهما في الاصح والظاهر تأثير خطاثة الثور والزرع والقندوعرض التجارة بشرط أن لا يبيع النطاور والجربن والدكان والحارس ومكان الحفظ ونحوها ولو جوبز كافة الماشية شرطان مضي الحول في ملكه لكن مانع من نصاب يزكي بحوله ولا يضم المملوك بشرائه وغيره في الحول فلا يدعى النتائج بعد الحول صدق فان اتهم حلف ولو زل ملكه في الحول فعاد أو بالذلة استأنت فوكنها ساعة فان علفت مع فلم الحول فلا زكاة والا فالاصح ان علفت قد راتعش بدونه بالاضرار بين وجبت والا فلا ولو ساءت بنفسها أو أعتقت الساعة أو كانت عوامل في حرش وضع ونحوه فلا زكاة في الاصح واذا وردت ما أخذت كلهم عندمو الا عند بيوت أهلها وبصدق المالك في عدها ان كان ثقة والاعتد عند مضيق والله أعلم

تخص بالقوت وهو من الثمار الرب والعنب ومن الحب الحنطة والشعير والارز والعدس وسائر المقتات اختيارا وفي القديم تجب في الزيتون والزعفران والورس والقرطم والعسل ونصابه خمسة أوسق وهي ألف وستة مائة رطل بغدادية وبالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون رطلا وثلاثان (قلت) الاصح ثلثمائة واثنتان وأربعون وستة أسباع ورطل لان الاصح أن رطل بغدادية ثمانية وعشرون درهما أو أربعة أسباع درهم ورطل بلا أسباع وقيل وثلاثون والله أعلم ويعتبر في أوزان بيوت رطلين والارطوباء والحب نصف من تبنيه وما ادخر في تشره كالارز والعسل عشرة أوسق ولا يكمل جنس بجنس ويضم النوع الى النوع ويخرج من كل قبسة فان عسر أخرج الوسا ويضم العسل الى الحنطة لانه نوع منها والست جنس مستقل وقيل شعير وقيل حنطة لو اضم نزعاً الى آخر ويضم نزع العام بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه وقيل ان طلع الثاني بعد جداد الأول لم يضم وزعا العام يضم ان والظاهر اعتبار وقوع حصادهما في سنة واحدة وواجب ما شرب بالطار أو عروقه لقر به من الماهن ثم وزع العشر وما سبق بنزع أو دولاب أو بما اشتراه نصفه والقنوات كالطار على الصبح وما سبق من خمس أو ثلاثة أرباعه فان غلب أحدهما في قول يعتبر هو والظاهر يقسط باعتبار عيش الرزوع وغائيه وقيل بعدد السقيات وتجب بيد صلاح الثمر واشتداد الحب وسن خوص الثمر اذا بدا صلاحه على ماله وهو المشهور وادخل جميعه في الخرص وان بقي خارص وشروط العدة وكذا الحريه والذكورة في الاصح فاذا خرس فالأظهار ان حق الفقراء ينقطع من عين الثمر ويصير في ذمة المالك التروال ويب الخرجها بعد جفافه ويشترط التصريح بضمه وقبول المالك على المذهب وقيل ينقطع بنفس الخرص فاذا ضمن جاز تصرفه في جميع الخرص بهما وغيره ولو ادعى هالك الخرص بسبب خفي كسكرة أو طاهر عرف صدق بيمينه فان لم يعرف الظاهر طوب بيمينه على الصبح ثم يصدق بيمينه في الهلاك به ولو ادعى حيف الخارص أو غلطه بما عده لم يقبل أو تجتمعت قبل في الاصح

(باب زكاة النقد) نصاب الفضة ما تاتاهم والذهب عشرون مثقالا بوزن مكة وزكاتها ربع عشر ولا شيء في الغشوش حتى يبلغ خالصه نصابا ولو اختلفا اناء منهما وجعل أكثرهما زكالا كثره ببالوقفة وأميز وزن الحرام من حلي وغيره لا المباح في الظاهر من الحرام الا اناء



فقرأ بعد البسملة وقرأ بعد الفاتحة في الأولى والثانية (٢٢) اقترى بها والإعلى والغاشية بمهر اوسن خطبتان بعدهما الجماعة كجمعة في أركان

وسنن وأن يعلمهم في فطر الفطر وتخصي  
الاخضية ويقنع الأولى بتسعة تكبيرات  
والثانية بسبع ولا يغسل وقتها من نصف  
ليل ولزمن و بكور وأن يحضر امام وقت  
صلاته ويجعل في أقصى وتعلمها بمجد  
أفضل الالعذر وذاخرج اختلاف فيه  
ويذهب ويرجع بجمعة أو بأكل قبلها في  
فطر ويجعل في أقصى ولا يكره نقل قبلها  
لغير امام وسن أن يكره غير حاج برفع صوت  
من أول البلي عبد الله عزم امام وتعب كل  
صلاة من صجرفة الى عقب صمرا آخر  
تسريق وواجب كذا لمن ظهر تحري العقب  
صمرا آخر وقيل ذلك لابي وصيغته الجوبة  
معرفة وتقبل شهادة شوال يوم الثلاثاء  
ثم ان كانت قبل زوال الصلي العبد جئت أداءه  
والاقضاء والعبادة وقت تعديل

\*(باب)\*

صلاة الكسوفين سنة وأقوالها ركعتان  
وأدنى كذا لها زيادة ثمان وقراءته ركوع كل  
ركعة ولا ينقص ركوعا ولا سجدة ولا يزيد  
لعدمه وأعله أن يقرأ بعد الفاتحة في قيام  
أول البقرة وثلاث آية منها وثالث كآية  
ونحنين ورابع كآية ويسج في ركوع  
وسجود أول كآية من البقرة وثلاث كآيتين  
وثالث كسبعين ورابع كعشرين وسن  
جهر بقراءة كسوف فروعها بمسجد  
بلاذ وخطبتان كعادته لا يكره وحث  
على خير وتذكر ركعة ركوع أول وتغوث  
صلاته يسبح بغيره أو بالتلاوة وقربه  
وبالوجه أو بالجمع عدا أو كسوف  
وجنزة تقدمت أو كسوف وفرض كجمعة  
قدم ان ضاق وقته والأفلا كسوف ثم  
يخطب للجمعة متعزله عن مصابها

\*(باب)\*

صلاة الاستسقاء سنة لحاجة  
واستزادة وتكره حتى يسقوا فان سقوا  
قبل اجتماع الشكر ودعاء وصلوا وسن أن  
يأمرهم الامام بصوم أربعة أيام وبر

ولاس فان يحضر الأجنبي أو أجنبية عن الإصح وأولى الرجال بولاهم بالصلاة وما  
قربانها ويقدم على زوج في الإصح وأولاهن ذات محرمية ثم الأجنبية ثم رجال القرباء  
كترتيب صلاتهم (قلت) الابن المومنون وكذا الاجنبي والله أعلم ويقدم عليهم الزوج في  
الإصح ولا يقرب الحرم طيبا ولا يؤخذ شعره وظفره وتطبخ المدة في الإصح والجديد أنه  
لا يكره في غير الحرم أشد نظره وشعره ولباسه وعائنه وشاربه (قلت) الاظهر كراهته والله أعلم  
\*(فصل)\* يكفن بماله بسبعه وأوله ثوب ولا تغذوصيته بإسقاطه والأفضل للرجل ثلاثة  
ويجوز رابع وخامس ولها خمسة ومن كفن منها بالثلاثة فهي لفائف وان كفن في خمسة  
زيد قبص وعامة تحتمل وان كفت في خمسة فازر وخمار وقبص ولفائف وان في قول ثلاث  
لفائف وازر وخمار وسن الأبيض ومجمل أصل التركمان لا يمكن فعله من عليه نفقة من  
قريب وسيد وكذا الزوج في الإصح ويسقط أحسن اللغائف وأوسعها والثانية فهو وكذا  
الثالثة ويدخل كل واحد منوط ووضعت الميت فوقها مستلقيا عليه منوط وكافور ويشد  
ألبامه يجعل على منافذ يده قطن وباف عليها اللغائف وتشد فاذا وضع في قبره نزع الشداد  
ولا يلبس الحرم الذي كرمها ولا يستر رأسه ولا وجهه المحرمة وحمل الجنائزين العمودين  
أفضل من التراب مع في الإصح وهو أن يضع الخشتين المقدستين على عاتقيه ورأسيه بينهما  
ويحمل المؤخرتين رجلان والآخرين أربع يتقدم رجلان ويتأخر آخران والمشى أمامهما بغير ما  
أفضل ويسرع من ان لم يخف تغيره \*(فصل)\* لصلاته أركان أحدها النية ووقتها  
كعبتها وتكفي نية الفرض وقيل تشترط نية فرض كفاية ولا يجب تعيين الميت فان هين  
وأخطأ طالت وان حضر موتى فواهم الثاني أر بع تكبيرات فان خسر لم تبطل في الإصح ولو  
خسر امامه لم يتابعه في الإصح بل يسلم أو ينتقل وإسليم معه الثالث السلام كعبتها الرابع  
قراءة الفاتحة بعد الأولى (قلت) تجزئ الفاتحة بعد غير الأولى والله أعلم الخامس الصلاة على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية والصح أن الصلاة على الأكل لا تجب السادس  
الدعاء للميت بعد الثالثة لسابع القيام على المذهب ان قدوس ورفع يديه في التكبيرات  
واسرار القراءة وقبل بغيره للإصح نيب التعوذ دون الانتحار ويقول في الثالثة اللهم  
هذا عبدك وابن عبدك الى آخره ويقدم عليه اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا  
وصغيرنا وكبيرنا وذو كبرنا إننا لله من أحييناهمنا فأحيه على الاسلام ومن توفيتنا متنا توفه  
على الايمان ويقول في الطلوع مع هذا الثاني اللهم اجعله فراطيا وبه وسلفا وخرا وعفلة  
واعتبارا وشفيعا ونقل به موازينها وأفرغ الصبر على قلوبهم وفي الرابعة اللهم لا تعزمننا  
أحزونا ولا تقننا بعده ولتخلف مقتسدي بلا عذر فربك يحسن كبراماه أخرى بطلت صلاته  
ويكره المسبوق وقرأ الفاتحة وان كان الامام في غير ما فلو كبر الامام أخرى قبل شروعه في  
الفاتحة كرمه وسقطت القراءة وان كبرها هو في الفاتحة تركها أو تابع في الإصح وإذا سلم  
الامام تدارك المسبوق باقي التكبيرات بأذكارها وفي قول لا يشترط الاذكار وبشرط  
شروط الصلاة لا الجماعة بسعة فرضها واحد وقيل يجب اثنتان وقيل ثلاثة وقيل أربعة ولا  
يسقط بالناسع وهناك رجال في الإصح وبصلى على الغائب عن البلد يجب تقديم على الذين  
وتصح بعده والإصح تخصيص الصحبة بمن كان من أهل فرضها وقت الموت ولا يصلى على قبر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال (فرع) الجديد أن الولي أولى بامامته من الولي لا يقدم  
الاب ثم الجد وان علا ثم الابن ثم ابنته ثم الاخ الاظهر تقديم الاخ لابي من على الاخ لا ب ابن

ويخرج وجهه الى حجره في الرابع في ثياب بدلة وتخشع متطفيين وباتخاذ صبيان وشيوخ وغير ذواتها تجوزها ثم ولا يمنع

فيمارسه والجائه لضيق بحيث لا يخلط منهم ما ولا يزال ملكه عنه بالخلاله ودارسه ولو فخر لخدمه على وجهه لزمه فمكين فان هم قسده  
لهم قابل احدى هاتين احدى الثلاث خان عالم العدد (١٢٢) واستوفى القوم ما على ما هم ولو حاسبوا لعلوا اعلانه منتهى قلها ما

أبطل ولا يجب اتباعه في الأظهر وإن غلبه انه انتظر ولم يصح ولا يكفر به - بعد مجال الأقدام له -  
 - بعد طعاماً أو كوساً أو قناعاتاً بل يكفر اسمه فإن ضره وكان حلف وحنث بلان - بعد طعام  
 بلان أو وجد أو بالان من غير الأمان وإن أفنى أحدهما فلا يصح اعتبار الحلف ومن  
 بعض حوله مال يكفر به علم أو كوساً لا حنث (فصل ٤) - حلف لا يكتفى به ولا ينهض فيها  
 فله في حاله أن مكث بالأعذار حنث وإن مكث معاً وان اشتغل بأحد الأسباب انطوى رجع لجمع  
 أحدهما في الأمر - بانواضها أحدهما في  
 أم أو بطلان الأول بلان من ذنوب الشقي  
 قد يصح حل وعده فلا تؤل أو في غيره  
 أول ذنوبه من الجرح - حرم ويضمن  
 الأول ولو ذنوب أحدهما في أو من الآخر  
 وهو السابق حرم

[illegible]

باصبح حبث والرجاء في ما مضى من الايام التي سبقتها



مغارة أو عكسهما گروه قدیم مغارة بالعموم هي أحديسها كندوزمالی (فعل) • شیری کفاره بین اعتناق • مهر و ثعلب عشرة  
مساکین کل مدائن • جنس مغارة و معنی کس و نولمبو سالم • شعب خونه (۱۲۵) و لریطلم المدفوفه • کفص صخر و عسلت و ازازه

معينة: أحوال كاملة فإن عين الخاصة تعذر. وأصلها قائم على غير فائدة بخلاف تركه ما هو أولى للمرأة الصلاة أو سرور متعينة: وأصلها على تركه هو الصحيح. إن هذا السند هو بكل قرينة لا يوجب ابتداء كعبادة. ونسند من جازة والسلام

• كتاب القضاء •

هو فرض كتابه فان تدين من مذهب الالاهان كان غيره اصبحت وكان يتولى مذهب الفحول القبول  
وقيل لا يكره مذهب وقيل يحرم وان كان كذلك فله القبول ويندب القائلان كل من علم جوا  
به نشر العلم او تصحى الى الرزق والا فلا تتركه (قلت) ويكره على الصحيح والله اعلم  
والاعتبار في التدين بغير علمه بالنجاسة وشروط القاضي مسلم مكلف حذو كره على جميع مبصر  
ناطق كلف بمجهوده وان يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالاحكام بنصه وعلمه وبوجه  
مبينه وناقصه وشوشه وتواتر السنة وغيره والتسلل والمرسل وحال الراتق وتوضعا  
ولسان العرب لغتوه واوقوال العلماء الصلبة فمن جدهم اجابوا واشاروا واقتباس  
بأقواله فان تعدد جمع هذا الشرط قولنا سمعنا ان شوكنا ساقا او مقلنا نطقنا  
للضرورة ويندب للادام الاول فاضبان باذنه في الاستخفاف فان تم ادم فاضبان فان  
اطلق الاستخفاف لمبالا يستدر عليه لا غير في الاصح وشروط الاستخفاف كالغاضي الان  
يستخاف في امر خاص كسماعه من فاكهي علمه ما يمتنع في به حكمه باستخافه او اجابته مقلده  
ان كل من مقلد لا يجوز وان شرط عليه خلافه ولو حكم شخصان بجلاد غير عدليه تعالى  
جواز مطلقا بشرط اعادة الغنشه وفي قول لا يجوز وقيل بشرط عدم فاض في البلد وقيل نقص  
بمال دون قصاص ونكاح ونحوه حاولا بنقض حكمه الاعلى واضربه فلا يكتفى بواخا في  
ضرب دية على عقلته وان رجع احداهما قبل الحكم بمتع الحكم ولا يشترط الرضا  
الحكم في الاظهر ولتنب فاضين في ادم ونص كالجمكان اوزمان اذ اوج جاز وكذا ان لم  
يخص في الاصح الا ان بشرط اجابتهما على الحكم (فصل) جن فاض او اتهم  
عليه او عي اذ عبت اهلته اجتنبه وضاع به فله اذ نسب لم ينقض حكمه وكذا لو نسب  
في الاصح فان زالت هذه الا- وال لم تعد في الاتي في الاصح واللام عز فاض ظهر منه في  
اول ظهوره وعنه افضل منه او مثله وفي عرته به علة كتنكح قتلوا والا فلا لكن بنقض العزل  
في الاصح والمذهب انه لا ينزل قبل بلوغه بجزءه واما كتب الامم اليه اذ اتى ان كتاب  
فانتم عزول فقر انتم زلو كذا ان ترقى عليه في الاصح بغير لغيره والتعزله من اذنه في  
شغل به من كسيع ماله في الاصح والزال عليه المطابق ان لم يؤذنه في استخفاف او قبل  
استخفاف عن نفسه ان اطلق فان قال استخفاف عني فلا ينزل فاض بوج الامام ولا نظر  
يشير ووقف عزوت فاض ولا يخل قوله بعد التعزله حكمت بكذا فان شديع آخر يحكمه به قبل  
على الصحيح او يحكم ما حكم به من الحكم قبل في الاصح وقبل قوله قبل عرته حكمت بكذا ان  
كان في غير محل ولا يشتر كتمه زلو ولولا في شخص على عزوله ان اذنه له بشروطه  
بعد من مثالا اضرو ولعلت خصوصتها وان قال حكمت به دون وليه كرما لا اضرو وقبل  
لاحي تقوم بدينه فان حضروا انكره صدق باليمين في الاصح (قلت) الاصح بين  
والله اعلم ولولا في على فاض جوفي حكم لم يسمع ونشرط بيننا لم تتعاقب حكمه حكم  
بينهما ما دلخه واخبره (فصل) ليكتب الامام من يوليه ويشهد بالكتاب

وغيره لانتباهه وشيخاؤه ولتقديمه لوجوه وأولاد يتناول الثمر بابا ولا يطعم والتمر ولبا وزهند بابا ولا يطعم ثم لو رب راولا العنبر يبيد الكوسها ولولا لآل كذا البرحشيه على هته ولوططو حيا لاهل غيرهما ولذا انما لم يسم ذوا الربط كالمغرا ولألا كالم هذا الصبي ذوالالعبد



ولا تبايع ولا يبيع المؤمن ولا يصدق كذبه ولا يودع دمه ولا يبيع نفسه ولا يبيع ماله ولا يبيع  
زوجه ولا يبيع ابنته ولا يبيع ما بين يديه ولا يبيع ما بين يديه ولا يبيع ما بين يديه

أكثر من أربعة وعشرين مائة ونصف  
وابن ولو كرى جلاؤه وأهله وبنيته  
القاضي من مال مكره ثم اقترض شيئا منها  
قد روتها ولا يأنس لكثرة في قولها  
أرجع • (كتاب المداين)

ما لم يصر من كان يذلل ملكه مسلم  
بما يملو له يرم له مرة ومرة نصفه  
أو يذلل ملكه كافر به وكذا مسلم

له من يذلل ملكه كافر به وكذا مسلم  
والعقوبة الإسلامية في الخلع أو جعلة  
في البيع والبيع ولا يملك به حره عام وهو

ما يحتاج إليه لتمام انتفاع قلقة يذ  
ومر كس ونخال وطر حرما  
وتعوه أو لثرا استغاه ومنع حرد ولا ي

وتعوه أو لثرا استغاه ومنع حرد ولا ي  
أو يذلل ملكه كافر به وكذا مسلم  
نحو ماله ولا يحرم له ما يملكه

نحو ماله ولا يحرم له ما يملكه  
و يتصرف في ملكه بغير إذن ولا يملكه  
منه ولا أن يذلل ملكا أو يذلل ملكا

منه ولا أن يذلل ملكا أو يذلل ملكا  
حدا دان أحكم حدوده ولا يملكه  
الأجاء بالقرض في مكان نحو

الأجاء بالقرض في مكان نحو  
و يذلل ملكه كافر به وكذا مسلم  
أو يذلل ملكه كافر به وكذا مسلم

أو يذلل ملكه كافر به وكذا مسلم  
أو يذلل ملكه كافر به وكذا مسلم  
أو يذلل ملكه كافر به وكذا مسلم

أو يذلل ملكه كافر به وكذا مسلم  
أو يذلل ملكه كافر به وكذا مسلم  
أو يذلل ملكه كافر به وكذا مسلم

بإعاده وله مهر الجارية إذا ولدت بشبهة أو نكاح من صعد وهو الأصم والمذنبه لا يملك  
قيمة العبد الوقوف إذا أختل بل يشترى ما يملكه ويكون وقفا لملكه فإن عذوقه يفسد

ولو جلت الشبهة ينقطع الوقف على المذهب بل ينقطع ما جاز في بيعه والتمس كسبه  
العبد والأصم جواز بيعه صراحا أو بالبيع وجوهه ما لا ينكسر ولم تبلغ الألف حرق  
ولو أنهم مسلمون وعذوقه يملكه لبيع بحال • (فصل) • أن شرط الواقف النذر

لنفسه أو غيره مباح والألف النذر القاضي على المذهب بشرط الناظر العدالة والكفاية  
والاعتدال إلى التصرف ووطيقته المعادون والآراء وتخصيل الغلة وتقسيمها فإن قرض إليه  
بعض هذه الأمور لم يمتدده والواقف حر لمن ولاه منصب غيره إلا أن بشرط نظر حال الوقف

وإذا أحر الناظر غزمت الأجرة في الداء أو ظهر طالب بالزاد ثم ينقص العقد في الأصم  
• (كتاب الهبة) • التملك بلا عوض بقبول المالك من التبرع بالمال أو بالحق فأن قلته

التملك الوهب له كماله فهو يذلل ملكه بشرط الهبة الإيجاب وقبول المالك ولا يشترط أن  
الهبة على الصحيح بل يكفي البعث من هذا القبيل من ذلك ولو لم يملك هذا المالك فإذا

منه فهو لورثته فهو يذلل ملكه بشرط الهبة الإيجاب وقبول المالك ولا يشترط أن  
لملكه في الأصم ولو لم يملكه فهو يذلل ملكه بشرط الهبة الإيجاب وقبول المالك ولا يشترط أن

المستقر ذلك فالذهب خرد الغواين الجدي القديم وما يلزم به يذلل ملكه وما لا يملكه  
ومعصوب ومال الأجنبي منعه وتحوها ودية الدين للمدين أو ما يملكه بغير ما يملكه في الأصم

ولا يملك وهو بالابن يذلل ملكه الوهب فلو كان أحدهما بين الهبة والقبض فلم يذلل ملكه  
وتبلى ينقص المقدور من الوهب أو ما يملكه في الدين أو ما يملكه في الدين أو ما يملكه في الدين

كسبه الأرض والابن الرجوع في حقه ولو لم يملكه الأرض أو ما يملكه في الدين أو ما يملكه في الدين  
بقام الموهوب في سلطنة الشئ فبفتح يذلل ملكه ولو لم يملكه الأرض أو ما يملكه في الدين أو ما يملكه في الدين

وتزو بهما وزادها وكذا الأجرة على المذهب ولو لم يملكه الأرض أو ما يملكه في الدين أو ما يملكه في الدين  
رجع فيه بزيادة المسئلة لا للماله ولو يذلل ملكه الرجوع بغيره فبغيره أو ما يملكه في الدين أو ما يملكه في الدين

ودنه المالك أو نقتضيه الهبة لا يذلل ملكه ولو لم يملكه الأرض أو ما يملكه في الدين أو ما يملكه في الدين  
غير الأصول في حقه بقبول المالك من التبرع بالمال أو بالحق فأن قلته  
منه في الظاهر ولنا فيه على المذهب أن وجب فهو فدية الموهوب في الأصم فأن قلته

الرجوع ولو وجب بشرط أن يذلل ملكه ولو لم يملكه الأرض أو ما يملكه في الدين أو ما يملكه في الدين  
فالذهب بطلان ولو من حقه في طرف فلم يذلل ملكه ولو لم يملكه الأرض أو ما يملكه في الدين أو ما يملكه في الدين

والأفلا يحرم استعماله إلا في كل الهبة من ثمن الثمن العادة • (كتاب القطة) •

يستحب الانتفاع بالحق بأمانة لنفسه وفي بيع ولا يذلل ملكه ولو لم يملكه الأرض أو ما يملكه في الدين أو ما يملكه في الدين

وبكره فاسق والمذهب أنه لا يذلل ملكه في الانتفاع وأنه يبيع الانتفاع الفاسق والصبي

والذي في دار الإسلام ثم لا يظهر أنه يترجم عن الفاسق ووضع عند عدل وأنه لا يعتد بقرنه

في ضم إليه وفيه يترجم إلى القطة الصبي ويعرف بملكها الصبي أن ذك حديث

يجوز الاقتراض له ويضمن الولي أن يضر في اقتراضه حتى تلف في الدار الصبي والظاهر بطلان

التقاضي العبد ولا يعتد بقرنه بغيره فلو كان أحدهما بين الهبة والقبض فلم يذلل ملكه

المسكن كسبه حقه ومن يذلل ملكه ولو لم يملكه الأرض أو ما يملكه في الدين أو ما يملكه في الدين

الظاهر وكذا حكم ما نقله من الأساليب المؤن لأشوا الجناية ولقد علم • (فصل) •



تصرفه (فعل) اكل فطيمه وينضم بها لنفسه (١٢) به الو كانه خير اقيم العالم استبغاه وزد قدر رأس المال ثلثه ولو أخذ المال بعضه

فقبل أربع وعشرين رجلاً من المال. وأقبل  
بعدهم بثمان وعشرين رجلاً من مال الله المثل  
مائة والربع مشرون. وأخذ عشرين  
فدسهم من الربح فبقي ثلثه لعمال المشروط  
منه. وأبعد عشرين فبقي ثلثه لعمال المشروط  
لأنهم ذل إلى أبي ماله المثلثة والخمسة  
مشرون. وأخذ عشرين فدسهم. وأقبل  
الخمس وأصناف عمال في عدم ربح وقدوة  
وشراعه أو اقراض أو لم يمتدني في شراء  
كذا. وقد در رأس المال ودعي تلف وقد  
ولو التمس في المشروطه فخالفا وله  
شعره. (كتاب المساقاة)

وان تغاوت الجزآن للشر وطان فان افروث

أعتقد فالأصح أن لا تنفخ الأجرؤونه لا تخياراً للعدو ولا ظهراً له لا يرجع على سيده بأجرة ما بعد العتق ويبيع المذنب العتق ويلا تنفخ الأجرؤوني الأصح ولو أضعها القوم مبالاً في الظاهر ولا تنفخ

• (مختلف أحكام الموات) •

الأرض التي تم تصريفها أن كانت بلاد الإسلام فليس من عليكم إلا إعادها وإيسر لهي وجناب  
كانت بلاد كفار لهم أسيانها وكذا المسلم أن كانت بلاد يهود أو مسلمان أو كان معهودا  
فإن الكفار لم يعرفوا العاداة الإسلامية قبل ما نتج وان كانت جاهلية فلا ظلمة له تلك الأجزاء  
ولذلك لا بأس به من معهود وهو ما نرى الحاجة إليه التمام الانقضاء لحرب القبرية النكس  
ومن تكس الغلب وسناخ الأبل وطرش الرمال ودنو هواجر من البرق الموات وقسا التنازع  
الحوض والدولاب ويهجم الماء ومزده الحامية وحرب الفاروق الموات طرح رما دوا وكساسة  
ونج وعرق سوب الباب وحرب من أيارا الفضا والسفر فيه نقص ماؤها أو شيف لاثم ببرد الفوار  
المقوق فتبدو لأحرب لها من تصرف كل واحد في ملكه على العاداة القديمة في ضمن والأص  
أنه يجوز أن يفتدوا العتوة بما كن حلالا وأصلا للإمامة في البرزخ حاقوت حداد  
إذا امتناطوا أسكم الجسدان وبجواز أسيانها من الحرم دون مرقات في الأصح (قلت)  
ومزدها وموتى كمر قولنا أنه لم يختلف الإجابة بحسب الفرض فأن أروا مسكنا سترط  
تقوى بما البعثة وسبق بعضه أو يتعلق بالقبور الباب وجه أووزو يستواب تقوى بما لا يفت  
وفي الباب اختلاف أو مزدها يجمع القربا يسو لها أو يسو به الأرض ورتيب ما لها إن لم يكن  
الطريق للمتلاذلة في الأصح أو يساها يجمع القربا والتقوى بما حيث حزن العادة به وتنبه  
ماء وبشرط الفرس على المذهب ومن شرع فعل إعادته لم يفته أو أطلق على شعبة ينسب  
أهلا أو أفرز شيفه تصغر وهو أسبق به لكن الأصح أنه لا يصح به وإنه لو إياه أخو له  
ولو طالت مدة التصرع فآله السامان أحي أو أقر له فأن استعمل أهل مدته يقولوا أنه  
الامام أو أنصاره حتى إحيائه كتصغير أو يقطع الأختار على الإعادة وتدار بقدر عليه وكذا  
التصغير والأطهر أن الامام أن يحصى بفسعه موقر في ثم حربه وسدقة مؤداة وضعف من  
التصغير وإن أنه تقضى حاد الحق لا يعمى لنفسه (فصل) في مدقة الشارع المرور ويجوز  
الجالس بالاستراة معوهة له ولو تقوى به ما الذي يرضى على المراتة ولا يسترط إذن الامام وله  
إقتبال مقعد يارب أو غيره هو أو لسبق اليماثن أفرع وقيل قدم الامام يارب أو يولجس فيه  
للعامة ثم فاته فلا كافر أو استتسلا في غيره بلسل حشوان فآله ليعود لم يسئل الآن  
أقول فلا فاته بحيث ينقطع معالي عنه وبالفن غيره ومن النفس السجود منها يبقى فيه  
وبقوى كالجالس في شارع العامة أو يولجس فيه لم يلائم صراحي في غيره فآله فآله حاجة  
ليعود لم يسئل اختصاص في تلك الملاقة في الأصح وإن أتركه أزاره ولو لم يبق رجل في الوضع  
من رباط مسيل أو فته في مدرسة أو صوفي في خانقاه أو برنجي لم يسئل حقه بغيره - بشره  
حسب تقوى (فصل) في البدن الظاهر وهو ما نتج من الأجل كسفا وكبر يشق فاروقيا  
برام وأخبار رضى لا يلائم بليغوا لا يشفيه اختصاص شعر ولا انقطاع عن خاق نسبه  
قدم السابق بقدر حشبه فان ما ليز يلائم في الأصح أو إعادته ولو إياه أفرع في الأصح  
والبدن الباطن وهو ما لا يتخرج إلا بعلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يلائم بالظفر والعمل  
في الظاهر ومن أسيانها الظاهر فيسعدن بأمن ما كموه الماء الباسم من الأروية والعور في  
الجبال مستوى الناس لها فأن أروا قوم سبق أراضهم منها اختصاص في الأهل فلا على وحس

المزارعة فالنسل الثالث عليه فالنسل الرابع  
عنه ولأنه وطريق جعل الغنم لا يلا  
أجرة كلن يكثر به ينسحق البذر وينفخه  
الأرض أو ينسفهم بعمره فاصحاب الأرض  
ليزرع بائنيهم بها • (كتاب الأجر) •  
أو كلهم يسفخه وأجرة وينفخه عاقه وشروط  
فيه مافي البيع وفي الصنفين عاقه غير عدم  
التأنيث كاجر ثلث هذا أو مدقه أو  
ملك كسكها سنة وكذا البعكها وترد على  
عين كاجر شمعين أو كاجر ثلث لكذا وعلى  
قمة كاجر ثلث وصوف والزلم قمته أو على  
الأجر مافي الثمن فلا تصح بعد ولو تنسولا  
لسلم بجلد وطعن بعض فقهاء وصح  
بعض رقيق حال الأرواح بائنه وهي في  
الجارنة كأم مال سلم وفي أجرة من  
كسمن المكن ملكها مافي فلا تستقر كسها  
الابن في الدرة ويستقر قاعدة أجرة مثل  
بائنه بقره مافي في حصة تجار في النعقة  
كأنهم امتقوه معه أو لم يمتقوه وذا الم  
واقعة المعتبرة لا تضمن استيفاء من قضا  
فلا يصح أكثره شخص بالاشتيا وبند  
وكتاب ويجوز لو أتى بغيره وبوأي  
لحقنا أو أخر زاعة لا مال له ولا ثم ولا غالب  
يكنه ولو لا إقاع من حصة ولا حاش مسألة  
للمدقة • عند حرة بغير إذن زوجها  
ولا لعاقه • خيانة • ولم يثبت في بائة  
ولا لمسلم تتوجه أو لا يستأن للمدومع  
تأجيرها في أجرة ثلثه من وصح كزوا  
للأمة بغير تمام • قتلى مدته وكراء العقب  
بان • حرة بائنه لرجل أي كسها بعض الطريق  
أو رجلين أو رب كل أو تلو بين البعضين  
وتقدرون كسكي وتعليم سفر يعمل عمل  
كسوبي إلى كس تعليم معين وشباطة  
الثوب لاج • ما كاجر ثلث لأخذه الثمار  
ويستحق بئنه بجلد وقدره وصفتان  
فدون يعمل في أرض ما حلقه لئنه زواة  
وقرر أحد هاول بدون الراد ولو لم  
للتفزع من المثلث أو لثقت فارزع أو  
عالم شرط لها أجرة أو وصف تلمع

١٠١	فصل قتل مسلماً الخ ١٠١	فصل جرح حربياً الخ ١١٩	فصل يسن أن يعق عن غلام (كتاب الاطعمة) ١١٩
١٠٢	فصل بشرط القصاص الطرف	١١٩	(كتاب المسابقة والمنافسة) ١٢٠
١٠٢	باب كطمة القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه	١٢٠	(كتاب الامتحان) ١٢١
١٠٣	فصل قدمافوق الخ	١٢١	فصل يخبر في كفارة البين
١٠٣	فصل الصحيح بثبوته لكل وارث	١٢٢	فصل حلف لا يسكنها الخ
١٠٣	فصل موجب العمد القود والدية بدل عند سقوطه ١٠٤	١٢٢	فصل حلف لاياً كل الرؤس
١٠٤	فصل في موضة الرأس الخ	١٢٢	فصل حلف لاياً كل هذه الثمرة
١٠٥	فصل يجب الحكومة الخ	١٢٣	فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري (كتاب النذر) ١٢٤
١٠٥	باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة	١٢٤	فصل نذر المشي الى بيت الله
١٠٦	فصل اصطداما الخ	١٢٤	(كتاب الغضاه) ١٢٥
١٠٦	فصل دية الخطأ وشبه العبد تلزم العاقلة	١٢٥	فصل جن قاض أو أغنى عليه
١٠٧	فصل مال جنانية العبد يتعلق بربته	١٢٥	فصل يكتب الامام لمن يوليه
١٠٧	فصل في الجنين غرة	١٢٦	فصل لسوق بين الخصمين
١٠٧	فصل يجب بالقتل كفارة	١٢٧	باب الغضاه على الغائب
١٠٧	كتاب دعوى الدم والقسامة	١٢٧	فصل ادعى عينا غائبة
١٠٨	فصل انما يثبت موجب القصاص	١٢٧	فصل الغائب الذي تسمع البينة عليه الخ
١٠٨	(كتاب البغاة)	١٢٨	باب القسمة ١٢٨ (كتاب الشهادات)
١٠٩	فصل شرط الامام كونه مسلماً	١٢٩	فصل لا يحكم بشاهد الا في هلال رمضان الخ
١٠٩	(كتاب الردة) ١٠٩ (كتاب الزنا)	١٣٠	فصل تحمل الشهادة قرض كفاية
١١٠	(كتاب حد القذف)	١٣٠	فصل تقبل الشهادة على الشهادة
١١٠	(كتاب قطع السرقة)	١٣١	فصل رجوع عن الشهادة قبل الحكم الخ
١١١	فصل يقطع مؤجر الحر الخ	١٣١	(كتاب الدعوى واليمينات) *
١١١	فصل لا يقطع صبي وجنون	١٣٢	فصل أصر المدعى عليه على السكوت الخ
١١٢	باب فاعل الطريق ١١٢	١٣٢	فصل تغلف عين مدع ومدعى عليه فيما ليس
١١٢	(كتاب الاشرية)	١٣٣	بمال الخ ١٣٣
١١٢	فصل يعزى في كل معصية	١٣٣	فصل قال أجزت البيت
١١٢	(كتاب الصيال وثمان الولاية)	١٣٤	فصل شرط القاتل مسلم
١١٣	فصل من كان مع ذابة ١١٣ (كتاب السير)	١٣٤	(كتاب العتق) ١٣٤
١١٤	فصل يكره غزو بغير اذن الامام	١٣٥	فصل أعنت في مرض موته عبدا
١١٤	فصل نساء الكفار وصبيانهم	١٣٥	فصل من عتق عليه رقيق
١١٥	فصل يصح من كل مسلم مكاف مختاراً مان حربياً الخ ١١٥ (كتاب الجزية)	١٣٦	(كتاب التدبير) ١٣٦
١١٦	فصل أقل الجزية دينار	١٣٦	(كتاب السكابة) ١٣٧
١١٦	فصل يلزمنا الكف عنهم ١١٧	١٣٧	فصل السكابة لازمة من جهة السيد
١١٧	(كتاب الصيد والذبائح)	١٣٨	فصل السكابة الفاسدة
١١٨	فصل يحل ذبح مقدور عليه	١٣٨	(كتاب أمهات الاولاد)
١١٩	فصل تلك الصيد بضبطه		
١١٩	(كتاب الاخعية)		

ذلك كظهر أي أو كظهما أو دها أو  
 كظها كانت كأي أو كظها أو غيرها  
 ذكر الفكر أو موهبة أو قوة أو طبقة أو قول  
 أن ظاهر من ضحك فانت كظهر أي  
 ظاهر كظهر متهما أو من فلانة وفلانة  
 أجنبية أو من فلانة الأجنبية كظهرها  
 كظهران كظهما أي أو فلانة فلانة أو من  
 فلانة وهي أجنبية فلان لأن أراد وظهر  
 قبل نكاحها أو أنت طالق كظهر أي  
 ونوي بالثبوت عنه والاسلاحي ونحو  
 والألفا علق فلانة (فعل) جل ظاهر  
 علق كظهران فلان والعدو في غير وقتهم  
 غير وجهه أن كظها مع من المكان فرقة  
 فلان وصل بجنوة أو فرقة فلان عدو من  
 جهة أن رابع ولواؤه ملائم اسم فلا  
 هو بد السلام بل بعد موقوت غيب  
 حصة في الموقوت بزع وحسم دل كظهر  
 أو ضي وقت فتح حرم كظها وظهر  
 من أربع بكلمة أن كظها وأربع  
 كفلات أو بأربع فعاد من غير تشبيه أو  
 كروى من أربعة لعدنان بعد استنفا  
 وهو عائد (كتاب الكفارة)

تصحبتهما وهي ثمرة طين وسائر حرمته  
في طوار وجاع وقتل ونسألهما احب  
رفقه وثمة بلا عوض وبسبب جعل  
غير في صغير وأمرع وأمرج بكنهه تباع  
شئ وأعور وأسم وأنشم وقادأفه  
وأنيبوا أصابع وجهه لاجل فيونصر  
وبعصر يد أو أقتل من كلمتها أو  
من السبع غيرهما أو أظفأهم ولا يرض  
لا يرض ولا يبرأ ولا يصحون لافته أقتل  
وبجزي معاقبة وأصلوا رفقه بانهما  
بحلوسرى ورفقه من كفارة لاجل  
العق الملق كفارة ولا مستحق عق  
واضاق بحال كلع فلقا لاهق أمردك  
أوعبك بكذا أفاقت غلبة أو أمتعته  
بكذا فعد ملكه الطالبيه ثم حق عنه  
واضالم الامتاع من ملك وقبأ وثمة فافلا  
عن كفارة نحو فافلا لمره سم ضعة قور أس

السلامة فبالله النفل الذي لا يتم، أو نعيمها الامتناع وليس له ما يستكنها ولا  
منازلها فان كان في العدم صرح له بمجرة كراهة أنشأ أو زوجه كذلك أو امرأته أو أخته  
بأن ولو كان في العدم صرح فكنها أشد محالاً ولا تخرى فذلك تصدق المراقب كطبخ  
وسقاراً اشتراط صرحه بالافلاو ينفى عن بطن ما بين مامن باب وإن لا يكون محرماً  
على الآخر وسفل ولو كذا وحررة

• (باب الاستبراء) •

يجب سببين أحدهما ملك استبراء أو ثوبه أو نسي أو رد يجب أو تخالف أو أقاله  
 وسواء بكر ومن استبرأ لها الباشع قبل البسيع ومنه تفرق من سبي وإمراة أو ثوبه هو يجب  
 مكانة بقر وشوكا كما ذكره في الأصح لأن حلت من صوم أو عتكاف أو سولم أو الحرام وجه  
 ولو أنثرى زوجته استحب وقيل يجب ولو لم تنزقة أو لم تعدت يجب فإن زاد أو جنى  
 الآخر التافز والفرش من أمفر طوأة أو مستولمة يفتق أو موت السبد ولو مضاهة  
 استبرأ على مستولمة ثم احتقها أو ماتت وجب في الأصح (قلت) ولو استبرأ أمفر طوأة  
 فاحتقها لم يجب ولو تزوج في الحال أن لا تملك من كونه طوأة أو علم ويعزم تزوج أمفر طوأة  
 ومستولمة قبل الاستبراء لكلاهما فلا المأثور ولو احتق مستولمة فلا نكاح بها إلا استبرأ في  
 الأصح ولو احتقها أو ماتت وهي منزقة فلا الاستبراء وهو بقر وهو حصة كملفة في الحدود  
 وذات أشهر يشهر وفي قول ثلاثة وعلى مائة أو زال منه فرش سبد وهو من ملكك  
 بشره فقد سبق أن لا استبرأ في الحال (قلت) يحصل الاستبراء بوضع حلز في الأصح وقائه  
 أعلم ولو بضي من استبرأ به هذا الملك قبل التيقض حسان فان بارت وكذا شرأ في الأصح  
 لأنه ولو أنثرى بجموسة غلغت ثم أسلمت لم يكف ويعزم الاستبراء بالبراءة لا سببه فعل  
 غسوطه وقيل لا إذا قالت حصة صدقت ولو لم يبعث السبد فقال استبرأ حتى يجم الاستبراء  
 صدق ولا استبرأ أمفر طوأة أو طوأة فلا ذوات إلا مكان من وطئه لحقه ولو أنثرى وطئ في ذلك  
 وأدى استبرأ علم بطهعه إلى المذهب فإن أنكرت الاستبراء حلف أن لا يملكه ليس من وطئه ويجب  
 أعرض الاستبراء ولو ادعت استبراء إذا أنكر أصل الوطء معك وللمني يعلق على الصحيح ولو قال  
 وطئ وشوزت لحق في الأصح (كتاب الزنا)

انما يشترط بان امرأته قبلت تسع سنين ولو حبلت من غير عدومتها حرم في الاصح ولو جنب  
او تزعمه و يحدوم ولو حبلت من غير ان غاب فان غلب وشرب الكحل قبل او البعض حرم  
في الاظهر ويحرم ليعاد وكذا السماع على النكاح لا يقتضي الاظهار وشروط مبيح حرام يبلغ  
سنتين وخمس رضعات وضبطهن بالعرف والموضع امرأته ودأؤها وهو على حال او تحول  
من ثدي الى ثدي فلا ولو حبلت منها فهو نادر وحرام وانكسه فرضة وفي قول آخر ولو شك  
هل حسا أم نقل أو هل رضعتي حولين أم بعد فلا تحريم وفي الثاني يقول أو وجهه وتصغير  
الرضعة أم هو الذي منه اللبن أو يلو تسرى الحرمة الى أولاد مولود كان رجل خير مستولدات  
أو أوزع نسو أو أم ولد فرض طفل من كل رضعة صاوابني في الاصح لمصر من طلبه لانهن  
موطون أو يمولو كان بدل المستولدات بنات أو أنوث فلا حرم في الاصح وأما البهائم فضعفين  
نسب أو رضاع أجسادا فرضيع أو أمها ثم أجسادها وأولادها من نسب أو رضاع لشو به  
واشواها وأنوثها أشواها وثلاثة أو أبوي اللبن جسدوا وشوا به وكذلك البقر والأهليلج  
نسب البهائم ولزله بنكاح أو رضعة فلا تزول نفاه بلعان انتفى اللبن منه ولو وطئت  
مسكوة بشبهة أو وطئ أنثى بشبهة فزولت فلا يلزم إن طلقه الولد بماتت أو ليس بمولا لا قطع

ففي المسجد في الحرم حيث شاعروا  
ودخل وقت طوافه وطاف بهولوه  
نفسه أولها وقع المعمول الآن أقل  
وكان المعمول الحسن أن يستمر الحجر  
بعد طوافه وصلاته ثم يخرج من باب  
الصفاة فيشرطه أن يبدأ بالصفاة فيتم  
بالروة ويسعى بعدها بمن كل لا تشر  
في المسعى مرة وبعد طوافك أن قدوم  
ولا تلتقيهم الرفوف والسنن العنقسي  
ومن هذا كز أن يرفى إلى الصفا والروة  
فيقول كل الله أكبر ثلاثا في الحدة  
إلى آخره ثم دعوى ماشاء وبث الذكر  
والصفا في أول السعي وآخره وهو  
الذكر في السعي وتعلمه من عرف

(فصل ١٠) من الامام أن تضل بك  
 صاحب الغد بعد ظهر أو جهة شمالية يأسر  
 فيها بالعدو الذي وبه لهم المناصب يخرج  
 بهم من غدا بعد صبح المني وبيوتها  
 وقد دوا ونفاذا ثم التفت الشمس على نير  
 ويقعوا اشرها بنصره الى الزوال ثم يذهب  
 بهم الى مسجد اشرهم فاضل تطيبتين  
 ثم يجمع بهم العصر ثم يذبحوا بقوا  
 يعرفه ويكثر الذكر والثناء الى الغروب  
 ثم يقسموا من دقة ويعموا به الغرب  
 والعشاء ثم يأسروا واجب الوقوف حضوره  
 وهو اهل العبادته يعرفه بين زواله ويخرج  
 ولواقاته الى غروب يومه من دم ولو  
 وقت العاشرة غلطا ولم يخلأ أحدهم

﴿فَلَمَّا﴾ تعجبت خاتمة بنو قلمنصر  
أصب ثنائان لم يكن مذهبهم (زعمهم ومن  
أن بأحدوا لها على ربحهم وقدم إساءة  
وعتقة بعد تعذب الرعي وبيع أربعم  
حتى صلوا الصبر على ثم خصولوا في قاذ  
بها والمشرط لم استبدلوا وقلوا وهو  
أفضل وذكروا وهو إلى ما خافوا ثم سوا  
ويصلوا على بعد طالعهم في أبي كل  
سبع صاب الجرة العتقة وبيع على التوبة  
عنايتهم وهو في كبرهم في ربحه على  
حسنة وبيعهم بعد عدى وعسى أو

من أسحر تعالى وقيل لا تغفل الشرع فلو لا تغفل بالمرض عن شرطه تحليله على المشهور  
تعالى ذبح شحبت أسحر (قلت) إنما يحصل التحليل بالذبح وبند التحليل وكذا التحليل  
جعلناه نكاحاً فقد ثبت بالظاهر أنه بدلالة علماء شعبة الشافعيين بغير ما عن كل  
وله التحليل في الحال في الأظهر ولله أعلم وإذا أجمع العبد بدلائل قاسمته وتحليله وقيل  
تحليله ما من شيء طوع لم يأذن فيه وكذلك من الفرض في الأظهر ولا تضاعف على النهر المتماثل  
فإن كان فرضاً مستقر ربي فحتمه أو غير مستقر أمثله الاستصحابه ومن قاله الوالد  
تحليل طهر أهله وسواهم وأهل بيته وأولادهم وأولادهم وأولادهم (كتاب النكاح)

شرطه الابعاد كمثلث ومثلثكوا القبول كاشتر شرطك وقتلته ويقر  
المشترى قولها يعني فقال بعثك العقد في الاظهر وبغده الكتابة كمثلث كذا في  
ويشترط ان لا ياول الفصل بين اقلهما وان قيل هل يوق الابعاد قولها بعث  
يكسر فقال قبلت بالثمن جعلته مع واثارة لاخرين بالعقد كالملق وشرط العاقل  
قلت وعدم الاكره يفرق ولو اصبغ شره الكثر المصنف والمسلم في الاظهر الا ان  
عليه فيصعق في الاصح ولاخر في سلاما والله اعلم والبيع بشرط طهره فانه فلا يصح  
الخب وبقر والمصنف الذي لا يكتفي بغيره كمثل والبيع وكذا الذهب في الاصح الثاني  
فلا يصح بيع الخمر ولو كان يصح لا ينفق ولا يثبت المنة وهو ما لا ياله وهو وقبل تصح  
ان عودتها منها ما لا يصح بيع الماعز في الشط والقراب بالصراف في الاصح الثالث  
تسليمه فلا يصح بيع الضال والابق والقويوب فانها لا تدور على امرها معص على  
ولا يصح بيع نفع معين من الاموال بالبيع وهو ما لا يصح في النوب الذي لا يتصرف  
في الاصح ولا يرهون بغير اذن من له ولا الخلفا المتعلق بقرضه في الاظهر ولا يشرط  
بذمتك العاقبة في الفاضل في الاظهر الرابع في الماشية العقد في بيع الفصول باطل  
القديم وقوف ان اجاز مالك نفذوا الا لا ولو باع ما لم يورثه فاعادها له ولا يصح  
الاظهر الخامس في بيع احدى النوب بين باطل ولا يصح بيع ما عمن مبررة فله بيعها  
وكذا ان جهات في الاصح ولو باع على هذا البيت شفعة أو برته هذا فاعادها له ولو باع  
فلا يخرسه أو بأفدواهم وناجز لم يصح ولو باع بندق في البلد فاعادها له فحينئذ  
يفلأ ادهما اشترط التمينه يصح بيع الصبر الجموعه الصبر ان كل ما عا درهم ولو  
ما اشترطه كل ما عا درهم مع ان يخرجهما في الاصل في الاصح وثاني كلف العوض  
كلفت ما يشته والاظهر انه لا يصح بيع الغائب الثاني يصح وبيش الخبر عند الر  
وتكني الر في قبيل العقد فلا يفتقر غالبا في الوقت القصد وما يشتهر به بالوتكني  
بعض البيع ان دل على بانيه كقاهر الصبر فهو مخرج الخلفي الا ان كل ما عا في حلقه  
الزمان والبيش والقشرة الخلفي الجوز والوزون مبرورة كشي على ما يابن في الاصح  
بعضه في الاصل ولا يصح بيعه ولو كان على قايمة على

(وإياها) : أذيع العلم والطعام أن كل بيت اشتدوا الحلول والمعالجة والتفكير قبل التفرد أو حينئذ كمنع توسع مجال التفاضل وشدتها الحلول والنقائص والماقص فلم يتبين أنها لو تكاد أو تدنو يولد أدلة لاول المختلفات جنس وغسلوها وأودأجتناس والعوم والأليات كذلك في الظاهر والمعالجة تسمى في المبكى كبلا واللوزون والعين غلب على أهل الجاز في عهد رسول الله عليه وسلم وما جعل براهين

اسیہ ولواتعق حاملہ لولہ تبعھا لاحتکھا او مشر کاو نمیدعق نمیدعق متری بالاعتقالا اسیہ ولو دینا کا بالادو عاہل شریکہ  
نعمتا اسیہ وقت الاثقال والعلوق وحسن منہر لاقیمتہا من اللول والاسری نہیہ ولولہ اوسرا عقت عیقل فطیل اسمہ نمینی  
فانکر حاتم وعتق نمینی المدی فقط بانکره (۱۳۶) اوانسری کہان اعتقت نمینی حواتق وهو موسری ولزہ القیمۃ

فَقَوْلُهُ وَقَالَ مَعْنِيكَ أَوْفِيهِ فَأَتَى  
 حَقِّي نَصِيبٌ كُلُّ عَنٍّ وَالْوَالِدَاهُمَا وَلَوْ تَعَدَّ  
 مَعْتَقٌ وَلَوْ عَمِلُوا فَاغْتَابَتْهُ دَهْدُهُ وَسُرَّطُ  
 السَّرَابِ فَأَكْبَاهَا تَشْبِيرُهُ قَالُوا وَرَثَتُهُ  
 بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ مِنَ الْيَتَامَى وَكَذَلِكَ الرَّبُّ لَا  
 يَأْتِي بِشَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ بِخَبْرِهِ ﴿فَصَلِّ﴾ مَلَكَ حَزْرَةً  
 حَقٌّ وَلَا يَشْرِي لِأُولِيهِ بَعْضُهُمْ لَوْلُو وَهِيَ أَوْ  
 وَهِيَ لَمْ تَلِدْهُ نَفَقَتُهُ لَهَا عَلَى الْقَوْلِ قَبُولُهُ  
 وَيَعْتَقُ وَالْأَمْرُ عَزَّ وَلَوْلُو لَكَ فِي مَرْضِهِ وَنُفْسِهِ  
 حُجَابٌ مَاتَتْ فِي نَفْسِ الْمَالِ أَوْ يَوْضُ بِلَا  
 حُجَابٍ فَإِنَّ تِلْكَ وَلَانِهَا نَافِثٌ مَدَّ يَدَيْهِ  
 لِأَنْفِ أَوْفِيهَا فَخَرَّهَا فَتَلَكَّ بِهَا لَوْلُو الْيَتَامَى  
 مِنَ الثَّلَاثِ وَلَوْلُو عِلَاقَةٌ فِي حَزْرَةٍ وَهِيَ يَدُهُ  
 فَقَبِلَ حَقِّي وَسَرَى عَلَى سِدِّهِ مَدَّةً مَدَّةً

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

[illegible]

● (كتاب الحكاية) ●

هي مستحبة ان تطلب الرقيق أمين قوي على كسب ثل أو غير قوي ولا تكرمه بالوسيلة  
كانت له على كذا متبعة اذا أتيته فاشتره وبين هذه التورم وقسطا على لحم ولو تركه لظن  
التعليق وتوابعه ولو لا يكني لظن طاعة بالاعليق ولا يسه على المذهب وقول المكاتب طيب  
وشرطه ما كانا واولاد وخدمة المرء من الثلث فان كان له ماله فصحت طاعة غيره  
لغيره غيره وأدى في سبيله ما تيسر وقبضت مائة عتق وان أدى مائة عتق لثلاثة ولو كان يبيع  
بني على أمواله لكانه فان وقع له بعت على الجسد وبدلوا لصح طاعة غيره ولو تكرى وشرط

[illegible]



فوق ذلك عليهم فلو تيقنه آخر الوقت فأنذاره  
الوقت شراؤه بنى مثله الآن يحتاجه ليدنيه  
أموئنة يحترم واقتراض الماء وانها به  
واستعارة آتته ولو نسبه أو ضله في رحله  
فتيمم أعاد حاجته له على من يحترم ولو لم لا  
وتخوف بمحذور من استعماله ككرض  
وباء برور زيادة ألم وسين فاحش في عضو  
ظاهر وإذا امتنع استعماله في عضو وجب  
تيمم وغسل جميع ومسح كل السائر ان لم  
يجب ترصه بقاء لا ترتب لنحو جنب أو  
عضو من تيمم وان تيمم لفرض آخر لم  
يحدث له بعد سلا ومصحف  
(فصل) يتيمم تراب طهوره غبار ولو رمل  
لا يصدق لا يستعمل وهو ما بقي عضو أو تاتر  
منه أو كانه نقل تراب ولو من وجهه يدخل  
سفتر رجع عليه فردد من نوى لم يكف ولو تيمم  
بأذنه صح وينتج استحبابه مطلقا اليه مقرونة  
بنقل ومستدلة الى مسح فان نوى فرضا أو  
نظلا نقل وصلاة جنازا أو نظلا أو الصلاة  
فغير فرض عشرين ومسح وجهه ثم يديه  
بمرفقيه لا مبتدئ شمره ويجب نقلتان  
لا ترتبهما وسن تسعة ولا تقديري عنه  
وأعلى وجهه وتخطف غبار وتفسر بق  
أصابه أول كل وزع خاتمه في الأولى  
ويجب في الثانية ومن تيمم لفقد ماء فحوزه  
لا في صلاة بطل بالامتناع أو وجده فحاول  
تسهما به طالت والأفلا وقطعها أفضل  
وجرم في فرض ضاق وقته والمنتهل ان نوى  
تقدرا أو أمه والافرعتين ولا يؤدى به من  
فروض عينية غير واحد ولو نذر الانكسار  
حليل ومن نسي إحدى الجنس كفاه لهن تيمم  
أو مختلفتين صلى كلا تيمم أو أراه به أو رعا  
لبس منها مبادأ بها آخر أو متفتتين أو شل  
فانكس مرتين يتيمم ولا يتيمم المؤقت قبل  
وقته وعلى فاقد الطهورين أن يمسح  
الفرض ويعيدو يقضى متيمم ليردو لفقد  
ماء ينذر ولم يدر في سفره معصية لمرض  
يمنع الماء طائفا أو في عضو لم يكثر مدرجه  
ولا سائر أو سائر ووضع على طهر في غير عضو تيمم والافاض ويجب ترصه ان أمن

(١)

أفضل والافتجيل تيمم ومن وجده غير كاف وجب استعماله ثم تيمم ويجب في

يعلم غير نيل نفع وما تنفس بغيره ما لم تكن عين كفي حرى الماء وان كانت وجب إزالة  
العام ولا يضر بقاؤه أو ريم عسر زواله وفي الريح قول (قلت) فان بقاؤه معاصر على الصحيح  
والله أعلم ويشترط ورود الماء لا العصر في الاصح والظاهر طهارة غسله تنفصل بلا تغير  
وقد طهر الحبل ولو نجس مانع تعذر تطهيره وقبل بطهر الدهن بفسله

\*(باب التيمم)\*

يتيمم الحدث والجنب لاسباب أحداهم فاقد الماء فان تيقن المسافر فقد تيمم بلا طلب وان  
نوهه طلبه من رحله وورفته ونظر حواله ان كان يستوفى احتياجا الى تردد تردد قدر نظره  
فان لم يجد تيمم فلو مكث موضعه فالاصح وجوب الطلب ليطرأ فلا يعلم ما دله المسافر لحاجته  
وجب قصد ان لم يخف ضرر نفس أو مال فان كان فوق ذلك تيمم ولو تيقنه آخر الوقت فانتظاره  
أفضل أو طئه فتجبل التيمم أفضل في الاظهر ولو وجد ماء لا يكفيه فالأظهر وجوب استعماله  
ويكون قبل التيمم ويجب شراؤه بنى مثله الآن يحتاج اليه ليدن مسغرق أو مؤتلفه أو  
نفقه مسجون يحترم ولو وهب له ماء أو أعيد ولو وجب القبول في الاصح ولو وهب ثمنه فلا ولو  
نسبه في رحله أو ضله فله فخر بعد الطلب فتيمم قضى في الاظهر ولو أضل رحله في رحال فلا  
يقضى \* الثاني أن يحتاج اليه لعاش محترم ولو لم لا \* الثالث مرض يخاف مع من استعماله  
على من منعه عضو وكذا بطله البر أو الشين الفاحش في عضو ظاهر في الاظهر وشدة البرد  
كرض وإذا امتنع استعماله في عضو ان لم يكن عليه سائر وجب التيمم وكذا غسل الصحيح على  
المذهب ولا ترتب بينهما للجنب فان كان تحت الماء فالاصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل فان  
جرح عضو فتيمم وان كان كعبه لا يمكن ترصها غسل الصحيح وتيمم كساقه ويجب مع ذلك  
مسح كل جبيره بجماعه وقبل بعضها فاذا تيمم لفرض ثان ولم يحدث له بعد الجنب غسلوا بعيد  
الحدث ما بعد عليه وقبل بستانا وقبل الحدث كجنب قلت هذا الثالث أصح والله أعلم

\*(فصل) \* يتيمم بكل تراب طاهر حتى ما يد اوبى به برمل فيه غبار لا ما بعد من وسحقه خرف  
وتخلطما بدقيق ونحوه وقبل ان قل الخيط عاجز ولا يستعمل على الصحيح وهو ما بقي بعضه وكذا  
ما تاتر في الاصح ويشترط قصد فلو سفته رجع عليه فردد من نوى لم يجزى ولو يعم بأذنه جاز  
وقبل بشرط عذو أو كانه نقل التراب فلو نقل من وجهه بدأ أو عكس كفي في الاصح ونسبة  
استباحة الصلاة لرفع الحدث ولو نوى فرض التيمم لم يكف في الاصح ويجب قرنها بالنقل وكذا  
استدانتها الى مسح ثمن الوجه على الصحيح فان نوى فرضا ونظلا أجبأ وفرضا فله النقل  
على المذهب ونظلا أو الصلاة تنقل لا لفرض على المذهب ومسح وجهه ثم يديه مع مرفقيه ولا  
يجب ايصاله منبت الشعر الخفيف ولا ترتب في نقله في الاصح فلو ضرب يسده ومسح يمينه  
وجهه وبساره يمينه جاز وتندب التسمية ومسح وجهه ويديه بصر بشين (قلت) الاصح  
المنصوص وجوب ضرب بشين وان أمكن بصر به بخر فتونحوها والله أعلم ويقدم عينه وأعلى  
وجهه ويخفف الغبار وهو الاذنتيمم كالوضوء (قلت) وكذا الغسل والشد بغير ثوب  
أصابه أو لاو يجب ترصه ثمانية الشاة والله أعلم ومن تيمم لفقد ماء فحوزه لم يكن في صلاة  
باطل ان لم يقترن بمائع كعاش أو في صلاة أو تسقطا به بطالت على المشهور وان أسقطها فلا  
وقيل بطل النقل والاصح أن قطعه باليؤشأ أفضل وان المنتهل لا يجاوز ركعتين الا من نوى  
عدا فتيه ولا يصلى بتيمم غير فرض وينقل ماشاؤه السذكر فرض في الاظهر والاصح صحة  
جنازه فرض وان من نسي إحدى الجنس كفاه تيمم لهن وان نسي مختلفتين صلى كل صلاة تيمم





لا فی البیضا مقصودہ کہ ہر بے  
وہو و غایبہ و خف مرکب و تر باقی  
من الجود و رؤس حیوان و لایا تأثیر نازہ  
غیر منہما و لا یختلف کیرما توکوز و طس  
و قلم و نالوتو و غیرہ معولہ و تولد و یصح  
فی بابہا فی قالب و اسطال و شرط فی  
و قبیہ کر نوہ کدوہ مع وصفہ و سہ  
و تدرہ طولاً و عرضہ و غیرہ یسار کدوہ  
و اثراتہ لاکل و من و غیرہ وادی ماشہ  
تک الاوصاف و قد لوقی طیر نوع و جنہ و فی  
لحم غیرہ و طیر نوع و ذہ کر تسمی و یصح  
معلوم بذہ او شدہا من نقد او غیرہا  
و یقبل علمہ متاد و فی قرب جسہ و نوعہ  
و طولہ و عرضہ و کذا غلطہ و صفاتہ  
و نموت او شدہا و اسطالہ نام و صفی  
مقصود و مدبو غل نجسہ و فی غراؤر  
و یب اوجب نوعہ و لہو و بالہ و جریہ  
و صفہ و حداتہ و فی سہل مکاتہ و زمانہ  
و لونہ ﴿فصل﴾ مع ان یودی عن  
مسلم فیہ اجود او اردا صفہ و یصح یقول  
الاجود و لو یقل من جلا فی قبیلہ لغرض  
صح کونہ حیوانا و یصح فیہ یصح  
و لو ظہر فیہ بعد الجمل فی غیر محل التسلیم  
وانقلہ منہ بلزہ اذ لو لا علیہ بقیمہ  
وان امتنع من قبولہ تم لغرض لم یجبر  
﴿فصل﴾ الاقراض سہل یصح  
کاقرضتک هذا کولقدہ ہذا و یقول  
و شرط مقرض اختیار و اعلیہ تبرع و القبا  
یقرض ما یسلم فیما لا یتمتع فی المقرض  
و ملک بقیسہ و لقرض وجوب علیہ یصلیہ  
حق لازم و بردنلا و یلقوم مثل الصورۃ  
و اذ نہ صفتہ کما کما سلم فیہ لکن لہ  
مطالبہ فی غیر محل الاقراض بقیسہ مالہ  
مؤتی لعل الاقراض وقت المطالبہ یوقد  
بشرط جزیئہ مالہ قرض کہ رد دادہ  
و کمالہ لغرض کر من شہ و المقرض  
ملی و فدا و رد یا بدلا شرط حسن او شرط  
فہی او ان یقرضہ غیرہ او اجلا بلا غرض

أحدہما جانی الرهن وانكر الاخر مدق التكر بيمينه و لو قال الراهن جاني قبل القبض  
فا ظهر صدق الرهن بيمينه في انكراه و الاصح انه اذا سلم غرم الراهن لغيره عليه و انه  
يغرم الاقل من قيمه العبد و اؤش الجنايه و انه لو تنكر الرهن رد الزمين على الجاني عليه لا على  
الراهن فاذا ائلف ببيع في الجنايه و لو اذنت في بيع الرهن فبيع و وجع من الاذن وقال  
ويجب قبل البيع وقال الراهن بعد فالاصح صدق الرهن من ومن عليه الفان أحدہما  
رهن فاذی ائفا وقال أدبشہ من آلف الرهن صدق بيمينه و ان لم ينو شيأ جعله عا شأ و قبل  
بعدها ﴿فصل﴾ من مات و عليه دين فعلق بتركه فعلقه بالرهن و في قول كتهل في الارش  
بالجاني فعل الاظهر يستوي الدين المستغرق و غيره في الاصح و لو تصرف الراهن و لو ان ظهر  
فظهر من رد مبيع يبيع فالاصح انه لا يبين فدا تصرفه لكان ان لم يقض الدين فمضى ولا  
خلاف ان الراهن اسلك بين التكر و قضاء الدين من ماله و الصحيح ان تعلق الدين بالتكر  
لا ينع الاثر فلا يعلق بزمانه التكر ككسب و شاي و انه اعظم ﴿كتاب القليس﴾  
من عليه دين سله و ائله على ماله يجر عابه يسأل الفرم ما لاجر بالمزول و اذا جبر به ائلم  
بعل المزول في الاظهر و لو كانت له دين بقدر المال كان كسب و بائق من كسب فالاظهر  
وان لم يكن كسب و لو كانت نفقته من ماله فكذلك في الاصح و لا يجر بغير طلب الجواب بعنهم  
و دينه قدر يجر به يجر و الا فلا و يجر بطلب القليس في الاصح فاذا جبر تعلق حق الفرماء  
بماله و ائله على جبره و يجر و لو باع او هب او اؤتق فلي قول يوقف تصرفه فان فعل ذلك  
عن الدين نفذ و الا فلا و الاظهر بطلانه فلو باع ماله لفرمائه بدينهم يعلق في الاصح و لو باع سله  
او اشترى في القصة الاصح صحته و ثبت في ضمنه و يصح زكاه و طلاقه و خلع و ائتمامه  
و اسقاطه و لو اؤثر بعين او دين و جب قبل الجبر و الاظهر قوله في حق الفرماء ان أسند وجوبه  
الى ما بعد الجبر بماله او مطلقا قبل في حقهم و ان قال من جنايه قبل في الاصح و ان يرد  
بالعيب ما كان اشتراءه ان كانت الخلفه في رد الاصح تعدى الظر لما حدث بعده بالاصطحاب  
و الوصية و الشراء ان صحتم ان لم ياتعه ان فسخ و يتعلق بعين متاعه ان علم الحال وان  
جهل فله ذلك و انه ان لم يكن التعلق بها لا يراهم الفرماء باليمن ﴿فصل﴾ يبادر القاضي  
بعد الجبر ببيع ماله و قسمه بين الفرماء و يقدم ما يعلق فسله ثم الجواب ثم النقول ثم  
العقار و لا يحضر القليس و فرمائه كل شيء في سوقه بقرن مثله خلا من نقد الباد ثم ان  
كل الدين غير جس التقد و لم يرش الفرماء لا يجس حقه شترى و ان رضى ما يوصف  
النقد اليه الا في السلم و لا يسلم به ما قبل قبض فنه و ما قبض قسمه بين الفرماء الا ان يعسر  
لفقه فيؤخر ليشتمع و لا يكفون بين بان لا يفر غيرهم فاقسم فظهر غيرهم شارك بالحقه  
و قبل تقض القسمه و لو خرج شيء باعده قبل الجبر مستحقا و ان قال فكذلك ظهر وان  
استحق شيء باعده لما كرم قدم المشتري باليمن و في قول بعض الفرماء ما يعلق على من عليه  
نفقته حتى يرشم ماله الا ان يستغنى بكسب و باع مسكنه و خادمه في الاصح و ان احتاج الى  
خادمه ازما توع و منسب و يترك له دست خور يلقه و هو قبض و سوا ريل و حسانه و مكعب  
و راد في الشتمه بقرن يترك له قوت يوم القسمين عليه نفقته و ليس له بعد القسمه ان  
يكتب او يؤخر نفسه اقبه الدين و الاصح وجوب ابتداء امواله و الاصل الموقوفه عليه  
و اذا ادعى انه مسر او قسم ماله بين فرمائه و زعم انه لا يكذب به و انكر و ان كان له دين  
معامله مال كسره او فرض عليه باليقول و الا لا يصدق جين في الاصح و تمثيله في العاصري

به فرض گرس و عقل مان استمیت بطلان  
 تصویر ترقی و طعنه شهر مثل وقت  
 ولا یتدرب بتدو ان التصدف ولینو قبل  
 تعدد طه یلی اعتبار اهل احوال  
 (فصل) ۱۰ الفرق قبل وطه بیما کس  
 یحب یسقا لهم و ملا کلا و السلام  
 رفته و لعنه الله بهو تصفه الیه بذا  
 و ان لم یضربوا و ان یضربوا و لو اقر به  
 فانه فیه او تعیب بعد قیضه فان قبح  
 بلا اثر و تصفه الیه او فیه التصفه  
 منتهی لاهی الی او متعلقه غیرت ان شئت  
 قنص فیه بلاز یادوان سمع من  
 قبول او و یادونقص ککبر و یو غله  
 و حل و تم مسعده مع مرض قان و سیا  
 یصف العین و الا تصفه فیه تا و زرع  
 ارض نقص و حرها و یو طلع غل زاده  
 منتهی و ان قار و طیه خر و یو یو بها  
 فانه قان طلع قنص الفل و ورضی بصفه  
 و تبیین التمر الی جوده اجبت و سیر  
 التفریح و عهده و ورضی به استناع  
 و شیعه و یو یو یو یو یو یو یو یو  
 و یو یو یو یو یو یو یو یو یو یو  
 القبح و لو امدق اعطاهما و ان فیه تعدد  
 و وجب مهر مثل او فیه و لو غار و غزل  
 ملک و مهره کان و یو به فیه تصفه  
 فان داده اتی بالین و لو و هیته التصفه  
 نه فالباق و یو یو یو یو یو یو یو  
 فایران لیر و یو یو یو یو یو یو یو  
 (فصل) ۱۱ و لو یو یو یو یو یو یو  
 متعبراتی لایسها و یو یو یو یو یو  
 امو و یو یو یو یو یو یو یو یو  
 و ده مان تا و غار و فاض بحالها  
 (فصل) ۱۲ اشتقاق و ارزانه اوارث  
 اسدها و الاخری فدرسی او صفته او  
 تعبیه اتفاقا کزوج اتی مهر مثل و یو  
 صغیره او یو یو یو یو یو یو یو یو  
 و یو یو یو یو یو یو یو یو یو یو  
 فاض بالکس فضا کف یو یو یو یو یو  
 فدر اوارث تعاف او اسر سلف و یو یو

[illegible]

يبدل حرفا فان أمكنه تعلم تصصيله والا  
صحت كقائه ثم له وكره نحو تأناه ولا حن  
فان غير معنى في الفاتحة ولم يحسنها فكأن  
أو غيرهما صحت صلته وقدرته عاجزا أو  
جاهلا أو ناسيلا بان امامه أكثر ولو محشيا  
وجبت اعادته لا ذلادحت وبجاسة خفيفة  
وعدل أولى من فاسق وقدم وال يعمل ولايته  
فامام راتب فاسق يحق لاهل على معبر وسد  
وغيره كاتيله فاقفه فأقر أقرورخ فأقدم  
هجرة فاسق فأنذبا فأنف باو بدنا  
ومسعة فأحسن فوافورة وأعمى كصير  
وبدقة كغير غير فقيه ولقد يمكن تقديم  
\*(فصل)\* لا اقتداء بشرط عدم تقدمه  
في المكان على امامه وسن أن يف امام  
شاه المقام عند الكعبة ويستدير واحوا  
ولا يضر كونهم أقرب اليها في غير جهة  
الامام كولو وقفاها واختلاف جهة وأن  
يقف ذكر عن عينة ويتأخر فلا ينافي شاه آخر  
أحرم عن سائرهم بتقديم الامام أو بتأخران  
في قيام وهو أفضل ان أمكن وبصالح  
ذكر ان شاهه كاسرة فأكبره يقف خلفه  
رجال ضياع تغشاق فساء وامامهم  
وساؤون وكرملأوم انفراد بديل بدل الصف  
ان وجد مسعة والأحرام ثم خرجوا من  
مساعدته وعلم بانقالات الامام برؤيه أو  
نحوها واجتماعهما مكان فان كانا بمسجد  
صح الاقتداء وان حالت أبنية نافذة أو غيره  
شروط في فضاء أن لا يزيد ما بينهما ولا مابين  
كل مصنفين أو شخصين على ثلاثمائة ذراع  
تتريالوفي بناءهم مامرهم حائل أو وقوف  
واحد حذاء منفذيه فيصح اقتداء من  
شاهه أو بجانبه كولو كان أحدهما بمسجد  
والآخر خارجه وهو والمسجد كصفي ولا  
يضر شارع ونحوه وكره ارتفاعه على امامه  
وكبه إلا الحاحه فيسن قيامه بغير قيم  
بعد فراغ إقامة وكره ابتداء نقل بعد  
شروعه في مقام كان فسه أتمه ان لم يخش

عن ابتدائه و يتقدم على فراغه منه فان قارنه بضر الانكسيرة أحرمان تخلف بركن بان  
فرغ الامام منه وهو في قبله لم تبطل في الاصح أو بركنين بأن فرغ منهما وهو في قبله - ما  
فان لم يكن عذر بطلت وان كان بان أسرع قراءته وركع قبل ان تمام المأموم الفاتحة قبل  
يتمه وتسقط البقية الصحيح بها أو يسبى خلفه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة  
وهي الطويلة سابق بأكثر قبل لفرقه والاصح بتمه فيها وقته ثم يتدارك بعد سلام  
الامام ولو لم يتم الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح فمذروها كما في المواقف فامام بوقوف ركع الامام  
في فاتحته فالاصح أنه ان لم يشغل بالافتتاح والتعذر ترك قراءته وركع وهو مذرك للركعة  
والا لزمه قراءة مذكروه ولا يشغل المسبوق بسنة بعد الحرم بل بالفاتحة الا أن يعلم ادراكها وله  
علم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة أو شلكت بعد الهابل صلى ركعة بعد سلام الامام فلو علم  
أشلت وقدر ركع الامام ولم يركع هو قرأها وهو متخلف بمذرو قبل ركوعه ويتدارك بعد سلام  
الامام ولو سبق امامه بالتحريم لم يتعذر أو بالفاتحة أو بالتشهد بل بضره وبجزة وقيل يجب اعادته  
ولو تقدم بفعل ركوع وسجود كان بركنين بطلت والا فلا قبل تبطل بركن  
\*(فصل)\* خرج الامام من صلته انقطعت القدوة ان يخرج وقطاعها المأموم جاز وفي  
قول لا يجوز إلا بمذرو ينص في ترك الجماعة ومن المذرو تطويل الامام أو تركه سنة مقصودة  
كتشهد ولو أحرم منه فادام نوع القدوة في خلال صلته جاز في الظاهر وان كان في ركعة أخرى  
ثم يتبعه قائما كان أو قاعدا فان فرغ الامام أولا فهو مكسوف أو هو فان شاهه فارق وان شاء  
انفرد لسلامه وما أدركه المسبوق فأول صلته فيعدي الباقي القنوت ولو أدرك ركعة من  
المغرب تشهد في ثابته وان أدركه كما أدرك الركعة (قلت) بشرط أن يعلمين قبل  
ارتفاع الامام عن أفضل الركوع والله أعلم ولو شلكت في ادراك الحد الاخر لم يجب ركعتيه في  
الظاهر ويكبر للأحرام ثم لركوع فان قارنه بها لم يشكركم تنعقد وقيل تنعقد فلا وان بنو بها  
شيا لم تنعقد على الصحيح ولو أدركه في اعتدائه فلما بعده انقلع معه مكبرا والاصح انه واقفة في  
التشهد والتبجعات وان من أدركه في جده لم يكبر للانتقال اليها واذ سلم الامام قام المسبوق  
مكبرا ان كان وضع جلوسه والافلا في الاصح \*(باب صلته الماسر)\*  
انما تقصروا بعبادة مؤدات في السفر الطويل المباح لا فائتة الحضر ولو قضى فاتتة السفر فلا يظهر  
قصره في السفر دون الحضر ومن سافر من بلدة فأول سفره مجاوزة وسرها فان كان وراءه  
مجاورة اشترط مجاوزتها في الاصح (قلت) الاصح لا يشترط والله أعلم فان لم يكن سور ذواته  
مجاورة والعمران لا الخراب والبساتين والقرية كبلدة فاول سفره ساكن الخيام مجاوزة  
الحلة واذ رجع انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء ولو نوى إقامة أو أربعة أيام جرح  
انقطاع سفره بوصوله ولا يحسب منها لو مادخله ونحوه على الصحيح ولو أقام ببلدة بنسبة أن  
يرحل اذا صلت حاجته بتوقفه كل وقت قصر ثمانية عشر يوما قبل أو دمة وقول لا أبدا  
وقيل الخلاف في خائف القتال لا التحاشي نحو ولو علقه هامة طويلا فلا قصر على المذهب  
\*(فصل)\* طویل السفر ثمانية وأربعون ميلا هاشمية (قلت) وهي مرحلتان بسيير  
الاغفال والبحر كالبر فلو قطع الاميال في ساعة قصر والله أعلم بشرط قصد موضع معين  
أولا فلا قصر لهاته وان طال تردده ولا بالغريم وأبق رجوع متى وجد ولا يعلم موضعه ولو  
كان لقصد طريقان طویل وقصر فذلك العالي لغرض كسولة أو أمن قصر والا فلا في  
الظاهر ولو تبسع العبد أو الزوجة أو الجندی مالا أمره في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر

من دار أو نحو ذلك بل لم يفتوح له باب ولا بد له  
 ومن أثر جعونة فقلنا نعتي تعريض برجوع (١١٦) ولا قطع إلا بالطلب بقطع خلا أو بربا منه محذرا  
 و يثبت جملي وإصرار اثنين المال فحقا على  
 السلطان ودمار قروا بدله وتقطع به البني  
 ولوم عيسى أو سرق من أوقاف عافر جده  
 البصري في دماء البصري فرجه البني من كوع  
 وكتب ثم عزرو من غرس محل قطعه بدهن  
 محل لم يفتحه فؤنه عليه ولوسرق لم يفتحت  
 بملسقا القطع  
 (باب فاعل الطريق) • هو المزمع فقتلوا  
 مخلف بقاوم من بركه بحيث يبعد دغوث  
 فمن أمان القاطع أو أضاف العار بق الأخذ  
 نصاب وقيل عزرو أو بأخذ نصاب بلا شبهة  
 من حوزة نعت البني ورجله البصري  
 فأن عافرا قد كس أو بقتل قتل حيا أو أوتد  
 نصاب قتل ثم بصل ثلاثه حيا ثم بقتل فأن  
 شيف تعريض بها أو تزلوا الغلب في قتله معنى  
 القود فلا يقتل بغير كفه ولوما قدية  
 و يقتل بواحد من قتلهما وبقتل ديان ولو  
 عفا له به مال وجوب وقيل جدا وترعى  
 المائدة ولا يفتن بغير قتل وصال وندسقا  
 بنو قبل القود طه بقو بقتله  
 (فعل) • من لزمه قتل وتامم وندسقا  
 وطالبه بدم ثم أمهل ثم فاعل بلا ملة  
 فان آخره مستحق الجلاء ميراثا • حران حتى  
 يستوفى أو القلم بغير مستحق القتل فان بدو  
 وقتل حرر واستحق القطع دية أو عوقبات  
 قد قدم الانتف أو دية قد تم حقه ان لم  
 يفوت حق الله أو كاتفتلا (كتاب الشريعة)  
 كل شراب أسكر كثيره موم تناوله ولولنداد  
 أو عطش أو دود ياتى ملتمه فخر به فقتلوا  
 عاويه وبشرجه ولا ضرورة وحدها  
 جهل الحد لنداد أو عطش ومستحقها  
 وبشرجه وسوط وحدها أو بغير غيره  
 ضررون ولا بغير سوط أو بدو لإمام زيادة  
 قدره وهي تاتر برجوع بقرارد شهادة  
 وجانب الله شرب سكر ووط الهوة

(فعل) • ثبت السرقة في ردو برجلين وبقار أو بغيره قبل قبضه ما مقرر لقطع  
 ولا قطع إلا بالطلب بقطع خلا أو بربا منه محذرا  
 على أن تبذلوا الجزية وتتفادوا الحكم الاسلام ولا يصح لشرايط ذكره ولا كلف الامان  
 من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لودين ولا يصح العقوبة وتقتال المذهب بشرط  
 لفظا بقول ولو وجد كافر دارا لقتال ذوات اسمحا كلام الله أو رسول أو بأمان مسلم صدق  
 وقد عوى الامان ووجهه بشرط اعتداه الامان أو ناله وعليه الجاية فاطلوا الاياح واما  
 تخافوا ولا تعتدوا اليهم ودوا النصارى واليهوس وأولاد من يهود أو تنصر قبل التسع أو شكا  
 في وقتهم وكذا زاعم التمسك بحرف اراههم ووزن ردو دواصل الله عليهم وسلم ومن أهداويه  
 كفاه والآخر وثني على المذهب والجزية هل امر أو خشي ومن فقه في دعوى ويصون فأن  
 تقطع جنونه قبل كساعتين شهر لزمه أو كثيرا كيوم ويوم لا يصح تلقى الألفاظ فاذالفت  
 ستجوبت ولو بلغ ابن ذى ويزيد الجزية الحق بما سمعوا من ذكائه اعتداه وقبل عليه بجزية  
 أبيه والمذهب وجوه جاعلى زمن وشيخهم ودعوى وذهب وأجروهم بغيرهم من كتب فإذا  
 فقتلته وهو مصر في ذنبيه حتى يرسو بفتح كل كافر من استعان الحجاز وهو مكتول الذينة  
 والبيدة وقرعها وتب له لا فاعل قرعها المعتد لودنه بغير اذن الامام أخيرا وعزوه  
 ان لم آتاهم جوع فان استأذن أذن كان مسلمة مسلمين كماله وحلى ما يحتاج اليه فان  
 كان تصوره ليس فيها كبير حابة فربا أن الا بشرط أخذ شئ منها ولا يقسم الا ثلاثة أيام ويمنع  
 دخولهم بكتفان كان رسولاً لخرج اليه الامام أو نائب يجمع وان مرض فيه نقل والنصيب  
 مونه فان مات لم يدين فيه فان دفن بغيره وأخرج من مرضى ايرس من الحجاز وعطمت الشقة  
 في نعله تركه ولا نقل فان مات ودفنه فحق هناك (فعل) • أقل الجزية بدوا لكل  
 سنة وسحب لإمام محاسبه بأخذ من يتوعد بانوار من هاتين أو بعتوه بعتد بياكثر  
 ثم علوا جواز بدنازلهم ما التزموه فان أو لا يصح أنهم يقتضون ولو أسلم ذى أمان بعد  
 سنتين أخذت حرين من تركت عهده فاعلى الوصا أو بسوى يمتوا بين ذين آدمى على  
 الذهب أو في خلال سنة فقتلوا على قولنا حتى تؤخذوا هذه الجفلس لا تحذر يقوم الذي  
 وبما طرد أسمو حتى ظهره وبضعها في البران وبقيض لا تحذروا بضرب لهم من يمتيه  
 وكذا يجب وقيل واجب على الأوله فوكيل مدب لادام وحواله عليه من بضربها (فعل)  
 هذا المشيئة باليد ودعوى استصباها أشد شتما والله أعلم ويستحب لالم لفا أبتك أنه يشترط  
 عليهم الفاعل أو غوا في أيدهم منبذاة من جرهم من المسلمين ثم ادعى أقل جزية وقيل يجوز  
 منها لو جعل على النى ومتوسعا لا تقير في الامع وبذكر عدد الضيعة لرجال أو فرسان أو جنس  
 الطعاب والاندوم وقد رويها لكيل واحد كذا أو مائة الدواب ومثل الضيعة من كسبة أو فاضل  
 مسكن ومقامهم ولا يجوز ثلاثة أيام ولو فاعل قوم نؤذى الجزية باسمه مائة لاجز به فاعلم  
 اجابهم اذا راى وبضع عليهم ان كلفن خسة أو مرفشاة أو خسة وعشرين بنتا لخاض  
 وعشرين بدنازلاد بنار وماتى درهم عشرتوخس المشران ولو وجب بنتا لخاض مع جرهم لم  
 بضع الجبر ان فى الاصم ولو كان بعض نصاب لم يجب فسطح الاطوار ثم المأذون جبه فلا  
 يؤخذ من مالم لاجز به عليه (فعل) • يأتى بالسك جنهم وضمان ما لقتله عليهم  
 نكاحا وما لا دوى أهل الحرب عنهم وقيل ان اتفردوا بقتلهم بلمنة الدفع وتقتلهم أحداث  
 كسبة في بلد أحداثه أو أسلم أهل عليه وواقع عتوه لا يجد قوتهم عليه ولا يرونه على كسبة

بين غضيب وعساو وطير ويايى ويقرعه فى الاعضا حتى يقتلوا والوجه لا تشدد ولا تعذر تديه الخيفة ولا بد

في سكره والى بغيره فأن فعل الجزاء (فعل) • عزاء عليه لاحد قهولا كقار غلبا ليعوض جس وضرب باجتماع امام ولينقصه من

أوتنه أو تهن عليه أو جله في كسك أو أفسره أو أقر به (٥٦) أو نحوها في القمار الخ لا تصرف واستيلوا مع من صبي ويحبون

وسكره فان ادعى بولغ بلفته يمكن مدد ولا يحلف اوبس كلف ينواله بغير القفس  
مر يكهما وقيل اقر اوتن في وجب  
صوبة ودين جناية في كلف بفسه  
فقطان ليدفعه يد وقيل عليه من فحارة  
الذلة فبما اقر امرض ولورثه لا يقدم  
اقر الرصنة ولا مورث في القره العلية  
استحقاق فلا يصح ادبا فان قتل بسبها  
لفلان مع كمل هذون اسند لجهلا  
فمكن في سقوطه مع كسك يوفى المهره ان  
لا يكون المقر قوله داري اودني لعمرو  
لغول هذا القلان وكان لاني ان اقرت به  
وان يكون يده ولوما كذا لقول امره  
شخص ثم اشتراكم به ما وكل اشترافه  
اقداه من جهنويه من جهن اباع فله  
اشيلو مع مجهول فلو قال على شيء او كذا  
قبل نفسه بغيره ان تورد كلامه ونفس  
لا يتنى ولو اقر بمال دون وصفه وعظم  
قبل نفسه بغيره ما قل منه وبسوقه لو قال  
شيء او كذا كذا لم يثنى اودني شيء او  
كذا وكذا فاشتركت او كذا او درهم بربع او  
نصف او جز او سكوت او كذا كذا درهم  
بها او كذا او كذا درهم بالانصاف درهم  
اوبه درهمان او الف ودرهم قبل نفسه  
الف بغير درهم او خمسة وعشرون  
درهما فالف درهم او الف درهم التي اقرت  
به بالقسمة الوزن او منشوشه فان كانت  
دوام البلد كانت او صلح قبل او درهم في  
عشرة فان ارادته فاحد عشر او حيا  
مره عشرة او الف درهم (اصل) قال  
له صدق سيف او ف في ظرف او بعد  
على فويل ليزنه الفرف والرتوب او عك  
لزاما فقط اودابه بسرجه او ثوب معار  
لزمه السك او في مراث ابا الف فاقول  
ايهدين او ميراف من ابا فو عهده او  
على درهم درهم لزمه درهم او درهم  
درهمان او درهم درهم ثلاثة الان  
لوي بالثالث تأكيد الثاني درهمان وثق

اقر بهم كتب بوطوبه ليه ابا جسي ولوين وكذب القره فليدين وليدع وبجانب المقر على نفسه ولو اقر بالث

غير اذن القفر حو يجوز لسق والاصلاح في الامع ولكل بيع ملكه وقيل ليس للعبي  
بيعه اثنالو العار به اللؤنة كلفا لثوق قوله القمع فبما اذا رجع واذا اطرز اذاعة  
ورجع قبل اذال الزرع فالصحيح ان عليه الانتباه الى الحصاد وان له الاجرة فلو عي من مذكول  
ذكره في القصير متاثير الزراعة فلهما مذكول وحل السبل بذوال ارضه ذمتها واصحاب  
اليد وذو الاصم انه يصير على قلع مذكول كبدية وقال ليداعه اكر تبيع الغافل بل احركها  
او اختلف مالك الارض وزارها كذا فافسد على المالك على الذهب وكذا لو قال امرتي  
وقال بل غسبتني فان تلفت العين فقد اتفقا على الضمان لكن الاصم ان العار به لضعف  
بهم يوم التلف لا بأقصى القير ولا يوم القبض فان كان ما دعيه المالك أكثر حرق ان رادة  
(تجلب الغصب) هو الاستيلاء على حق الغير دون انا فلو كبدية او جلس على فراش  
فغاصبوان لم ينقل ولودخل واخرجه عنها او اخرجه فغيره على الدار ولم يدخل فغاصب وفي  
الثانية وجهه ولو سكن المالك منه دون باقي الدار فغاصب البيت فقط ولودخل  
بصد الاستيلاء وليس المالك عليهم فغاصبوان كل واحد لبرجه فغاصب نصف الدار والان  
بصكون ضيفا فلهما على صاحب الدار وعلى الغاصب الزدقان تلف مده ذمته  
ولو تلف مال في يد المالكه ذمته ولو فخر امرؤ ماعرج على الارض فخرج صاحب الفخ او  
منزوب فسد فقط الفخ وخرج مال به ذمته وان سقا به لوضوح بعض ولو فخر فقط من  
طائر وجهه فذارتين وان اتصر على الفخ لا يظهره ان اذا طار في الخال ذمتين وان وقف ثم  
طار فلا والايدي للثقة على يد الغاصب اي ضمان وان جهل صاحبا الغصب ثم ان علم  
فكك صلب من غصب فيقتصر عليه ضمان ما تلف به ذمتهم وكذا ان جهل وكنت جدي امه ليد  
ضمان كالمعروفون كنت يدأمة كوديعة فاقول على الغاصب متى تلف لا تضمن  
الغاصب من ذلابة فاقول على معالقا وان جهل الغاصب عليه بان قدم له ما لم يفسر يا  
ضافة فاكما كذا في الاظهر وعلى هذا لودعه على الكهنا كاهموى الغاصب  
(فصل) تضمن نفس الرقيق بقتله تلف تحت بدعا بوقا بعلمه التي لا يتعدو ارشها  
من الحر بما نقص من قيمته وكذا المذوقان تلفت وان اتلفت فكذا في القديم وعلى الجديد  
تتقدم من الرقيق والقيمة كالمال في الحر في نصف قيمته وسائر الحيوان بالقيمة وغيره  
مثل ومتقوم والاصم ان المثل ما يصير كبل او وزن وجزا السلم فيه كله وراي ونحاس وتمر  
وسلوكا وكنوز وحقن وعصبون في لا باليوم معون في نفس المثل بخله تالف او تلف فان فخر  
فالفقه قول الاصم ان اللعق براقص فيمن وقت الغصب بال تذوق المثل ولونقل المصوب المثل  
الى بلد آخر فلهما ان يكفر مده وان يعال به القيمة في الحال فلا مده فان تلف في البلاد  
المقول اليه طابسه بل لل في اي البلدان شاء فان فقد المثل فبرمه قيمة اكثر البلدان قيمة  
ولو فخر بالغصب في غير بلد التلف فالصحيح ان كل لا ولائله كالفقهه مطالب بالمثل  
والا فلا معالسة بالمثل بل بفرمه قيمة بلد التلف واما المتقوم فيضمن راقص قيمته من الغصب  
الى التلف وفي الاتلاف بالغصب بقيمة يوم التلف فان جنى وتلف سيرة قالوا يجب الاقصى  
أشوا لضعف الخمر ولا تراق على ذي الان فظهر شيء ما اوبى بها او تدر عليه ان يقت العين  
وكذا الخمر اذا نصبت من سلب ولا ضمانا لان الله لا يحب في اباها الهشي والاصم  
انهم لا تكسر الكسر الفلاس بل في تعمي لتمدوا في التالف فان عجز المنكر عن زبابة هذا  
الحل لمع صاحب المنكر امله كيف يسر وتضمن منقعة النار والعد ونحوها بالثبوت

والقول



فكذلك كان لا يثبت أولاً كل من ذي البقرة أو من ذي النحر تحت عباؤ كل منهما ولا يثبتون نحو ورق أو لا كل مو يقاسمه أو تناوله  
بأية ثوباً ما عدا ما يثبت تحت لان شره أولاً ثم (١٢٦) فبالعكس أولاً كل حنافاً كما يثبت في عباؤه وبغيره ظاهر تحت. (فصل) •

حلفاً لا يأتى كل ذي النحر فانتقلت بشرط ما  
الابيض ثم لم يثبت أولاً كمنها فانتقلت  
أودى الزمالة ثم بالاجماع أولاً ليس من  
لم يثبت بأحد من الأولاد أو لا احسن به أو  
لا كان ذا غنائه أو ما في غده بعد  
تمككه أو انقلبه فيه تحت أو بلغ من حقه  
مندرأس الهلال فلبعضه نذر وسائر  
الشهر فان خالف مع تمككه تحت لان  
شرع مقدس والقضاء حسيب فانتروا  
لا يتكلم لم يثبت على الإطلاق الصلاة أولاً  
يكلمه على علمه تحت لان كتابه أو رساله  
أو انشأه أو أنفقه به ثم عداً أي مراده  
وفواها ولا مال له تحت بكل مال وان قبل  
حتى يدرى دينه ولو وجباً لا يكاتب أو  
لغيره بر بناسي ضرر بالاولى ما لم يتركها  
ولا يترك الصلاة إلا أن يصفه فهو شديد  
أو لغيره بما عدا شرط أو شبهة فضرره  
ضربه بما انتدود أو أولى الثانية يتكلم  
عليه ما تضمنه برهان شافعي لصلية الشكل  
أو ما تضمنه برهان من هذا أولاً فإذ عدا حتى  
يستوى حقه ففازوه ولو يوفى أو يخلص  
أو أربأ أو أحوال أو أحسن تحت لان فارقه  
غيره وإن استوفى ففازوه ووجدته بر  
جنس حقه وجهه أو أورد في المبحث أو  
لأدراك منكره أو ارتفعه إلى القاضي فترأى  
بالرفع إلى القاضي بالمدعى فان تمكن فلم  
يرفعه تحت أو لا يرفع بر بكل فاض أو  
إلى القاضي فلا تبر بالرفع إليه ولو معزولاً  
فان نوى مادام فاضاً أو تمكن فلم يرفع حتى  
يحل تحت. (فصل) • حلفاً لا يفعل  
كذلك أو لا يطق تحت بقوله لا يفعل وكيفية الـ  
في الجواب لا يتكلم فيمنع قبوله أو لا يـ  
له لا يقوله هو عليه ولا يثبت بغيره إلا  
بشأنه أو لا يثبت تحت فليس فاعتراف على  
سببه أو لا يثبت فلم يثبت سببه أولاً كل  
طعاماً أو من طعام اشتراه أو يثبت بما

شاهد من خبره من ماله البادر غير ان الحال وتكفي الاستفاضة في الاسم لا ليجر من كتاب  
على الذهب ويثبت القاضي من حال عليه البلد ودوله أو يدخل يوم الاثنين ويترك وسما  
البلد ويترك أولاً في أهل الخبر فن قال بسبب يحنى دامه أو طامه أفعلى خصمه فان كان  
غالباً كتب إليه ليضرم ثم الأوصاف في أدنى وصاية سأل عنها من حاله وتصرفه فمن وجدته  
فاقة أو أذل المال منه أو وضعه فاضد به من يتقدم كالكاتب أو بشرط كونه مسلم عدلاً  
عازلاً بكتابة حاضر ومعلن أو يتحجب بفخوة وقور عقل وجودتهما وترجى ما بشرطه عدالة  
وسر به بعدد الأصابع جواز أي واشترط عددي إجماع فاض به من يتقدم في كتابة أو يـ  
وجعلنا له حق وتلزم بر ويستحب كون مجلسه في الجوار أو موصياً من آخرى وروايتنا  
بالوقت والقضاء لا مصدر أو يكره أن يقضى في حال تشبهه جوع وشبع مفرطين وكل حال  
يسوئته ويندب أن يشاور الفقهاء وأن لا يشترى ويبيع بنفسه ولا يكون له وكل  
معرفة فان أهدى إليه من له خصوصاً أو لم يقبل ولا يشترط من قبولها وان كان يهدى ولا  
شبهه بما يقدر العادة الأولى أن يشبهه بما ولا ينفذ حكمه لظنه ووقته وشريكه في  
المشترك وكذا أصله وفرعه على الصحيح ويتكلم به وهو لا مال له أو فاض آخر وكذا أنه على  
الصحيح وإذا أقر المدعى عليه أو نكل خالف المدعى وسأل القاضي أن يشهد على إقراره عنده أو  
بجده أو بالحكم بما يشاء ولا يشهد له بغيره وإن كتب له حضر على من غير حكم أو جعل  
بما حكم استحب إياها وتقبل تعبد ويستحب أن يفتن أحد لهما والآخرى تحفظاً في دعوان  
الحكم وإذا حكم بأجتهاد ثم بان خلاف نص الكتاب أو السنة أو الإجماع أو تيسر جلي نقضه  
هو وغيره بالحق والغذاء بنفسه ظاهر الأبطال لا يقضي بخلافه إلا بالاجماع ولا يظهر أنه  
يقضى به إلا في دعواه أو لغيره ولو رأى ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد شاهدان أن  
حكمته أو شهدتهم فالحكم به ولم يشهد حتى يتركه فهو مباح به ورقة مقصورة عندهما  
وله الخلف على استحقاق حتى أو أدانته اعتباراً على شرطه وروايتنا فائق خطه وأما ما هو الصحيح  
جو أو رواية الحديث بخطه معقود عنده. (فصل) • ليس بين الخصمين في دخول  
عليه وقيل له ما أو امتناعاً وطلاقاً فوجه وجواب سلام ويجلس والأصح رفع مسلم على ذي  
فيه أو الجاسد أنه أن يسكت ومن قول المتكلم المدعى فإذا ادعى طالب خصمه بالجواب فان  
أقر ذلك وان أنكره لم يثبت له في قوله في ذلك يفتن أو يسكت فان قال في يده أو يخطفه  
فله ذلك أولاً يثبت في ثم أحضره في المبحث الأصح إذا أذعن خصوم قدم الاستساق فان جعل أو  
بأوامر الأعراف يقدمه من طرفه ومنه أو من سواهم أو أن أقر أو ما يتركوا ولا يقدم سابق  
وقال على المدعى ويعزم تحت شهده مع من لا يقبل خبرهم وإذا شهدوا دفع عرف عدالة  
أو قد قاعل بغيره الأجيب الاستساق كتاباً أو يكتب ما يميز به الشاهد والمشهود عليه وكذا  
قد والدين على الصحيح ويعتبه من كتابته شافعيه المزكياً بعد موثوق تكفي كتابته بشرط  
كشاهد مع معرفته الجرح والتعديل وتجب ما ظن من بعده أعبه أو جوار أو عدله والأصح  
اشتراط أن لا تشهد له وأنه يكتفى به على التعديل وليس يرد على ولو يجب كرسب الجرح  
ويعتد به العائنة أو الاستفاضة ويقدم على التعديل فان قال المدعى عرفه بسبب الجرح  
وتابعه أو أصح تقدم والأصح أنه لا يكتفى في التعديل قول المدعى عليه وعلى قد غلط

أشترطه ولو سأل عن الشك بغيره ولم يفتن أكلمه أو لا يدخل دلو الشرايع يثبت تحت إدراكه بالشرع كشهادة (باب  
(كتاب الذنوب) • أركانه صفة ومندور وقدر شرطه في الإسلام والتبليغ ونحوه تصرف فيما يندور في البيعة لفظاً بشرط التزام كنهه على وعلى



وقالوا يا ويلادنا واليهالين خلفنا كذذب  
 الشخص بغيرهم ولا اتضاع فان خافنا  
 قدم سابق ان عدو والاقرع بقدر حاشته  
 ومن احبنا ما كنا قطره به اسد هدا ملكه  
 والماء الملح يستوي النسيب فان ارد  
 قوم سبق اوسعهم منه فاضا سقى الاول  
 الى الصبيان ويغرد كل من مرثع  
 ومخضض يسقي وما اشد منه كذا وحار يتر  
 جوان لا رفاقه اولى بها حتى يرثل  
 واتخذوا لك كمالك شام وعاسه بذل  
 ما فعل صلحوا وان الفنا لا شتره تقسم  
 ماؤها يا باؤا بغضبه برضه فبشر  
 صدمهم

(مخيل الوفاء)







منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه تأليف الامام  
الحافظ المحقق ناصر السنة وقامع البدعة  
أبي زكريا يحيى بن شرف النووي  
الشافعي قدس الله روحه ونور  
ضريحه ونفعنا به  
آمين

م

\*(وهم امشهم من المنهج لشيخ الاسلام زكريا الانصاري)\*  
\*(رحمه الله تعالى)\*

وذهبوا عن عموم وإن يدعو بعينها ولعرض  
اليوم إذا وتسببها في الثاني ثم شكرو  
وأن لا يدعو بالفرض وسقوط ولا بد من  
لا يدعو آخر ولا يكون من تأديته أو  
تتبع حاله ولا يشترط كقرض من موقوف  
حيوان من موقوفه من موقوفه  
حيوان ولا يشترط إجابة بصوم فاشترط على  
داع صوم بقل الفطر أو بقله وإشباع كل  
مما تقدم به باللفظ الآن ينظر غيره وله  
أن يدعى بالقرض وحل نثره وسكره  
املاك وتنت والقطاع مؤثر كما هو

(كتاب القسم والنذور) (فصل) يجب قسم  
لزوجات بك عند بعضهن فيلزم لمن بقي  
ولو قام بهن مذكر كرض وجب لثبوت  
وله اعراض عنهن ومن أن لا يسلطن  
كواحدة أو لولي أن يدور عليهن وليس له  
أن يدعوهن لكن ائدها من ولا يجمعهن  
بغير الإرضاهن ولا يدعو بعضها المسكة  
وعلى بعض الأيه أو بقرعة أو غرض  
والأصل قبل والتهلوتع وإن عله ليل  
النهار ولا يفوت قوله ودعوى أصل  
على أخرى امر وزك كرضه أو غرضه  
غير ملزمة كرضه معاً وله تمنع بغيره  
فيه ولا يمكنه ما كان عليه من كرضه  
بلا سب ولا تعب سوى في إقامة غير أصل  
وأقل قسم وأفضله ليله ولا يجوز لانا  
والبرع فلا بد من أو يسو لكن لحسنه لا  
غيره ولا بد من كرضه وتب لانا  
بالقضاء ومن تخير الأب بين الأثلاث بالقبض  
وسمع ولا يسلطن سافر لانه لا يسلطن  
أو به لا يقره ومن سافر لانه لا يسلطن  
بعضه ولا يسلطنه ولا يقره بأحد ذلك  
بقرعة الأولى وعلى مد الأثلاث ساكن  
مصر بنوم وبهت جهته بالخروج دفان  
رضي ووجهه عليه بل عندها لا يسلطنه  
لهن أو أسقطه سوى أوله فله تخصيص  
(فصل) ظهر أمانة تشوذه أو  
مروحة ومهر في متبوع وضربان أقاد

فحدث أو كنه فواحدة (فصل) مرسلان تأمل طلاق الداء لولي بقرسان إطلاق  
بالقصد لانا ولا يصدق ظاهراً إلا بقر يصدقون كان اسمها طلاقاً فاشترط باطلاق وقد انداء  
تطلق وكذا أن أطلق في الأصح وأن كان اسمها طلاقاً أو طاباً فقال باطلاق وقال أدت  
النداء فالتأخر صدق ولو طاباً إطلاقاً لا أولاً وأبناً وهو فلتأخر الجنية بأن كانت  
في طاعة أو كنهها وليه أو وكبه ولم يقر وقوعها أو لفتها بغيره بالبرية ولم يعرفه عند  
يقع وقبل أن توفى منها وقع ولا يقع طلاقاً مكره فأن ظهر بغيره بغيره بأن أكره على  
الأثلاث فوجد أو صرح أو تطبق فكس أو بغيره أو على طلق فصرح أو بالعكس وقع وشطر  
لا كراهة فدية المكره على تحقيق ما دعيه بولاية أو بغيره المكره من دفعه بغيره وبغيره  
وظنه أنه إن استعجنه من موقوفه بغيره بغيره بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره  
بشروط قتل وقيل قتل أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره  
تركها بلا عذر وقع ومن أقره بل فقه من شراباً أو دواءً أو غداً أو بغيره أو بغيره أو بغيره  
وفعلاً على المذهب وقيل لا وقيل عليه ولو قال بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره  
أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره  
ولو قال لم يطلعه عينه على طلاق لم يقع على المذهب ولو قال أنا ملك طالق وقوى فاعلة طلق  
وإن لم يرد طلاقاً وكذا أن لم يرد طلاقاً على المذهب ولو قال أنا ملك طالق فاشترط ذنب الطلاق  
وفي إضافة الوجهان ولو قال استعرج مني طلاق وقيل إن توفى طلاقاً وقع (فصل) (٨٨)  
لطالب الاجبة إطلاقاً وتعليقاً بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره  
عنت أو ان شئت فقل طالق ثلاثاً يقين إذا عنت أو دخلت بعد عنته أو بغيره أو بغيره أو بغيره  
لاختصاصه ولو علقه بشروط فبانت ثم شكها ثم دخلت لم يقع إن دخلت في البينة وكذا أن لم  
تدخل في الظاهر وفي ثالث يقع إن بان بدون ثلاث ولو طلق دون ثلاث ولو لم يجمع أو بدد ولو  
بعد زوج عنت بغيره الثلاث أو ثلاث عانت ثلاثاً ولغيره طلقاً فقط ولغيره ثلاثاً يقع  
مرض حوته أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره  
طالق وقوى عدداً وقع وكذا السكاية ولو قال أنت طالق وأدنى توفى عدداً فواحد وقيل  
الثاني فليس ولو قال أنت واحد توفى عدداً فثاني وقيل واحد توفى عدداً فواحد ولو قال أنت  
أنت طالق ثلاثاً فاشترط تمام طالق لم يقع أو بعد قبل ثلاثاً ثلاثاً وقيل واحد وقيل ثلاثاً  
وإن قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق وثلاثاً وثلاثاً فثلاثاً أو كذا واحدة  
أو اثنتان ثلاثاً وكذا أن أطلق في الظاهر أو بعد باثنتان أو كذا أو باثنتان أو كذا  
عكس فثلاثاً أو باثنتان أو كذا الأولى ثلاثاً في الأصح وإن قال أنت طالق وطالق وطالق  
مع قصد أن كذا الثاني باثنتان لا الأولى باثنتان وهذا الصوري وهو أن تلوها لغيره  
فما علة بكل حال ولو قال له من دخلت الفرافة طالق وطالق فدخلت فثلاثاً في الأصح  
ولو قال لو طوأت طالق طلقته أو بعد ما طلقته فثلاثاً وكذا الغير ولو طوأت أو كذا واحدة  
طلق قبل طلق أو بعد ما طلقته فثلاثاً في موطأ وطلقه في غيرها ولو طلق طلقته فثلاثاً أو  
قبلها طلقه فثلاثاً في الأصح ولو قال طلق طلق طلق أو ادع فصلقتان أو انفرد أو احسب أو  
أطلق فثلاثاً ولو قال نصف طالق طلقه فثلاثاً في موطأ أو كذا واحدة أو كذا واحدة  
فثلاثاً أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره  
لم يرد شيئاً فطلقته في قول ثلثان إن عرف بالطلاق أو بعض طلقه فثلاثاً أو بغيره أو بغيره أو بغيره  
فلزمه اسماً كقسم الزم فاض وفاء أو كذا بالباب فله ثم مرده أو كذا في كذا صاحبه مع التام فله فثلاثاً فثلاثاً فثلاثاً



كذا وفي التذوق مفر بما تضمنه كعق وعبدان وقراموس وروحية وطول فراعضلا ولاجاءة الفلز عير هلم ومع وليمه كذا وفي التذوق  
ضربان خارج بأن عنده أوتعت أو عقق خبرا ضاها الزم مرة كان (١٢٧) كنهه على كذا وضا الزممة أو كذا عيرين ولو كان

هـ (باب القضاء على الغائب) هـ هو جائز أن كان عليه دين وأدعى الذي عهده فان مال  
هو مرقم تسع بيته وان أطلق فلا يصح أن يسمع وأما لا يلزم القاضي نصب حضر ينكر على  
الغائب ويحب أن يحلف بهذا البيعة فان الحلف ثابت فدينه وقيل لا يصح ويجوز بان قد جرى  
على من أوجبته ولو ادعى وكيل على الغائب لا تخاف ولو حضر الذي عليه وقال ولو كمل  
لدى أرفاقه وكل أمر بالشهر وإذا امتنع على غائب ولو مال قضاه الحاكم به والأقنان  
سأل الذي اتهمه إنا حال القاضي بالغ الغائب عليه فنهى جماع بيعة الحاكم من أن يستوفي أو  
يحكم بالسوفى وإنهاء ما يشهد عدلين بثلثي نصيب كلابه بذكره ما فيه من الحكم  
عليه ويختص به شهودان عليه أن أنكر فإن قال استسمى في الكتاب صدق بيمينه وعلى  
الذي يثبتان هذا الكتاب بيمينه فان أقامه فقال است الحكم عليه لمعه الحكم  
إن لم يكن هناك مشافهة في الاسم والصفات وإن كان أحضر فان اعترف بالحق طوب  
وترك الأول والابتن إلى الكتاب ليعلم من الشهود بأدلة متغيره ويكتبه الثاني ولو حضر  
قاضي بالغ الغائب ببلد الحاكم فشافه بحكمه في أدلته أو أفاضه إلى بلد مخالف القضاء  
بعلمه ولو أفاض طرفي ولا يشعأه شاء وان اتفرع على جماع بيعة كتب حجت بمنع على فلان  
وبسبب أن لم يعد لها والأقلام مع جواز ترك التسمية والكتاب بالحكم بضمي مع قرب  
المسافة جماع المضايق قبل على الصم الأقبى القبول شهادة على شهادة

● (فصل) ● ادى صباغنا نحن البلد يوم اشتباها كفاكروا بعدد سرفوس مع رؤفان - مع بنته وسكهم لو كتب الى قاضي بالمال ايسله لهدى وي يعتقد فى الحاضر دوده واولا يومين فالاظهر جماع الدين تو بالغ لى قاضي الوصف و ذكر القبية وأنه لا يعكهم ايل كى كى الى قاضي بالمال بمشاهدته فبادىو بعته الى الكاب ايشيه واصل عنه والاظهر أنه سلم الى ادى كى كى بدينه فان شهروا بيت كتب برامه الكفيل والاقل ادى مؤثره ارد اوغنا عن المجلس لا البار امر باحضار ما يمكن الحاضر وايشيه ووايه ولا ابع شوايه صفة واذا وجب احضار قضا ليس يضى عين من هذه الصفة من حيث لم تلمد على هذه القيمة فان اسئل خلف ادى او اقام بينه كات الاحضار ورس عليه ولا يطلق الا باحضار او دعوى تاف ولو شكا ادى الى خلف العين قدى فبعه ام لا دعوى اقال نصبه كى كذا ما يقى ليه وودوا فقيعت جمع دعوى او تولى لا يلزم او يخالف ثم يدعى القبية ويصر بان ضمن فو فو لى لال لى بعه فعدو شكا له باه فطلب التمن ام انقله فقيعتة ام هو باقى عليه سمحت او جينا الاحضار فبشك لى استغفرت وقرت على ادى عليه والا تقضى وبنه ارد

[illegible]

تعالى عليه وقبره فما أكل أفضل سنا أو لمضوا ولا لمضغ الأضال كراهه أو سواها أو كان الشرب وكذا ولا سناه وشرط الغالب



ملك الموقوف عليه يختص بملكه بجهة  
مائت فان ادعى عا ولا يغفل ولا يفتق قيمة  
ورق أثبت بل بشرط الحكم بملكه  
ثم بعضه يوضحه ملكه ولا يساعده موقوف  
وان خوب (فصل) ان شرط واقف التفر  
اتبع والا لكانت بشرط الناطق عدالة  
وكفاية ووطئته مجاورة واجارة وحفظ  
أصل ولها وجهها وتسمى فائدا فوضه  
بعضها يتعدى ولواقف ناظر عزل من ولاه  
واستبصره (كتاب الهبة)

هي تلك التي عرفت حادثة بالاحتياج  
أو توابا أو ختم صدقة أو نقله للعتب  
اكراما فهدية وأرضها لم يصفى وقاد  
وموجب بشرط فيها مالى البيع لكن  
تصح بجهة نحو حتى ولا موصوف وفي  
الواجب أهلية تبرع وجهة الدين للمدين  
أبراه ولنسبه وبعية وتصح بعمري ووفى  
لا غير ذلك هذا وان واقفها على  
وأرضها أو جدها على ورقى أى انتمت  
قبل على وانتمت ذلك استغرق بشرط  
فهو الموقوف بشرط باذن أو انقباض أو  
ملك أو جدها قبله لظهوره وتركه تفضل  
في أهلية بفضله ولا بد رجوع فبما أعطاه  
بإذنه للتمسك ان يبق في سلطنته فبفتح  
بذلها لا يضره وانه يستقبل فبفتح  
ويحصل عورجه بفضله أو رده الى  
ملكه لا يضره واعتق ووطه والجهة  
ان اطلقت فلا تول وان كانت لاسلى أو  
بفتح ثواب مجهول فبالطه أو لم يعلم فبيع  
ونظر الهبة ان لم يحدد كقولهم  
هنا فلا تدرج استعماله الا فى كل هبته  
ان اعتد (كتاب القسطة)

سن انما لائق بأمانته واتهله بركه  
لما فى بيعته كثره وكثر معصومه لا بد  
حرب وتفرق القسطة للعدل وبضم لهم  
مشرف في التعريف ومن مسمى ويحتمون  
ويزعمون اياها ويعرفها ويملكها اياها  
حيث يشرط لهما ما كان مفسر في فزعها

في الاصح فان لم يعرفه ماله فلا يظهر أنه ينطق عليه من بيت المال فان لم يكن قام السلطان  
بكتابتها فغرضها وفي قولنا نقولها لعلنا الاستقلال بملكها في الاصح ولا ينطق عليه من بيت  
باذن القاضي قطعا (فصل) اذ وجدنا قسطة باراد السلام وبها أهل ذمة أو بدار قصورها  
وأقربها بسد كفايتها أو بعد ملكها بجزء فلو لم يملكها بسلام القسطة وان وجد بدار  
كفلا فبكتابتها لم يملكها بسلام وان لم يملكها بسلام فبكتابتها لم يملكها بسلام  
بالدار فأقام ذمى بينة بنسبها وتبعه في الكفر وان اقتصر على الدعوى فذهب أنه لا يتبعه  
في الكفر وبحكم بسلام المبي بجهتين أخريين لا تفرضان في القسطة احداهما الولادة فإذا  
كان أحد أبو به مسلطون الموقوف فهو مسلط على ما بلغ ووصف كقوله في قولنا كذا أو بدار  
ثم أسلم أحد ههنا حكم بسلامه فان بلغ ووصف كقوله في قولنا كذا أو بدار أسلم الثاني إذا نسي  
سلم فطلعت الساقى في الاملام ان لم يكن معه أحد أبو به ولو ساء ذمى لم يحكم بسلامه في  
الاصح ولا يصح اسلام مسمى غير استقلاله في الصحيح (فصل) اذ لم يفر القسطة برفه فهو حر  
الا ان يعبر أحد بغيره فموان أثر به الشخص فصدقة قبل ان لم يسبق لقراره بغيره والذهب  
الما بشرط ان لا يسبق تصرفه بغيره فبغيره كبيع ونكاح بل يقبل ان يوافق أصل  
الرق وأحكامه المستقبلة لا الماضية بالضرر بغيره في الظاهر فلا يرد من فأن يرد في بعده مال  
تضمنه ولو ادعى بغيره من ليس فيه لا يثبت بل يقبل وكذا ان ادعى التمتع في الظاهر ولو ادعى  
مغيرا لم يثبت ولو ادعى بغيره لم يعرف استلزامه الى الانتقاط حكمه بالرق فان لم يوافق  
أنا حر لم يقبل قوله في الاصح الا بيمينتين أو عام بغيره على ما بشرط ان ترضى بينة  
السبب الموقوف في قولنا يملك مطلق الملك ولا يستحق القسطة حر مسلم خلفه وصار أولى بغيره  
وان استلحقه بغيره وفي قولنا بشرط تصديق بده وان استلحقه مامرا بغيره ففيه في الاصح  
أو اثنتان لم يرد مسلم وحر على ذمى وعبد فان لم تكن يرضى عن القسطة فليقل من خلفه  
به فان لم يكن كافا أو غير كاف فبغيره أو أخيه بما أمره لا تساق بغيره الى من يعمل  
طه اليه منها ولو أقام اثنتين معا ورقتين معا على الظاهر (كتاب الهبة)

هي كقولهم من ردأ في فله كذا أو بشرط صدقة تدل على العمل بوضعه لقره فلو عمل بلاذن أو  
اذن للشخص فعمل غيره فلا شيء ولو قال أجنبي من ردع بدو بده كذا استحقه الا اذنى  
الأجنبي وان قال بالذم من ردع بدو فله كذا وكان كذا لم ينفق عليه ولا على زوجه  
بشرط قبول العامل وان سببه وتصح على عمل مجهول وكذا لم ينفق على الاصح وبشرط كون  
الجعل معلوما فلو قال من رده فله ثوب أو أرضه فسد العقد ولو ادعى ثوبه ولو قال من رده كذا  
فرد من أقرب منه فله ثوب من الجعل ولو اشترك اثنان في رده اشترى كل الجعل ولو اقرهم بجعل  
لغيره فاشركه بغيره في العمل ان قصد اعطاه كل الجعل وان قصد العمل لما اعطاه فلا يلزمه  
والثاني لعل أولئك يعملون كل منهم الفسخ قبل تمام العمل فان فسخ قبل الشروع أو لم يفسخ  
العامل بعد الشروع فلا شيء وان فسخ الملك بعد الشروع فعليه أجره الثلث في الاصح  
ولله الثلث أن يزيد وينقص الى الجعل قبل الفسخ أو فاقته بعد الشروع وجوب أجره الثلث ولو  
ملك الاق في بعض الطريق أو هرب فلا شيء للعامل وفاد فليس له سببه لنقص الجعل  
ويصدق الملك اذا أنكر شرط الجعل أو سببه في رده فان استلحق في رده الجعل فالحاقا

(كتاب الفرائض) يدين ثم كذا ثبت يؤخذ بتقريره ثم ينقض دونه ثم يباين من ثلث  
الباقي ثم ينقسم الباقي بين الورثة (قلت) فان تعلق بعين الثمرة كذا كذا الجاني والرهون  
فقلت نحن لاسم وفي قولنا فلا تأخذ منه كان اقطاعا بمع من مكاتب محببة وببعض لسانه والسبب في قولنا فلا تأخذ منه

\* (فهرسة متن المنهج اشج الاسلام ذكر بالانصاري) \*

٢٢	باب صلاة الكسوفين سنة	٢	( كتاب الطهارة )
٢٢	باب صلاة الاستسقاء سنة	٣	باب الاحداث
٢٣	باب من أخرج مكتوبة كسلا	٣	فصل سن لقاضى الحاجة
٢٣	( كتاب الجنائز )	٣	باب الوضوء
٢٤	فصل يكفن بحاله لبسه	٤	باب مسح الخفين
٢٤	فصل لصلاته أركان	٤	باب الغسل
٢٦	فصل أقل القبر حفرة تمنع رائحة	٥	باب النجاسة مسكرا الخ
٢٦	( كتاب الزكاة )	٥	باب التيمم
٢٦	باب زكاة الماشية	٦	فصل يتيم بتراب طهور الخ
٢٨	باب زكاة النبات	٧	باب الحميم
٢٨	باب زكاة النقد	٧	فصل رأت ولو حامل الخ
٢٨	باب زكاة المعدن والر كازو التجارة	٧	( كتاب الصلاة )
٢٩	باب زكاة الفطر	٧	باب أوقاتها
٣٠	باب من تلزم زكاة المال وما يجب فيه	٨	فصل انما يجب على مسلم الخ
٣٠	باب أداؤه زكاة المال	٨	باب سن أذان واقامة الخ
٣٠	باب تعجيل الزكاة	٩	باب التوجه شرط لصلاة قادر الخ
٣١	( كتاب الصوم )	٩	باب صفة الصلاة
٣١	فصل أركانه نية لكل يوم	١٢	باب شروط الصلاة معرفة وقت الخ
٣٢	فصل شرط وجوبه اسلام	١٣	باب سجود السهوية
٣٢	فصل من فاته صوم واجب	١٤	باب تسن سجدة تلاوة
٣٢	باب صوم التطوع	١٤	باب صلاة النفل قسمان
٣٣	( كتاب الاعتكاف )	١٥	باب صلاة الجساعة فرض كفاية
٣٣	فصل نذر مدة و شرط تنابعها الزمه	١٥	فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعتقد بطلان صلاته
٣٣	( كتاب الحج والعمرة )	١٦	فصل لا اقتداء بشرط
٣٤	باب المواقيت	١٧	فصل تنقطع قدوة بخروج امامه
٣٤	باب الاحرام	١٧	باب صلاة المسافر
٣٥	باب صفة انسك	١٨	فصل للقصر شروط
٣٥	فصل واجبات الطواف ستر	١٨	فصل يجوز جمع عصرين
٣٦	فصل سن للامام أن يخطف بمكة	١٩	باب صلاة الجمعة
٣٦	فصل يجب ميت لحفلة بمن دافعة	٢٠	فصل سن غسل
٣٧	فصل يجب ميت بمنى	٢٠	فصل من أدرك ركعة ولو لم يفقه لم تقته الجمعة
٣٧	فصل أركان الحج احرام	٢٠	باب صلاة الخوف أنواع
٣٧	باب ما حرم بالاحرام	٢١	فصل حرم على رجل وخنثى استعمال حريم
٣٨	باب الاحصار والفوات	٢١	باب صلاة العيدين سنة





أحدهم مائة أفرع فان خرج العتق للكاتب عتق وله المائة أو غيره عتق ثم أثر ع فان خرج لغيره عتق ثلثه أو له عتق ربعه وقبض كسبه  
 • (فصل) • من عتق عليم من يرق ولو بكفاة أو بغيره ولو لا ذنبه ولم يصبه يقدم بقاؤه الا تقرب وولاه وله عتق من قبله واولاده عتق الاب  
 أو الجدا بغيره ولو له أو الاب بغيره الجدا بغيره لا ولو لم يكن هذا الولد أبه (١٣٧) جرو ولا تشويه اليه • (كتاب التدبير) •

العوض كونه ديناً جلا ولو منفعة ومجمعا لغيره من فأكثر وقيل ان ملك بعضه وباقه يحرل  
 بشرط أجل وتصح ولو كاتب على خدمة شهر ودنار وعندنا خضاه عتق أو على أن يبيعه  
 كذا الف درهم ولو قال كاتبنا عتقك هذا الثوب بألف ونجم الا نعو على اخره به بأدائه  
 فان ذهب هذه الكفاة دون البيع ولو كاتب عبيدا على عوض منهم وعلى عتقهم بانه فالنص  
 صحت ولو زرع على فتيهم يوم الكفاة فن أدى حسنه عتق ومن عجز رقت وتصح كفاة بعض من  
 ياتمه ولو كاتب كاه مصر في الرق في الاظهر ولو كاتب بعض رقيق فسدان كان بقاءه بغيره ولم  
 يأت فأن وكذا ان أذن أو كونه على الذهب ولو كاتب سمعا أو ولا سمع ان انقضت الصوم وجعل  
 المال على نسبة ملكهما فلو عجز اجبر أحدهما وأراد الا تخلفه فلكاتبه عتق وقيل  
 يجوز ولو أبرأ من نصيبه أو اعتقه عتق نصيبه وقوم الباقي ان كان موسرا • (فصل) • يلزم  
 البدين جمعا منه جزأين للمال أو يدفعه اليهما ولو أدى في التهم الا خبره البين والاصح أنه  
 يكفي ما يقع عليه الاسم ولا يختلف بسبب البالد وان وقت وجوبه قبل العتق وبسبب الربع  
 والا فالبيع وبجره وطه ملكاته ولا حد في بيعه وهو الولد حولا لا ينجس قيمته على المذهب  
 وصار من مسئلة ملكية فان عجزت عن قبضه بغيره وله هلك وكذا لو كاتب في الاظهر  
 بغيره ما راقا وصفا وليس عليه شيء اقل من الماسد وفي قولنا لهما فلو نزل فقيمه بقى الحق  
 والمذهب ان أرض جناية عليه وكسبه ومهره ينفق من ماله وما فضل وقف فان عتق فله والا  
 فله بد ولا يعق شيء من المكاتب حتى يرزى اليه ولو ان افعال السبيده هذا حرما ولا  
 يباح له المكاتب أن يحد له ولا يقال له بد أو يرثه منة فان أبي نفسه القاض فان  
 نكل المكاتب حلف السيد ولو خرج الرزق مستحار جمع السيد بده فان كان في التهم  
 الا خبر بان أن العتق لم يقع وان كان قال عند أشده أنت حر وان خرج مبعوثا فله رده وأشد  
 بدله ولا يزوج الا بآذنه ولا ينسرى إقته على المذهب له شراء الجوارى لغيره فان وطئها  
 فلا حد ولو لم ينسب فلان ولده في الكفاة أو بدعته بعد موت سنة أشهر تبعه فلو عتق ولا يبر  
 مسئلة في الاظهر وان ولده بعد العتق لغيره سنة أشهر وكان يعلو هاتين سوروى أموله  
 ولو عمل القوم لغير السيد على القبول ان كان له في الامتناع غرض مؤنة خطه لا خوف  
 عليه والا خبره بان أبي نفسه القاض ولو عمل بعدها لغيره من الباقي فأبرأ رجع الفسخ ولا  
 الإبراء ولا يصح بيع القوم ولا الاعتياض عنها فلو باع وأدى الى المشتري لم يعق في الاظهر  
 وبما الباب السيد المكاتب والمكاتب المشتري بها أخذ منه ولا يصح بيع رقبته في الجدد فلو  
 باع فأدى الى المشتري ففي صفه القولان وجهه كسبه وليس له بيع ماله بالمكاتب واعتلى  
 جدد موثر في أمه ولو له له رجل عتق مكاتب على كذا الففل عتق ولو لمعما التزم  
 • (فصل) • الكفاة لازمة من جهة السيد بده لا فسخه الا أن يجر عن الاداء ما مؤنة  
 لمع كفاة بده ترك الاداء وان كان معفوفا فادع غرضه فله الصبر والفسخ بنفسه وان  
 شاع ما حكم ولمع كفاة الفسخ في الاصح ولو ادعاه المكاتب عند قبول التهم انصحب امهاله  
 فان أمهل ثم أراد الفسخ فله وان كان معه عرض أمهاله لبيعه فان عرض كساده ان

( ١٨ - محتاج ) أمين مكسب والافبا حوا كان أمرا قريبا وصيغة وعرض سيد بشرط فيه ماله عتق وكفاة من بعض من  
 الثالث فان خالفه بده عتق كسبه أو لم يملكه ففي ثلثه أو لم يملكه غيره ففي ثلثه وفي الرقيق اختيار وعلم بما وجب دون أن يتعلق به حتى لازم  
 وفي الصيغة لفظا بشعره بالابا با ككاتبك على كذا الففل عتق اذا أقبضه فأن حلفنا أو بغيره لا لقبنا ذلك وفي العوض كونه ديناً ولو



وأكثره خمسة عشر يوما ليلها كآقل طهر بين

حيضتين ولا حدلا أكثره وحرمه ونفاس

ما حرم بحبابة وعبور مسجد خافت تلويثه

وطهر من حدث وصوم ويجب فضاؤه

ومباشرة ما بين سنين أو ركبتها وطلاق

بشرطه وإذا انقطع لم يحل قبل طهر غير

صوم وطلاق وطهر والاستحاضة كسلس

فلا تمنع ما يمنع الحيض فيجب أن تغسل

مستحاضة فرجها فتغسله فتغسله

بشرطه ما فتطهر لكل فرض وتغسل وتبادر

به ولا يضر تأخيرها لمصلحة كسبر وانتظار

جماعه ويجب طهران انقطاع دمها بعده أو

فيه لأن عادقريبيا

(فصل) رأت ولعابا لالاع طلق دما

لزم حيض قدره ولم يعبر أكثره فهو مع

نفاس غلله حيض فان عبره وكانت مبتدأة

مبتدأة بان ترى قويا وضعيفا فالضعيف

استحاضة والقوي حيض ان لم ينقص من

أقله ولا عبر أكثره ولا تنقص الضعيف عن

أقل طهر ولا عبر ولا عبرة وقد شرط دائما

ذكره في شهرها يوم وليلة وطهرها تسع

وعشرون إن عرفت وقت ابتداء الدم أو

معتادة بان سبق لها حيض وطهر فترد

الهما وثبت العادة ان لم تختلف عن وقت يحكم

لمعتادة بميزة بغير عادة ولم تغفل أقل طهر

متغيرة فان نسيت عادتها قدرا ووقتها

فكمكافئ لافى طلاق وعادة فتقر لنية

وتغسل لكل فرض ان جهلت وقت

انقطاع وتصوم رمضان ثم شهر اكملها بيق

لوان لم لم تعد الانقطاع لبلان تصوم لهما

من ثمانية عشر ثلاثة أو لهما ثلاثة آخرها

ويمكن قضاء يوم بصوم يوم وثلاثة وسابع

عشره وان ذكرت أحدهما قبلين سكره

وهي في الحمل كل سنة لهما أو أقل النفاس

مجهو أكثره ستون يوما وغالبه أربعون

وعبوره ستين كعبور الحيض أكثره

\*(كتاب الصلاة)\*

\*(باب أو ثمانية)\* وقت طهر بين زوال

ومصير ظل الشيء مثله غير ظل استواء

المكتوب بالشمس وهو أول وقت العصر ويبقى حتى تغرب الشمس أو لا تخرب من مصر

الظل ثمانين والمغرب بالغروب ويبقى حتى يغيب الشفق الآخر القديم وفي الجديد ينقضي

بمضي قدر وضوءه سبعة زوايا وأما وقت ركعتين ولو شرع في الوقت ومد حتى غاب

الشفق الآخر جاز على الصحيح (قلت) القديم أظهر والله أعلم والعشاء متغير الشفق ويبقى

الى المغرب والاختيار أن لا يخرج من ثلث الليل وقول نصفه والصبح بالمغرب الصادق وهو

وان شأته تيم مرتين وصلى بالاول أو بعلو ولا بالثاني أو بعالمس منها التي بدأ بها أو متفقتين

صلى الجنس مرتين تيمين ولا يتيم لفرض قبل وقت فعله وكذا النقل المؤقت في الأصح ومن لم

يحدماه ولا يزال في الجسد يدان بصلى الفرض ويعيد ويصلى المقيم المقيم لفقد الماء

لالمسافر الا العاصي يسفر في الأصح ومن تبرأ بحدق في الاظهر أو لم يمنع المساء مطلقا أو

في عضو ولا سائر فلا لأن يكون بحر عدم كثيرون كان سائر لم يقض في الاظهر ان وضع على

طهر فان وضع على حدث وجب نزعها فان تعذر فغسل على المشهور

\*(باب الحيض)\*

أقل سنه تسع سنين وأقله يوم وليلة أكثره خمسة عشر ليلها وأقل طهر بين الحيضتين

خسة عشر ولا حدلا أكثره ويجرم به ما حرم بالحائض وعبور المسجدان خافت تلويثه والصوم

يجب فضاؤه بخلاف الصلاة ما بين سنين أو ركبتها أو قبل لا يحرم غير الوطء فاذا انقطع لم يحل قبل

الغسل غير الصوم والطلاق والاستحاضة حدث دائم كسلس فلا تمنع الصوم والصلاة تغسل

المستحاضة فرجها وتغسله وتغسله وقت الصلاة وتبادر بها ولو أخرت لمصلحة الصلاة كسبر

انتظار جماعه لا يضر ولا يضر على الصحيح ويجب الوضوء لكل فرض وكذا التحديد العاصي في

الأصح ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعد انقطاعه وعوده واعتادت ووسع زمن الانقطاع

وضوءا والصلاة واجب الوضوء

\*(فصل) رأت أسن الحيض أقله ولم يعبر أكثره فكمكافئ للضعيف والصبر والذكره حيض في

الأصح فان عبره فان كانت مبتدأة بان ترى قويا وضعيفا فالضعيف استحاضة والقوي

حيض ان لم ينقص عن أقله ولا عبر أكثره ولا تنقص الضعيف عن أقل الطهر أو مبتدأة لا عبرة

بان رأتها بصفة أو فقدت شرط تجب بقاها لاظهار أن حيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون

أو معتادة بان سبق لها حيض وطهر فترد البها ووثبت العادة بان نسيت عادتها قدرا ووقتها

للمعتادة بالميزة بالتيسير لا العادة في الأصح أو متغيرة بان نسيت عادتها قدرا ووقتها

سكتة أو المشهور وجوب الاحتياط فيحرم الوطء من المسحوق والقراءة في غير الصلاة

وتصلى الفرائض أبدأ وكذا النقل في الأصح وتغسل لكل فرض وتصوم رمضان ثم شهر

كل ما بين فصل من كل شهر أو بعة عشر ثم صوم من ثمانية عشر ثلاثة أو لهما ثلاثة آخرها

فيحصل في اليومان الباقيان ويمكن قضاء يوم بصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر وان حفظت

شبه أفلاطين حكمه وهي في المحتمل ككافئ في الوطء وطاهر في العادة وان احتل انقطاعا

وجب الغسل لكل فرض والاظهر أن دم الحامل والنقابة بين أقل الحيض وفضل

النفاس لحظة وأكثره ستون وغالبه أربعون ويجرم به ما حرم بالحيض وعبوره ستين

كعبوره أكثره

\*(كتاب الصلاة)\*

المكتوب بالشمس وهو أول وقت العصر ويبقى حتى تغرب الشمس أو لا تخرب من مصر

الظل ثمانين والمغرب بالغروب ويبقى حتى يغيب الشفق الآخر القديم وفي الجديد ينقضي

بمضي قدر وضوءه سبعة زوايا وأما وقت ركعتين ولو شرع في الوقت ومد حتى غاب

الشفق الآخر جاز على الصحيح (قلت) القديم أظهر والله أعلم والعشاء متغير الشفق ويبقى

الى المغرب والاختيار أن لا يخرج من ثلث الليل وقول نصفه والصبح بالمغرب الصادق وهو

ومصير ظل الشيء مثله غير ظل استواء الشمس وهو أول وقت العصر ويبقى حتى تغرب الشمس أو لا تخرب من مصر

الظل ثمانين والمغرب بالغروب ويبقى حتى يغيب الشفق الآخر القديم وفي الجديد ينقضي

بمضي قدر وضوءه سبعة زوايا وأما وقت ركعتين ولو شرع في الوقت ومد حتى غاب

الشفق الآخر جاز على الصحيح (قلت) القديم أظهر والله أعلم والعشاء متغير الشفق ويبقى

الى المغرب والاختيار أن لا يخرج من ثلث الليل وقول نصفه والصبح بالمغرب الصادق وهو

ومصير ظل الشيء مثله غير ظل استواء الشمس وهو أول وقت العصر ويبقى حتى تغرب الشمس أو لا تخرب من مصر







فلو روي اساقفة القصر قصر الجندی دون ما روي قصد سفر طوطي لا فسار ثم نوى رجوعاً وتقطع فان سار قصر جدي لا يترخص العاصي بغيره كما سبق وانشره قلوا أن شاء الله ما حرم جعله معصية فلا ترخص في الاصح ولو أن شاء الله عاصياً ثم تاب غشاً السفر من حين التوبة ولو لا قنديل يمتد لحظة لزمه الانعام ولو عفا الامام المسافر واستخاف ستمائة المقتدون وكذا الوعد الامام واقتدى به ولو لزم الانعام مقتداً بقصدت صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثاً ثم ولو لا قنديل يمتد لحظة لم يمتد سفر اغبان معصياً أو بمن جهل سفره أو لم يعلم مسافر أو شك في نيته قصر ولو شك فيها فقال ان قصر قصرت ولا ألتفت قصر في الاصح وبشرط لا قصر نيته في الاحرام والتحرز عن مناهية داماد ولو احرم فاصراً ثم تردد في نية قصر أو يتم أو في نية القصر أو قام امامه كاللثة فشكل هل هو متم أم ساهته ولو قام القاصر الثالثة عدلاً بلا موجب للانعام بصلاته وان كان سهواً عاد وجده وسلم فان أراد أن يتم عاد ثم مضى متعمداً بشرط كونه مسافراً في جميع صلاته ولو نوى الإقامة فيها أو بلغت سفينة دار إقامته أم والقصر أفضل من الانعام على المشهور اذا باع ثلاث مراحل والصوم أفضل من الفطران لم ينص عليه \* (فصل) \*

يجوز الجمع بين الظهر والعصر بعد تأخير أو المغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل وكذا القصر في قول فان كان سائر وقت الاولي فتأخيرها أفضل والا فمكسبه وشروط التقديم ثلاثة البدعة الاولى فلو صلاهما جنباً فسادا فقدت الثانية ونية الجمع ومحلها اول الاولي وتجوز في تأخيرها في الاظهر والموا لا بان لا يعول بينهما فاصل فان طال ولو بعد وجوب تأخير الثانية الى وقتها ولا يضر فصل يسير ويعرف طوله بالعرف ولتتم الجمع على الصحيح ولا يضر تخالط طبع خفيف ولو جمع ثم لم ترك ركن من الاولي بطلاناً بعد ما اجامعاً ومن الثانية فان لم يطل تدارك والابطال ولا جمع ولو جهل أعادها لوقتها ما اذا أخر الاولي لم يحجب الترتيب والموا لا نية الجمع على الصحيح ويجب كون التأخير نية الجمع والا فمكسبه وتكون قضاء ولو جمع تقدمت فاصلاً بين الصلاتين مع ما بطل الجمع وفي الثانية بعد الا بطل في الاصح أو تأخيرها فاقام بعد قرائنها لم يوتر وقبسه يجعل الاولي قضاء ويجوز الجمع بالمعتمد بما والجدي منه تأخير أو شرط التذمير وجوده أو له ما والاصح اشتراطه عند سلام الاولي والتلج والبرد كعمران ذابوا لاظهر تخفيف الرخصة بالمصلحة جماعة \* (باب صلاة الجمعة) \*

في طريقه \* (باب صلاة الجمعة) \* انما تعين على كل مكاف حذر كمرقيم بالمرض ونحوه ولا جمعة على معذور بمرخص في ترك الجماعة والمكاتب وكذا من بعضه رقيق على الصحيح ومن سمحت ظهره سمحت جمعة له أن ينصرف من الجماعة الى امرئ ونحوه فيحرم انصرفه ان دخل الوقت الا أن يزيد ضرورة بانتظاره وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجداً مركباً ولم يشق الركوب ولا يعي يجد فاشأ أو هل القرية ان كان قريماً جمع تصعب بالجمعة أو بلغه صوت عال في هذه من طرف يلهم لباد الجمعة لتلزمه والا فلا ويعزم على من لزمه السفر بعد الزوال الا أن عكسه الجمعة في طريقه أو ينصرف بخلافه عن الرفقة قبل الزوال كرهه في الجدي ان كان سفر امبا حوان كان طاعة بجاز (قلت) الاصح ان الطاعة كالإباح والله أعلم ومن لا جمعة عليهم تسن الجماعة في ظهرهم في الاصح ويحفظونها حتى عذروهم ويندب لمن أمكن زوال عذره تأخير ظهره الى الأيسر من الجمعة ولغيره كالزوال من تجهلها أو اعتصم بها شرط غير مباشر ولو أحد ما وقت الظهر فلا تقضى جمعة فلو ضاع عنها صلواتها ولو خرج وهم فيها وجب الظهر بناءً في قول استئذاناً والسبوق كغيره وقبل بجمعة الثانية في تمام

نظم صلاتهما فلا يصح مع اختلافه كمنكوبه وكسوف أو جناً أو به ص أو بقاض ومفترض يتغل وفي طوله بقصيرة وبالعكس والمقتدى في نحو ظهر يصح أو مغرب يسبوق والافضل متابعتها في غروب وتتمه إذا خروفي عكس ذلك إذا تم ما راقه والافضل انتظاره في صبح ويقنث ان أمكنه والترك وله فراقه ليقنث ووافقه في سنن فتمش مخالفة فيها وتبعه بان يتأخر تحريمه ولا يسبقه ركنين فليكن عاداً عالماً ولا يتخلف ما لا عذر فان خاف بطلت صلاته والعذر كان أسرع امام قراءته وركع قبل ان تمام ووافق الجماعة فتيها وبسب خلفه عالماً يسبق بأكثر من ثلاثة أو كان طوله والا تبقه ثم تدارك بعد سلام فان لم يبقه الشك بسنة فمذركاً يوم علم أو شك قبل ركوعه بعد ركوع امامه أنه ترك الفتحة فغير ركوعها وبسب كس وان كان بعدهما لم يعد لها بل يصلى ركعة بعد سلام وسبوق ان لا يشتغل بسنة بل بافتحة الآن بفن ادراكها واذا ركع امامه ولم يقرأها فان لم يشتغل بسنة تبعه وأجزأه والا أقدرها

(فصل) تنفع قدره ونحوه امامه من صلاته وله قطعها وكذا الا لا يتركها وتطول امام وتركة سنة معذور ولو نواها مفترق في أثناء صلاته جاز وتبعه فان فرغ امامه أو لا فكمسبوق أدوه فان انتظره أفضل وما أدركه مسبوق فأؤله صلاته فبعد في ثالثة من القنوت ومغرب التشهد وان أدركه في ركوع محسوب واطمان يقبل قبل ارتفاع امامه عن أقله أدرك الركعة ويكره لم يركع في ركوع فلو كبر واحدة فان نوى التحريم فقط انعقدت والا فلا وأدركه في اعتداله فما بعده وفاقه فيه وفي ذكره ذكره كراية الله تعالى له وإذا سلم امامه كبر اقامه أو قبله ان كان محجل

أنفذ أحد العزلة تعزيز من صفاته مشقة (مطلب الصواب والالتزام بالحق) دفع عائل على موم وبجيب  
ضع ونس ولو حوكة قد صعدا برسم حقون الدم لمدا لاج سافاة (١١٧) ودفع بالاعتناق أمكن كهر فز حوافه

كانت تسمى الاصح أو صلحا بشرط الأرض اننا بشرط اسكانهم وبإشهاد الكائنات جازوا  
أطلق فالاصح المنع أولهم خروا ولهم الاحداث في الاصح وينعت وجوبه بوقيل له بان  
رفع يده على بناءه ولم والاصح المنع من السلوة انهم لم كانوا اجمعوا منطه لانه لم ينعوا  
التي كوي بيشيل لاجرو بغال الخبيسة ويركبها كلف وركب خبيس لاجد وديلا وارج  
ويقال في أصح الطرق ولا تروا لاصح وديلا وركبها كلف وركب خبيس لاجد وديلا وارج  
دخل حماره على حماره من آخره من ثيابه جعل في حقه خاتم حديد أو رصاص ونحوه وبعث  
من اسماعه المسلمين شركوا فيهم في عز وروا المسج ومن الظاهر خروا خروا وركبوا  
ولشرط هذه الامور ثلثا والتمتنع العهد دولة لثانيا أو امتنعوا من البقرة يوم اجراء  
حكم الاسلام تنقض ولو زعمى مسلمة أو اسام بنسكاج أول أهل الحرب على هوية  
المسلمين أو من مسلمين دينه أو وطن في الاسلام أو القرآن أو ذكر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أو سعة الاصح أنه ان شرط انتقاض العهد تنقض والا تلازم انتقض العهد  
بقتال جاز ذممه أو غير له يجب ابلاضعا معنى الظاهر بل بقتال الامام فيه قتلا و  
وما وجد له ان أسلم قبل الاختيار المنع الرق واذ بطل امان وجال لم يعل امان تاسم  
والصانع في الاصح واذ لا تروا في العهد والحق داو الحرب بل المان

(باب الهدية) • عقد هذا الكفار انهم غنص بالامام وانه فيها والبيعة يعززون لوالى الامام  
ايضا وانما عقد له كعقدنا قوله مددوا هبة او جادوا سلامهم او بذل خبز فان لم يكن  
سوانت او بعد اشهر لاسنة وكذلك اتمى الى الظاهر والضعف نحو عشر سنين فغدا ومضى ولا على  
الجارى فتقولنا تقرى في الصفقة واطلاق المتديسده وكذا شرط فاسد على الصحيح بان شرط  
منع هذا سرا لا يركل ما لا اله الا الله فمعدون دينار او بدفع مال الهيم ونقص الهدية  
على ان يتنفسه الامام حتى شاعوى صحت وجب الكف عنهم حتى تنقضى او يتنفسوها  
تصرف او قلنا ومكانة أهل الطر بعمو زماننا او قلنا مددوا وانما تنقض جازنا لا غارة  
وعلمهم وباتهم ولو تنقض بعضهم ولم ينكروا الباقى بقوله لا نل ان تنقض فبهم ايضا وان  
انكروا بان شرط الهيم او اعلم الامام بقبولهم على العهد فلا يوافق خيباتهم فله بدعدهم  
اليهم ويبلغهم للامن ولا يابط عقد القسمة ولا يعوز شرط ودسمة فانما ينقضه فان شرط  
سد الشرط وكذا العقدى الاصح وان شرط ومن جاء اوله كذا رد الخصال امر القريب  
فمع مهر الى زوجة فى الظاهر ولا رد وصى ومجنون وكذا العبد دسوسه لا مشيرة له على الدعب  
رحنه هدية مطلبة اليها لا خيرة الا ان يقدّر المالك على قهر الطالب والهر بینه  
معنى الرد ان يعنى بينو بين طالب ولا يصير على الرجوع ولا يلزم الرجوع وله قتل الطالب  
ولنا التصريح به لا التصريح ولو شرط ان يردوا من جاعهم مردها لانهم لو اوافقوا  
فقدضوا لولا الظاهر او شرط ان لا ردوا • (كتاب الصدقات الفاضلة)

كانوا يرون انما اكل كول بذهبي حلق اوله بان قد عليه والاينقر مرقق حث كان وشرط  
 اناج وصا مل مناكت وتعل ذكامة كايينلو شارك جنوسى مسلف ذق اواميد  
 روم وروا زلا كايين وسمين فلان بق انا لمر ققت اولته لمر مسكند بوح ل  
 اولوا انعكس او جودا معال او جودا لمر تبا لم ينف اسدده لمر ويعل ذق مبي

ورد سلام علی جماعتہ و اذ اؤستلا علی نحو قاضی حاجت و آکل و لاد علیہ و انما یجب ابلہا علی مسلمہ کہ حرمہ مستطیع و غیرہ و یجنون و اولو خلف طریقہ و حرم مطہر و سر بلاذن ربہ و حال جہاد و بلاذن اسلمہ المسلم لا سقر علیہ فاعلم فرض فان اذن تخرجہ و جیسر و جو عمان لم

وبأنه غاف ولو اختلف خبره فلا أثر لقوله وذبح زملوه وقوله على ألف (٥٧) فضية أو لا تلزم أي من نحو خر زملوه أو من نحو

نحو عجل لم يقض قبل أو على فلا شيء وحالف  
مقرى على أو ندى أو سي ألف وحرف وعوله  
بوجه فقال بل ألف آخر وفي قوله  
تلقوا رداً من مقره في قوله في ذنبي أو  
دينار أو ثوب ببيع أو هبة أو شيء فاعى  
فما لم يقبل وله تحليف القره فان نكل  
فما لم يقبل وبلى أو قال هذا زمل لم يرد  
أو هبة من يذبل من مهر وسلم لم يذ  
وغيره له مهر وضع استثنى فاعى  
فراغ لا تقرأ وتصل ولم يستغرق ولا يجمع  
في استغرق وهو من الثبات في أو عكس فاعى  
قوله على عشرة أو تسعة أو اثنا عشر لم يرد  
تسعة أو من غير جنسه كما في مهرهم إلا  
قربان بن ثوب في تسعة دون ألف وسن  
معن كهذه الدار له الألف البيت وهو لا  
العدا الواحد وحلف في يائه (٥٨) (قوله)  
أقر باب فان ألقته بنفـ شرط إمكان  
وتصدق مستحق أهله ولو استحق اثنان  
أهلاً من صدقوا مائة كان كمثل شرطاً  
قوله الصاحبه والأمان قال هذا أوله  
ثبت نسباً بلا أدلة وعلقته في علمه  
نحو أن ألقته بغيره كهذا أقر أو هي  
شرط مع ما يكون الحق به وحالاته وان  
نقله كون المقر لأوله عليه موكنة وأما  
حائراً فلو أقر أحد حائرين بالشدون  
الآخر لم يشارك المقر ظاهره فان مات  
الآخر ولم يرعاه المقر ثبت النسب وأما  
حائراً فلو أقر أكثر نسب بغيره ولم يورثه الآخر  
يحببه كالأقر باب في النسب الأثر  
(٥٩) (تجلب العارية) • أو كأنه مستعير  
وميل ويستعير ومير شرط فيه ماني  
مقرض وملك المنفعة أكثر لاستعير  
وفي المستعير تعيين وأطلاق تصرف وله  
الباب من يتوقفه وفي الصلوات انتفاع بما  
مع بقائه ذكر استعير وأقره في أمه  
لخدمة وكافر مسلماً وفي السنة لفظاً  
بشعر بالاذن في الانتفاع كما عرفت أو  
بطلبه كما عرفت مع لفظه الآخر قوله

والفرق في جاديه ولا تمنع منفعة البضع الا شقو بشركاً من مائة من الخرق الاصح وإذا  
نقص المصوب بغير استماله وجب الاشروع كذا في النقص به بأن يلى التوبى في  
الاصح (٦٠) (قوله) • ادعى تلفه وانكر المالك صدق الغائب بيمينه على الصحيح فلا حلف غريمه  
المالك في الاصح ولو اختلفا في قيمته أو الثياب التي على العبد المصوب أو في صبي خلق صدق  
الغائب بيمينه على المصوب صدق المالك بيمينه في الاصح ولو ردته المصوب القيد لم يرد منه شيء  
ولو مصوب بيمينه مشترطاً بالرد شخص ووجه ثم إياه قابلاً لمصوب نصف درهم فرددته  
خسبه حتى قسم الا فمن أقصى القيم (قلت) ولو ردته بيمينه مشترطاً بيمينه نصف درهم فرددته  
ورد الاخر وقبضه ومان أو تلف أحد مائة صاعاً أو في دماً كالمزلة ما يفي في الاصح وقوله  
أعلم ولو حدث نقص يسرى الى التلف بأن جعل المصوب يمينه في التلف وفي ثوبه لم يرد  
أرش النقص ولو جسي المصوب في عقاله بيمينه مال المالك الغائب فليجبه بالأقل من قيمته  
والمالك ان تأمى به غريمه المالك والعصى عليه تفرعون فان بقى بما أخذ المالك ثم  
يرجع المالك على الغائب ولو رد العبد الى المالك يبيع في الحناية يرجع المالك بما أخذ  
الجنى عليه على الغائب ولو غصب أو شافق نكران الجير المالك على رده أو ردته ولو اعادة  
الأرض كما كانت أو اتى الردون لم يطالب المالك ان كان له فيه غرض أو لا يرد بل لا يرد  
الاصح ويقاس بغيره كذا في حصر البروطه وما إذا أعاد الأرض كما كانت ولم يبق نقص فلا أرش  
لكن عليه أجرنا مثل المدعى لا يردون بقى نقص وجب أرشاه معه ولو غصب بيمينه ثوباً ونحوه  
وأما ما تضمنت قيمته دون قيمته موزع مثل المصوب في الاصح وان نقصت القيمة فقط  
لزمه الارش وان نقصت المصوبه الباقي مع أرشاه ان كان نقص القيمة أكثر والاصح  
أن السهم لا يجرى نقصه من أرشاه وإن كان كسرة نسبه لغير النسب ان لم يصنع لغيره  
نسباً آخر فاعاد ولو غصب عيراً ففقرتم تخال فالاصح أن لا يخل للمالك وعلى الغائب  
الأرش ان كان لخل أنقص قيمته ولو غصب عيراً ففقرتم تخال فالاصح أن لا يخل للمالك وعلى الغائب  
والجاء المصوب بيمينه (٦١) (قوله) • زباداً لمصوب ان كانت أقرضاً كقصة أو فلا شيء  
لغائب بيمينه أو المالك تكليفه بوجه كما كان أمكن وأرش النقص وان كانت عينا كسنة  
وغراس كلف القاع وان صبغ الثوب بيمينه أو أمكن فيه الجير على الاصح وان لم يكن  
فان لم يرد قيمته فلا شيء للغائب فيه وان نقصت لزمه الارش وان وادى شتر كلب ولو شاعرا  
المصوب بغيره أو أمكن القير لزمه ان شق فان تحرقه المذهب كالتلف فيه تفر به على الغائب  
أن يطعم غير الخلق ولو قبضت بثوبه يبي عليه أخرجت ولو أقر جهلى فبينة كذلك  
الآن يخلف تلف نفس أو مال موصوفين ولو وطئ المصوب بغيره بالشرع حدان جهلى فلا  
حد وفي الحالف يبيع المهر لأن اتعلاه على الجب على الصحيح وعليها الحدان وعلت وطئه  
المشترى من الغائب كوطئه على الحد والمهران غريمه لم يرجعه على الغائب في الاظهر وان  
أقبل عليها بالشرع بغيره فوطئ بغيره يبيون جهلى لم يرد عليه قيمته عوم الانصال  
ويرجع جهلى المشترى على الغائب ولو تلف المصوب عند المشتري وغريمه لم يرجعه وكذا  
لو تعيب عند في الاظهر ولا يرجع غريمه من مائة المستوفاه في الاظهر ويرجع غريمه ما تلف  
عنده وبأرش نقص بطله وغراسه الا في النقص في الاصح وكله ولو غريمه المشتري يرجع على  
غريمه الغائب لم يرجع على المشتري وما لغيره (قلت) وكل من البنت فيه على يد  
الغائب كالمشتري وإنه أنتم (٦٢) (تجلب الشفعة) •



أودت الأزام عصفه وقيلشوان لم يلقه فر جنى  
 أو ان أومى خسعتلى ألقا فانت طالق  
 فمضت أو أ تروى رماح فى بيتى بانث ألف  
 كعالتى نكسك ان خسعتلى ألقا فانت طالق  
 وضعت أو علق باه اعمال فوضعت بين  
 يد به بانث فلكه ك ان علق بهو القياض  
 وأقرن به مايدلى على الاعطاء وأخذ بيده  
 منها ولو لم يكن هشرطاً فى ان قبضت ويقع  
 رجعا ولو علق باعطاءه عديصة سلم أو دونها  
 فاعطته لأم لم تطلق أو لم تطلق فى  
 الأولى ومهر مشلى فى الثانية فان باعها  
 فى الأولى فهدو مهر مشلى أو بلا صفة  
 طلقك بعد ان مع بيعه وله مهر مشلى ولو  
 طلقك أنت فلا تلوهر ألقا فانت دونها تطلق  
 ما ملكك لله أنت أو طلقه عاتقك أو بعد القا  
 وتغيره أو بما توقع به أو طلاقاً فانت طالق  
 غدا أو قبله بانث بهر مثل ولو انك دخلت  
 فانت طالق أنت ألقيت ودخلت طلقك  
 به واختلاع أجنبى كاختلاعه ولو كملها  
 أن تخلعه ولا أجنبى فوكملها انتغيرت  
 اختلاعه فذلك أو بحالها أو صرح بوجوه  
 كذا أو بولاية لم تطلق أو باستقلال تلع  
 بمصوب (فصل) • ادعت خلعاً  
 فأنكر حلف أو ادعه فأنكرت بانث ولا  
 عوض ولو اشتقاً فى عدد طلاق أو صفة  
 هو ضه أو قدره ولا يثبت الخلع بغير  
 مهر مشلى ولو نال أو أوصى بوجوه  
 (كتاب الطلاق) • أو كاته مغبوع  
 ولا بد فيه من طلاق وشرطه فكيف  
 الاسكان واختيار الإصم من مكره أو ان لم  
 يور وشرطه كراهة أو مكره على الملعوبه  
 عليه لا خلاص ولا مكره من دفعه ولو أنه  
 امتنع حقه ومحصله فهو غيبه دور  
 كعرب شد بدان ظهوره فربنة اختشوا كان  
 اكراهه على ثلاث أو صريح أو تعلق أو  
 طلقك أو طلاق ميسمة تعلق وتورنى  
 الصفة مايدلى على فراق مبرعاً أو كراهة  
 فبغير مبرعاً بلا صفة وهو مشق طلاق  
 وفراق وسراح وترجته كطلقتك أنت  
 طالق أنت معلقة باطلاق مكرهك بنده شبهة بقرها كطلقتك أنت طالق أنت معلقة بخلافه بقره بنده

والاصح أنه دين وبدن من قال أنت طالق وقال أودت انك دخلت أو انك شاعر يدو لقال فانت طالق  
 طالق أو كل امرأتى طالق وقال أودت بهن فاصبح أنه لا يقبل ظاهر الاقرار منسبان  
 نامة وقالت تزوجت فقل كل امرأتى طالق وقال أودت غير الخاصة (فصل) •  
 قال أنت طالق فى شهر كذا أو فى بخرته أو اوله وتغير بأول جزمته أو فى تمساره أو اول يوم منه  
 فبغير اول يوم أو آخره بغير شهر من الشهر وقيل بأول النصف الآخر ولو قال ابلافاً بغير  
 يوم فغير يومين غداً أو من ألقى مثل وقته من غداً أو اليوم فان قاله غير يومين غداً  
 والا فلو به بقاس شهر وصفاً أو أنت طالق أمس وقد ان يقع فى الحال عند البعوض  
 الحال وقيل لغو أو قد أنه طلق أمس وهى الاثمة عند مدق بيته أو قال طلقك فى كذا  
 آخر فان عرف مدق بيته والا فلو أو ادان التعلق من كمن دخلت وان أودت ومضى ما وكما  
 وأى كفى وقت دخلت ولا يقتضين نور ان عاتق بانثان فى غير طلع الا أنت طالق انك دخلت  
 ولا تكره الا كمل لو قال اذا طلقك فانت طالق ثم طلق أو علق بصفة فوجدت مطلقاً  
 أو كما وقع طلاق عاتق ثلاثاً فى جمرة أو غيرهما طلقك ولو قال وتغيره أو بيع ان طلقك  
 واحدة فبغيره وان تثنين فبعد ان ثلاثاً ثلاثاً أو بعد القا بقعة طلقك أو بعد القا  
 مرتباً عاتق مشرة ولو علق بكما القصة عشر على الصحيح ولو علق بنق فعل فلهذه ان عاتق  
 بان كمن لم يندسلى وقع عند الرأس من المشور أو بغيرها عند مضى زمن يمكن في ذلك الفعل  
 ولو قال أنت طالق أنت دخلت أو أنت لم تندسلى يقع ان وقع فى الحال (فصل) • لا يبرعوى  
 فتعلق فى الاصم ولله أعلم (فصل) • عاتق بمحل فان كان حل طاهر وقع ولا  
 فان ولدت لموسنة أشهر من التعلق بان وقوه أو لا كثر من أو سبع سنين أو بينهما  
 ووطئوا ولكن جدونه به فلا ولا الاصم وقوه وان قال ان كنت حاملاً كسر فطقتك أو  
 أنتى فطقتين فلو لم تجدوا وقع ثلاث أو ان كان (فصل) • ذكر الصلوة أو أنتى فطقتين فلو لم تجدوا  
 يقع شئ أو ان ولدت أنت طالق فقلت انسين مرتباً طلقك بلاول وانقضت عدتها بانثان  
 وان قال كملها ولدت فقلت ثلاثة من حمل وقع بالاوين طلقك وانقضت بانثان ولا يقع  
 به ثلاثة على الصحيح ولو قال لا ربع كملها ولدت واحدة فمواطأتى فقلت مع طلقك  
 ثلاثاً ثلاثاً أو مرتباً طلقك اربعة ثلاثاً كذا الأولى ان قبضت عدتها أو الثانية طلقك أو الثالثة  
 طلقك وانقضت عدتها لم يولد نسماً وقيل لا تعلق الأولى وتعلق الثانية طلقك طلقك وان  
 ولدت ثلاثاً معاً ثلاثاً طلقك الأولى بان ثلاثاً ثلاثاً وقيل طلقك طلقك طلقك  
 واتصدق بدينها فى جميعها أو طلقك لافى ولادته على الاصم ولا تصدق فى تعلق بغيرها ولو  
 قال انك حسنتاً ألقا طلقك تزوجت أو كذب ما صدق بيمينه لم يقع وان كذب واحدة طلقك  
 قضا ولو قال ان أودت أومى طلقك فانت طالق قبله ثلاثاً فمواطأتى فمواطأتى وقيل لا شئ  
 ولو قال ان طاهر منك أو ألبت أو لادته أو وضعت بيمينك فانت طالق قبله ثلاثاً فمواطأتى  
 العاتق به فى صفة الخلاف ولو قال ان وطئتكم مباحاً فانت طالق قبله ثم وطئتم لم يقع فعلاً  
 ولو طلقه بيمينه انحطاباً بشرطه على فوراً أو غيبة أو بيمينه أجنبى فلا فى الاصم ولو قال العاتق  
 بيمينه شئت كراهة عليه وقوه وسلى لا يقع ما طاولا يقع بيمينه مخصص وقيل يقع مع غير  
 ولا رجوعه لى البينة ولو قال أنت طالق ثلاثاً لا بانثاه زيد طلقه فشاء طلقه فانت طالق  
 وقيل تقع طلقك ولو عاتق بغيره ففعل ناساً لا تعلق أو مكرهه لم تطلق لى الظاهر أو بغيره  
 محرم بالبيعة وعلم به فكذلك لا يقع فعلاً (فصل) • قال أنت طالق وأشار



كما الأول والثالث فثلاث أو الأربعة  
 فواحدة أو اثنتي أو الثلاث فثلاث  
 وصح في أنت طاق وطاق وطاق تأ أكد  
 ثلث ثلث الأول بغير و قال خلفه قبل طلة  
 أو بعد طاعة أو طلة بعد طاعة أو قبلها  
 طلة ثلثان في دخولها وفي غيرها  
 طلة طلة و لو قال و بـ دخلت دخلت  
 فانت طاق و طاق قد دخلت ثلثان  
 كانت طاق طلة مع طلة أو معها طلة  
 أو طلة طلة أو ادع و الا فاحد و لو قال  
 طلة في طلقتين و قد مدع في ثلاث أو  
 حاد باره فثلاث و الا فاحد أو بعض  
 طلة أو نصف طلقتين أو نصف طلة في  
 نصف طلة أو نصف و ثلث طلة أو نصف  
 طلة و لم يد كل جز من طلة فطلة أو ثلاثة  
 أصناف طلة أو نصف طلة و ثلث طلة  
 ثلثان أو أربع أو وقت عليكن أو يسكن  
 طلة أو طلقتين أو ثلاث أو و بعرف على  
 كل طلة فان قد تو و ربع كل طلة عليهن  
 و مع في ثلثين ثلث و ثلاث و ربع ثلاث  
 فان قد بعهن و بن (فصل في طاعة)  
 استأجر بشر طاعة السبي فلو قال طاق  
 ثلاثا لثلاثين و واحدة فواحدة أو اثنين  
 و واحدة أو واحدة ثلاث و لو قال ثلاثا  
 لثلاثين أو واحدة أو ثلاثا لثلاثين  
 أو نحوها لثلاثين أو ثلاثا لثلاثين  
 طلة ثلاث و لو سب طلة ثلث شأته  
 أو ثلث شأته أو لأن شأته و قد صد  
 فله منع اعتد كل مقد و حل و لو قال  
 يا طاق استأجره و مع (فصل في شلق)  
 طلاق فلا يؤد عدة لائل و لا يفتي الورع  
 و لو طاق ثلثان بتقضي و جعل فلا أو واحد  
 به أو و جب طلق أحداهما و ز به  
 و بيان أول و ز به و قد منع منه في بيان  
 فان ما لم ير شلق بيان و لو أنه استأجره بل  
 بقرع فان قرع سقي أو قرع في الاشكال  
 و لو طلق أحده و ز به بهما أو جعلها  
 و قد سحر و لم لا طلاق بيان أو قد

مقبضين فوجعها فأفكرت أن اتفادى رقت الانقضاء كيوم الجمعة، وقال واجبت يوم الخميس فقال لي السبت صدقت بيمينه أو على وقت الجمعة كيوم الجمعة وقالت انقضت الخميس وقال السبت صدقت بيمينه وان تال على المسكين بالانقضاء فلا صرح رجيع بيني وبين الدعوى فان ادعت الانقضاء ثم ادعى رجعة قبله صدقت بيمينها أو ادعاه قبل انقضائه لمقات بعد صدق (نقلت) فان ادعى بعد صدق والله أعلم. وحتى ادعاهوا العتبات صدقت ومنى انكرتها وصدقت ثم اعترف قبل اعترافها لما خلق دون ثلاث ذوات ولو عشت على رجعة أو انكرت صدقت بمن وهو مقرها لها فان قبضت فلا رجوع. والافلاحة بالانصاف

● (كتاب الأيلاء) ● وحلفوا ورجع طلائع الجيتم من وعظماؤهم فلقوا فوفوا ببيعة أشهر والجد يدانه لا يتعص بالخلف بالله تعالى وسفاته بل علقه بطلاقة أودعتنا أو قالان وطئت فقله على صلاتنا وأوصم أو بجمع أو بفتح كان وسألوهم ألب أنجي عليه فبين محضتان نكحها فلا يملأوا آسن رضاء أو فرتاء أو آل يجمعو بفتح ص على المذهب ولولا الله لا وطئت أو بفتح أشهر فذاضت فوفوا لا وطئت أو بفتح أشهر وهكذا مراا انايس بولوى الاصم ولولا والله لا وطئت نجسب أشهر فذاضت فوفوا لا وطئت سفقألا أو ناسكل حكمه ولوقد يجب بعد الحصول إلى الأربعة قول عيسى صلى الله عليه وسلم قول وان تلن حسوله قباه الا وكذا قولنا في الاصم وانقلصه صريح وكذا فين صريحه تنبيه ذكر بفرج وروموجام وانقضض بكر والجد يدان ملا منو مياضغو مياشروا ثابا لوعيا لوالتر يانا ونحوها كآيات ولولا لان وطئت فبدي حرف زل املك عنه زال الا يملأه فوفوا فبدي حزين ظهاري وكلن ظاهر قول والافلا ظهاري ولا يملأه بانو بحكم مظاهره لولا فان ظهاري ان ظاهرت فليس بولوى حتى يظهر اوان وطئت فضر تلك طالح قول فان وطئ طلقت الفرة وزال الا يملأه الا ظهاري أو قال لا يبع والله لا يملأه يمكن فليس بولوى في الحال فان جامع ثلاثا فبولس الرابعة فبولان بعضهن قبل وطئوا زال الا يملأه فوفوا لا يامع كل واحد تسكن فبولس كل واحدة ولولا لا يملأه على السنة الا مرفليس بولوى في الحلق في الظاهر فان وطئ ببق منها أكثر من أو بفتح أشهر قول (فعل) ● بول أو بفتح أشهر من الا يملأه فافاض وفرجة من الرجعة قولوا أنه أسعدنا بعدد قول في الدنيا فطلعت فاذا أسلم استوفت ومانع الوطء ولم يغل يسكاح ان وجد قبله فبلغ للذة كدوم واسموم ومرض وجنون أو فوها هو حسي كسفر ومرض منع وان حدث في الدنيا فطعمه فاذا زال استوفت وقيل تبي أو شري كبيض وصوم نقل فلا يبع فرض في الاصم فان وطئ في المدونة لا فامطابعت بان يني أو مطلق ولوركت سقها فاما المطابعت بعد وتصل القيتن بفتح حة قبل ولا مطابعت كان مباديع وطه كسعى ومرض وان كان بدمع طبع كرض طوبيان بقول اذا قدوت فئت أو شري كسوم فالذهب أنه طالب بطلاق فان عصى وطه سعت المطابعتان أبا القيتن والعلاق فالظهر أن القاضي يطلق عليه طلقة وأنه لا يحل ثلاثا أنه اذا وطئ بعده طلق بركه فافواه

• (كتاب الفهارس) •

[illegible]

طالق وقصد الاحنة قبل منه لان قالوا طالق وقصد اجنية اول زوجيه احدا كالحالق وقعو وجسوراى ما تسميان









لأعدائه قبل ولايته أو أذاعها في صلها ومن له خصوصاً الأجازة من أن يشب عليها أو يردأها أو يضمها إلى المال ولا يضي بخلافه فإنه ولاه في حق بقله أو قلته ينعض لانعزاله لفسد بعضه ووفق كل وشريك في المشتراك وضي اسكن لم يردأ في حق عليه أو حلف المدعي أو أقام بینه وسأل القاضي أن يشهد بذلك وألحكم بالتبطل والشهاد (١٢٩)

وتمتعتان اسداهما ولاخرى بل وان الحكم واذا حكم فيان بمن لا تقبل شهادته أو خلافه أو أجمع أو فاس جلي بأن لا حكم وقضايرت على أصل كذب بل قد ظاهر الوروى ووقفها حكمه أو شهادته أو شهادته اشدان أنه حكم أو شوبذالم بعد بل حتى يد كروه حلف على ما له تعالى اعتماد على شطاحو موثبه ان وفق بأمانته و رواية الحديث بها محفوظ (فصل) في تحبسوية بين انصمين في الاكرام كقبيل وشول واستماع وطاعة وجعو جواب سلام ومجلس وله رفع سلم واذا حضرا مكنت أو قال ليشكم المدعي فإذا اتى طالب خصمه بالجو ايمان أثر فذلك أو انكر سكت أو قال للمدعي أنك عشتان قال بالهة وأو بدع لممكن أو لا ثم أقامه اقبالت وإذا ازمع مدعون قدم سبق علم بفرقة بدوى ومن تقديم مساعرين مستوفزين ونسوة ان فقا وحرا نقضا شوبذلا يقبل غيرهم بل من علم حله عل بعلوا الاستزكال كان يكس ما يبر الشاهد والتشهوده وبلغه وبعث به لكل منكر ثم شاهده البووث بما عشتاندا فطسادة وبكى أنه عدل بشرط المزك كشاهد مع معرفته يجر وتعديل وشس بران من بعده بصبة زوجا او عالة و يجب ذكر سبب جرح ويعتقد في معانة أو اجتماعه أو استقامته و يقدم على تعديل فان قال العدل تابع من عيبه قدم ولا يكتفى قول الذي عليه وعدل

● (باب القضاء على الغائب) ●

هو جائز في حق بقله بقله كان المدعي

أو يمرض يامر أتم عينه والرواة فحق خلق أمشاه في زمانه ومكانه فلا كل في سوق والمشي مكشوف الرأس وبقله زوجاته وتعرض الناس واكتار سكانا مضطكتوا بس اغيبه بقاءه وقانسوة حيث لا يفتادوا كابل على الباطل نرج أو غناه أو عساه وادامتوقس بقطعا والامر فيه مختلف بالأشخاص والاعمال والأماكن وحرفه نشة كجمل منوكس وديغ من لا تليق به تسفله فان اعتادوا كانت حرفة لا في الاصح والتهمة أن يجز الينفعه أو يدع عنه مضرا فترشاده له بعد ومكاتبه وغر به ميت أو عليه جرح لمس وياهو وكيل فيه وبراع من عنده وعبر احتمو وثلولوشد لورثه مرض أو جرح بحال قبل الاعمال قبلت في الاصح وترشاده انفعلة بفسق شهود فتل وغر مامطلس بفسق شهود من آخر ولوشدا لاثين بوصية فتشدها لشاهد من بوصية من تلك اثر كقبيل الشهاد كان في الاصح ولا تقبل لاصل ولا ترفع وتقبل طلبه أو كذا على أبيه ما بطلان صرة أمه أو ذقه في الظاهر وإذا شهد لرفع وأجني فبأن لا جني في الظاهر (قلت) وتقبل اسكن من الزوجين ولا يخ وسديق الله أسد ولا تقبل من عدوهم من يفضله بغير زوال عنه ثم يعز من سروره ويرفع بحسب شوقه بقله وكذا ما في عدو من كذا كغفر وبتدع وتقبل شهادته بتدع لا تنكر ملا غفل لا يضبط ولا يبادر وتقبل شهادته على سق في اقامته بل وفيه بقله فيه سق مؤكرك لا تلاقى وحق وعوض فاسا سر بقاء عدو انقضائهما وحسده وكذا النسب على الصحيح ومن حكم يشاهد بقله كافر من أو جدين أو يدين بقله هو وغيره وكذا ما في سق في الظاهر ولوشده كافر أو جدي أو يدي ثم أقامه بقله قبلت أو فاسق ثاب لا تقبل شهادته غيرها بشرط اختيار بعد التوبة بعد تقبل من صدق أو بشروطها الا كثر من سنة وبشرط في توبه منه موقية أو ثاب قول الغافق في بطل وأقامه عليه لا أو دال وكذا شهادة الزور (قلت) وغر القول بشرط الا لا عزم وعزم أن لا يعود ورد خلاصة آدميان تملقته والله اعلم ● (فصل) في الحكم بشهادة الأفي حاله في زمانه في الظاهر وبشرط لازنا أو بقره حال ولا تفرأ به اثنان وفي قول أربعتولسك وعقد على كسيع وإفاده وشوقه وضمان وحق ما كتبا أو أبل وجسلان أو جل جبر وإمران وأغيرة لأن من حق بقله تعالى أولا دعي وما عليه طبع جال غالباً كسبح وطلاق ورجعة والام وردتو جرح تعديل وموت أو اسلوروكة وصوابه وشهادة على شهادته جرحان وما يختص بغيره فانه أو لا يراه و جال غالباً كيكارة وولاد فوجيش ورواع وهو يثبت الشهاب بثلث عايد بق وبأربع نسوة ولا يثبت بجل وإمران لا يثبت بجل وعين وما يثبت بهم ثب بجل وعين الا عيوب السامو نحو هاولا يثبت شي يامر آين وعين وانما يختلف الذي به شهادته شاهده وأعدله و بذكر حلفه مسدق الشاهد فان تركه حلف وطالب بين خصمه فله ذلك فان شكك فيه أن يخلف عن الزفي الظاهر ولو كان سبده أو مقولها فقال جل هذه من تولى حلفه بسدا في حق حلف مع شهادته لا بدالة لنسب الولد وجرته في الظاهر ولو كان يده غلام فقال وجل كان له وأعتقه وحلف مع شاهده فلا ذهب انزاه موم من حر ولو ادعت ورتة

(١٧ - محتاج)

هو دلي بقل وهو مقر والقاضي نصب محضر يتكرر ويجب تحليفه بعد عتد الحلق عليه بلزبه اذاته ككلو اذ على خصوصي ولوا دعي وكيل على غالب لم يخاف ولو حضر وقال إرفقه وكان أمرا تسلط به فقله فلا بد من ذلك واذا حكم عليه بقله مال في حقه فضاوته والأفان سأل المدعي أنما مال الحالى فاضى بلدا الغائب أنما ابلشده عدلين يحكم أو يسمع حجة ويحسم بان لم يعد له أو لا له ترك



كبره أهلا لشم أدان كاذم بمجتهدا وهو العارف بالحكم القرآن والسنة والقياس وأقواه أو مال الروي والنسابة العزيز أو مال الخلفاء فان فقد الشرط فويل سامعان ذو شوكه مسافر أهل ناذ (١٢٨) فشاؤا للفرور ونوس للامام بأن التقاضي في الاختلاف فان اختلفا في التولية استقبلت فيما عجز عنه والأذن فشاؤا وشرطه

كفاداهي إلا أن يستقل في خاص كسماح بينه وبينه على ما شئتوا وفيه حكم بأشهاده أو بأشهاد مقلده ولا بشرط عليه خلافه ولا مناصبا أكثر من فاضل جعل أن لم يشترط اختيارهم على الحكم وتحكيم اثنين أهلا للقداسة في غير حقوبه لله ولا ينفذ حكمه إلا برضا عليه فيه أن لم يكن أحدهما قاضيا ولا يكتفي برضايا في ضرب دية على عاتق ولورجع أحدهما قبله الشفع (فصل) رالت أهلته بنحو جنون وانما انزل دلوعا لم تعد ولا يشبه وله من لخصه واللام عزله بخل وبأفضل ويحلفوا الأحرار بنفاد نود صالح ولا ينزل قبل بلوغه منة فان علقه بقره ككفا انعزال لم يقر عليه هو ينزل بانه منة قاتل لا قاتل نسيم ووقف ولان استقله يقول الامام استقل حتى لا ينزل فاض ووالا ينزال الامام ولا يغفل قول يتول في غير محل ولا يشبه ولا مزول كسمت بكذا ولا شهادة كل بحكمه إلا ان شهد بحكم حاكم ولم يعمل القاضي بحكمه ولو ادعى على متول بدور في حكم لم يسمع الأيمنة أو مالا يتعلق بحكمه أو على معزول شئ فكيفيرهما (فصل) ثبت التولية بشاهدين بغير جامع التولية بخبر أو باستفاد نوس أن يكتب عليه ولو يبعث القاضي عن حال علماء الفل ويدخل يوم اثنين كعيس فبشرو بقره وساعا فل ويشتر الأهل أهل الحبس في أثر بحق ذي مقتضه ومن قال طاعت فلي شمه علة فان كان ناشيا كتب له العزم الاوصاء في وجده عدلا فلو بالقره أو فاضا عند اللال منه أو ضيقا فمعه ممن ثم تعذر كتابا ولا ذكر اخر اخر فابجاءه سائر ومجالات شرطا انها عيشا والفرع على جدينا دبا

يسمع بينه وبينه ككتاب اليه أو نائبه لا يصح بحضره من مسافة العدى فقط وهي التي يرجع منها بذكر لبالوان القدرة لا تعسر وهي من لا يكثر خروجها للحاجات (باب القسم) قد يشترط شركاء أو متوهم أو متوهم بالامام وشرط منصوب به ذكر حر عدل علم المساحة والمحابا كان فيها تقويم وجب سامعان والاقتضا في قول اثنان والامام جعل القاضي ما كفى التقويم ليعمل فيه عدلين ويقسم بعمل الامام ورقة منصوبه من بيت المال فان لم يكن فأخونه على الشركاء فان استأجروه وسعى كل قدر الزينة والا فلا حرة موزعة على الخمص وفي قول على الرؤس ثم ما عظم الضرر في قسمته كقوله هو تو في بناء دين وزوجي خفاف ان طلب الشركاء كلهم قسمته ليعصم القاضي ولا ينعهم ان يسو اياهم منهم ان لم يعمل متعنه كيف يكسر وما يعمل نفسه المقصود كمداد وطاوشه صغير من لا يحجب طالبه يستعفى في الاصح فان أمكن جعله سامعين أجيوب ولو كانه عسرا دوا لا يصح لشخصي والبال لا شرطا لا يصح اجبار صاحب العشر بطالب صاحب بدون حكمه وما لا يعظم ضرره قسمته أنواع أحدها بالاجزاء كمثل ودار متعنه أئبته وأرض مشتمة الاجزاء فيصير المتعنه تعدل سهام كبل أو وزنا أو ذرايعا بعد الانصاف ان شئت ويكتفي في كل رقعة سهم شرك أو حرة غير بعد أو جهنم خرج في بنادق مستوية ثم يخرج من كل بطن حرة واحدة على الاجزاء الأولان كتب الاسماء فعمل على مخرج اربعة أو على احدى اربان كتب الاجزاء فان اختلف الانصاف كتمه وثلاث ودمس حثت الارض على أقل السهم ودمس كاتيق ويجوز من طريق حصص واحد الثاني بالتعديل كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوتها تلبث وتربعها ويحصر عليها في الظهور ولو استوت في قيمة ثابرت أو حرة من طالب جعل كل لواحد فلا اجبارا أو عيب أو ثياب من نوع اجبارا أو نوعين فلا الثالث فربما ان يكون في احدى الجانبين بر أو غير لا يمكن قسمته فبدمس أو عطفه قديمة ولا اجبارا في موهو بيع وكذا التعديل على المذهب وسعته الاجزاء الفرز في الظهور ويشترط في الرد الزيادة خروج القرع ولو راضيا بقسمته لا اجبارا به بشرط الرضا بعد القرع في الاصح كقولهم ارضيتكم هذه القسمة أو بما أخرجه القرعة ولو ثبت بينه غلغا أو حيف في قيمة اجبارا نقضت فان لم تكن بينة وادعوا واحد فله تعديل شر يكولو لا على قسمته فراض وقلاه يبيع الاصح ألا لا رقعا فلا فائدة لهذه الموهو (قلت) وان قلنا القرع نقضت ان يشا الا انصاف شر يكولو فله اهل ولو اسحق بعض القسم وشاها بالثبته وفي الباقي خلاف تفريق الصنفه أو من التدين من سواه ثبتوا بالاعتاد والله اهل (تخت الشهادات) شرط الشاهد مسلم حرم كلف عدل ذمورا وتقريرهم وشرط العدالة استتباب الكسائر والاصرار على صفة غير تويعرم اللعب بالقرع على الصحيح ويكره شطرنج فان شرط فيه مال من الجانبين فمقدار وبيع الاجداد وسماحه ويكره الفقه ألا لا فوجاهه ويجرم استعمال آله من شدة الشبهة ككتابي ودمس وبيع ومزمار عراف واستباحها لا يراعى في الاصح (قلت) الاصح غير مودة اهل لم يجوز دفع لعرض وشاها وكذا الفير على الاصح وان كان فيه جلال ويجرم ضرب الكو بذهي طبل طويل ضيق الوسا لا الرقص إلا ان يكون فيه تكسر كغسل الخشت وبيع قول شعر والشاهد الا ان يبيع أو يفتش

ومخرجين وأصم مس من أهل شهادة ولا يصحها المعصى وبهذا القاضي من كمين ودوننا يبيع جبالا لدنق ولعقوبة لو وجبالا ريقا وكراهه قضاه عند غير خلقه وهو غضبان يعمل بنسبه أو وكيل معروف ونس أن يشاؤا الفقه ما حرم قوله هدية من



أجر طلب الآخر لا يحكمه ولا يخلط ضمير ومثله أنواع (أحد) بالاجزاء كمثل ودائمة الإيدى وأرض مشبهة بالاجزاء فيجر المشع  
فيجر أما يقسم بعد الانسابة انما شئت ويكتفى كل رقة باسم شرك أو جزء مجزؤ قد جاز في نادى مستو به يتم تخرج من لم يضر هملزة  
على الجزاء الأول ان كتب الاسم أو على اسم ذان كتب الاجزاء فان اختلفت (١٣١) كنه فواتك وسدس جزئ على انما هو يجب

تأريخ حصة واحد (الثاني) بالتهويل  
كأرض خلفت في حصة الجزاء أو جبر عليها  
فيها وفي شمولان نوع وفي حدود كما بين  
صفاة من لا صفة أصلا ان كانت الشركة  
(الثالث) بالرد كما يكون بأحد الجانبين  
نحو بئر لا يمكن قسمته بئر دائرية فاما  
قيمة ولا أجزاؤه وشرط ان قسم بئرا  
رضاءة فترعة كرضاءة من ذوالا ارازا  
وبغيره بيع ولو ثبت حصة فاما أو حصة  
قسمها بجزأ أو صفة تراص هو بالاجزاء  
نقضت وان لم يثبت فله تعليف شركه ولو  
استحق بعض مفسوم معينا وليس سواء  
بما لا ولا يعلت فيه

● (كتاب الشهادات) ●

الشاهد هو كالفدوم ومثله فاق غير  
موجود بسفه ومثله دل بان لم يأت كبرة  
ولم يصح على مفيدة أو غلب طائفة كاتب  
بخرود بشرط ان شرط مال والا كره  
كفاهه ولا له واستفاهه لاحد أو فو فو  
بجلاجل واستفاهها وكسب استعمال آية  
مأثرة كسكط وروعه ووضو ومن مار  
عراق براع وكو بؤهي غلب طو بل  
ضيق الوسا واستفاهها لأرض الاشكسر  
ولا انشاءه شروا واستفاهه الاشكسر  
أو تشييع بين من أمر أو امر انفسير  
حليله والمروعة في الانداس عرفان فقلها  
أ ك و شرب وكسفر رأس وليس فبقبها  
أوقاسه حيث لا اعتاد وقبلة سبلة  
بعضرة الناس واكثر ما مضى لأرب  
شطر عرقها أو استافهها أو أرض وحرة  
دنية كسجم وكس وديع عن لا تليق به  
والتمس في نعم أو دفع ضرر فدر لرقبه  
وغيره ما أوجر بطرس ويعاوه عن  
نصفه وبرا مفضونة ومن غرامه معهود

فيبطله عدوى وقيل قصر وان سعى الاصول ولا بشرط أن يركم الفروع فان تركه  
قبل ولو شهد على شهادة عدلين أو عدل أو لم يسوهم لم يعز ● (فصل) ● رجوعه عن  
الشهادة قبل الحكم انتم أو بعد وقبل استيفاءه الاستوى أو نحو بفلأ أو بعد لم يقض  
فان كان المستوفى قضا أو قتل ردة أو زوج ثمناً أو جلد وموتاً أو قالوا بعد ما علمهم بمقتضى  
أو بعد ما علموا وعلى القاضي قضا من قال تعددت وان وجع هو وهم فعل المبيع قضا  
ان قالوا تعددت فان قالوا انما بالقبلة نصف ذية عليهم نصف ولو وجع مزل خلاص له  
يضمن أو ولو بعد مبيع قضا أو ذية أو مع الشهود فكذا وقيل هو وهم شركاه ولو شهدا  
بملاقاة أو رضاء أو لعان ورفق القاضي فربما دلل الفرق أو علمهم بمهر مثل وفي قول  
نصفه ان كان قبل ولو شهدا بملاقاة ورفق جعاً فقلت بينة له كان بينهما رضاء فلا  
يهرم ولو وجع شهود مال غرموا في الاظهر ومضى رجوعوا لكهم وزع عليهم الغرم أو بعضهم  
وبقي نصاب فلا غرم وقيل يهرم قضا وان نقص النصاب ولم يرد الشهود عليه فقسما وان  
زاد قسما من النصاب وقيل من العدد وان شهد رجل وامرأتان فعليه نصفهما نصف أو  
وأربع في رضاء فعليه ثلثه وثلثان فان رجع هو أو ثلثان فلا غرم في الأصح وان شهد  
هو وأربع بملاقاة قبل رضاء والأصح هو نصف وهن نصف ولو وجع معه أو وجع  
وان رجع ثلثان فلا غرم والأصح لا غرم وان شهودا حسان أو مضع شهودا تملق طلاق وعنى  
لا يفرمون ● (كتاب الدعوى والبيانات) ●

تشرط الدعوى عند القاضي في حق به كقضا وقذف وان استحق مبناه له أخذها ان لم  
يخف فتنه والا وجب الرفع الى قاض أو دينا على غير محتج من الاداء مطالبة ولا على أخذ شيء  
أولى منكسر ولا يثبت أخذ شيء من ماله وكذا الغير جسدان فقد على المذهب أو على مقر  
محتج أو منكسر يثبت فكذا في حق الرفع الى قاض أو دينا لا لأخذ له كسر باب وكتب  
جدار لا يصلح للمال إلا ثم لا أخذ من جسده فكذا في حق غيره يبيع وقيل يبيع وقيل لا يبيع  
بيعه والمأخوذ مضمون عليه في الأصح فثبت ان انما قبل فلكم ويعد ولا يأخذون فقه  
ان أمكن الاقتضاه له أخذ مال غريم غرمه والاظهر أن المدعى بخالف قوله الظاهر  
والدعي عليه من رضاء فكذا لا لزوم ان قبل وما فعل أسلمه ما فعل كالج بقره فالتمرتيا  
فهو مدعى متى ادعى فقد شرط بيان جسدي ونوع وقدر ووجه وتكسر ان اختلفت مع  
فجهه أو بعد ان ضط كجوا ونصفا بسغة السد وقيل يجب معها ذكر القصة فان تافسها  
مغفوم وجب ذكر القصة أو تكامل بكف الاطلاق على الأصح بل يقول تكفيها في مرشد  
وشاهد عدل ورضاءه ان كان بشرط فان كانت أمه أو الأصح وجوب ذكر الجزع من طول  
وشوق منها أو عقدا ما لا يبيع ودية كفى الاطلاق في الأصح ومن قامت عليه بينة ليس  
له تعليف المدعى فان ادعى ادعاء أو امر أو شراء بين أو غيرهما أو قضاها الفقه على نفيها وكذا  
لو ادعى عليه بشيء شاهد أو كذبة في الأصح وان استعمل أدلة أو باع أمهل ثلاثة أيام ولو ادعى  
رقباً بلغ فقال أنا هو فالقول قوله أو قضا بينة ليس في يد المدعى بل في يد المدعى أو في يد المدعى به ان

فليس يفسق شهود دين آخر ولا بعد ادله ولا على آية بملاقاة مرة أمه أو قذفها ولا تزوجه أو بغيره وصديق له شهود على ان قبله ولا غير يثبت  
لغيره أو شهدا ثلثان لاثنين بوجبة من ترك كسبه أو الهام بوجبة منها أو لا لا قبل من عدل شخص عليه وهو من عزت بقره وعكسه وقيل على  
هذين ككافر وبديع ومن يبدع لا تكفره لأداه أو لا خطا لماله ان لم يذ كر ما بين الاحتمال ولا يبدع الا في شهادة تصحى في حقه أو



وان تولدوا ولم يولدوا في شجرة جوز واولاد  
 واولاد فلما اجتمع الله كورقوا ثور ابيوان  
 ووزج اولادك بنت وبنتان وام  
 وانث لا يوين ووزج اولادك بنتان  
 فلما يوان وبنت واحد ووزج بنتان  
 يستقرقوا صرقت لهما اولادها البنت سال  
 ان انتقام والادعاف قبل على ذوى  
 فروض غير زوجين بنسبها ثم ذو وارسل  
 وهم جد وجد قضاة اهل اولادنا  
 وبنتان ثور واولاد اشوات وبنواته  
 لام وعم لام بنتان اعلم وعمات اشوات  
 وتلات وعلوقهم (اصل) الفروض  
 في كتاب الله منسخر من ابيس زوجة مفرغ  
 وارث وليشوا بنت ابن وانث لغبرام  
 مفرغات زوج ابن ووزج مفرغ وارث  
 ووزج ابس زوجة ذلك ونحل لهما  
 وتلك نصف تعد من فرضه نصف وثلث  
 لام ليس لها فرض وارث واحد من اخوة  
 ولتوان ولعمدة ولها واقد فرض جلد  
 مع اخوة سدس لا يوجب لهما مفرغ  
 وارث ولا لهما ذلك او سدس من ثلثه  
 واشوات وولد من ثلثه كز بناتين  
 وليشوا فاكتر من بنت ابيشوا ان امل  
 ولا ثلث فاكتر لابع اشوات لا يوين ولولد  
 من ولد ام (اصل) لا يحب ابوان ووزجان  
 وله باعدي ابان بابان اوان ابن  
 اقرب منه ووجد متوسط ينسب بين البنت  
 واخ لا يوين بابابوان وابنه ولا يوين  
 واخ لا يوين وللام باب وجد مفرغ وارث  
 وان اخ لا يوين باس وجد وابنه  
 واخ لا يوين ولا يوين ولا يوين  
 لا يوين ووزج لا يوين ووزج لا يوين  
 ولا يوين ولا يوين لا يوين لا يوين  
 ووزج ولا يوين ولا يوين لا يوين  
 لا يوين وبنت ابان او بنتين لم  
 يعصين وصدقة لهم ولا يدين ولا يدين  
 ويعدى كل جهة غير باع او يدي جهة  
 يقر جهة ام لا يمس ولا يمس ولا يمس  
 واشوات لا يوين ووزج باعتر اذوى فروض من له ولا يمس باعتر والعص من لا يمس من الودة

لا يوارث مسلم وكافر ولا يرث من دخل في دين الكافر الكافر وان اختلفت المذاهب  
 لكن المشهور له لا يوارث بين حرب وذي وليرث من قبله والجدد ان من يمس حرب  
 ولا فاقيل وبسبب انهم يمين ورث لومات متواركان بقرق او هم اولى غيرهما او جسد  
 اسبغهم لم يتواركا واما كل لسان ودية من اسر او قتلوا قطع يمين ثلثه حتى تقوم يمينه  
 بقرنه او غنى مدية قلب المثل له لا يبعش فوفاها فيبذلها القاضي ويحكم عنه ثم يعمى الله من  
 يرث وقت الحكم ولومان من يرثه الملقود وقت الاحتسب وعلنا في الحاضر من يلاسلوا لونا  
 حلالا يرث او قد يرث من بالاحوطى حذوق غير مقل انفسى حيا لو لم يجرى عند  
 الموت ورث والا فلا يملكه ان لم يكن وارث سوى المثل او كان من ذرية بع وقت المالىوان  
 يكن من لا يعبه وله مقدرا عطاء ان لم يكن عول كزوج جسد حامل او من اها من ولها  
 سدس من عائلان وان لم يكن له مقدرا ولا دم لمعوا وقبل اكتر امل او بعينه ملون اليقين  
 واشغنى الشكل ان لم يختلف ارنه ككردام ومعتق فذلك والاقبيل باليعنى حقه  
 وحق غيره وبوقت الشك كولا فسد حتى يبين من اجتمع فيه من فرض وتعديب كزوج  
 هو معتق او ابن عم ورث بها (قلت) فلو جد في كساح الغوس او اهلها بقتى هي انث  
 ورث بالبنو فوق قبل جملوا له امل ولوا اشركا ان كان جهة مصرية وواد احدهما بقرية  
 اخرى كاني هم احدهما ان لم يمل هذا السوس والباقي بينهما فلو كان من مهابت فله نصف  
 والباقي بينهما سوا او قبل خصصه الا من اجتمع فيه سمها فرض ورث باقوا لها فاعا  
 والاقربان نصف احدهما الاخرى او لا تعصب او تكون ائسل عيلة الاول كبنه حتى  
 اختلام بان بها جوسى او لم يشبهه او فاعا فذلوا بالتالى كلهم اشترابان بها بانه  
 فذلوا بالتالى الثالث كلهم امي اخت بان بها هذه البنت الشابة فذلوا بالتالى ام اموا شته  
 (فصل) ان كانت الورثة عصبان فقسيم المال بالسوية ان تعوضوا كورا او انا وان  
 اجتمع الصفات قدر كل ذكرا اثنين وعدد ذكور القسم عليهم امسب المسئلة وان كان فيهم  
 ذكور فرض او ذكور من صفاتين فالتنصف المسئلة من غير ذكركم ففرض نصف اثنان  
 والثلث ثلاثة ارباع او بعوا السدس ستوا لثني ثمانية وان كان فرضان مختلفا ففرض فان  
 تماثل فخرهاهما فاصل المسئلة اكثرهما كسدس وثلث او ثلثا فاضرب وفق اوسعهما في  
 الاخر والحاصل اصل المسئلة كسدس ونحوه فالحاصل او بعوضه ورث وان تباين اضرب كل  
 في كل والحاصل الاصل كثلث وربع الاصل اثناعشر فالاصول سبعة اثنان ولا توارى بعة  
 وستون ثمانية واثناعشر او بعوضه ورث والفقير يولى سبعة اثنان سبعة كزوج  
 واثنين والى ثمانية كهم وام والى تسعة كهم واخ لام والى عشرة كهم واخلام واثنين  
 عشر الى ثلاثة عشر كهم وكزقوا موارثين والى خمسة عشر كهم واخ لام وسبعة عشر كهم واخ  
 لام والاربعة عشر والى سبعة وعشرين كبنين واوين ووزجوا واخا لثلاثة اعداد فذلك  
 وان اختلفا ففى الاكثر بالاقس من ثلثا كفرنسة اثنان كثلثا من ستة او سدس وان لم  
 يقفها الا اربعة اثنان فخرها فخرها كز بعوضه بالصف وان لم يقفها الا اربعة اثنان  
 كثلثة واربعوا لثلاثة اثنان متوافقا ولا عكس (فرع) اذا عرفت اصلها وانقسمت  
 السهام عليهم فذلك وان انكسرت على مسبق فبالتبع بعده فان تباين اضرب بعدها  
 المسئلة بعولها وان عالتون فواضرب بوقد عدها فيها فبالع حصص متواركان كسرت على  
 مسبق فبالتسهم كل مسبق بعده فان توافقتوا المسئلة وبقه والارث ثم ان تماثل

وليت فاكرايمرولو اجتماعا لاذكر مثل هذا

عدد الرؤس ضرب بـ ٤ على أصل المئتين بعولان أو ثلث الأضرباً كـ ٢٠٠ هـ وان أو ثلثاً  
ضرب بـ ١٠ على أصله على الآخر ثم الحاصل في المئتين أو ثلث الأضرباً على الآخر ثم  
الحاصل في المئتين فالحاصل مئتين أو ثلث الأضرباً على هذا التكسر أو على ثلاثة أصناف وأربعة  
والرؤس الكسرية فذلك ما أردت تعرفه بـ ١٠ على نصف من مبلغ المئتين أو ثلث الأضرباً على  
أصل المئتين فيجاء ضربتها في المئتين أو ثلث الأضرباً على أصل المئتين (فرع) ١٠ مائتين  
من رؤوس ثلث أحدهم قبل التسمية فمثلاً لو كان ثلث الأضرباً على أصل المئتين وكان رؤوسه ٢٠  
الاول لجمع كل ١٠ الثاني ١٠ يمكن وقسم بين الباقيين كـ ٢٠ و ٢٠ أو ١٠ و ١٠ و ١٠ و ١٠ و ١٠ و ١٠  
عن الباقيين وإن لم يضر رؤوسه في الباقيين أو التضرر واختلق قدر الاستحقاق فصحب مئة  
الاول ثم مئة الثاني ثم انقسم نصيب الثاني من مئة الاول على مئته فذلك والاول  
كان ١٠ هـ واما ضرب بـ ١٠ على أصله على الآخر ثم الحاصل في المئتين أو ثلث الأضرباً على الآخر  
ثم من الاول أخذ مئتين أو ثلث الأضرباً على الآخر ثم الحاصل في المئتين أو ثلث الأضرباً على الآخر  
الثاني ١٠ أو ١٠ وقسمان كان من مئتين أو ثلث الأضرباً على الآخر

(كتاب الوصايا) • تصعب وصية كل مكلف وإن كان كلاروا كذا يجوز عليه بسطه على  
الذميلة لا يجوز توصي على وصي وفي قول تصعب من سيحيز ولا ريق وثيل ان حق ثمنات  
مستوفى لا توصي بل هو على ما شرط ان لا تكون موصية كمنهارة كمنهارة وتلخص فاعترض  
أن يتصوره ذلك فضع على وتغلق ان فصل جباو على وجوده عندها بأن الفصل بدون سنة  
أشهر فان الفصل سنة أشهر كما ذكره الرافعي شذوذ ج اوبد في استحقاق فان لم تكن غراشا  
والفصل لا أكثر من أربع سنين فكذلك أولاده استحقاق في الاظهر وان وصي لم يداخر  
وقته فوصية لم يداخر فان قبل موت الوصي فله ان يعق بعد وفاته مثل بن علي ان الوصية  
برفاق وان وصي لم يداخر وقد تعلقها أو ما طاق في المصلحة أو قال لا يصر في نفسها فان قال  
عنها وتصعب لم يداخر وكذا ان أطلق في الامع وتعب على عبارة وسأله والذي  
وكذا جري ومرشد في الامع وقاتل في الاظهر ولو اراد في الاظهر ان يشرط في الوث ولا عبرة  
بردهم واجازتهم في حياطة الوصي والعبرة في كونه ولو تأييد الوث والوصية لكل وارث بقدر  
مستوفى لقومين في قدرته فهو تعلق في الايض في الامع وتصعب بالحق وبشرط  
انفصاله حيال الوث لم يوجد به وهو بالتابع وكذا بشرط ان لا يجد ثانيا في الامع أو أحد  
عبدية وبخاصة على الانتفاع بها ككتبه لم يورث ولو غير مستوفى ولو وصي يكتب من كلابه  
أعطى أحداهم فان لم يكن كتابا فلو كان له مال وكلايوصي ما أو يعضه فالامع  
فقدما وان كثرت وقل المال ولو وصي يبيع ولو يبيع ولو يبيع على الانتفاع بأكبر  
حرب وبيع حلت في الثاني ولو وصي يبيع القوم لثا ان شرط ان يبيع

● (فصل) • يبقى أن لا يصح بأكثر من ثلث ماله أن لا رد الوارث بحاشي الرائد وأن  
الرجل لا يملكه تعبد في قول الحق عليه بعد الوصية بقوله ياتواكم بعينهم الموثوقين  
يوم الوصية ويعتبر من الثلث أصنافه على ما في المتن من غير فرضه كوصية وصية  
وأمر لواء الجميع ثلثه من الثلث وقوله الثالث فإن غرض العتق أقرع أو غيرهما  
الثلث أو هو وغيرهما ما بالية وفي قول مقدم العتق أو غير مقدم الأول والثاني في  
الثلث فإن ورد دفعة واحدة أو بالقسمة كعتق جده أو أبا له أقرع على العتق وكذا في غيره  
وإن اشتغف ونصرف وجزءه أن لا يكون فيه اشتق فما وإن كان قدما وفي قول مقدم ولو كان

والأم ثلث والمعدة دهر والذئب قد فسد جوارحهم الجلف والآن قد بينهم الثلاثة (فصل) الكافران يتولون لآخر يومه



مدفون وموضوع بقر به ثم بيت ماني ثم  
يقترض عليها سكم ثم على مومس ناقرضا  
والا فله استقلال بقطا ماله وانجليونه  
منه بلان ناكم ثم ياتسدا (فصل)  
مسلمون استشفه كافر بيلان تان وجد  
بمسلم ولا يكتفي ابتزازا بذا كافر  
وبحكم بسلام غير لقطا ماني او ينجون تبعها  
لاحد اصوله واسا به المسلم ان يكن معه  
اسدهم فان كافر بديكته فهو افرس

(فصل) القبط حرا لان تقام رقيبة  
متعوزة اسب المال او بقر به ولم يكتبه  
المقره ولم يسبق اقراره بقر به ولا يقبل  
اقراره في تصرف ماض مضر غيره فلو  
لم يمدن فخر بقره بدمه ماض مضر غيره  
استحق نحو صغير رجل فله اثنان قدم  
بينه في سبق استحقاق مع دم غير لقطا  
فيقاتل فان عدم او غير او غناه عنها او  
الحق به ما السب بدكته الى من يسيل  
طبعه عليه (كتاب العلم) (فصل) ان كان  
على رجل وصفة عاقله بشر ما فيها تشاؤ  
واطلاق صرف ملقره وعامله بالانتم  
والهبة على علم معزوفى العمل كلفه  
وعدم تمت وثاقته وفي الجمل ماني التمن  
وعامل في خاد بدمه اجرة وفي السجة  
لقط من طرف الملقم بد على اذنه في العمل  
يعمل فلو على يقول اني فاذر دين رد  
عدي فله كذا وان كاذبا فله اثنان في  
و من اقرب سطلو لورده اثنان فله الا  
ان عين اسدهم الله كذا ان يفسد الا  
عائته والانضله ولاشي الاخر وقبلى  
غراغ الملقم تغير فان كان بعد شروع  
او على جاهلا فله اثنان ولا يفسخ ولا يفسخ  
اخران نسخ الملقم بعد شروع والا فلاشي  
كل من انفسه موده او هرب قبل وصوله ولا  
يجب له اتيقاف وحلف ما تزم انكر شروط  
بعل اورد (كتاب الفرائض)  
يدين من كتب بمالعلق بين كذا  
ومان ومروان ومالمن مشتر به مقلما  
فبعون بينهم بمروان بمروان ومروان ومالمن مشتر به مقلما

والا اثنان ولاشي الا ان يكون اسط منهن ذكر فيصعبن واولاد ابن الابن مع  
اولاد الابن كولا لا ينصع اولاد الصاب وكذا سائر المنازل والمناصب المذكورة في  
درجته وبعين نوقدان لم يكن لها شي من الثلثين (فصل) الاب يرث فرض اذا كان  
مع ابن او ابن ابنة وبعين نوقدان لم يكن له ولد ولا ولد ابنة وبعين نوقدان لم يكن له  
السدس فرضا والباقي بعد فرضها للعصبة واولاد الثلث والسدس في حالين السابقين  
في الفروض واهل الفرض سائلان زوج او زوجة او بن ثلث ماني بعد الزوج او الزوجة او  
كلاب الابن الاب يسقط الاثرون والجد يسقطهم ان كانوا بنين اولاد الاب  
يسقط أم غده ولا يسقطها الجد والاب يسقط الزوج او زوجة او بن رد الام من الثلث الى الثلث  
الباقى والبردها الجد والعصبة والسدس وكذا الجد ان يرث ثمن أم الام ومالهها المليلات  
بالثخاص وأم الاب ومالهها كذا وكذا أم اب الاب وأم الابجد اذ فقهه وأمها ثمن  
على المشهور ومالهها كذا وكذا أم اب الابجد اذ فقهه وأمها ثمن  
أذنت بذكر بين اثنين فلا (فصل) الاثرون الاثرون لا يورثون ان انفردوا وورثوا كولا  
الصلب وكذا ان كانوا لاب الاثرون كرهى زوج وأم ولد أم وأخ لابن ابنته الا ان  
ولدى الام في الثلث ولو كان كذا في الاثرون لا يسقطها ولا يجمع الصنفات فكما يجمع  
اولاد الصلب واولاد ابنته الا ان يات ابن بعين من في درجته او اسط ولاشي  
لا بعينها الاثرون والاولاد من الاثرون والاولاد من الاثرون والاولاد من الاثرون  
سواء ذكر وهم وانهم والاثرون لا يورثون اولادهم الا ان يات ابن بعين من في درجته او اسط ولاشي  
فيسقط اثنتا لابن مع البنت الاثرون لا يورثون اولادهم الا ان يات ابن بعين من في درجته او اسط ولاشي  
اجتماعا وانفادا لكن بمقتضى فقههم فيهم لا يورثون الام والجد ولا يورثون مع الجد ولا  
بعينون اثنتا وهم ويسقطون في المشرقة كولا لابن ولاب ثمن من الجهتين اجتماعا  
وانفادا وكذا القياس بين الام وصار عصبة السب والعصبة بين امير له سهم مقدور من الجمع  
على نورهم فيرث المال او ما فضل بعد الفروض (فصل) من لا عصبة بنسبه  
معتق فله او لفاضل من الفروض له رجلا كان او امرا اثنان فيمكن فله من يثبت  
المعتقين بالعتق والعتق واثنتا وهم كثرتهم في السب لكن الاظهر ان انا الملقق  
واين اثنين يقدمان على جده فان لم يكن له عصبة فله الملقق ثمنه كذا في لورث امراته  
بولا الامعة او متبها اليه بنسب اولاده (فصل) اجتماع جد واثنتا من  
لا يورثون اولادهم الا ان يات ابن بعين من في درجته او اسط ولاشي  
الثلث فالباقى لهم وان كان في الاثرون من سدس التركة ثلث الباقى والعصبة وقدر الباقي  
ثمن كسبتين وأم زوج فيفرض له سدس ورافى العول وقد سبق دون سدس كسبتين  
زوج فيفرض له وتة وفي يبق سدس كسبتين وأم ففرض به الجد ويسقط الاثرون فله  
الاسود ولو كان مع الجد واثنتا من لا يورثون ولا يحكم الجد سابق وبعد اولاد الابن  
عليه اولاد الابن العصبه فاذا انفسه فان كان في اولاد الابن من ذكره الباقى لهم ويسقط  
اولاد الابن والا فله اثنان في الاثرون الا ان يات ابن بعين من في درجته او اسط ولاشي  
شي وقد يقبل من النص ففكرت في اولاد الابن والجد مع اثنتا من لا يورثون له  
الا في الاثرون في يورثون زوج وأم وجد واثنتا من لا يورثون في الفروض نصف ولام ثلث ولام  
سدس ولا شئ من ففكرت في يورثون الجد واثنتا من لا يورثون في الاثرون (فصل)

فبعون بينهم بمروان بمروان ومروان ومالمن مشتر به مقلما

١٢٦	فصل حلف لا يفعل كذا الخ	١١١	فصل على غير حربي الخ
١٢٦	( كتاب النذر )	١١٢	باب بدعوى الدم والقسامة
١٢٧	فصل نذرا تيان الحرم	١١٢	فصل انما يثبت قتل بسحر باقرار
١٢٧	( كتاب القضاء )	١١٢	كتاب البغاة
١٢٨	فصل زالت أهليته بنحو جنون	١١٣	فصل شرط الامام كونه أهلا لقضاء
١٢٨	فصل تثبت التولية بشاهدين	١١٣	كتاب الرقة
١٢٩	فصل تجب تسوية بين الخصمين في الاكرام	١١٤	كتاب حد القذف
١٢٩	باب القضاء على الغائب	١١٤	كتاب السرقة
١٣٠	فصل ادعى عينا غائبة	١١٥	فصل يقطع مؤجر حر زوجه غيره
١٣٠	فصل الغائب الذي تسمع الخجة ويحكم عليه	١١٦	فصل تثبت السرقة بيمين ردة
١٣٠	كتاب القسمة	١١٦	باب قاطع الطريق
١٣١	كتاب الشهادات	١١٦	فصل من لزمه قتل وقطع وحد قذف وطالبوه
١٣٢	فصل لا يكفي لغيره لال رمضان شاهد	١١٦	كتاب الاشربة
١٣٢	فصل تحمل الشهادة وكتابة الصلح فرضا كفاية	١١٦	فصل عزز لعصية لاحد فيها
١٣٣	فصل تقبل شهادة على شهادة	١١٦	كتاب الصيال وضمان الولاة وغيرهم وانلحقن
١٣٣	فصل رجوعا عن الشهادة قبل الحكم امتنع	١١٧	فصل صحب دابة ضمن ما ألتفته
١٣٣	( كتاب الدعوى والبيانات )	١١٧	( كتاب الجهاد )
١٣٣	فصل أصر على سكوته عن جواب الدعوى	١١٨	فصل كره غزو بلا اذن امام
١٣٤	فصل سن تغليظ عين	١١٨	فصل ترك ذراى كفر
١٣٤	فصل نكل كان قال الخ	١١٩	فصل لمسلم مختار غير صبي ومجنون وأسير أمان
١٣٤	فصل ادعى كل منهما شيئا	١١٩	كتاب الجزية
١٣٥	فصل اختلعا في قدر مكترى	١٢٠	فصل لزمن الكف عا لقا
١٣٥	فصل شرط القائف أهلية الشهادات	١٢٠	كتاب الهدنة
١٣٥	( كتاب الاعتاق )	١٢١	( كتاب الصيد والذبايح )
١٣٦	فصل ملك حر بعنه عتق	١٢١	فصل ملك صيد با بطل منفعتة
١٣٦	فصل أعتق في مرضه موه عيدا	١٢٢	كتاب الاخصية
١٣٧	فصل من عتق عليه من به رق	١٢٢	فصل سن لمن تلزمه نفقة فرعه أن يعتق عنه
١٣٧	كتاب التدبير	١٢٣	كتاب الاطعمة
١٣٧	فصل حل من دبرت حاملا لمدر	١٢٣	( كتاب المسابقة )
١٣٧	كتاب السكابة	١٢٤	( كتاب الايمان )
١٣٨	فصل لزم السيد في صحبة قبل عتق حط ميقول	١٢٥	فصل خير في كفارة عين بين اعتاق الخ
١٣٨	فصل السكابة لازمة للسيد	١٢٥	فصل حلف لا يسكن
١٣٩	فصل السكابة الباطلة باختلال ركن ملغاة	١٢٥	فصل حلف لا يأكل كل رؤسا حنث برؤس نعم
١٣٩	كتاب أمهات الاولاد	١٢٦	فصل حلف لا يأكل كل ذى القمرة الخ





فيصنع أو يذلل لها فيه ثم في قول يبرز الفسخ والظاهر ما له ثلاثة أيام ولها الفسخ مبدية  
الرابع إلا أن يستعمل نفقة ولو مضى يومان بلا نفقة أو أنفق الثالث وبجز الرابع بنت وقيل  
تستأنف ولها الخروج جز من ثلاثة تفصيل النفقة وعليها الرجوع ليل الزول ونيت باسراء أو  
نكحت عالة باسراء وظلها الفسخ بعد زول نيت باسراء بالهر فلا ولا فسخ لولي صغيرة وبمجنونة  
باسراء بغير وثيقة ولو أسرو زوج أمه بالفسخ فظلم الفسخ فان نيت خلاصه لفسخ لفسد  
في الأصح وله أن يشهدا البينة لا ينفق عليهما لو يقول الفسخ أو جوى

● (فصل) ● في نفقة الولد وإن علا والولد أن سفل وإن انتنفذ به نسما بشرط يسار  
المنفق بغض من ثمة وفوت عياله في يومه وياع فيها ما يباع في الدين ويهرم كسوا كما سها  
في الأصح ولا تغيب سالما كفاش ولا نكحها وتجب نفقة غير مكسبان كل زمانا أو مسرا  
لوجوهنا والآقا قال أحسن نفقة الثالث لا في الآخر (قلت) الثالث أظهر والله أعلم  
وهي الكفاية وتنفقها بطرأ أو لا تصير بدعائه لا يرض فأصل وأدته في افتراض نفقة أو  
منع وعليها الرضاغ ولله العاقبة ثم بعد أن لم يوجد أهله أو أجنبية بسبب إرضائه وان وجدنا  
لم يجز إلا ما فان رغب شوهر منكوسة إليه فتمتع بها في الأصح (قلت) الأصح ليس له منها  
وصحها أكثر وبنو الله أعلم فان نفقة ولو جلبت أو شربل أجنبي أو لو فها فلا وكذا أن  
تبرعت أجنبية أو زوجت بأقل في الظاهر ومن استوى لمرءه الملقا والأفلا مع أثرهما فان  
استوى بالدار في الأصح والثاني بالدار ثم القربى والوارثان يستو بان أم وزوج يعسبه  
وجها ومن له أبوان فعلى الأب وقيل عليه ما يبلغ أو جدد وجدان أو جد يعسبهم  
بعض القربى والأب القربى ونسب الأرض وقيل بولاية التكاليف له أصل وزوج عفى في الأصح  
على الفرع وان بعد أو محتاجون بعدم زوجته ثم بالفرز وقيل للزول وقيل الولد ● (فصل) ●  
الحضانة لخط من لا يستقل وترثه والأناث الأب قبلها وأولاهن ثم أمهات بدين بثلث  
يقدم أمهم من الجن والجدة تقدم بعدهن ثم أم أمهاتهن بالدين بثلث ثم أم أبيات بثلث  
أم أبيات كذلك والقدم الأخوات والحالات ملعن وتقدم أمته على خالة وخالة على بنت أخ  
وأخت وأخت وأخت على عموات من أبوين على أختين أمهما أو الأصح تقدم  
أخت من أبي على أخت من أم وخالة وعمه الأب عليها الأم وسقوط كل جدة لأخت دون أختي  
غير محرم كبنات خالة وتثبت لكل ذكر محرم وارث على تربية الأرض وكذا الغير محرم كان هم  
على الصحيح ولا نسلم البمشته تؤول إلى ثقة بعينها فقد الأرض المحرمة أو الأثر فلا في  
الأصح وان استبعد ذكر ووالث فلا ثم أمهاتهن الأب وقيل تقدم على الخالة والأخت من  
الأم و يقدم الأصل على الحشيشان فقد الأصح الأقربى والأفلا نيت والأبقرع والحضانة  
لأبقر وبمجنون وقاسق وكلهم على سواهم كغصير أبي الملقل الأمه وابن عم وابن أختي  
الأصح وان كان زوجا اشترط أن ترشعه على الصحيح فان كلفت ناصة أو طلقته منكوسة  
حضانة غابت الأم أو لم تنصت للخدمة على الصحيح هذا كما في غير محرم والمهران افتقر أوام  
كل من ضمن انشائها من سها فان كان في أحد هلمجنون أو كثر أو في أو نسق أو نكحت فالحق  
للأخرو بغير بين أم وجدو كذا أخ أو أم أو أب مع أخت أو خالة في الأصح وان اشتار  
أحد هما ثم أخا خرول البسه فان اشتار الأب ذكر بغير يولد أمه أو بنت أمه أو بنتي ولا نعنها  
نحو لا عليها وأثره نازل بوزمة في أيامها من سها فلا أم أولي بغير هما فان وضى به في بيت  
والأفني بينها وان اشتار هذان كرهه هابلا وعند الأب ثم أرا يؤديه ويسلمه لكتب أو حرفة  
فأمره وألثو تغلف ولور كسأداد أو سكي الخفض عدتها ولها الحد على غير زوج ثلاثة أيام ● (فصل) ● في بيع سكي لعنة فرقة

امكان الفسخ ولو فارتها أو فلت لاو سبع سنين  
لحقه فان نكحت بعدها فها فقلت ستة  
أشهر ياتي الثاني ولو نكحت فيها فها  
وجها الثاني فقلت لا يمكن من خلقه أو  
من الأول لحقه أو بنسبها عرض على قائف  
● (فصل) ● في زناها شخص من جنس كان  
مطلق ثم وطئ في عدة فغير حل لأهلها فبائن  
لذلك لا يفتدي عدش وطعوله ويجعل  
البينة أو جنسين كحل وأثره كذلك  
فتنقضان بوضعه وراجع قبله أو شخصين  
كان كانت في عدة زوج أو شبهة فوطئ  
بشقة فلتا مثل وتقدم عدة حل فالحاق  
وله رسة قبلها أو قبلها فان راجع ولا حل  
انقضت وشرع في الأخرى ولا يفتح بها  
حتى تنقضها ● (فصل) ● عاشر فارق  
رجعية في عدة فزول أو أشهر لم تنقض ولا  
رجعية هيا لو طعها طلاق إلى انقضاء عدة  
ولو نكح بعده بخل حصة ووطئ انقضت  
بروطئ ولو راجع حاللا أو لم يزوج ثم  
طاعها سألها فلو لم يبع أو لو نكح بعده ثم  
وطئ ثم طلق استأنف وتدخل بها البينة  
● (فصل) ● في بيع فزوج عدوه على حرة  
حائل أو حائل من فدية كزوج جنسي ولو رجعية  
أول أو فها أربعة أشهر وعشر قبلها  
والغيرها كذلك نصفها أو لحمل منوطي  
يجوز أو سولا وضعه ولو طلق إحدى  
أمر أمه ومان قبل بيان أو عين اهتدا  
لوفاء في بيان فتشدين وطشوه ذات  
أقربا لا كثر من عدو فها فها أو فها من  
طلاق والمفقو ولا تنكح زوجة حتى يثبت  
موتها بجم أو طلاق ثم تعدل فلو حاكم  
بنسكها قبل ثبوته تقض ولو نكحت وبان  
ميتا مع ويصاحدا على معدة فقاوس  
للأخر فتوه ترك ليس مسبوغ على ينوطو  
قبل نسبه أو نشن وتصل بحب وموصغ  
ثم أرا وتعليب ودهن شروا كحل بكم  
زينة لا لخلع لقل لا وسأداج ودام  
ونضاب مظهر فحوضه وحل فعمل  
● (فصل) ● في بيع سكي لعنة فرقة



٣٧ (كتاب البيع)	٣٩ باب الربا	٦٠ فصل يأخذ في مثلي بمثله	٦١ كتاب القراض
٤٠ باب ينهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عبس الفعل		٦١ فصل قارض العامل	٦٢ فصل لكل فضه
٤٠ فصل من ينهى مالا يطل بالنهي		٦٢ كتاب المساقاة	٦٣ فصل هي لازمة
٤٠ فصل باع حلالاً حراماً في الحل		٦٣ كتاب الاجارة	٦٤ فصل عليه تسليم مفتاح دار
٤١ باب الخمار		٦٤ فصل تصع الاجارة مدة تبقى فيها العين غالباً	
٤١ لها شرط خدار الخ		٦٤ فصل تنفع سطح بثلث مستوفى منه	
٤١ فصل اشتراجهل خمار يتغير برفع		٦٥ كتاب احكام الموات	
٤٢ باب المبيع قبل قبضه من ضمان بائع		٦٥ فصل منفعة الشارع مرور	
٤٣ باب التولية والاشراك والمراجعة والمطاة		٦٥ فصل المعدن الظاهر ما خرج بلا علاج	
٤٣ باب الاموال والثمار		٦٦ كتاب الوقف	٦٦ فصل الواو لا تسوية
٤٤ فصل جاز بيع غران بداء صلاحه		٦٧ فصل الموقوف ملائكة تعالي	
٤٤ باب الاختلاف في كيفية العقد		٦٧ فصل ان شرط واقف النظر اتبع	
٤٥ باب الرقيق لا يصح تصرفه في ماله		٦٧ كتاب الهبة	٦٧ كتاب المظنة
٤٥ باب السلم		٦٨ فصل الحيوان المملوك الممتنع من صفار السباع	
٤٦ فصل مصر أن يؤدى عن مسلم فيه أجود		٦٨ كتاب الاقط	٦٩ فصل الاقط مسلم
٤٦ فصل الاقراض سنة	٤٦ كتاب الرهن	٦٩ فصل الاقط	٦٩ كتاب الجمالة
٤٨ فصل اذ لم ياليد العرثن		٦٩ (كتاب الفرائض)	
٤٩ فصل اختلاف في ره تبرع		٧٠ فصل الفروض في كتاب الله نصف الخ	
٤٩ فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته		٧٠ فصل لا يحجب أولاد	
٤٩ كتاب النفليس		٧١ فصل لابن فأكثر التركة	
٤٩ فصل يبادر فاض ببيع ماله		٧١ فصل الاب يرث بفرض مع فرع ذ كروارث	
٥٠ فصل له فسخ معاوضة بمحضه		٧١ فصل ولد ابوين كولد	
٥٠ باب الحجر يجنون وصا وسفه		٧١ فصل من لا عصبة له بنسب	
٥١ فصل ولي صبي أب فأبوه		٧١ فصل لجد مع ولد ابوين	
٥١ باب الصلح		٧١ فصل الكافران يتوارثان	
٥١ فصل الطريق النافذ لا تصرف فيه ببناء		٧٢ فصل ان كانت الورثة عصبات قسم المتروك بينهم	
٥٢ باب الحوالة	٥٣ كتاب الضمان	٧٢ كتاب الوصية	٧٤ فصل ينبغي أن لا يوصى الخ
٥٢ كتاب الشركة	٥٤ كتاب الوكالة	٧٤ فصل تبرع في مرض وخوف ومات	
٥٤ فصل الوكيل بالبيع مطلقاً كالشريك		٧٤ فصل يتناول شاقو ويعبر غيره ذالة وفصيل	
٥٥ فصل أمره ببيع لعين	٥٥ فصل الوكالة جائرة	٧٥ فصل تصح بضاع	
٥٥ كتاب الاقراض		٧٥ فصل له رجوع نحو نقضت	
٥٦ فصل قاله عند سيف أو خنق في طرف		٧٥ فصل في الايضاء	٧٦ كتاب الوديعة
٥٧ فصل أقر بنسب	٥٧ كتاب العارية	٧٧ كتاب قسم النى والغنمة	
٥٨ فصل لكل رجوع الخ	٥٨ كتاب الغصب	٧٧ فصل الغنمة تحو مال حصل من الحربين	
٥٨ فصل يضمن مغبوب مضمون تلف بأقصى قيمه		٧٧ كتاب قسم الزكاة	
٥٩ فصل يخلف غاصب في تلفه وقيمته		٧٨ فصل من علم الادفع حاله على يعلمه	
٥٩ فصل زيادة المقصوب	٦٠ كتاب الشفعة	٧٨ فصل يجب تعميم الاصناف	

ويعتقون كسبوت نزلوا لاهل الاصنام لوثني  
 وجمع أقبله أربعة وان بعضهم ناقض  
 و يقال قبل الخامس قوتلا عنان قيسام  
 وشهدوا به جمع طاقه قوتلوا شهابا بعد طه  
 الان اسمر وذفت قودة ولا ولي بلاعن  
 ولوم اسكن بستره رائه التي ولدوا نطف  
 من عفو بنو هاشم وقها وان ياشنوا  
 ولها التمزير تأديب غاوتها زها أعطت  
 من العفو بنو أولم طالب أوجنت بعد فقه  
 ولولا خلاعات وبتاق بلعاه القضاخ  
 وسومة بدوا تنفقه نسب فقامو سقوط  
 صفوة منتهلوا لزان جالدها وبعصاتها  
 في سفة ان لم تاعن وجوب عفو بنو زها  
 ولها العان لدها وانما يتقي به ككناحت ولو  
 متوا لاكن ولدها ستة أشهر من المقدو  
 طلق بدها فلا بلاعن لظهور التي قورى  
 الا بعد نرسية شهاده في حل وانما ناز  
 وضعه لشفقة فان قال جهات الوضع وامكن  
 حلف لا احد قوامين بأن لم تقبل بينهما  
 أشهر ولوثي بولك فاجاب بياض من التروا  
 كامين أولم لم ينف ولدت ثم فقهنا برنا  
 مطلق أو مضاف لما بعد النكاح لاص لثني  
 وله والا فلا لعان وله انشأوا بلاعن لثني  
 (كتاب العدد) نجس بدعوه شبهة أو  
 يفرقه زوج حدثا منية الفرم أو وطئ  
 ولوي در أوتيقن رامة رسم قدمت حرة  
 نجس ثلاثة أثرؤ ولو مسددة والقرو  
 طهرين من فان طلقت طاهر التقست  
 بعلن في حصة ثلاثة أو ما حاض في رامة  
 ومغيرة طلقت أول شهر ثلاثة أشهر حالا  
 وبغير حق أن فان عتقت في در حرة  
 فكفر ثم تصدق بفسرها شهران وحرم  
 نجس أو يثبت ثلاثة أشهر فان طلقت  
 في أثناء شهر كل من الرابع ثلاثين وغير  
 حرة شهر ونصف من القمام ده ولو بلا  
 على تصدق حتى نجس أوتيس فطلعت  
 من لم نجس أو أيسه فيها بقره كآيسة  
 طلقت بعدها ولم تنكح وفي المعتبر بأمر كل  
 اليه وحطل وضعه حتى نافي قوامين ولو سب أو مضغة ثم تزاد نسب إلى ذي عد تولوا احتمالا كمنى بعلن ولو لم يثبت بعد

قلن فان حزن عدا باله لثني بكان أوسر وجب في الاصم يجب ما تعد عليه كزلية أولد  
 أوسير وكذا فرش النوم في الاصم وعدة وخلاف في الشناوأة لتتلف كسما ودهن  
 وما يغسل به الرأس ومزلقه وطبخ صان لا كحل وشباب وباريز وود وامرض وأجرة  
 طبيب وساجم ولها طعام أيام المرض وأدها والا صم وجوب بآخر حاتم نجس العادة وفي  
 ماه فسل جماع ونفاس لا نجس واستلام ولها آلات أكل وشرب وطبخ كقدر وضعة  
 وكوزو جزوقه هاوسكن يلقح لو لا يشترط كونه الكسوة بل لا يلقح ما سخدمه  
 نجس ما سخدمها بخر أو أمانة أو مسخرة أو لا يلقح من صعبه من حرة أو أمانة لخدمة  
 وسواها في ماسر ومسر وعيد فان أخدمها بخر أو أمانة بخر فليس عليه غيره ها أو يات  
 اتفق عليها بذلك أو من صعبه الزمة نطفته وجنس طعامها ليس طعام الزوجة وهو مدعي  
 معسر وكذا الشوسا في الصم ومسر مدون ثلث ولها كسوة تليق بمجالها وكذا أدم على الصم  
 لا آله لتتلف فان كثر وسع وتأخذ بفسل وجب ان ترخص من تخدوم نفسها في العادات  
 احتات الشدمة مرض أو زمانه وجب اخدمها او لادام لرفقة في الحلية وجموع يجب  
 في السكن لتاع وما يثبت لك كطعام نجس لا تتصرف فيه فلو تفرقت بما يضرها منها وما دام  
 نفعه ككسوة وطروق طعام ومشا تليل وقبل لتاع وتعمل الكسوة أول نشاء وصيف  
 فان تلفت فيه لا تصير لم تبدل ان قلنا تليل فان ماتت فيه لم تبدل ولو لم يكس عدة من

(فصل) الجديدان نجس بالتيكيز لا العقد فان اشتغلا بصدق فان لم تعرض عليه  
 مدة فلا نفقة وان مرضت وجبته بلوغ الصبر فان نكح كسب الحيا كم حكم بلده  
 ليل لحيه أو بول كان لم يفعل وضي من وصوه فرضها القاضي والعسير في بخرتها  
 ومراقة عرض ولوا نسقا بشوزو لوع لس بلاذرو عيلة زوج أو مرض بضرعه  
 الوطء عذر وانطرح من بيته بلاذن شوزو لأن أشرف على اتهم دام وسفر ما يات معه أو  
 لحاجته لاسقما ولحاجتها بسقما في الظهور ولو تشرعت فغلبها طاعت لم نجس في الاصم  
 وطرقها أن يكتب لها كم كسوة ولو تخرجت في غيبته لوارثو نجس هام نسقا والظاهر  
 أن لا نفقة لغيره فواته بطلب الكبير على مغير لولها ببيع أو عذر فلاذن شوزو ان كان  
 تغلبها فان ملك فسلح في غرض لغيره فطلبها أو بلاذن في الاصم لها نفقة مالم تفرج  
 وبنتها صوم نقل فان أبنت فانشز في الظهور والا صم ان خدامها لا يتسقي كفل فينعمها وإن  
 لا تمنع من جعل مكتوبة أو لويوت وسر والبنو يجبر علة الزوج الاونة تنظف فلو طغت  
 حلالا فأنق فيا نسا لالا سرجع مادفع بعد دعائها لخالها البائن جعل لولاك لا نفقة لها  
 ولا كسوة وتبين لحاملها وقيل العمل فعل الأول لا نجس لحامل من شبهة أو نكاح  
 فاسد (قالت) ولا نفقة لعند نواظوان كلت سادلا والله أمر ونفقة لعدة مقدرة كزمن  
 النكاح وقبل نجس الكفاية ولا نجس دهم قبل ظهور حمل فظاهر وجب يوميا وم قبل  
 حين اتفق ولا نسقا بمعنى الزمان على المذهب (فصل) أسمر ما كان صرعا دون  
 دنياه لسهو والافها الفصم على الظهور والا صم أن لا يصح منع من صرعا أو غلب وحضر  
 وغلبه فان كلب بعد الفصم فها الفصم والا فلا بخر والا سحر ولو بخر جرسيل ما لم  
 يلزمها القول وقدوة على الكسب كالسبال والفا فسخ بخر من نفقة معسر والا سحر  
 بالكسوة كسوة بالنفقة كذا لادام والمسن في الاصم (قالت) الاصم التي في الادم ولله أعلم  
 وفي اساره بالهر أحوال الظهور ما فسخ قبل وعلا به ولا فسخ حتى يثبت عند قاض اساره

٧٨	فصل الصدقة سنة ٧٩ (كتاب النكاح)	٩٥	كتاب الفهار ٩٦ فصل على مظاهر عاذ كفارة
٧٩	فصل تحمل خطبة مفصلة ٧٩ فصل أركان زواج	٩٦	كتاب الكفارة ٩٧ كتاب الاعان والغذف
٨٠	فصل لا تقدم امرأة نكاحا	٩٧	فصل له كفوف زوجة علم زناها أو وطنه
٨٠	فصل بمنع الولاية رق	٩٧	فصل لعانه قوله أو بعا أشهد بالله الخ
٨٠	فصل زوجها غير كف برضاها	٩٨	كتاب العدد
٨١	فصل لا يزوج مجنون	٩٩	فصل لزومه عاذ شخص من جنس
٨١	باب ما يحرم من النكاح	٩٩	فصل عاشره مفارق رجعية
٨٢	فصل لا ينكح من ملكه أو بعضه	٩٩	فصل نجس بوفاء زوج عتة
٨٢	فصل لا يعمل نكاح كافرة	٩٩	فصل نجس سكنى لعنة ذرة فورة
٨٢	باب نكاح المشرک	١٠٠	باب الاستبراء ١٠٠ كتاب الرضاع
٨٢	فصل أسلم على أكثر من مباح له	١٠١	فصل تحته صغيرة
٨٢	فصل أسلم معا	١٠١	فصل آخر رجل أو امرأة بأن بينهما رضاء
٨٢	باب الخبار والاعفاف ونكاح الرقيق	١٠١	كتاب النفقات
٨٤	فصل لزوم موسر أقرب فوارنا اعفاف أصل	١٠٢	فصل نجس المؤمن ولو على صغير لا صغيرة
٨٤	فصل لا يضمن سيد يذنه في نكاح	١٠٣	بالتكئين ١٠٣ فصل أعرس مالا وكسبا
٨٤	كتاب الصداق	١٠٣	فصل لزومه موسر ولو يكسب
٨٥	فصل نكحه ابما لا يملكه	١٠٣	فصل الحضنة تربية من لا يستقل
٨٥	فصل صح تقويض وشيدة	١٠٤	فصل عليه كفافة زوجته
٨٦	فصل الفراق قبل وطء بسببها	١٠٤	(كتاب الجنابة)
٨٦	فصل لزوجة لم يحب لها نصف مهر فقط متعة	١٠٥	فصل وجد من اثنين معا فعلا
٨٦	فصل اختلافا أو وارثاها	١٠٥	فصل أركان القود في النفس قتيل
٨٧	فصل الولية سنة ٨٧ كتاب القسم والنشوز	١٠٦	فصل جرح عبده
٨٧	فصل طهر أمانة نشوزها ٨٨ كتاب الخلع	١٠٦	فصل كالنفس فيما مر غيرها
٨٨	فصل قال طلق قبل بكذا	١٠٦	باب كيفية القود والاختلاف فيه ومب توفيه
٨٩	فصل ادعت خلعا ٨٩ كتاب الطلاق	١٠٧	فصل قد شخص ادعى مومنه
٩٠	فصل تفويض طلاقها للخبر اليها	١٠٧	فصل القود للورثة
٩٠	فصل قوى عددا بصريح	١٠٨	فصل موجب العمد قود ١٠٨ كتاب الديات
٩١	فصل يصح استثناء بشرطه السابق	١٠٨	فصل في وفقة رأس أو وجهه الخ
٩١	فصل شك في طلاق فلا	١٠٩	فصل في أذنين ولو بإيأس دية
٩٢	فصل طلاق موطوءة تعتد بإقراره سني	١٠٩	فصل نجس دية في عقل
٩٢	فصل قال أنت طالق في شهر كذا	١١٠	فصل نجس حكومة فبها لا مقدر فيه
٩٣	فصل علق بحمل	١١٠	باب موجبات الدية والعاقلة وجناية الرقيق
٩٣	فصل قال أنت طالق وأشار بأصبعين	١١٠	والغرة والكفارة ١١٠ فصل اصطدم حوان
٩٤	فصل علق بأكل رمانة	١١١	فصل عاقلة جان عصبته
٩٤	كتاب الرجعة ٩٥ كتاب الايلاء	١١١	فصل مال جنابة رقيق يتعلق برقبته
٩٥	فصل يعمل بلا فاض أو بعة أشهر	١١١	فصل في كل جنين انفصل الخ



حري البيع موضع لا يختص بالبيع كفي ثمة الحبر وان حري في دار البائت لم يكف ذلك الا باذن البائع فيكون معير المبيعة (فرع) \* المشتري قبض المبيع ان كان الثمن مؤجلا أو سلمه والا فلا يستقل به ولو بيع الشيء تقديرا كتب أو أرض ذروعة حطبة كبل أو وزا اشترط مع النقل ذروه أو كيه أو زنه مثله بشكها على ما عدهم أو هل أنما عشرة آصع ولو كانه طعام مقدور زبد ولعمر وجاهيته فليكن لنفسه ثم يكل لعمره ولو قال ان قبض من زبد على عليه لتسلك ففعل ناقض فاسد (فرع) \* قال البائت لا أسلم المبيع حتى قبض عنه وقال المشتري في الثمن مثله أجبر البائع وفي قول المشتري وفي قول لا أجبر من سلم أجبر ما عداه وفي قول يجبر ان (قلت) ان كان الثمن معينين سقيا القرون الا ولان وأجبر في الظهور والله أعلم وإذا سلم البائع أجبر المشتري ان حضر الثمن والا فلا كان معسرا فالبائع الفسخ بالفسل أو موصرا لوماله بالداد أو ما انتقري به غير ما عداه في أمواله حتى يسلم فان كان بماذا التصرير لم يكف البائع السبيل احضار لوماله الا ان الفسخ كان معسرا فالحرج كذا كانا وبائع حبس مبيعه حتى يقبض عنه ان خلف فونه بالاختلاف وانما الاقوال ان الفسخ فونه وتنازع على مجرد الابداه

باب التولية والاشراء والرابعة \* اشترى شيئا ثم قال له اعمل بالثمن وليتك هذا العدة قبل لزوم مثل الثمن وهو بيع في شرطه وترتب أحكامه لكن لا يحتاج الى ذكر الثمن ولو ساعا من الولي بعض الثمن انحط من الولي والاشراء في بعضه كالتولية في كل ما كان من البعض ولو أطلق جمع وكان مناصفا فقول لا بد يصح بيع الرابعة بأن يشتر به جملة ثم يقول بعتك بما اشترى بشور بدوهم لكل عشرة أو ربع دوازده والحطبة كبت بما اشترى بثوبها دوازده يحصل كل أحد عشر واحد وقيل من كل شرطه وانما قال بعت بما اشترى لم يبدل فيمضى الثمن ولو قال بعتك على دخل معقنه أجزأ التوكيد للدلال والحلوس والقصاص والرقاه والمساواة وقبضة المبيع وسائر ألوان الرادة للاستبراء ولو تصرف بنفسه أو كالأول أو تلوع به شخص لم يثبت له الجزء وأبطل نفسه أو أقام به الوجه له أحدهما يبطل على الصحيح وليس صدق البائع في قدر الثمن والاجل والشراء بالعرض ويكفي العيب الحادث عنده ولو قال بعتك ثيابا بنسبة معين فلا تظهر انه يبيعه الزاد فهو يجهل انه لا خيار للمشتري ولو زعم انه مائة وعشرة وصدقه المشتري لم يصح البيع في الاصح (قلت) الاصح هو قوله أنه لو كان كذبه ولم يبين لعلها وجهها لم يثبت له ولا يتولاه تعاقب المشتري انه لا يعرف ذلك في الاصح وان بين الله التعليل والامح حجاج بيته

باب الأصول والاشاء \* قال بعتك هذه الأرض أو اساقها أو البشعة فوبانها وشعرها فذهب الله يثبت في البيع دون الرهن وأصول البطل التي تبقى مستعين كاشتقوا والهندبا كالشعر ولا بد من ما يؤخذ منه كسنة وشعر وما تفرز ع ويصع بيع الأرض الزروعة على المذهب والمشتري اختيار ان يجعله ولا يمنع الزرع دخول الأرض في بدل المشتري وضمنه اذا حدثت القلة في الاصح والبدن كزرع والا صح له أن يبيع ثمنه مدة بقائه الزرع ولو باع أرضا مع ذرا أو زرع لا يشر بالبيع يبطل في البيع وقيل في الأرض قولان ويدخل في بيع الأرض الحجازة الموقوفة لها دون المدونين ولا خيار للمشتري على علم ويلزم البائع النقل وكذا ان جعل في الأرض فله وان شرط له الخيار فان تجاوز المدة النقل ونسب به الأرض وفي وجوب أجزأ لكل مدة النقل أو بوجهها تعاقب ان نقل بعد القبض لا قبله ويدخل في بيع

باب \* نسي الشيء على الله طلبه وسلم من عب العبد وهو ضربه ويقال ما عدا فصرم أخره ونه ما عدا من حبس الحيلة وهو نتاج الشاج بأن يبيعه أو يفتن اليه والالتحاق وهي ماقى العيون والمسلمين وهي ماقى الاصلاب والاماسة بأن يمس قوبها ثم يشتر به على أن لا يناله اذا وآء أو يقول ان المدة بعد بعتك والناذرة بأن يجعل الله له ما يشاء من الجاهل بأن يقول بعتك من هذا النوع بما عداه أو بعتك وانما الخيار في الرمي ما أو يجعل الرمي بها والمر بون بأن يشترى سلعة بعلمه نقدا ليكون من الثمن ان روضها والانهية وتخرق لا شوم وصوت حتى يبين ان شومها حتى يبرأ فخرقه بضم بيع بطل ويشتري ببيعة كعتك انفق نقدا أو بالغير لسقوط بيع وشرط كبيع شرط بيع أو فرض وكيفية زرع أو فوطي بشرط ان يصدده أو خطه وضع شرط خيار أو راعته من عيب أو فطع فمروا حل درهم وكل من يملون لمعوض في ذموا شاهد وان لم يبين الشهود وبطلون وهن أو شاهد أو كذا لا يبرأ من شرط وصف يقصد وتكون البعد كتابا أو لفظا ماعدا أو ذان لمنو شرط مقتضاه انقبض ورد بعب أو ما لا فرض فيه كان لا يلا على كذا أو اعاقبه فخير امطلقا أو من شتر ولان مع ماله بنية ولا يصح بيع دابة ولو حالها أو أحدهما كبيع حامل بحر ويدخل حل دابة في بيعه امطلقا (فصل) \* من النسي ما لا يبطل بالبيع كبيع حاضر ليدفعه ما تم حيلته اليه ببيع حلا فقول الحاضر انك لا يبيعه فباعا على وفاق وكان اشترى منهم بغير ظلم متاعا قبل تدومهم ومعتهم بالسعر وشهروا ان عرفوا القين وموم على يوم بعد تقروون ويبيع على بيع وشراء على شراء ومن خيار بغير اذن وتحت بأن يزدق لغيره ولا خيار بيع ثم ورط فله سكر \* (فصل) \* باع



أما في أرض كاهوتو بيع أو وسلم الأثر كثة  
وأراض محلو وزع السعي على شتمتها  
وتعدت بتقبل ثمن وبتعدت عقود ولو كذا  
لا في من وشقة  
● (باب الحار) ● يشتد ما يجلس في  
كل بيع وإنما يتعقب عقداً كروي وسلم  
لا بيع به بدنه يبيع بعني وقسه فيعبر  
وحواله فقط خبر من اشتراؤه وهو كل  
فرقة بين عرفا لعل في حق ولو طالعهما  
أو غشاً بستانك ولو مات أو من انتقل  
لوزنه أو أوله وحاشا في فرقة أو قسم قبلها  
● (فصل) ● لهما شرط خبر عقيدة خبر  
بجمله إلا فيما عتق لمشتري أو يوفى وسلم  
منه فله ثلثة فاقبل من الشرط والثلث  
فيما لم يفرق بقبول والا أو يوفى فأن تم  
البيع بأن أنه لمشتري من العتق أو الأقالع  
ويجوز الفسخ نحو فسخت والأجزاء  
أخرى والنصف كونه واعضاء يبيع  
الجزء وتزوج ووقفه يبيع فسخ ومن  
مشتري الجزاء عرض على بيع واقتنيه  
● (فصل) ● اشتراجه قبل بشر يوفى  
وهو حرام كسر ياتوجه بوجه وتؤيد  
شروطه وعدمه وليس ما عتق أو رضى أرسل  
عند البيع لا يملك ثوبه بداد ويطور وبيع  
بأن يقبض العين نظماً بغيره بشر من  
صح أو قبحه أو غلب في جنسه عدمه كسواء  
وجاه وعرض أو كسرقة وأبى ونظر  
وصدان وبول غراش إن شاق العادة  
حدث قبل القبض أو بعده واستند إلى  
منه من قطعته بغيره سابقاً بعينه بالبيع  
بقوله ردة سابقة لا يجوز له عرض سابق ولو  
باع شرط برأيه من العيوب يرى من عيب  
باطن يجوز أن موجود حال العقد به ولو  
شرط إبراءه عليه لم يفسخ ولو تلف بعد  
قبضه يبيع بغيره يبيع بعينه ثم علم  
عيبه أو رضى وهو حرم من فسخه لم يفسخه  
كتسب فماتت العين العيب من القيمة أو كان  
سلباً لم يورثه ولو تلف الثمن أن يفسخه  
ويشترط قبضه من يبيع القبض ولو

البيعتان الأرض والشجر والحيوان وكذا البناء على الذهب وفي بيع القرية اليابسة  
وساكنة يبيعها بالدر والزارع على الصعيق وفي بيع الدار الأرض وكل يملكه حتى جلدتها  
لا فيقول للمتلو والبكر توالس ويرد على الأبواب المصنوعة بوسطها ولو أجالها وأرفقها وسلم  
لغيره أو وكذا الأسفل من حجر الرخ على الصعيق والاعلى ومفتاح غلق مثبت في الأصم وفي  
بيع الدابة تعلها وكذا الثياب العبد في بيعه في الأصم (قلت) الأصم لا يدخل ثياب العبد والله  
أعلم ● (فرع) ● باع شجرة فدخل حجر وثمها وورقها وفي ورق الثوب وجده وأصنام الأ  
البابس ويبيع بيمينها شرط القطع أو القناع بشرط الإخلاء والاعطاف يقتضي الإبقاء  
والأصم أنه لا يدخل الغرس لكن يستحق منقطعاً ما بقيت الشجرة ولو كانت باقية في الغرس  
القطع وثمرة الثقل البيوع انشترط البائع أو المشتري على وجهه والأمان لم يأت به في الغرس  
للمشتري والأقلية لم يصرح بغيره بلان وكثير وعينها بغيره وثمرة البائع والأقلية لم يصرح  
خروج في غيره ثم سقط كسبه وشروطه الماشري إن لم تعد الثمرة وكذا أن العتق بشرط  
النزول في الأصم وبعد التنازل بالبيع ولو باع فخلات بستان معاً لعتق بعضها وبغالبها فان  
أقره بغيره بغيره لم يفسخ ولو كانت في بستان فاصلا من أفراد كل بستان بعينه وإذا  
بقيت الثمرة قبلها فان شرط القطع لم يفسخ ولو كان في الجسد أو لكل منهما السبق إن  
انقطع الشجر والآخر ولا يمنع فلا حرج من شرطه إلا بغيره ما عدا ما عدا من شرط أحدهما  
وتنازل عن غيره قد لا أن يبيع المقتدر وقيل لعالم السبق إن سبق ولو كان الثمر يخص  
وطوبى للمشتري لم يفسخ أو يفسخ ● (فصل) ● يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه  
مطلقاً بشرط قطعه بشرط إبقائه وقبل الصلاح إن يبيع منفرداً عن الشجر لا يجوز ولا  
بشرط القطع وأن يكون المقتدر مع متعدي لا كسبه ولو قيل إن كان الشجر للمشتري جاز  
بالشرط (قلت) فإن كان الشجر للمشتري بشرط القطع لا يجب الوفاء والله أعلم وإن يبيع  
مع الشجر جاز بالشرط ولا يجوز بشرط قطعه ويحرم بيع الزرع الأخضر في الأرض إلا  
بشرط قطعه فإن يبيع معها أو جازاً عند الحد الجاز بالشرط ويشترط ليعود يبيع الثمر  
بعد بدو الصلاح ظهور المقصود كثير وعين وشجره وما لا يرى به كالطعنة والعوسق في النبل  
لا يبيع بعد دون سنه ولا في الجذع ولا يفسخ ولا يفسخ إلا بالاعتدال لا كل وملكه كتمان  
كالجوز واللوز والباق لا يباع في قشره الأسفل ولا يصح في الأعلى وفي قول يعمر أن كان وطياً  
وبدو صلاح الثمر ظهوره يفسد النقص والحلاوة قبل أن يكون في الثمرة بأن يأخذ في الحرة أو  
السوادد يكفي بدو صلاح بعضه وان قل ولو باع ثمر بستان أو سائر بدو صلاح بعضه فعل  
ما سبق في التأخير من باع ما بدو صلاحه لم يفسخ قبل القطع بعد ما يفسخ بشرط  
بعدها ولو عرض قبلها بعدها كغيره فلا بد منه من ضمان المشتري فلو تبس بترك البائع  
السبق فله انذار ولو يبيع قبل صلاحه بشرط قطعه ولو يقع حتى فلتاً أو يكتونه من ضمان  
المشتري ولو يبيع ثمر غلب للاحقه واختلافاً حادثة بالوجود كتنين وقتلهم مع إلا أن  
يشترط على المشتري قطع ثمره ولو حصل الاختلاف فيما يندرج في الظاهر أنه لا يفسخ البيع  
بل فيه مشتركان في بيعه البائع بما عتق سقماً خبراً في الأصم ولا يصح بيع الحنطة  
في سبيلها بمادته وهو اللؤلؤ ولا الزم على الثقل بغير وهو الزايف برخص في الثمر أو يوهو  
بيع الرطب على الفضل بغير في الأرض أو العنب في الثمر بغيره جاز دون خسة أو سق ولو  
زاد في سقته جاز وبشرط التقاض يسلم الثمر كلاً والقبول في الثقل والأطهر أنه





وفي شهر ثاؤه ظفره واثني مدان ان الشارح (٣٨) وثلاثة ولاه فدية ووطوءه قدماته يشهرون بفسده ج قبل الثقلين ومهرت بفرقة

وتجسد بدت على الرجل ودمى في فاسده  
والعقد والوتر عرضا كقول برى وحشى  
ويشبهه من غيره كلال بجرم فان تالف  
فمنه في اعادة بدنة وواحد من بتر وحش  
وحار، بتر تولى بتر وغيره فتر غزال  
مع صغير واربع عاتق وروبو وور جفرة  
وحاشم ثوما لاقل في حكم بانه بدلان  
كثيرة ما لا مثله منه وحرم عرض الثابت  
حرمي محلا لا يثبت ومن نحر لا يثبت  
له اثر ولو لم، ولا اخذا ذخور وذا يعنى  
به في ثمرة كبيرة فقرة وما قد يشبهها  
شلا وحرم الله بنوع كرم مكث في حرم فقرة  
وفي معنى ذك وعقد فدية على مساكن  
الحرم انواعا ادهم بقسمة ما اما اوصوم  
لكل دلو ما لم ير مثل تصدق بفسده طعاما  
اوصوم فان انكسر سدس لم يوفى فدية  
ما عيرم غيره لم يصدق وبشذوخ او  
تصدق بثلاثة اصعب لستساكن اوصوم  
ثلاثة ما لم يدر ذلك ما موم كدم فتم وكذا  
دم فوان ويصدق في هذا العقد ودم ابارن  
لا يخص زمن ويخص بالحرم وعرفه  
كبده لما كتبه والحفل بغير فدية معتبر غير  
فان المراد بوجاهتى وكذا الهدى كانا  
ووقت واحدة

باب الاصاغر والغوان  
كسوم مرض شرط ببيع حيث عذر غلق  
بنته فبمسماو شرط ذبح من نحو مرض  
فان عذر طعام بفسده قصوم لكل سد  
ويؤله تحلل فلا ولو احره وقرى اوزوجة  
بلاذن فلان امره تحليه ولا العادة على  
محصران كل فرضا في ذمته وان استقر  
عده ولا ان عتبت استطاعته به وعلى من  
فاته وقوف تحلل بعمل عرثه ودم واعاده  
مكتوب البيع  
او كونه عقد ومعتقد  
على وصية ولو كسبه اعلى كعتك  
وما كسبه واشترى وكسبه كعتك اقول  
كاشترى وفككت وقبضت ان تقدم  
كمى وشرطهما ان لا يقبل كلام اجنى  
ولا مكوث طويل وان شوا فلهى فلو اوجب بالف كسره فقبل بمعية لم يصح وعدم تعليق وتأنيث وفي العقد الحلال

المربون بأن يشترى وعطيه واهم لشكون من الثمن ان رضى السلعة والا لهدية  
باب (فصل) باع شلا وخر او بدم حورا او بغيره او مشتر كاسير اذن الا خر صمى  
لانك في الاظهر ليقصر المشتري ان جهل فان اباقت فستمن السعي باعتبار قيمتها وفى  
قول بجمعها ولا تجوز البائع ولو باع عبده فقلنا ابعده ما قبل قبضه لم ينسخ عن الاخر على  
الذهب بل بغيره فان اباقت باع فقلنا ولو بيع في صفة فقلنا في الحكم كالموتو بيع او لم  
صفا في الاظهر ووزع السعي على قيمته او ببيع ونكاح مع النكاح وفى البيع والصدان  
القولان وتعدد الملقطة بنقصى الثمن كعتك فابكذا وكذا بكذا وتعدد البائع وكذا بتعدد  
المشتري في الاظهر ولو بكذا او بكذا ما لا يصح اعتبار الوكيل  
باب (فصل) يثبت نسيان المجلس فى انواع البيع كالصرف والطعام طعام والسلم  
والتولية والتسليم وبلغ المعروض ولو اشترى من يعنى عليه فان الملك فزمن الجبار  
البائع او موقوف فله الجبار وان قلنا للمشتري تغير البائع دونه ولا خيار الا ارامو النكاح  
والهبة لا خيار وكذا اذ ان التراب والشعيرة والا جازوا لما فاقوا المداق الا وهو ينفع  
بالقرار بأن يختار الزومه فلو اختار أحدهما سقطا حصو بقى حق الآخر وان تفرق بينهما  
فلو املأ المحكوما او فاما لو تباين لكان دام بغيره ما يجرى في التفرق المرف ولوماتى  
المجلس اوجن فالاصح انتقاله الى الوارث والولى ولو تنازع على التفرق أو الفسخ قبل سدق  
الناس (فصل) لهما ولا حد ما شرط ان يلقى فى انواع البيع الا ان يشرط القبض  
في المجلس كبرى ويؤلم وانما يجوز فدية مفعولة لا تزده على ثلاثة ايام وتجب من العقد قبل  
من التفرق والاظهر انه ان كان اخيرا للبائع فلهما البيع وان كان المشتري فله وان كان  
لهما فاقوف فان تم البيع بان أنه لم يشر من حين العقد ولا للبائع وبحصل الفسخ  
والاجارة لبقا بطله لهما كفسخت البيع وورقته واسترجعت البيع وفى الاجارة احره  
وأعطيت وطه البائع واعتاقه فسخ وكذا يبيع ما لم يجره وتزوجه على الاصح والاصح هذه  
التصرفات من المشتري اجازة وان العرض على البيع والتوكيل فليس فسخا من البائع ولا  
اجازة من المشتري (فصل) للمشتري الجبار يظهر ويب قد يركب ما عرفت وزنه  
وسرته وما ياقا بوله بالفراسد بغير موافقة وجاح الحاية وتضمنوا كل ما ينقص العين او  
القيمة نقدا فغوزه عرض صحيح اذا غلب فى نسي المبيع عدم مسواه فان العقد لم يحدث  
قبل القبض ولو حدث بعده فلا خيار الا ان يثبتا الى سب تقدم كقطعه بعتا بة اذ عاقت  
الرد الى الاصح بخلافه وبه يجرى سابق الى الاصح ولو تباين رد سابقا بفسده البائع الى  
الاصح ولو باع بشرط براعتن العرب فلا يظهر انه يبرأ من كل سب باطن بالخيار ان يبرأ  
دون غيره وله مع هذا الشرط الرد بفسد قبل القبض ولو شرط الرد بفسد لم يحد  
يبيع فى الاصح ولو عاكس البيع عند المشتري أو اعتقه ثم علم العيب وجع الارش وهو حرم  
من تخم نسيته اليه نسبة ما نقص العيب من القيمة كان سلبا ولو الاصح اعتبار اقل قيمتين  
يوم البيع الى القبض ولو تالف الثمن دون المبيع وهو انشطت الى الثمن اوقيته ولو لم يبيع  
بعد زال الملك الى غيره فلا اثر فى الاصح فان ملكا فله الرد قبل ان يلا بغير الرد بفسد  
رد الرد على الفور فابا دوى العادة فلو لم يجرى يسل أو با كل فله تأخير مخرى  
أربابا فخر يبيع فان كان البائع بالرد عليه بنفسه أو وكيله أو وكيله ولو رجع  
الامر الى الحاكم فهو اكدر وان كان يترتب على الحاكم والاصح انه يقره الاشهاد على

ولا مكوث طويل وان شوا فلهى فلو اوجب بالف كسره فقبل بمعية لم يصح وعدم تعليق وتأنيث وفي العقد الحلال الفسخ

منه لغزو سلامته انهم في فأكثر ولو في بعض مع سان قدروا صفة وعدد النجوم وقسطا كل نجم ولو كاتب على خدمة شهر وروى انزلوا في اثباته  
 حيث لا يخلو أن يسمعه كذا ولو كاتبه ما به فورا أو ألف ونحوه وعاطى الحربه بأداء تحت لا البيع وصحت كذا في أرقه على عوض ووزع على  
 فيهم وقتا لكاتبين أدي صحت حتى ومن (١٣٨) عجزون لا بعض رقيق ولو كاتبه ما صحت ان انكفت النجوم وجعلت على نسبة

لا يزيد على ثلاثة أيام وان كان ماله غائبا أمهه الى الاحضار ان كان دون مرحلتين  
 والا فلا ولو حل النجم وهو غائب فليس دفع النسخ فلو كان له ما حاضر فليس للقاضي الا اذنه  
 ولا تنسخ بيمينون المكاتب ويؤدي القاضي ان يوجهه مالا ولا ييمينون السيد يدفع الوليه  
 ولا يعتق بالقدم الموقوف عليه فلو ان خصا من فطاع له دية أو قتل خطأ أخذها  
 ماله فان لم يكن له غير في الاصل أو قتل ماله فطاع له ماله كاتبي ولو قتل أحدهما  
 فطاعه فطاع له ماله أو كان خطأ أخذ ماله معهما سببه الا ان من قبته ولو قتل أحدهما  
 معه شيء ودل المصحق بيمين عزمه القاضي ويسع بقدر الارش فان في منة متى قبضت فيه  
 المكاتب والسيد فلو أخذوا فطاع له ماله أو قتل بعد الحياه أو أبرأه عنق وزنه الفداء ولو قتل  
 للمكاتب بعتل ومات وقتها والسيد مخصص على قاتله للمكاتب والا فطاع له ماله يستقل بكل  
 تصرف لا يبرع فيه ولا يخطرو الا فلا يصح بان السيد في الاظهر ولو اشترى من يفتي على  
 سيد مع فأن عزم وصار السيد يفتي أو عليه ماله مع بلان ومن يفتي في العتوان فان مع  
 تكاتب عليه ولا يصح اعتقه مكاتبه بلان على الذهب (فصل) المكاتب الفاسدة  
 لشرا أو عوض أو أجل فاسد كالحصية في استغلا بالكتب وأخذ أرض اجنابية عليه  
 ومهر شعبة وفي أنه يفتي بالاداء بدينه كسبه كاتبي في أنه لا يعتق ببراءه ويمتلك يموت  
 سيد مع الوصية برفقه ولا تصرف اليه سهم المكاتبين ولا فطاع له ماله ان السيد فطاع له ماله  
 لا طاع له ماله بل يرجع المكاتبه ان كان موقوف ماله عليه بيمين يوم العتق فان تعاسا  
 فأقول القصاص ويرجع صاحب الفضله (قلت) أصح أقوال القصاص سقوط أحد  
 الدينين بالآخر لرضا والثاني برضاهما والثالث برضا أحدهما والرابع لا يقطع والله  
 أعلم فخصه السيد فليشهد فلو أدى المال فقال السيد كنت فحسنت فأفكر صدق العبد  
 بيمينه والا مع بلان الفاسد بيمينون السيد وانما هو بيمين عليه لا ييمينون العبد ولو أدى  
 كفاية فأفكر صدقه أو أوان صدقه فلو علف الوارث حتى في العلم ولو اشتد القاضي قدر النجوم أو  
 صفها فطاع له ماله ان لم يكن قبض ما يدعيه من تنسخ المكاتب في الاصل بل ان لم يتفق فطاع القاضي  
 وان كان قبضه وقال المكاتب بعض القبول وديعة عنق ويرجع هو بما أدى والسيد  
 بيمينه وقد يتقاسم ولو قال كاتبي لواء بيمينون أو صحبوره في فأفكر العبد صدق السيد ان  
 عرف سبق ما ألقاه والا فطاع له ماله السيد وضعت عنك النجم الاول أو قال البعض فقتل بل  
 الا خروا الكل صدق السيد ولو مات من ابنه أو يده فقتل كاتبي فهو كاتن أنكر اصد خاوان  
 صدقه فقتل كاتبي فان أعتق أحدهما فدينه فلا مع له يعتق بل يوقف فان أدى نيب الاخر  
 حتى كاهه ولا يؤلفا بل وان عزم فطاع على العتق ان كان مرسرا والا فدينه حر الباقى فن  
 فلا حر (قلت) بل الاظهر العتق واقفه أمه وان صدقه أحداه فدينه مكاتب ودينه  
 الكذب فن فان اعتقه المصدق فذهب أنه يقوم عليه ان كان مرسرا  
 (كتاب مهنه الاولاد) اذا أحبل أمته فولدتها أو ميتا أو ما يجب فيه مفره  
 عتقت جنون السيد أو أمه فغيره بنكاح فالولد رقيق ولا يصير أولادها ملكها أو بنه فالولد

ملكها فلو عزمه فغيره أحدهما وأبقاه  
 الا خروا بيمينون أو أبرأه من نسيه أو أعتقه  
 حتى تقوم الباقان أمير وفاد الرق  
 (فصل) لزوم السيد صحبة قول حتى  
 سما متوقفا من النجوم أو دفعه من جندها  
 والحط وكون كل في الأخير وربعها  
 أولو حر تمتع بمكاتبه ويجب بوطئه مهر  
 لاجد والولد ولا يعب فيه موصون  
 مستولمة مكاتبه ولو فاد الرقيق الحادث  
 يتبعه فاد اعتقا فلو طاق في السيد فلو قتل  
 فقبضته ويخونه من أرض جنابية عليه  
 وكسبه ومهر وما فقتل وقت فان حتى فله  
 والا فطاع له ولا يعتق شيء من مكاتب الا  
 بأداء الكل ولو أشبه بالفضل السيد مرام  
 ولا يدينه لغير المكاتب بل السيد مستد  
 أو أمرته عنه فان أيقضه القاضي فان  
 نكح خلف سيده فلو خرج الزدي معيا  
 ورده أو مستغابا ان لا يفتي وان قال عند  
 أخذته أنت حر ولا شرأه له العتق لا تزوج  
 الا بالذن سيد ولا مطلقا ومثله فلا لاجد  
 والولد يبيع فلو نكح قبل حتى أبيه أو  
 بعده دون سنة شهر تبعه ولا يصير أم ولد  
 أو لها ووطئها معها أو بعده وولده لسنة  
 أشهر من الوطئ فهو أم ولد ولو لم يلحج  
 السيد على قبض ان استمتع لغيره ولا أجب  
 فان أبيه قبض القاضي أو عمل بضال يبره  
 فقبض وأبرأ بطلان مع اعتناض من نجوم  
 لا يعبه ولا يبيع وهشه فلو باع وأدى  
 للمشتري لم يعتق وبطلان السيد المكاتب  
 والمكاتب المشتري وليس له تصرف في  
 ماله يدع كاتبه وقوله غيره حتى مكاتب  
 بكذا فطاع حتى وزنه ما التزم  
 (فصل) المكاتب لازم للسيد فلا

يقضه الا ان يهر المكاتب عن أداما أو امتنع منه أو غلبه من حصر ماله وإيس لحاكم أو أدامه وجازت له مكاتب فله ترك ولا  
 الاداموا الفسخ ولو استعمل عندا على لغير من ماله أو يبيع عرض وجب له أن لا يزيد على ثلاثة أو احضار ماله من دون مرحلتين وجب ولا  
 تنسخ بيمينون ولا يصبر ماله ويقوم على السيد فطاعه فقبض والحاكم فتم المكاتب في أداما ان وجهه مالا ولو أبرأه السيد ولو جنى على

تصرف وعدم الكراهة بغير حق والاسلام من يشترط له المعصية أو نحوها أو مسلم (٣٩) أو من لا يفتق عليه وعدم حرمة من يشترط له عدة

حرب و في المعقود عليه طهر أو لمكان غسل  
الاصح . يسع نحر ولا يتقبض إلا يمكن ظهوره  
لو دعه أن يوقع أو يلمس أو يابعد ثم إذا لم يصح  
يسع حشرات وسباع لا تنفع وتعود حتى  
يرد أو لا يجوز أن تقول وضاعه أو دونه تسله  
ولا يصح سحره طال لايه قد فعل رده  
والوجه معين يتقبض تسله ولا مهره على  
باني أو ولايات تعلق برقبته مال قبل اختيار  
قد فعله ولا يصح تسله ولا يصح عقد فضولي ولا يصح  
بالغيره أن يابنه ولا يصح يسع صاحب من  
سيرة وإن جعلت يسع عام لم يبره كذلك  
كل صاحب درهم وبجوه الصعاب ثلاثة  
هم كل صاحب درهم أن خير جثامته لا يصح  
أن يحد من ولا يحد بها أو على هذا البيت  
وأروا ويقتضى الحسد فيها أو بأحد درهم  
فإن يحد ولو باع بقدر ثم يتغلب اثنين أو  
قدان ولا تغلب أن شرط تعيين أن استأثرت  
منه أو لا . يسع غايه حتى يعاينه عوض  
يرد أو قبل عقد قبل الغلب تغيره الوقت  
رؤية بعض يسع دل على باقته كظاهر  
سيرة تعويروا في الفاضل أو كمن صولنا  
باليافعة ككثير رمان ويض وقشرة  
يخل بجزء أو لوز وتغير رؤية باق وقصص  
طماهي عوض في ذمته  
(البراءة) . أقام يصر في تقدره ما نصد  
ثم تقدر أو تشكها أو دأوا بالاصح بروي  
بجسه شرط حلول وتقبض قبل تفرد  
بماتة غير البكيل في مكبل غالب علة الجاز  
لعهده التي صلى الله عليه وسلم وروى في  
وروى في غيره قال بوران كان أكسبين  
والأبعد بعد الاصح أو غيره . يسع أو دأوا  
ولا يشرط حلول وتقبض كاذبة أصول  
مظنقة لحاس وخلاها أو أدهم ولغو بها  
الباطم أو تعتبر بالماتة غير العرا بالاعتقال  
يساع وطب برطب ولا ينفذ ولا تنكيت فيما  
تقد من حب الألفي دهن وكسب صرف  
وتنكيت في العنب الرطب صبرا أو خلا  
يعتبر في الدنانير . يسع أو دأوا صرنا

المعسر ان أمكنه حتى ينتهي الى البائع أو الحاكم فإن يخرج عن الاشهاد لم يلزمه التلقا بالغير  
في الاصح وبشرط ترك الاستعمال فلا يستقدم البعده أو تركه على البائع شرهما أو كلاهما  
بطل حقه ويعد رد كروبيح وبمسروقه أو قوده أو اذا سقط ردده بتقصير فلا ربح ولو  
حدث عنه عيب سقطا أو فداه ثم انرضى به البائع رد المشتري أو وقع به والا فليس  
للمشتري ارض الحلف الى المبيع ورد أو يفرم البائع ارض القديم ولا رد فان تخلف على  
أحدهما فذلك الاصلح اجابته عن طلب الاستدراك ويجب ان يعلم المشتري البائع على  
انوار بالحدث باختيار فان استخرا لعمه بلا ضرر ولا رد ولا ارض ولو حلف بيبلا يعرف القديم  
الايه ككسر يرضى وارج وقور ببلغ مقدور ودلا ارض عليه في الاظهر فان أمكن معرفة  
القديم بأقل مما أحده فكذا العيوب بالحادثة (فرع) اشترى مدين معين صفقة  
ردهما ولو ظهر عيب أحد هاردهما لا العيب وحده في الاظهر ولو اشترى بدر جدين معا  
فقد نصيب أحد هاردهما ولو اشترى بأكثر من واحد في الاظهر ولو اشترى في قدم العيب وحده  
البائع ينتهي على حسب جوابه والى زيادة التصفية كالمعين يتبع الاصل والتفصيل كالقوله  
والاحوال تختم الرد هي للمشتري ان رد بعد القبض وكذا قبله في الاصح ولو باع احملا لا يتحمل  
رد مسعيا في الاظهر ولا يمنع الرد الاستقدام ووطا الثيب واقتضاض البكر بعد القبض  
نقص حدث وقبضه بجنابه على المبيع قبل القبض (فصل) في التصرف في مالم يثبت  
انقباضه على الفور وقيل بثلاثة أيام فانه رد بعد تلف الثمن وبعدها ماع رد وقيل بكني ماع  
قوت والاصح ان الساع لا يختلف بكثر ما يمين وان شتره لا يتقص بالثمن بل يمين كل ما حوّل  
والجارية والاخر ولا رد بعد ما شتر وفي الجارية وجوب سد ماء القنطرة والارسل عند  
البيع وتحمير الوجه وتوسيد الشعر وتجهيز بيت الخيل لا يلزم ثوبه بتقليد الكفاية في الاصح  
(باب) في البيع قبل قبض من شأن البائع فان تلف انفسع البيع وسعفا الثمن ولو أربأ  
المشتري عن العملان لم يرد في الاظهر ولم يغير الحكم واتلاف المشتري قبض ان عدل والا  
فقولان كل الباطل طعنه المصوب فيخلو المذهب ان اتلاف البائع كتلفه واظهر ان  
اتلاف الاجنبي لا يغني عن تبعية المشتري بين اثنين وفرم الاجنبي لو بلغه وفرم البائع  
الاجنبي ولو تبعت قبل القبض فرضه أخذ بكل الثمن ولو عيب المشتري فلا خيار والاجنبي  
فاختيار فان أجاز فرم الاجنبي الارض ولو عيب البائع فالتبعية شوب انقباضه لا التبرير والاصح  
بيع المبيع قبل قبضه والاصح ان يبيع المبيع كغيره وان ارجو ان الوهن والعيبة كالبيع وان  
الاعتاق بخلافه والثمن المعين كالمبيع فلا يبيع البائع قبل قبضه ولو يبيع ماله في غيره مائة  
كوديعه ومشترك وفراض ومرهون بعد انفاك كمو وروث وبقا في دله بعد شدة  
وكذا عارية واخذ بوسوم والاصح بيع المسد في بطله ولا اعتبار بغيره والجدد جواز  
الاستبدال من الثمن فان استبدل ما اقل منه الى ما كثر راعاه من فائده اشرط قبض البدل  
في المجلس والاصح انه لا يشترط التعيين في العقد وكذا القبض في المجلس ان استبدل مالا  
وافق في العدة كسوم من دهره ولو استبدل من القرض وقيمة التلف يار وفي اشرط قبضه  
في الجلس سابق وبيع الثمن لغتين من عليه باطل في الاظهر بان اشترى بدر جدين مائة في  
هرو ولو كان كل بدر ودرين مائة على شخص قباض بدر بدره ادينه بدينه باطل فكذا وقبض  
العقار فقبله للمشتري وتبين ان التصرف بشرط فراغه من اتمتع البائع فان لم يحضر  
المعاقدان المبيع اعتبر معنى من يمكن فيه الشيء الباطل والاصح وقبض المتقول نحو قوله ان

والآن نذكر في باقي أحواله كونه ولا نفيا أنزل فيه النار فهو طاهر ولا يضره تأثره بقدر كسلي وسمن وإذا جرم بقدر جرمه أو يلبس الجلبابين واختلف













تعد في جنبه ما أمام ركبته. وأما كنهه أن  
تعدو محل سجوده فان يجوز اضطلع وسن  
على الاعين ثم تلقوا أفعاله وسن  
نفل فاهد واضطلع وقراءة الفاتحة كل  
ركعة الركعة. بوقد والسنة في جنبه  
وعلى حروفه وتشد يد أو تدها أو ما أو الأنا  
فيه ما غفل ذكر وسكون طلال لا عذر  
أو قد صدق قطع القراءة فان عجز عن جمعها  
فصبغ آبان ولو تفرقة لا تنقص حروفها  
عنها صبغة أنواع من ذكر أو دعاء كذلك  
فوقفة قدر الفاتحة وسن عقب تحريم دعاء  
افتتاح فتعدو كل ركعة والاولى أكد  
واسرار جماع عقب الفاتحة أمين مخففا  
بعد وقصر في جهر به جهرها وأن يؤمن  
مع تأمين امامه ثم يقرأ غير سورة في أوليين  
لا هو بل يستمع فان لم يستمع فقرأ فان سبق  
جماع قرأه على قراءة أو على ثانية وسن في  
صحيح طول الفصل وظهر قريسته أو عصر  
وعشاء أو ساطع برضا محصورين ومغرب  
قصاره وصحبة التمزيل أو ثانية هل  
أنى ذكر وعزأه أختنا بحيث تنال راحتا  
معدلة خافعة ركبته بطمأنينة تفصل رفعه  
عن هو ولا يقصد به غيره كظاهروا أكله  
تسوية ظهوره وتوأن يصب ركبته  
مفرقتين وأخذهما بكفنه ويفرق  
أصابعه القليلة ويكبره ورفع كفه كثره  
ويقول سبحان ربى العظيم ثلاثا ويزيد  
منفرد وامام محصور بن راضى اللهم لك  
ركعتي وبلغت أنت العبد العبد العبد  
بطمأنينة وسن رفع كفيه عند البدء رفع  
رأسه قائلا مع الله جل جلاله وبعد عوده  
وبنالك الحمد والسموات ومل الأرض  
ومل ما شئت من شئ بعد ويزيد من مرأه  
الشأن والمجد أو في القنوت في اعتدال آخره  
مطلقا أو سائر المكتوبات للأنزلة وتو نصف  
ثان من رمضان كآلهم الهدى فمن هدى  
الحج وامام بالخطا جسد ويزيد من مرأه  
اناسه مذكرا وتستغفر الخ ثم صلاة وسلام

ولا يقصد غيره فلو رفع فزع من شئ لم يكف وسن رفع يديه مع ابتداء رفع رأسه قائلا مع الله  
لمن جده فاذا انتصب قالو بنالك الحمد مل السموات ومل الأرض ومل ما شئت من شئ  
بعد ويزيد المنفرد أهـ ل الشاء والمجد أهـ قالو العبد كالنكاح عبد لا تفع ما أعلمت ولا  
معلى ما علمت ولا تفع هذا الحمد منك الحدو يسن القنوت في اعتدال الثانية الصبح وهو اللهم  
اهدنى فمن هدى إلى آخره والامام بالخطا الجمع والصبح سن الصلاة على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في آخره ورفع يديه ولا يصح وجهه وان الامام يجهر به وانه يؤمن المأموم للدعاء  
ويقول الشاء فان لم يسمعه قننت ويشروع القنوت في سائر المكتوبات للأنزلة لاملقاعا على  
المشهور السابغ السجود وأقله مباشرة في جنبه مصلاة فان سجد على متصل به جازان لم  
يجز له يجز كنه ولا يجب وضع يديه وركبته وقدمه في الاظهر (قلت) الاظهر وجوبه والله  
أعلم ويجب أن يطهروا بناله مسجدته نقل رأسه وأن لا يجرى يديه أو يمسها ولا يمسها وجب العود  
الى الاعتدال أو أن ترتفع أسافله على أعاليه في الاصل أو أكمله بكبر لهو به بالرفع ويضع ركبته  
ثم يديه ثم جنبته وأنفه ويقول سبحان ربى الاعلى ثلاثا ويزيد المنفرد اللهم لك سجدت وبلغت  
أمنت ولأن سأت سجد وحسى الذى خلقه وصوره وشقعه وبصره بتبارك الله أسكن  
الخالقين ويضع يديه خذو منكبيه ينشر أصابعه مضمومة للقبلة أو يفرق ركبته وسن رفع  
بطنه عن فخذه ومرفقه عن جنبه في ركوعه وسجوده وتضم المرفأتا الخنثى التام الجاوس  
بين سجدتيه طمأنينة ويجب أن لا يقصد رفعه غير وأن لا يطوله ولا الاعتدال أو أكمله بكبر  
ويجلس مفترشا واضعا يديه قري بيام ركبته وينشر أصابعه قائلا لا ارض اغفرلى وارحمنى  
واجرنى وارزقنى وارزقنى واهدنى وعافنى ثم سجد الثانية كالاولى والمشهور وسن جلسة  
خفيفة بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها التاسع والعاشر والحادى عشر التشهد  
وقعوده والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فالتشهد وقعوده عنها مصلح سلام ركنان والا  
فستان وكف تعدد جاز وسن في الاول لا تقراش فيجلس على كعب يساره وينصب يمينه  
ويضع أطراف أصابعه القليلة في الأسفل التورك وهو كذا تراش لكن يخرج يساره من  
جنبه عنه ويصاير ركه بالأرض والاصح مفترش المسبوق والساقى ويضع يمينه يساره على  
طرف ركبته منشورة الاصابع بلا ضم (قلت) الاصح الضم وانه أعلم ويقص من بناء  
الخصر والبصر وكذا الوسطى في الاظهر ويرسل المسجدة ورفعها عند قوله الا الله ولا يشركها  
والاظهر ضم الابهام اليها كعادته ثلاثه وتعين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض  
في التشهد الاخير والظاهر سنه في الاول ولا تسن على الا لى الاول على الصبح وتسن في  
الاخر وتسلم وتب أو أكمل التشهد مشهور أقله الغلبان لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله  
وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله  
وقيل يحذف وبركاته والصالحين ويقولون أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول  
الله وتسلم في صحيح مسلم والله أعلم وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله الله صل على  
محمدا وآله والزبادة الى محمد جسد سنه في الاخر وكذا الدعاء بعد ومأثوره أفضل ومنه اللهم اغفر  
لى ما قدمت وما أخرت الى آخره وسن أن لا يزيد على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم ومن عجز عنهم ترجمه وترجمه للدعاء والد كالمندوب العاجز لا القادر في الاصح  
الثاني عشر السلام وأقله السلام عليكم والاصح جواز سلام عليكم (قلت) الاصح المنصوص  
لا يجزئه والله أعلم وأنه لا يجب نية الخروج أو أكمله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

على النبي صلى الله عليه وسلم ورفع يديه فيه لا يصح ويجهر به امام ويؤمن مأموم للدعاء ويقول الشاء فان لم يسمعه قننت وسجد وشمالا



مرتین معلماً یبذلونه على محموله لم یحرکوا بحركته وقله مباشرة بعض جهة مصله (۱۱) و یجب وضع خمر من ركبته وباطن كفيه واصابع

قدمه وان بنال مسجده قبل رأسه ويرفع  
أسانله على أعاليه وأسنله أن يكبر له ويه  
بلا رفع ويضع ركبتيه مفرقتين ثم يكفيه  
حد من ركبتيه ثلثاً أصابعه مضومة للقلبة ثم  
جهته وأنفه و يفرق قدميه ويبرزهما من  
ذيله ويحافي الرجل فيه ويركع في عهده ويضم  
غيره ويقول سبحان ربی الاعلی ثلاثاً ويريد  
من صرا اللهم لك محدث الخ والدعاء فيه  
وجاوس بين شتيه معلماً أنه يقول لا تطول ولا  
الاعتدال الرس أن يكبر ويحس مفترشاً  
واضعا كفيه ربي يمان ركبتيه ثلثاً أصابعه  
قائلاً رب اغفر لي الخ وبعد ثانية يقوم عنها  
جلسة خفيفة كأن يعترف في قيامه من سجود  
وقعوده على كفيه وتشهد روضاً على النبي  
صلی الله علیه وسلم بعد وقوفه ودلهما والسلام  
ان عهدهما سلام والاسنة كسلا على  
الآل في آخر ركعة فبعد جاز وسن في غير  
آخر لا يعقبه سجود افتراض بأن يجلس  
على كعب يسراه وينصب عنه ويضع  
أطراف أصابعه للقبلة وفي آخر قولك  
وهو كافتش لكن يخرج برسمه جهة  
عمامه باصق وركه بالارض وان يضع في  
تشهده يديه على طرف ركبتيه ثلثاً  
اصابع يسراه يضم قابضها من مئنه الا  
المسحوق رفعها عند قوله لا اله الا الله ولا تحركها  
والافضل قبض الابهام بعنبرها أو كسل  
التشهد مشهوراً وأنه التحيات لله سلام  
عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام  
علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن  
لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأعبده  
ورسوله وأقل الصلاة على النبي وآله اللهم  
صل على محمد وآله وأسكنهم اللهم صل على  
محمد وعلى آل محمد إلى آخره وهو سنة في آخر  
كده بعد أو فوه أفضل ومنه اللهم اغفر  
لي ما فتنك إلى آخره وأن لا يزيد امام على  
فدو الشهد والصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم من عجز عنه ما أو عن دعاؤك كر

ونته لا تمنافي الأولى حتى يرى شدة الابع وفي الثانية الايسر نوايا السلام على من هن  
عنه ويساره من ملائكة وأنس وجن وينوي الامام السلام على القتدين وهم الرعية  
\* الثالث عشر ترتيب الاركان كذا ذكرنا في ركعة سجود قبل ركعة بطات صلاته وان  
سها فبعد الترتول لغو فان تذكر قبل بلوغ مثله فله والاعتبه ركعتيه وتذكر الباقي فلو  
يتبين في آخر صلاته ترك سجدة من الاشيرة سجدها وأعاد تشهد أو من غيرها ركعة وكذا  
ان شلت فيها وان علم في قيام ثانية ترك سجدة كان جالس بعد سجدة سجود قبل ان جالس  
بنية الاستراحة ليكفه والافجاس ماضاً ثم يسجد وقبل سجدة فقط وان علم في آخر ركعة  
ترك سجدة تين أو ثلاث جهل موضعهما وجب ركعتان أو أربع سجدة ثم ركعتان أو خمس أو  
ست فثلاث أو سبع فسجدة ثم ثلاث (قلت) يسن اداية نظره الى وضع سجود وقيل يكبر  
تعبض عينيه وعندى لا يكبر ان لم يخف ضرراً أو الخسوع وتذكر القرآن والذكر ودخول  
الصلاة بنشاط وفرغ باب وجعل يديه تحت صدره شذاً بينه يساره والدعاء في سجوده وان  
يعتد في قيامه من السجود والقعود على يديه وقطو بل قراءة الأولى على الثانية في الاصح  
والذكر بعدها وان ينقل للذل من موضع فرضه أو فضله الى بيته واذ اسلى وراههم نساه  
مكراً وحق ينصرفن وأن ينصرف في جهة مستحاجة والافعية وتضع في القعدة والسلام الامام  
فلما موم أن يشغل بدعاؤه ونحوه ثم يسلم ولو اقتصر امامه في تسليمة سلمتين والله أعلم  
\* (باب) شروط الصلاة خمسة معرفة الوقت والاستقبال وسرعة العودة وسرعة الرجوع الى  
سنة وركبته وكذا الامانة في الاصح والحركة ما سوى الوجه والكفين وشروط ما منع ادراك لون  
البشرة ولطوبن وما كدرو الاصح وجوب التمام على فائد الثوب ويجب ستر أعلاه وجوانبه  
لا أسفله فلو رقت عورته من حبيبه في ركوع أو غيره لم يكبر فليزهر أو يسد وجهه وله ستر  
بعضها بيده في الاصح فان وجد كفي سواتيه أعين امهات واحداهما قبله وقيل دبره وقيل  
يخفي وطهارة الحديث فانه سبعة بطات وفي القديم يني ويجري بان في كل مناقض عرض بالا  
تقصير وتعذر دفعه في الحال فان أمكن أن يكشفه في غير في الحال لم تبطل وان قصر بأن  
فرغت مدة خفف فيها بطلت وطهارة الخبث في الثوب والبدن والمكان ولو اشبه طاهر ونحس  
اجتهد ولو نجس بعض ثوب أو بدن وجهه لم يجب غسل كله فلوطن طرفاً لم يكف  
غسله على الصحيح ولو غسل نصف نجس ثم باقيه فالأصح أنه ان غسل مع باقيه بجاء وده طهر كاه  
والانغير المنتصف والافصح صلاة بلا يرض لباسه نجاسة وان لم يحرک بحركته ولا قابض  
طرف شيء على نجس ان تحرک وكذا ان لم يحرک في الاصح ولو جعله تحت رجله صحت معلقاً  
ولا يضر نجس يحاذي صدره في الركوع والسجود على الصحيح ولو وصل فغسله نجس لفقد  
الطاهر فعذر الراجح زعمان لم يخف ضرراً ظاهر اقل وان خاف فان مات لم يترع على  
الصحيح ويعني من يحمل احتجاره ولو جعل مستحسماً بطلت في الاصح وطوبى الشارح المتيقن  
نجاسته يعني منه عيانة مذكر الاحترام من غلبا وبختلف بالوقت وموضع من الثوب والبدن  
وعن قليل دم البراغيت وروني الذباب والاصح لاي يني عن كبره ولا قابل انشرب يعرف وتعرف  
الكثرة بالعادة (قلت) الاصح عند المحققين العفو علقا الله أعلم ودم الثرات كالبراغيث  
وقبل ان عصره فلا دما لميل والقروح وموضع الفصد والحجامة قبل كالتراثر والاصح ان  
كان مثله يدوم غالباً فلا كالتحاضات والافصح الاجنب فلا يني وقيل يعني عن قايه (قلت)  
الاصح أنها كالتراثر والاطهر العفو عن قليل دم الاجنب والله أعلم والقبح والصد بد كالم

مأثور من تركه وسلام واقفه السلام عليكم أو كعبه وأسكنهم السلام عليكم ورحمة الله مرتين ينفسمان ملتقاة فبهما حتى يرى شدة روادى

ومردود ثلثيهم وجب ولو اضع وحشم آخر ثلثيهم وربع فعل كل نصف عشر الاربع فاعلم الثلث في الصباح قبل موضعنا  
عرفت نسبتها لالاكثر من حكمه وقسطا من الموصية والا لحكومة ولو اضع (١٠٩) موضعين بينهما عالم وجدوا انقسمت موضعته

عدا و غيره او ثلثا رسا ووجه الا و وضع  
موضعته غير مرفوضات والجامعة كوجه  
فلو غلظت من جانب الى آخرها ثلثان

● (فصل) في اذن ولو بايسا دية  
وبعض قتلها باي اثنين حكمه فكل من

نصف ولو بعين احولا او عاشر اوقها  
باض لا نصف شوا فان قصه فقسما ان

انقصا والا لحكومة وكل يجرى ديم ولو  
لاعي وكل من طرفي مارن وسائر ثلث كل

سبعة نصف وفي اسان ولا ولكن وارث  
وانتفع وغلظ دية لاخرس حكمه فكل من

نصف عشر وان كسرهما دون الستين او  
عالت اولت حكمها او ثلثا سبعة فاقان

بطلت سبعة لحكومة كراهة ولو قلقت  
الاسنان فبصله ولو قلقت من غير مشهور

وبان حلا منبتها فارش وفي ليلين دية ولا  
يدخل فيها ارض اسنان وكل يجرى رجل

نصف فان قطع من فوق كذا وكعب  
لحكومة اثنان وكل اضع عشرة دية والخلعة

لهم اضع وغيره اثنان وحلته ادينه وحلته  
غيره لحكومة وكل من اثنين واثنين

وشترين وذكر ولو لم يغير وعين وسلخ  
جادان في حيا مستقرة ثمان سب

من غير السالخ دية وحشفة كذا كروفي  
بعضها قتلها منها بعض مارن وحلته

● (فصل) في دية في قتل قال زال به  
أرشو جسمه دية فان ادعى زواله اشتر

في غلظته فان لم يغلظ له وقيل اعطى  
بلاطف والاحصيان في جمع ومع اذنيه

دنان ولو ادعى زواله فانه يرجع الى غلظه  
حلفه بان والادع وبان شديدا وان نقص

فانقص كتم وضو ولو قلنا عنه لم يردون  
ادعى زواله مثل اهل شدة ثم ائتمن

عليهم كافر ولا ينرى قتلهم مدبر من ولو استعاروا عينا باهل حرب آمنوهم لم يغلظ اثماتهم  
عليه ولو اضع في الاضع ولو اضعهم اهل الذمة غلظت بصرهم قتالنا انتقض ودهم او

مكره من قتلوكذا ان اول القتل الجواز او اثمهم محقق على المذهب وقيل ان يكون كذا  
● (فصل) شرط الامام كونه مسلما كافرا حرا قاترا يجهت اضعافا او جمع وبصر

وعلق وتعتقد الاملة بالبيعة والا صمم بعه اهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء وجوه  
الناس الذين يسيروا بجماعتهم وشروطهم صفة المشهود وباختلاف الامم والوجه الامر

شوري يجمع لكس اختلاف فيرتضون اعداهم وبان لا يبلغ الشرط وكذا فاسق  
وجاهل في الاضع (قلت) لو ادعى دفع كذا الف الف صدق بينه او حربة قتله على الصحيح وكذا

خارج في الاضع يصدق حد الا ان يثبت يستقولا اثره في البدن والله اعلم  
● (كتاب الرد) هي قطع الاسلام شيئا او قول كفر او فعل سخطه او اعتزاه او عنادا

او اعتقادا من في الصالح او الرسل او كذب رسول او حال محرما بالاجماع كزنا لو تكلمه او فني  
وجوب جمع عليه او تكلمه او عزه على الكفر عدا او رد دية كافر والقتل الكفر ما عدا

استنزال امر بمسلم او جهره كذا كلفه مصحف فاؤذرة وبصره دامن او تمس ولا يصح رد  
صبي ويجوز رد مكره ولو لم يدر في جنونه والذهب محفوفة السكران اسلامه

وتقبل الشهادة في الرد على كل قول يجب التخصيص فعل الاول لونه وادارة انكر حكم  
بالشهادة ولو قال كنت مكرها او انتفتت في سنة كاسر كافر صدق بينه والا فلا ولو لا لفظ

لفظ كافر فادعى كراهة صدق على طلاق ولو لم يعرف بالاسلام عن اثنين مسلمين فقال  
احدهما لا ردنيك كافر اثنان بين حسب كفرة لم يرد فيه وفيه في وكذا ان اطلق في الاظهر

وتجبا متباعدة الرد والردة وفي قول انتصبت وهي في الحال وفي قول ثلاثة ايام فان امرا  
تلاوا ان اسلم مع تركه وقيل لا يقبل اسلامه ان ادعى كفر حتى كره كذا قتلها بالنية ولو لم

الرد ان اعتقد انها له او بعدوا اعداؤه مسلم قبل او مرثدا لم يرد وفي قول مرثد في قول  
كفر اسلم (قلت) الاظهر مرثد وقيل العاقلون لا يفرقون على كفره واقعه اعم وفي رد العلم كذا

عن ماله بها اقول الاظهر حالان فان مرثدا بان زواله لم يرد وان اسلم بان لم يرد وعلى الاقوال  
بعض منه من لم يقبلها وينفق عليه من الاضع بانه غريم اتلافها ونفقة زوجات وف

نكاحهن وتزويج ولذا لو قلنا ملكه فصره فان استعمل الوفاء كعتق وتبديل ووصية وموقوف  
ان اسلم فخلوا فلا يرد به وبتدويره من كذا ماطلة وفي القديم وقوة على الاقول يجعل

ماله مع عدل وامته عند امرائه فتقوى بوجوهه او يؤدى مكانه اليوم الى الغنائم  
● (كتاب الزنا) ايلاح الله كبر بجرم لعنه تعالى من الشهة شتى وجوب الحد ودير

ذكر واتى كقتيل على المذهب ولا حد في القتل ولو طرعه وجماعه في حد وصوم وسواهم  
وكذا امة الزنا وجب الحد وتكون اهل كونه افرم ومكره في الاظهر وكذا كل جهة اياهم اعلم

كسكاح بلا شهادة على الصحيح ولا يوطء بنت في الاضع ولا ينفق الاظهر ويعد في مسأخرة  
وميصق ويحرم وان كان تزويجا بشرطه التكليف الا السكران وعلم غير موصد الحسن

الزيم وهو كافر حر ولو ادعى عليه حشفة يقبل في سكاح صحيح لا فاسد في الاظهر والا صمم  
استدراغ التنيب حال حر وشوكيفه وان السكاح الزاني بنفسه حصن واليكبر الحرمة

ثم ايقوش من حر فاعز ينفق في بعض القطة والوطء اعد اسلته فالزنا سبع كلاء او تكس  
فدشلت في حق وندوك به حلا وتو حوضه من ارمته وحوضه طوبه وتوزع عليهن فان نقصن منكم في ضغ وجبا ع وقوة لسانه وجبل

بأنه ليس فصيح إلى الشمس والاختيار إلى اسفار (أ) وكراهة تسمية مغرب ضياء وعشاء عتوم نوم قبلها وحديث بعدها الألف

المنشروء وممسترضا بالافق ويبقى حتى تطلع الشمس والاختيار أن لا تؤخر عن الاستسفار  
(قلت) يكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عتوم والنوم قبلها والحديث بعدها الألف غير والله  
أعلم وبسن تجيئ الصلاة لأول الوقت وفي قول تأخير العشاء أفضل وبسن الإبراد بالظاهر  
في شدته الحر والاصح اختصاصه ببليدار وجاعة مجدية بصدونه من بعدون وقع بعض  
صلاته في الوقت فالاصح أنه ان وقع ركعة فكله الجميع أداؤه الا قضاء ومن جهل الوقت أجند  
بوردنحوه فان يقين صلاته قبل الوقت ففي الأظهر والأفلا وبيادو بالفات و يسن  
ترتيبه وتقدمه على الحاضرة التي لا يخاف فوها وتكره الصلاة عند الاستواء الا يوم الجمعة  
وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح والعصر حتى تقرب الشمس كالكثانة وكسوف ونجعة  
وسجدة وشكر والألفي حرم مكة على الصبح

\* (فصل) \* انما تجب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل طاهر ولا قضاء على الكافر المار بدولة  
الصبي وبؤمه السبع ويضرب عليها العشر ولا ذي حيز أو جنون أو انغماخ يختلف  
السكر ولو زالت هذه الأسباب وبقي من الوقت تكبير وجبت الصلاة في قول بيشترط ركعة  
والأظهر وجوب الظاهر بدارك تكبيرة آخر العصر والمغرب آخر العشاء ولو بلغ فيها أتمها  
وأخراته على الصبح أو بعدها فلا إعادة على الصبح ولو طاعت أو حين أول الوقت وجبت تلك  
ان أدرك قدر الفرض والأفلا

\* (فصل) \* الأذان والأقامة سنة وقيل فرض كفاية وانما يشترعان لمكتوبة ويقال في العيد  
وتحرم الصلاة جماعة والجديد نديه للمنفرد ورفع صوته الإجماع وقعت فيه جماعة وقيم  
للمائة ولا يؤذن في الجديد (قلت) القديم أظهر والله أعلم فان كان فواشلم يؤذن لغير  
الأولى ويندب جماعة النساء الأقامة لا الأذان على المشهور والأذان مثنى والأقامة فردى  
اللفظ الأقامة وبسن ادراجها وترتله وترجيع فيه والتثنية بفي الصبح وأن يؤذن قائما  
للقبلتين بشرط ترتيبه وموالاته وقول لا يصركلام وسكوت طوي يلان وشرط المؤذن  
الاسلام والتمييز والذكورة ويكره للبعث وللغيب أشد والأقامة أعلاها ويسن صمت  
حسن الصوت عدل والأقامة أفضل منه في الأصح (قلت) الأصح أنه أفضل منه والله أعلم  
وشرطه الوقت الا الصبح في نصف الليل وبسن مؤذان للمسجد يؤذن واحدا قبل الظهر  
وأخره بعد ويسن لاسماعه مثل قوله الألفي جيعليه فيقول لاحول واقتوة الاباليه (قلت)  
والألفي التثنية فيقول صدقت وبررت والله أعلم ولكل أن يصلي على النبي صلى الله عليه  
وسلم بعد فراغه ثم اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت بحمد الوسيلة والفضيلة  
وابعثه مقام محمود الذي وعدته

\* (فصل) \* استقبال القبلة شرط لصلاة القادر الألفي شدة الخوف ونفل السفر فلامسافر التفتل  
راكوا مشايوا لا بشرط طول سفره على المشهور فان أمكن استقبال الرابك في مرقد أو غنام  
ركوعه وسجود له ولما والا فالاصح أنه سهل الاستقبال وجب والأفلا يتخص بالتحريم وقيل  
بشروط في السلام أيضا يحرم التحرف عنه عن طريقه الا في القبلة وبمن ركوعه وسجوده  
أخفض والأظهر أن الماشي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل فيها وفي أحراره ولا يمشي الألفي  
قيامه وشهده ولو صلى فرضا على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده وفي افتتاح أو سائر  
فلا ومن صلى في الكعبة واستقبل جدادها أو بابها مردود أو فوقها طامع أو طالع عتبه ثلثي  
ذوا أو على سلعها مستقبلا من بناها ما سبق جاز ومن أمكنه علم القبلة حرم عليه التقليد

خير وسن تجيئ صلاة لا تزال وتقبل بالاشتغال  
بأسبابها وإبراد بظفر لشذوخي ببليدار  
لمصل جامعة بصلي أو فونه بعمقه ومن وقع من  
صلاته في وقتها ركعة فالكمل أداؤه الا قضاء  
ومن جهل الوقت أجند بقور فدان علم  
صلاته قبل وقتها أجادو يبادر بفائت وسن  
ترتيبه وتقدمه على حاضرة لم يخف فوها  
وكره في غير حرم مكة صلاته عند استواء الا يوم  
الجمعة وتطوع شمس وبعد صبح حتى ترتفع  
كرمح وبعد عصر وعند اصفر ارتضى تقرب  
الاسباب غير متأخر كالثانية لم يقصد  
تأخيرها بها وكسوف ونجعة لم يشل بنيتها  
فقط وسجدة وشكر

\* (فصل) \* انما تجب على مسلم مكلف طاهر  
فلا قضاء على كافر أصلي ولا صبي وبؤم  
بهميز لسبع ويضرب عليها لعشر كصوم  
اطافه ولا ذي جنون أو نحوه بالاتفاق في غير  
ردقة ونحوه وسكر بعدد لا حاضر ونفساء ولو  
زالت الموانع وبقي صدر تعمر وخلاتها  
قدوا الظاهر والصلاة لزمت مع فرض قبلها  
ان صلح لجمعها وخلاد قدره ولو بلغ فيها  
أتمها وأخراته أو بعدها فلا إعادة ولو طرأ  
مانع في الوقت وأدرك قدوا الصلاة وظهر  
لا يقدم لزمت

\* (باب) \*  
سن أذان وأقامة للرجل ولومنفردا  
لمكتوبة ولو غائبة فرفع صوته بأذان في غير  
مصل أقيمت فيه جماعة وذهبوا عنه وفيه  
وأقامة لغيره وأن يقال في نحو عبد الصلاة  
لجماعة يؤذن للأولى فقط من مساوات  
والأهاو معظم الأذان مثنى والأقامة فردى  
وشرط فسمارت تبسولا وجماعة جهر  
وعدم بناء غير ودخول وقت الأذان صبح  
فن نصف ليل وفي مؤذن ومقيم اسلام  
وتبميز ولغيره ذكورة وسن ادراجها  
وتخففها وترتله وترجيع فيه وتويب  
في صبح وقيام فيها ولأنه وإن تلفت بعفته  
فيهما بتمامه في على الصلاة أو ثلثا لامة في على الفلاح ويكون كل عدلا صيا حسن الصوت وكراهة من فاسق



الامامة وسن مؤذنان لملي فؤذنان واحد قبل بحر  
وآخر بعده واسامهما مثل قوله لما لافي  
جبهات وتو شب وكثي فامة فيقول  
ويقول صدوت ورت وأفاما الله وأدامها  
وجعاني من صالح أهلها واسكل أن يصلي  
وبسلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد  
فراغ ثم اللهم رب هذا الدعاء فالح

### \*(باب)\*

التوجه شرط لصلا قادر الا في شدة خوف  
ونفل سفر مباح لقاصده من فلسا نفل  
را كالمشاي فان سهل توجهه راكب غير  
ملاحة رقد وانما الاركان لزمه والا فلا  
توجه في تحرمه ان سهل ولا يشرف الاقامة  
وبكفه اعياء ركوعه وسجوده أخفض  
والماشي يتمها وتوجه فيها وفي تحرمه  
وبالوجه بين سجدة ولو صلى فرائضه دابة  
واقفة وتوجهه وأتمها حاله والا فلا ومن صلى في  
السكينة وعلى سلعها وتوجهه شأخصا منها  
ثاني ذراع تقر بياجا ومن أمه معلها ولا  
حائل لم يعمل بغيره والا فمقتضى برهن  
علم فان قدومه أمكنه اجتهاد اجتهاد  
فرض ان لم يدكر الدليل فان ضاق وقت أو  
تخير صلى وأعاد فان عجز عنه كما عني فارتفة  
عارفا ومن أمكنه تلم أدلتها لمز وهو فرض  
عن لسفر وكفاية للحضر ومن صلى باجتهاد  
فتبين خطا معناه أعاد فلو تيقنه فيها استأنفها  
وان تغير اجتهاده عمل بالثاني ولا إعادة له  
صلى أو أربع ركعات لا أربع جهات به فلا إعادة

### \*(باب صفة الصلاة)\*

أركانها ثمانية بقلب فعلها مع تعيين ذات  
وقت أو سبب ومع نية فرضية وسن نية  
نفذ، وإضاة فقه وطاق قبيل التكبير  
ومع أدانية تضاه عكسه لغز وتكبير  
تحرم مقرؤاته النية وتعيين فيه الله أكبر  
ولا يضرم لا أعني الاسم كانه الأكبر لا أكبر  
الله من عجز ترجم ولزمه تعلم ان قدور وسن  
لامام جهر بتكبيره ولمصل رفع كفه مع  
ابتداء تحرمه حذو منكبيه وقيام في فرض

والاجتهاد والاخذ بقول ثقة يجزى علم فان فقد وأمكن الاجتهاد حرم التقلد فان تحب لم  
يقاد في الاظهر وصلى كيف كان ويضرب ويحب تعدد الاجتهاد لكل صلاة تحضر على الصحيح  
ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الادلة كما عني قد تفرغا وان قدر فالاصح وجوب التعلّم فيحرم  
التقليد ومن صلى بالاجتهاد فدينه انما في الاظهر فلو تيقنه فيه اوجب استئذانها وان  
تغير اجتهاده عمل بالثاني ولا قضاء حتى لو صلى أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء  
\*(باب صفة الصلاة)\*

أركانها ثلاثة عشر النية فان صلى فرضا وجب قصد فعله وتعيينه والاصح وجوب نية الفرضية  
دون الاضافة الى الله تعالى وانه يصح الاداء بنية القضاء عكسه والنفل ذوالوقت أو السبب  
كالقصر فيما سبق وفي نية الفلانية وجهان (قلت) الصحيح لا يشترط نية الفلانية والله أعلم  
ويكفي في النفل المطلق نية فعل الصلاة والنية بالانساب ويندب النفاق قبيل التكبير الثاني  
تكبيرة الاحرام ويتعين على القادر الله أكبر لا تعزير باده لا أعني الاسم كانه الأكبر وكذا الله  
الجليل أكبر في الاصح لا أكبر الله على الصحيح ومن عجز ترجم وجب التعلّم ان قدر وسن رفع  
يده في تكبيرة حذو منكبيه والاصح رفعه مع ابتدائه ويجب قرن النية بالتكبير وقيل يكفي  
بأوله الثالث القيام في فرض القادر وشرطه نصف فاره فان وقف فحسنا أو لا بحيث  
لا يسي فاعلم يصح فان لم يطبق انتصابا وراكرا كمن فالصحيح انه يقف كذلك ولا يذبحه  
لركوعه ان قدر ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود قام ودفعهما بقدر امكانه ولو عجز  
عن القيام فقد كيف شأموه افترشه أفضل من تركه في الاظهر ويكره الاقعدة بأن يجلس على  
وركبه ناصبا ركبته ثم ينعني لركوعه بحيث تحاذي وجهه ما قد ادم ركبته والاكمل أن يحاذي  
موضع سجوده فان عجز عن القعود صلى لجنبه والابن فان عجز فستاقبوا ولا قادر التثفل فاعدا  
وكذا مضطعا في الاصح الرابع القراءة وسن بعد التحريم دعاء الافتتاح ثم التعوذ بسرهما  
ويتعوذ في كل ركعة على المذهب والاولى أكد وتعين الفاتحة كل ركعة الاركعة مسبوقة  
والسبعة منه أو تسجد بثمانها ولو أبدل زاد اتمامه في الاصح يجب ترتيبها ومو الهم فان  
تخلل ذكر قناع المو الالهات تاتي بالصلاة كتابته لقراءتها ما وفقد عليه فلا في الاصح  
ويقطع السكوت الطويل وكذا يسر قد يقطع القراءة في الاصح فان جهل الفاتحة فسبح  
آيات متواليات عجز فنفرة (قلت) الاصح الموصو جواز المنفرة مع جفائه، واليسة  
والله أعلم فان عجز أتى بذكر ولا يجوز نقص حروف البدل عن الفاتحة في الاصح فان لم يحسن  
شأوقف قدر الفاتحة وسن عقب الفاتحة أمين شفيعة الميم بالماء ويجوز القصر ويؤمن مع  
تأمين امامه ويحجر به في الاظهر وتسن سورة بعد الفاتحة الا في الثالثة والرابعة في الاظهر  
(قلت) فان سبق ما قرأه اتماما على النص والله أعلم لا سورة للمأموم بل يسمع فان بعد  
أو كانت سرية قرأ في الاصح وسن للصبح والظاهر طول الفصل والعصر والعشاء أو ساطه  
والامغرب قصاره واصح الجمعة في الاولى الى تنزل وفي الثانية هل أتى الخامس الركوع وأقله  
أن ينعني قدر بلوغ راحته بركبته بسلامة بحيث ينفصل رفعه عن هو به ولا يقصده غيره  
فلو هوى ثلاثا فله ركوعا لم يكف أو كلة تسوية ظهوره وعقبة ونصب ساقه وأخضر ركبته  
بيديه وتفرقة أصابعه للقبلة ويكبر في ابتداء هو به ويرفع يديه كاحرامه ويقول سبحان رب  
العظيم ثلاثا ولا يزيد الا بالامام يزيد المنفرد اللهم لك ركعت وبلغت آمنت ولك أسلمت شح لك  
سعي وبصري وخي وعظمي وصحي وما استأنته قدى السادس الاعتدال فانما علمنا

ولو باضه فهاود ائيمه اورقن فهدوا وسطينان فكدوا شين وللان كرا كين فان كان له مال اجني ازم كالا نصف الضمان ولو  
أُسْرِفَ سَبْعَةً عَلَى غَرَقٍ جَازَ طَرَحُهَا وَجِبَ رَجُلُهَا لِحَدِّ رَأْسٍ

وعر مستدار وصفت احوز آنية وثياب بله لاجل ونقدو لولم يصير له او مسجد على قوب او  
نوسد متاع عمرز فلوا ثقب نزال عنه فلا وروبو متاع وضعه بقره بصرا من لا خطه عمرز  
والا فلا وشرط الملاحة قدرته على منع سارق قوة او استانة وداره فغلة عن العسارتان  
كلنهما قوي يقفان حرم منع الفجاءة اغلته والا فلا وشرط لا حرمع اغلته ساقط ولو انما  
ومع قطع موهو غير حر وكذا وكذا انما في الاصح وكذا بخطان فغله سارق في الاصح فان نال  
قالذهب انما حرزهم ارا من امن والافلاحة فان فقد شرط فلا وخبه بصرا مان لم تشد الحظاها  
وترخي اذ بانها تقبى وما فيها كتمان بصرا اموال اخر بشرط حافظ قوي فها لولوا نوا مشاة  
بأبنة فخلقة فغله بالامانة حرز ولا حافظا وبره بشرط حافظا ولو انما وابل بصرا عمرزة  
بما حافظا برها ومقررة شترط الثقات فائدها كلها كل ساعة يجب برها وان لا ير بدقار  
على تسدق وغير مقول ولبت حرز في الاصح وكفى في غير بيت حرز وكرز وكذا بقية  
بطرف الامانة في الاصح لا يجتمع في الاصح • (فصل) • يشترط حرز الحار وكرز  
مع بره في الاصح ولو نصب حرز لم يشترط مالكة وكذا اجني في الاصح ولو نصب مالا اخرز  
بهره فسرقت المالك منه مال الغائب أو اجني المصوب فلا قطع في الاصح ولا يشترط تناسل  
وسبب وجاه وديعة ولو تقب وعاد في ليلة أخرى فسرقت قطع في الاصح • (قلت) • هذا اذا لم يعلم  
المالك النقب ولم يظهر الظاهر في والا فلا يشترط قطع اذ انما علم ولو تقب وأخرج فسرقت فلا قطع  
ولو تعاد في النقب واخر اذ حدها بالانحاج او وشره ما قبل النقب أخرجه آخر قطع  
الخرج ولو وشره بوسط بغيره فأنشترج وهو يساوي تصايب لم يشترط على الظاهر ولو وراه  
الانحاج حرز او وشره بجوار أو ظهر دابة أو حرز على وجهه فأنشترج قطع او والافلاحة  
فقط بوضعه الا في الاصح ولا يشترط حرز ولا يشترط سارق ولا يفسد صغيرا فلا يشترط في  
الاصح ولو قام بعد على غير فائه وأخرجه عن الفاقلة قطع او وشره في الاصح ولو نقل من بيت  
معلق الى من دار او لم يفتح قطع والا فلا وشرط ان كالمه لغير قطع وبيشخان وحده  
كبيش ودار في الاصح • (فصل) • لا يشترط حرم وبيشون وكرز وقطع مسلم وذو  
بمال مسلم وذو يوفى ماله أو مال احدهم بشرط قطع بغيره قطع والا فلا • (قلت) • الاظهر  
هند الجواهر لا قطع والله اعلم • ثبت السرقه بين الذي المردود في الاصح وباروا السارق  
والذهب قبول لرجوعه ومن أخر يفتو بانه تعالى فالاصح ان لا يفاضل ان يرضاه بالرجوع  
ولا يقول ارجع ولو أنسر بلا دعوى أنه سرق مال زيد الغائب لم يقطع في الحال بل ينتظر  
حضوره في الاصح أو أنه أكره امتعاب في رد في الحال في الاصح وثبت بشم بدراجين  
فلو شهم بدراجين وامرأتان ثبت المال ولا قطع ويشترط ذكر الشاهد شرط السرقه ولو  
اختلف شاهدان كقولهم سرق بكر قولا آخره بغيره فاقطعه وعلى السارق رد ما سرق فان تألف  
ضمنه ولا قطع عنه سرق فائده قطعها فرجله اليسرى والناحية اليسرى وارباعه  
الاجني وبه وذلك بجزو يفسد محل قطعها فزيت او دهن يغلى قبل هو اتخذه ووالاصح أنه  
حق المقتطوع فمؤنه عليه ولا لمام لعه ولا قطع البدين كوع والرجل من مفصل القدم  
ومن سرق مراما لا قطع كلف يمينه وان تعذب أربع اصابع • (قلت) • وكذا لو ذهبت الخس  
في الاصح والله اعلم ولا قطع جزاءه اذ ماعلى الاصح ولو سرق فمقتطعت يمينه ما فمقتطعت  
شمان والعزوة في جزع بلا يمين وبعدهم يبلغ عشرة ايام وتعرض كلبه بدينان فله ان يباعه فبيعت لور ثقبين وذو جنين فزيت  
شتر اقصى قيم لمن جنانية الى الغاء لبيد وتقوم ما يفتو في الجيب على عاقلة • (فصل) • على غير سرق ولو سلب بجنون ولو سرقه لاهدا

متاعك وتولى مسداده او نحو متاع شرعا  
ولم يخصص لنفع الاغناء بالثمن ولو تنسج حجر  
تصنيق اسود مائه هدر سقط وعلى عاقلة  
الباقين الباقي او غيرهم بل لا بد نفعاً او به  
فمعدن غلبت الامانة • (فصل) • عاقلة  
بان صده وقدم اقرب بان يتي شئ فخر لجة  
ومدلى باو من فقتل فصبته فقتله فصبته  
فقتل أي الجاني فصبته فقتله فصبته  
وهكذا لو اذ بقل بعض جان ومعنى ولو ان  
ابن عمها وقتله فقتله فقتل فقتل فقتل  
وكل من عصية كل معق فقتل ولا يعقل  
عق في بيت مال من مسلم على جان وتؤجل  
عليه كماله في نفس كماله ثلاث سنين  
في كل سنة ثلث وكافر معصوم سنة وامرأة  
وشئ سنين في الاولى ثلث وتعمل عاقلة  
وفي باقي كل سنة قد قتل كافر بغير سرق  
قتل مسلمين في ثلاث واجل نفس من  
زحف وغيرهم من جنانية ومن مات في أثناء  
سنة فلا يئى يعقل كافر ذو امان عن ماله  
لا يقرب زرق وقسي وبيشون وامرأة  
وشئ ومسلم عن كافر وكس وعلى غنى  
مالاً آخر السنة فاضل عن حاجته عشر سن  
دينار نصف دينار ووسطاً ملك دونها  
وقود بداريه • (فصل) • مال جنانية  
زرق يتعاقب رقبته قطعاً ولبيد يبعها  
وقد اؤد بالاق من قيمته والارث وقفتان  
منع بعه ثم تمت قيمته والا فلا قد اده  
ولو جنى قبل ادها بعه فبها أو قد ادها لاق  
من قيمته ولا ارشين ولو اظلمه فدا بالاق  
كام ولو جنى ادها كمو اسد ولو عرب او  
مات برى سيد الا ان طلبته ولو اختلف  
ادها للرجوع وبيع • (فصل) •  
في كل جنين انقل أو ظهر ميتا ولو اظلمه  
سورة خطبة يقول ابي جنانية على أنه  
الحين هو معصوم فزيت انقل • (فصل) •  
مات بغيره أو دام له فلكل ذرية والا فلا



قوله غير الواحد من سبق عليه الجواز (٥٠) بالجملة والاستحقاق يبيع فالحق قدم مشروطين فهو حتى يعني يوم قسم ماله بملكه

ووجوه ١ وقيل الرجوع ان شرط سائر ولو اُحال المشتري بالثمن فرد البيع بسبب عطلت في الظاهر أو الباشع بالثمن فوجد الرطل لم يطل على الذهب ولو باع عبدا وأحال بعتنه ثم انفق الثايبان والمحال على حرته أو وثقت بينه بملك الحرة أو أن كلهم بالثمن والمحال ولا ينفك عن شرطه على أن العلم ثم بأخذ المال من المشتري ولو قال المشتري عليه ويحتل نقضت في وقال المشتري أحلتني أو قال أردت بقولي أحلتني أو قال المشتري في أردت الحرة أو قال المشتري على يمينه وفي الوفاء الثاني وجوه ١ قال أحلتني فقال يميني صدق الثاني يمينه

● (باب الضمان) ● شرط الضامن الرشد وضمان محمور وعبد ● مجلس كسر الثمن وضمانه بعد بيعه أو كسره أو بطل في الأصح ويصح يافته فإن من لا لاداء كسبه أو غيره قضى منه أو لا فلا يصح أنه أن كان أدائه في القارة تعلق بماله يده وما يكسبه بعد الذن أو الإقالة ما يكسبه والأصح اشتراط معرفة المحضون له وله لا بشرط قبوله ورضا ولا بشرط رضا المحضون منه فلهما ولا مرقته في الأصح وبشرط في المحضون كونه نائبا وصح القديم ضمان ما يجب والذهب ضمان المذرك بعد قبض الثمن وهو أن ضمان له شيء الثمن أن يخرج المبيع مستحقا أو عبدا أو ناقصا لنقص الضميمة كونه لازما لا كحجره وكيفية يصح ضمان الثمن في مدة الخيار في الأصح وضمان الجعل كلهم به ولو كره في الجدي والإبرام من الجهول بالمثل في الجديدا الأمن إلى القيد ويصح ضمان في الأصح ولو قال ضمانت على زيد فمنهم إلى عشرة فالأصح ضمانه أن يكون ضمانا العشرة (قلت) الأصح أنه ذلولة أعلم

● (فصل) ● الذهب حصة الدين وإن قل بد من عليه المثل بشرط العلم بقدره وبشرط كونه مجاميع ضمانه والمذهب ضمانه يدين من عليه عقوبة لا شيء كضمانه وحقوق ومنه ما في حدوده تعالى ويصح يدين على ويضمن ويحسب وعاب ويشت المضرة فيشهد على صورته ثم إن كان التمسك يدين والافتكاك بغير الكفيل يسلمه في مكان التمسك لا حائل ككفيله وإن حضر الكفيل له ويقول حلت نفسي من جهة الكفيل ولا يكتفى بغير حضوره فإن غلب لم يلزم الكفيل إحضاره أو حله مكانه والأدلة فيه وبمجلس مدة ذهب وأبواب ضمانت ولم يحضر مجلس وقيل إن غلب إلى مسالة القصر لم يلزم إحضاره والأصح أنه إذا مات ودفع لا مطالب الكفيل لم يملك وأنه لو شرط في الكفالة أنه يقرم المالان مات التمسك لم يملك وأنهم لا تصح بغير رضا الكفيل ● (فصل) ● بشرط في الضمان والكفالة لثما بشرط التزام كضمت ذلك عليه أو جمعت أو تفقدته أو تفقدت يدين أو أقال بالمال أو بالحضور أو التفويض لمن أو كقبلي أو زعيم أو جيل ولو قال أؤذي المال أو أضر الشخص فهو وحدود الأصح أنه لا يجوز تضمينها بشرط ولا تؤقت الكفالة ولو شرط تأخير الإحضار شهرين أو أنه يصح ضمان الحال المؤجل لا بإبلاغه ولو قال يصح ضمان المؤجل حاله لا يلزمه التمسك وللمشتري مطالبة الضامن والأصيل والأصح أنه لا يصح بشرط برام أو أصل ولو أقر الأصيل برئ الضامن ولا عكس ولو مات أحدهما جيل عليه دون الآخر وأداه طالب المشتري الضامن فله مطالبة الأصيل بقايمه بالإدانة ضمن ذاته والأصح أنه لا مطالب قبل أن يطالب بالأصل الرجوع على الأصل بل أن وجد ذاته في الضمان ولأدائه وإن اتفق قبضه أو قلوان أن الدين الضمان فمقتضى الرجوع على الأصل ولا عكس في الأصح ولو أدى مكسرا من صاع أو صاع من مائة بثوب قيمته عدون فالأصح أنه لا يرجع إلا بما كسر ومن أدى من غيره بلا ضمان ولا إذن فلا رجوع وإن أدان بشرط الرجوع يرجع وكذا إن أدان

الآن يعني بملكه وبشرط لم ينفذ ثوب بالثمن ولو لم يرد القسم جازة أموله وموقوف عليه فيقتضى لا كسبه وجزاء نفسه وإذا أنكر غير ماله إحصاءه فإن لم يعرفه ماله حلف والأدلة بينة بغيره بأنه واتهم بدائه مسرعة لأن الأمايق لا يردونه وإذ ثبت أهل والعامة منها وكل القاضي من يثبت حقه فلا تخلف إحصاءه بترائى اشتراطه ● (فصل) ● له فسخ معاوضة بغيره لم تقع بعد حصر عليه وإن وجد ماله في ذلك غير محمول يتعلق به حتى لا يزوم العوض حاله أو نحوه حصوله فلا يصح وإن عدمه الغرامة بالعوض وهو منعت المصلحة فلا يرد وأصر في ولو تبين بزيادة ما يتبع بغيره أو لغيره أو ضارب من نفسه بغيره أو لا أشد أو ضارب بغيره وله أخذ بعوضه بضارب بغيره الباقي فإن كان قبض بعض الثمن أخذ ما يقابل باقيه وإن زادت التمسك بالبايع والمفاد لا يشترط أن كانت أو العلم به ولم يذل البايع قيمته بغيره وأخذ حصة الأم ولو وجد حله أو غير له ظهر عند بيع أو رجوع أخذ ماله أو غرس أو بئى فإن اتفق هو وغرم له على قلعه قلعه أو عدمه فملكه بغيره أو قلعه غرم أرض نفسه ولو كان مثليا كغيره فله أنه أو أرد أو جمع بغيره من الخلو أو بأحد فلا يلزمه أو ضره أو صمغه بسبب عقود انقضت فالأصل شرط بل بالزيادة أو بصح اشتراطه أو من آخر فإن لم تزد قيمته على الثوب فالصحيح مفعول والأخذ بالبايع مبيعه لكن للقال شرط بل بالزيادة على قيمته ما

● (باب) ● الجهر بمجنون ومسا وسفه فاجتوز بسبب العبارة والولاية إلى القادة والصبا كذلك الأماستق إلى بلوغ كمال خمس عشرة سنة أو أمته ولكلها كمال ثم سنين أو خمس وحصل أثني أمارة كسبت عانة كافر شنة فإن لم يرسد أحلى ماله

والرشد صلاح دين وماله بأن لا يفعل محر ما يعلى دالة ولا يضره بان يبيع مالا باستعماله في غش في سعة أو يبيع

تطابقا

وزراع نزع ارضه ونفقة علمه والار انا سر  
غزل وصوت نعر اعمدة من نوحه فلو  
فسق بعد لاخر او بنوعه طه القاضى  
وهو وليه اوبين قوله وليه فسق كان  
بلغ غير ذلك ولا يصح من مجموع سعة اقرا  
شكاح او دين او اتلاف مال ولا تصرف  
مال كبيع ولا يقض ماله من ماله من وشده  
بانه وتلف قبل طلب ويصح اقرا به بقوبة  
ونقه نسب او جفاته ماله او بالقبول  
لكن لا دفع المال بلان ولا تصح اذا  
سافر سئل وجب فقدم او مطلق عوزادت  
مؤنة سفره على نفقته للمهرود فلو لم يمتعه  
ان لم يكن في طريقه كسب دالز يادته هو  
كعصر (فصل) وصلى ابنا بوه  
فوصى ففاضر يتصرف بماله ولو بينة  
وبمرض واخذ شفعه فونم في يده  
فبينة بونم وبني عقار ملين وانجر ولا  
يبعه الا حاجة او بينة ماهرة و برك  
ماله وبونه يعرف فان ادى بدكجه يما  
بلا مصطف على وصى او بينة حلف او ابا او  
ايه حلفا (باب البيع) (٥٢)

مطابق في الامم والامم ان ما حلت على غير جنس الدين لا تقع الرجوع ثم انما يرجع  
الضامن والمؤدى له اذا شهد بالادعياين او رجلا امرائين وكذا روى ليل في معنى الامم  
فان لم يشهد فالرجوع ان ادعى في غيبة الامل وكذا ان عدته في الامم فان صدقه  
الضمونه او ادى بحضره الاصل يرجع على المذهب  
(كتاب الشركة) هي انواع شركة الا بدان كسركا المالحين وسائر المثرة فيكون بينهما  
كسب ما سوا ما ياتون فتوزع اموال الصناعة او المصنعة او المثلثة فيكون في كل واحد  
كسبها وعليها ما يرضى من ثمر وشركة الوجوه بان يشترط الوضوح لبيان كل واحد  
منها في كل واحد فانما كان الفاضل عن الثمن بينهما وهذا انواعها وشركة العنان  
محصنة وبشرط فيها العلقا دليل الاذن في التصرف فلو قصر على اشترط كل كسب في  
الاصح وفيه اهلية التوكيل والتوكيل يتبع في كل مثل دون التقوم وقبل يخص بالتقد  
المصروب وبشرط شاعا ابا الين بحيث لا يتجزأ ولا يكتفى الخلفاء مع اختلاف جنس اوسفة  
كسبها وبكسر هذا اذا اخرج المالحين او عقد فان ملكا لشركة كباو شر او غيرهما واذن  
كل الم لا تحرف العروة بمقت الشركة والمصلحة في الشركة ان يبيع كل واحد  
بعض عرضه ببعض عرض الآخر وبأذنه في التصرف ولا يشترط تساوى قدر المالحين  
والاصح انه لا يشترط العلم بقدرهما عند العقد وبسائط كل منهما على التصرف لآخر فلا  
يباع نسبة ولا يفسد بخلاف البلد ولا يبين فاحش ولا يفسد ولا يبيعه بغير اذن واسل قصته  
مقي شاه وبغزلان من التصرف بغيرها فان قال احداهما لئلا لا تصرف في شيء  
لم ينعزل احد ولا يتخمس بون احدهما ويجوز وباعثه والرجوع وانظر على قدر المالحين  
تساوى في العمل او تفاوتا فان شرطنا لانه قد العقد يرجع كل على الآخر باحالة على  
ماله وتنفذ التصرفات والرجوع على قدر المالحين وبما الشرط بدامته فيقبل قوله في الرد  
وانظر ان التالف فان ادعى ببيع بغيره او ببيع بغيره بغيره في التالف ولو قال  
من قبله المالحين وقال لا تصرف في شيء او بالعكس صدق صاحب الدولة قال اقسامنا  
وصاوى صدق الشكر ولو اشترى وقال اشترى في الشركة او لنفى وكذا لا تصرف في  
الشركة

(كتاب الوكالة) شرط الموكل صحة بشرته ما لو كان فيه عك او ولاية فلا يصح توكيل مدي ولا يجوز ولا المرأة  
والحرم في الشكاح ويصح توكيل الولي في حق الطفل وبشرط توكيل الاصح في البيع  
والشراء فيصح شرط الوكيل صحة بشرته التصرف لنفسه لاصح ويجوزون وكذا المرأة  
والحرم في الشكاح لكن الصحيح ان لا قول مدي في الاذن في قبول دار او اصاله هدية  
والاصح من توكيل مدي في قبول شكاح ومنه في الاعياب وشرط الموكل فيه ان يملك الموكل  
فلو كل يبيع مدي ماله مطلقا من يملكه باع على الاصح وان يكون قابلا للولاية فلا  
يصح في عياد كالا طبع وتفرق فكونا زوجا خصما ولا في شهادته ولا يملكه وسائر الامان  
ولا في التنازع في الاصح ويصح في طريق يبيع وهب ويدر وهن وشكاح ومطلق وسائر العقود  
والفسوخ وقضى لونه ونابها هو الهوى والجلوب وصدا في تلك المباحة كالا حله  
والاصح ابداء والا حثا بلى الاظهر لاف الاقرار في الاصح ويصح في اشياء عقوبة آدى  
كتعاص وحدتقف وقيل لا يجوز والا يحضره التوكيل واكن الموكل فيه مع اولى من بعض  
الوجوه ولا يشترط علم كل وجه فلو قال وكذا في كل ليل وكثيرا في كل امورى او  
يعرضوا فلا يخرج بغيره من سلب جناحا او ما باطا الا ان الرقلم ووقعه بغيره من شعبة من شعبة عليه حوله عاين وراك وعمل بكنيسة على بهر

بل بعد من لم ينف الاض بالدين وادانته ثم ان  
ان التمس به وله بائن مرتين من دلت عليه  
لا يبيع بشرط فاعلى مؤجل او مطلق  
وله وجع قبل تصرف الراهن فان تصرف  
بعد لقا **● (فصل)** اذا لم يلبس  
لمعثرين غاليا وله شرط ومعه عند ثالث  
او ثلثين ولا ينفرد أحدهما بعينه الا باذن  
وربنا لمن هو يبدى بائنه فان تصرفه  
وتشاجروا معه حاكم عند عدلو يبيعه  
الراهن بائن مرتين العاجلة ويقدم ثمنه  
فان أيا الاذن قاله الحاكم اذن أو أخرى  
أو الراهن يبيع أزمه الحاكم أو وفاء  
فان أضر بائنه اكل كذا لمرتين يبيع بائن  
راهن وحضرته وثالثه فان شرطوا ان  
لم يراجع الراهن بمن دلت عليه من عدله  
فان زاد وأغلب بل أو زعمه بغير موافقة  
والثمن عند من ضمان الراهن فان تأخر  
فيده ثم اتفق المرون وجع المشتري  
عليه أو على الراهن والقرض عليه وعليه  
مؤنة مرون ولا يتبع من مصلحته فكذلك  
وعهم وهو أمانة بيد الراهن وأصل فاسد  
كل عقد من ريبه كصحة في ضمان وشرط  
كونه يبيعه عند فعل مقدور وقوله أمانة  
وحلف في دعوى تلف الاداء ولو على نفسه  
مهران عذرت ثم ان كذب شهيد ولا  
يقبل دعواه فلا والبروتيق غير نسيب  
والافلا وعليه قيمة الوكيل لكونه لو اتلف  
مرهون فسد له ومن ائتمر بقابل الك  
فالجواب فاصح واقص فان المرهن أو  
مال لم يجمع عقوبته ولا ابراء الراهن الجاني  
وسرى من الذي يادته متلفه ودخل في مرون  
سائل حاله ولو جنى مرهون على أجنبي قدم  
بفان انتصا ويبيع فان الزمن كقولك  
أجنبي على حدة فاقص لان وجد سبب  
ماله ان تملك مرهون مرهون فاسده عند  
آخرا فانصت فان المرهون واد وجب مال  
تعلق به حق مرتين القليل يبيع ان لم  
تزد ثمنه على الواجب وتقدره فان كانا  
مرهونين أو يدين عند نفس فان انتص

والمرتع عيانا تعلق بحرقته والمرأع عيانا تعلق بالقرض والقطن وصون الاطعمة من العورة  
وتعوه او بشرط تنكر الانشيار من أوا كثر وقت قبل البلوغ وقبل هذه فعل الاول  
الاصح له لا يصح عقد بل تخفى في التأكد فلا اذا اراد المتعده ان يبيع بلوغه فيسترد دامت  
الجر وان بلغ ريبه لا ينفك بنفس البلوغ وأصله ماله وقبل بشرط فان القاضي فلو يزد به  
ذلك جهر عليه وقيل هو داخرا فلا يعتد بوقوعه في جهر عليه في الاصح ومن جهر عليه لفسده  
طرا فويله القاضي وقبل وليق الصفرو لو طر أجنون فويله وليق الصفرو وقيل القاضي  
ولا يصح من الجهر عليه لفسده ولا شرط ولا اعتناء به فلو نكاح بغير إذن وليه فلو اشترى  
أو اقترض وتبخر وتلف المأثوق فبده أو اتلفه فلا ضمان في الحال ولو بعد ذلك الجهر سواء  
عمله حله من عدله أو جهل ويصح بائن الولي نكاحه لا تصرف المال في الاصح ولا يصح  
اقراره يدين قبل الجهر أو بعده وكذا باتلاف المأثوق الا ظهوره ببيع بالخلاف اقصا صولاه  
وتخلعه وتظهر موثقه بالنسب له ان حكمه في العادة كالمشترى ولكن لا فرق في كونه  
واذا اخرج مرون فرض اعلى الولي كفايته لثقة يتفق عليه في طر بقية وان أحرم بطوع  
وزلت مؤنة مرون على ثقتة العهد وتخلو له فهو المذهب لانه كعصر في الحال (قلت) ربحا  
بالصوم ان قلنا لزم الاحصاء بدلالة تنوع من المأثوق كان في طر بقية كسب قدور ياد  
المؤنة لم يجر منه والله أعلم **● (فصل)** في المبيع أو ماله من بيعه ثم القاضى ولا تلى  
الام في الاصح ويصرف الولي بالصلوة بينه وبين المالكين والاحوال بين الجاهل والبيع  
عقله الا طاعة أو غلبة ظاهر قوله يبيع ماله بعرض ونسبة للمصلحة والاباع نسبة الشاهد  
ولو تمزبه وبأفسده بالشفعة أو بتركه بحسب المصلحة وبور كماله وينفق عليه بالمعروف فاذا  
ادى بعد بلوغه الى الاب والجد يباعا بالمصلحة بعد تقابل بين وان ادعى على الوصي والامين  
صدق هو بينه

**● (باب المبيع)** هو ضمان أحدهما بغيري بين المتداعين وهو نوعان أحدهما مصلح على  
اقرار فان جرى على غير المدعى فهو بيع أعظم المصلح تثبت فيه أحكامه كالشفعة والرد  
بالبيع ومنع تصرفه قبل قبضه واشترط التقاض ان تغلق في الحال بأو على منصفه فاجابة  
تثبت أحكامها أو على من المدين المدعى فهو بالقبض صاحب الدفعة تثبت أحكامها ولا يصح  
بالحق البيع والاصح حصة المصنف ولو لم يدين من غير حق عصمة صالح من هن دالوكا  
فلا يصح بطلان ولو مصلح من دين على من مع فان توافقت على ان لا يشترط قبض العوض في  
الجلس والافان كان العوض مبنيا بشرط قبضه في المجلس في الاصح أو دينا اشترط تعيينه في  
المجلس وفي قبضه الوجهان وان صالح من دين على بصفته ابراءه بانه ومع المصنف ابراء  
والخامس ونحوهما وبلغنا المصنف في الاصح ولو صالح من حال على مؤجل مثله أو عكسه فان  
بطل المؤجل مع الاداء ولو صالح من عشر حصة على خمسة مؤجل بربع من خمسة وقبض خمسة  
حالة ولو عكسه التوقع الثاني المصنف على الانكسار فيبطل ان جرى على نفس المدعى وكذا  
ان جرى على بعضه في الاصح وقوله صالح على في الفار التي ذهبها ليس اقرارا في الاصح القسم  
الثاني يجري بين المدي والاجنبي فان قالوا كفى المدي عليه في المصنف وهو مرفق مع ولو  
صالح لنفسه والخالفه مع وكأيه اشترط ان كان متكررا قال الاجنبي هو مبطل في انكساره  
فهو شرع مضمون فيعرف من قدره على انتماعه معهما وان لم يخل هو مبطل لغا المصنف  
**● (فصل)** الطريق النافذ لا يتصرف فيه جابر المأثوق لا يشترط عليه مناجاة ولا سلبا



بنحو سبغ يئناه بحرف الميم ويكون جلوسه بينهما بقدر سورة الاخلاص ويقوم بعد فراغه يؤذن ويبدأ ربه وليبلغ الحرات مع فراغه ويقرأ في الاولى الجمعة والثانية المنافع في جهرا

(فصل) سن غسل فبذلك لم يدها بعد فجر وقر به من ذهابه افضل ومن المسنون اغسال ج وغسل عذ وكسوف واستسقاء ولغسل ميت وتجنون ومعنى غسله افاقا وقرأ وسلم أو كدها غسل جمعة ثم غسل ميت وسن بكور غير امام من غير وذهاب في طريق ما بل ماشيا بسكنة وروج في نصير لاهل وراسته في طريقه وقدره بقرأة أو ذكر وتزين بأحسن ثيابه والبيض أولى وتطيب وبارك التحو طفر ورجع واكثر ادعاء وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقرأة الكهف نورها وليتها وكرو غطا الامام ومن وجد فرجة لايصلها الا بغطى واحد أو اثنين أو لم يرجعدها وحرم على من تلزمه اشتغال بشئ يسع بعد شرع في اذان خطبة فان قد صدح ذكره قبل الاذان بعد زوال

(فصل) من أدرك ركعة ولو ما فاته لم يفته الجمعة فصلى بعد زوال قدرته ركعة أو دونها فأنته فيتم طهرا وينوي في اقتدائه جمعة واذا بطلت صلاة امام تغلقه مقتديه قبل بطلان اجاز وكذا غيره من غير جمعة لم يخالف امامه من أدرك الاولى تحت جمعتهم والاذن لهم لاله وراعي المسبوق نظم الامام فاذا تشهد أشار وانتظارهم افضل ومن تخلف لعذر عن سجود فأكمله على شئ لزمه والا فليتأمل فان تمكن قبل ركوع امامه سجود فان وحده قائما أو كذا فكسوف والادافه على شئ ركعة بعده فان وجدته سلم فأنته الجمعة وتمكن فيه فليركع معه بحسب ركوعه الاولى ركعته ما فاته فان سجد على ترتيب نفسه علمه انما بطلت صلاته والا فلا

المشهور

\*(باب صلاة العدين)\*

هي سنة وقيل فرض كفاية وتشرع جماعة وللمفرد والعبد والمرء والمساقر وقتها بين طلوع الشمس وزوالها ويسن تأخيرها لترفع كرم وهي ركعتان يحرم من عام بأن يدعاه الافتتاح ثم يسع تكبيرات يغيب كل ثنتين كاية معتدلة ليل وبكر ويجوز بحسن سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ثم يذوقر أو يكبر في الثانية تحسبا قبل القراءة ويرفع يديه في الجميع وسن فرضا ولا بعذر او يسر على القراءة فأنته وفي القديم يكبر مالم يرفع ويقرأ بعد الفاتحة في الاولى وفي الثانية اقربت بكلمة ماجهر او يسن بعدها خطبتان أو كانت ما كهي في الجمعة ويعلمهم في الفطار الفطار والاضحى بفتح الاولى بدع تكبيرات والثانية يسع ولا بد من الغسل ويدخل وثنه نصف الليل وفي قول بالخير والتطيب والتزين كالجمعة وفعلا بالسجدة افضل وقبل بالصبراء الاله العذر ويستخاف من صلى بالاضحية ويذهب في طريق ويرجع في أخرى ويكر الناس ويحضر الامام وقت صلاته ويجعل في الاضحية (قلت) وبأ كل في عذر الفطار قبل الصلاة يسكن في الاضحية ويذهب ماشيا بسكنة ولا يكر النفل قبلها لغير الامام والله أعلم \*(فصل) يندب التكبير بقرب الشمس ليلتي العدي المنزل والطرف والمساجد الاسواق ورفع الصوت والاطهر ادامته حتى يحرم الامام صلاة العبد ولا يكبر الحاج ليله الاضحية بل يلبى ولا يسن ليله الفطر عقب الصلوات في الاصح ويكر الحاج من طهرا النحر ويحتم بصبح آخر التشرع وغسره كهي في الاظهر وفي قول من مغرب ليله النحر وفي قول من صبحه فذو يحتم بصبح آخر التشرع والعمل على هذا والاطهر أنه يكبر في هذه الايام للفاتحة والاربع والثالثة وصغته المحبوبة الله أكبر الله أكبر الله أكبر لاله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الجد ويستحب أن يزيد كبريا والحمد لله كبيرا وسبحان الله بكروا وصلا ولوشهد وايوم التسلاين قبل الزوال برؤية الهلال ليلة الماشية أظفارنا وصلا العبد وان شهدوا بعد الغروب قبل الشهادة وبين الزوال والغروب أظفارنا وفاتت الصلاة ويشرع قضاءها متى شاع في الاظهر وقبل في قول تسلي من العدا داء

\*(باب صلاة الكسوفين)\*

هي سنة فيحرم بنية صلاة الكسوف ويقرأ الفاتحة بركع ثم يرفع ثم يقرأ الفاتحة بركع ثم يعدل ثم يسجد فركعة ثم يصلي ثانية كذلك ولا يجوز بادن كوع ثالث لقمادي الكسوف ولا نفعه لا لا تجلوه في الاصح والا كل أن يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة البقرة وفي الثاني كما تاتي آية منها وفي الثالث ما توشح وسن والاربع مائة تقريرا ويسجد في الركوع الاول قدر مائتين من البقرة وفي الثاني ثمانين والثالث سبعين والاربع خسين تقريرا ولا يعول السجدات في الاصح (قلت) الصحيح تعليلها بان ثبت في الصحيحين ونص في البري على بطلانها نحو الركوع الذي قبلها والله أعلم وتسع جماعة يجهر بقراءة كسوف القمر لا الشمس ثم يخطب الامام خطبتين يأر كأنه في الجمعة ويحث على التوبة والخير ومن أدرك الامام في ركوع أول أدرك الركعة أو في ثمان أو قيام ثمان في الاظهر ونظرو صلاة الشمس بالاجلاء وبغيرهما كسوف والقمر بالانجلاء وطلوع الشمس لا الفجر في الجديد ولا بغيره ما سخطا ولواجتمع كسوف وجمعة أو فرض آخر فدم الغرض ان خيف فونه والا فظاهر تقدس الكسوف ثم يخطب الجمعة معترضا لكسوف ثم يصلي الجمعة ولواجتمع بسجدة كسوف وجنزة قد تمت الجنزة

\*(باب صلاة الاستسقاء)\*

ولا يجزى بسجود فان سجد ثانيا بحسب فان كل قبل سلام الامام أدرك الجمعة \*(باب) صلاة الخوف أنواع صلاتها عفتان هي

ومن جملة كسبة فقير بعد التوسعة بالبر والنفق بأربعة وثمانين أوجن أو حرم عليه أن يشرك في أدب أو في أن يشاء فسلطوا نخذ  
الجزء بترقون بشرط على الفقير ضياء الفهم (١٢٠) يمر بمنزلة الله في حربه ثلاثة أيام فأقل وبكره عده ضيفان وجلا وخيلا

ونزلهم ككسبة وأفضل سكن وجنس  
علم وأقدم وقد وهبهم الكل منا واللفظ  
لأنه وقد روي بالاشعير بقدره وله إلمية  
من طلب أداه حربة باسم زكاة أو أداه  
وتنه فله على الجيران ولا يأخذ قسطا  
بعض أهله ثم المأثورة حربة

● (فصل) ● زمن الكف مطلقا والدفع  
عنهم لا بد من حرب حتى يمسك الأمان  
شرط أو أن يردوا بجوارنا ومنعنا ما نلتفه  
تألمهم نفسا وما لا نؤمهم أحداث ككسبة  
وتجدها وهبهم ما لا يدر فقتلهما  
وشرط لتألم أحداثها أو أن يقيمها أو أنهم  
ومنهم ما لا يدر فقتلهما أو أن يقيمها أو أن يقيمها  
تقبل ويرج أو كسبتهم وحدها والجواهر  
لجنتها إلى أصدق طريق وعدم توفيرهم  
وتدبيرهم بحسب به مسلم وأمرهم بغير  
أو زلوا في الشياطين وغيرهم بغيرهم  
حديثان آخران كانا به مسلم ومنهم  
أظهروا نكر بيننا نحن نألفوا صرنا ولم  
يقتض عدهم ولو كانوا أو أبو حربة أو  
أمرنا كسبتهم ولو في ذي سلة ولو  
بالحاج أو دل أهل حرب على عورتنا أو دعا  
مسلم الكفر أو سب الله أو نبينا أو الأعلام  
أو القرآن بما لا يدعون به أو نحوها  
انقض عهدنا بشرط انتقامه ومن  
انقض عهدنا بقتل أو بغيره ولم يسأل  
تجديده عهد فلا ملام لأخيه فقام أسلم  
قبلها أمين ومن انقض أمه لم ينقض  
أمان ذلوا به ومن يذبحوا أو أثاروا الحرب  
بلغها ● (كتاب الهدنة) ●

أنما يصفها بعض أهل العلم واليه أوامام  
ونيرامام الصلحة كسبها أوامام السلام  
أو بذل حربة فإن لم يكن ضعف جازت  
إلى أربعة أشهر والأكثر عشرين بحسب  
المصلحة فإن جرت على الأعداء بقدر العقد  
أطالته وشرط فاسد كتع فلأمرنا أو ترك

وجوب البر على منسب الاتصام والقبل وبقدر وحش وحجارة وطى وشيع وضربا ونب  
وتعذب وبيع وبيع وفك وسجود وبيعهم بغير جوار أهل وكل ذي ناب من السباع وخشب  
من السباع كاد ونحو ذلك وبغيره وفردوا باز وشاهدين وصغر وسر وعقاب وكذا ابن  
أبو وهرة وحش في الأصح وبيعهم ما يذهب كسبة وتوفر بغيرها ببيع وعد أو فاقول  
سبع شاوره كذا روي بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول  
تألمهم كسبتهم أو لا يدر بغيره وهو كل ما يذهب وحده وبيعهم بغيره أو فاقول  
أن تألمهم بغيره أو لا يدر بغيره وهو كل ما يذهب وحده وبيعهم بغيره أو فاقول  
ودود وكذا ما قاله من مأ كوله بغيره وما لا يصح فيه أن يشاء أهل يسار وطباع سليمة  
من العرب في حاله فاقول وأن استبقوه فلا تبيعهم اسم حيوان سئلوا هل يذهبهم  
وإن لم يكن اسم عدهم اعتبر بالاشعير وإذا ظهر تغير علم جلاله حرم وقبله بغيره  
(قلت) الأصح بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول  
ذات حرم وما كسبتهم بغيره كسبتهم بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول  
وقية وما نألفوا بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول  
ووجدتهم ما لم أكلهم أو قتلهم أو فاقول حلالا في بيعهم بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول  
يشيع والآخر من الرقيق إلا أن يخاف تلفا أو نقصا له أو كذا في حديثه أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول  
لاذى ومنه أمن وصبي حربي (قلت) الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول  
أصم ولو وجد منهم غائب أو كذا في حديثه أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول  
مسلم أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول  
يلزمه بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول  
وجد منهم طرية وطعم بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول  
بعضه لا كسبه (قلت) الأصح جواره وشرطه فاقول أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول  
أقل وبيعهم بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول  
● (كتاب المأثورة) ●

هامة ويحل أخذ عوض علمها أو بيع المأثورة على سهام كذا أمر أبو بكر ومعاذ وروى  
بأخباره وروى في كل ما يقع في الحرب على المذهب لأهل كرمه وبلدان وبلد وسباحة  
وشدح وخاتم ووقوف على رجل ومعرفة ما يديه وأصع المسابقة على شين وكذا قيل وبطل  
وحارب الأظهر لما يصرع في الأصح والأظهر أن عدهم لا يلزم لأكثر الناس لأدبهما  
فخصوا ولا ترك العمل قبل شروع وبعده ولا يذوق نصيبه ولا في مال وشرط المسابقة  
علم الموقوف والغاية أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول  
والعلم بالمال المشروط ويجوز شرط المالكين بغيره ما لا يقول الأمام أو أحد الرهبتين  
سبق منك فله في المال أو لا كذا ومن أحدهما يقول أن سبقته فله على كذا أو  
سبقته فلا شيء عليه فإن شرط أن سبقه فله على الآخر كذا في الأصح لا يحمل فسه  
كسبه بغيره ما كان سبقهما أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول  
أحدهما أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول  
أحدهما أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول

مالهم أو يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول  
قد بلغناهم ما منهم أو حجت زمتنا لكف عنهم حتى تنقضي أو تنقض بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو لا يدر بغيره أو الأصح حل غراب وزرع وبيعهم بغيره أو فاقول

وهي والعدوى اقبلة والمسلمون كثير ولا سائر ان يصلي الامام بهم في مسجد نصف (٢١) اول وعرض ثمان فاذا قاموا فاجتمع من حزين واجته

وبعد عده بعد تقدمه وتاخر الاول في الثانية وحسن الاخيرون فاذا اجلسوا بعدوا وتشهد وسلم بالجمع وبالعكس ولو حزين فيه حافرة صف او فرقة جازو بطن نخل وهي والعدوى في غيرها او ثم سائر ان يصلي مرتين كل مرة بغير قسمه وذات الرقاع وهي والعدوى وكذلك ان تقف فرقة في وجهه وهي والعدوى في وجهه وتوقف في وجهه وتعي تلك فصلي بها ثالثة ثم تتم وتطعمه ويسلم بها ويقرأ ويقرأ في انتفاؤه والثالثة بغير فرقة وتعين والثالثة ركعة وهو أفضل من عكسه ويتأخر في تشهد هذه اوقاف الثالثة وهو أفضل والرباعية بكل ركعتين ويجوز بكل ركعة وهذه أفضل من الاولين وسهوا كل فرقة في الاولى في ثانیها وسهوا في الاولى يلحق الكل وفي الثانية لا يلحق الاولى وسن في هذه الانواع حل سلاح لا يمنع حصة ولا يؤذى ولا يظهر بتركه خطر وشدة خوف وهي ان يصلي كل فيها كيف أمكن وعذري ترك قبلة للعدوى وعلى كثير الحاجة لاصباح وله امساك سلاح نجس للحاجة وقضى وله تلك في كل مباح قتال وهرب لا خوف فوت وج ولو ما جهلنا ظنوه عدوا أو أكثر في ان خلافة قضا (فصل) حرم على رجل ونحني استعمال حرير وما أكثر كرمه زنة لا ضرورة لحرير وبرد من حرير ونحني استعمال حرير ما غيرة أوحاجة كبر وبقي وكنتال ولم يجد ما يغني عنه ولو لى بالبسة صلبا وحل ما طر زدن أربع اصابع أو طر ف بعد ردة واستصباح بدهن نجس لادن نحو كلب ولبس متنجس لنجس الاضرورة (باب) \* صلاة العبد سن سنة ولو غرد ومساخر للحاج بمنى جماعة بين طالع خمس وزوال سن تأخر بها رثتف كرم وهي ركعتان والا تسكن أن تكبر راعا يده في

هي سنة عند الحاجة وتعاد ثانيا وثالثا لم يسقوا فان تأهبوا للصلاة فسقوا قبلها فاجتمعوا لا شكر ولعدوى يصلون على الصبح ويأمرهم الامام بصيام ثلاثة ايام اولاد التوب والتوا القرب الى الله تعالى بوجود البر والخروج من المطالم وتخرجون الى الصرافي الرابع صياحات ثياب بذلة وتخشع وتخرجون الميادين والشيوخ وكذا الهام في الاصح ولا يمنع أهل البسة الحضور ولا يتخلطون بناوهي ركعة ان العبد لكن قبل يقرأ في الثانية انا أرسلنا نوحا ولا تختص بوقت العبد في الاصح ويخطب العبد لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير ويذوق الخطبة الاولى اللهم اسقنا غيثا غيثا هنيئا ثم يقرأ بعد ذلك اسقنا غيثا غيثا غيثا غيثا اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم اننا نتغفل عنك انك كنت غفارا فاسأل السماء علينا مدامدراو او يستقبل القبلة بعد صدرا الخطبة الثانية وبالن في الدعاء سر او يحول رداه عند استقباله فيجعل يمينه يساره وعكسه وبكسه على الجديد فيجعل اعلاه أسفله وعكسه وبحول الناس مثله (قلت) ويرتكب محلا حتى يترع الشباب ولترك الامام الاستغناء فعله الناس ولو خطب قبل الصلاة فاز وسن أن يبرر ولا قل معر السنة ويكشف غير عورته لبيده وأن يغتسل أو يوضأ في السيل ويسبح عند الرد والبرق ولا يتبع صر البرق ويقول هذا طائر اللهم صيبا نافعما ويذوق عيشا وهو بعد طرنا بفضل الله ورحمته بكره طرنا بنوه كذا وبسبب الريح ولو تضرعوا بكثرة المطر فالسنة أن يسألو الله تعالى رفعه اللهم حو البنا ولا عينا ولا يصلي لذلك والله أعلم (باب) \* ان ترك الصلاة جاحدا وجوبها كفر او كسل لا قل حدا او الصبح قبله صلاة تقعا بشرط اخراجه من وقت الضرورة ويستأبط ثم تقرب عنقه وقيل نجس بحد يمتحن يصلي أو عوذ ويقل ويصلي عليه ويدفن مع المسلمين ولا يطمس قبره (كتاب الجنائز) \* ليكثر كرامات يستمد بالتوبة ورد المطالم والمريض آكد ويضع المحتضر جنبه الى اليمين الى القبلة على الصبح فان تعذر لضعف مكان ونحوه ألقى على فاهه وجهه وأخصاه للقبلة ولحقن الشهادة الى الحاح يقرأ عنده يس والحمد لله رب العالمين وتعالى فاذا مات غش وشدها بعصاة ولينت مفاهله وستر جمع يده برب خفيف ووضع على بطنه مئتي ثقل ووضع على سر برنحوه وزعت ثيابه وجهه للقبلة كتحضر ويتولى ذلك ارفق بحارمه ويادر بغسله اذا تبين موته وغسله وتكفنه والصلاة عليه ودفنه ففرض كفاية وأقل الغسل نعميم بده بداء الله النجس ولا تجب نية الغسل في الاصح فيكي غرقه أو غسل كافر (قلت) الصبح المنصوص وجوب غسل الفريقين والله أعلم والا لكل وضعه موضع خاله مستور وعلى لوح وغسل في قميص بماء بارد ويخطه الغسل على الغسل مائل في ورائه ويضع يمينه على كفه واجهاه في نقره قفاو يستند ظهره الى كتفه اليمنى ويمسك يده على بطنه امر اربابها ليجرح ما فيه ثم يضعه لقفاهو يغسل يساره وعلها خرقه سوايته ثم يلبس أخرى ويدخل أصبعه في وعمرها على أسنانه ويريل ماني مخر به من أدنى موضع كالشي ثم يغسل رأسه ثم لحية يسدر ونحوه ويسرحهما بشما واسع الاسنان برفق ورد المتلف اليه ويغسل شقه الايمن ثم اليسر ثم يحرقه في شقه اليسر فيغسل شقه الايمن بماء الفة او الظفر الى القدم ثم يحرقه الى شقه الايمن فيغسل الاسر كذلك فوهذه غسله ويصحب ثابته وثالته وأن يستعان في الاولى يسدرا أو خطمي ثم يصمها فراج من فرقته الى قدمه بعد زوال السدر وأن يجعل في كل غسلة قابل كافور ولو خرج بعده نجس وجب ازالته نقط وقبل مع الغسل ان خرج من الفرج وقبل الوضوء ويغسل الرجل الرجل والمرأة الرأف ويغسل أمه وزوجه وهي زوجها وياها خرة

أولى بعد افتتاح سهوا ثالثة قبل تمود خسا وصال ويكره بعد بين كل ثنتين ويحسن سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولو ترك الكبير





و مع عرض داد و پد ما و صدراعضات  
و بنهی باوغه بدأسفر من وطنه أو  
موضع و نوی قبل و هو مستقل قامته  
معالما أو اربعة أيام صحاح و باله استوعلم  
ان او به لا یقتی فها و ان فقه کل وقت  
تضرع غایبه عشر بود و بنیه رجوعه ما کتا  
لا الی غیر وطنه لحاجه

(فصل) للقصر شرط سفر طويل الغرض  
ولم يعد الى أهله - دل الغرض غير القصر  
وهو غائبية أو: بعون مبالاة - مذهبها  
وهي من حلتان وجوز اختلافكم فيه  
العاصم وإن تاب فأقله محل توبته وقد سد  
المحل مع اليوم أو فلا قصر لها ثم ولا فقر  
الغرض لم يقدح - المحل والراقي و زوجة  
وجندى قبل من حلتين لم يفرأ أن  
يتبوهن - يعافهما فلو نو وهما مناصر  
الجندى إن لم يثبت وعدم اقتداء بمن جهل  
سفره أو بنتم فلا تقتدى به أو بن ظنه  
مسافر أو بن مقامه فلو أخرج من حلتان ولو  
استخاف وأصر منها أمه المقتدون كلامهم  
إن اقتدى به ولو ظنه مسافرا وشك في نيته  
فصران قصر ونيتته في تحريم وتقرض عن  
نفاها أو اما فلو شك في نوي القصر أو  
رد في أنه يصر أمه ولو قام أمامه لثلاثة  
شك أنه يصر أمه أو قام لها فصر بلا  
وجوب التحام - عانت صلاته لا ساهيا أو  
باعتلا فإيه - ويجوز للسوق أن أدان يتم  
عالمهم قائم متجاوزا وسفر في صلاته فلو  
انتهى فيها أو شك أن يتم بجوازه فلو قصر  
بجاهل به لم يصح صلاته ولا أفضل صوم لم يضر  
فوقصران بالغ سفره ثلاث مراحل ولم يخلف  
في قصره

(فصل) يجوز جمع عصرين ومغربين  
تقدم ما تأخير في سفر قصر والافضل  
لا تأخر وقت أولى تأخير وغيره تقديم وشروط  
له ترتيب ونسبة جمع في أولى ولاء عرفا ولو  
ذكر بعدها ترك ركعتين: أولى أعلاهما

وله جمعها أو من ثمانية ولم يعال فصل تدارك والآ

في صلاة أئمة أوطان المجمعين ولولا زم أهل الحليم الصبر أبدأ لأجمع في الاظهر الثالث أن لا يسبقها ولا يشاركها في بلدتها الا اذا كبرت وعسرت اجتماعهم في مكان وقيل لا يستثنى هذا وهو رفق وقيل ان حاله عظيم بين شعبها كئنا كبلدين وقيل ان كانت قري قاصات تعدد الجمعة بعددها فلو سبقتها جمعة واحدة لاحتج بالسابقة وفي قول ان كان السلطان مع الثانية فهي الصحيحة والعرب في الحرم وقيل التحمل وقيل بأول الخطبة فلو قوتها معا ولو شك استوفت الجمعة وان سبقت اعدادا لم تتعين أو تعينت ونسبت بالأظهر أو في قول جمعة الرابع الجماعة شرطها كغيرها وأن تأمر بأربعين مكلفا حرا كراما أو طائلا يبايع شتاء ولا يبالا الحاجة والصح انعقادها بالمرضى وأن الامام لا يشترط كونه فوق أربعين ولو انقض الاربعون أو بعضهم في الخطبة بحسب المفعول في غيبتهم وبحجج البتة على ما مضى ان عادوا قبل طول الفصل وكذا ابتداء الصلاة في الخطبة ان انقضوا فيها فان عادوا بعد طوله وجب الاستئذ في الاظهر وان انقضوا في الصلاة بطلت وفي قول لا يقي اثنتان وتصح خلف العبد والصبي والمساقر في الاظهر اذا تم العدد بغيره ولو بان الامام خيرا أو عهدنا بحت جهمته في الاظهر انتم الله بدعيه والافلا من لحق الامام الحديث كما لم ينسب وكهنته على الصحيح الخامس خلع ثنات قبل الصلاة أو كانهم جامعهم جدد الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وافضلها متعين والوصية بالتقوى ولا يتعين الصلاة على الصحيح وهذه الثلاثة أو كان في الخطبة بين والاربع فراءة آية في أحداهما أو قبل في الاولى وقبل فيه معا وقيل لا يجب والاربع مابق عليه اسم دعاء المؤمنين في الثانية وقيل لا يجب ويشترط كونه امر بمرتبة الاركان الثلاثة الاولى وبهذا والوالقيام فيها أن تدور والجلوس بينهما واسماع أربعين كاملا والجديدة أنه لا يحرم عليهم السلام وتسبب الانصات (قلت) الاصح أن ترتب الاركان ليس بشرط والله أعلم والاظهر اشتراط الموالاة وطهارة الحدث والنجس والستر وتسبب على منبر أو مرتفع ويسلم على من عند المنبر وأن يقبل عليهم اذا سعدو يسلم عليهم ويجلس ثم يؤذن وأن تكون الجمعة مفهومة قصيرة وبلافت عينا وشا لا شيء منها أو يعتمد على سيف أو عصا ونحوه ويكون جلوسه بينهم نحو سورة الاخلاص واذا فرغ شرع المؤذن في الأقامة وبادر الامام لبلاغ الحرب مع فراغه وقرأ في الاولى الجمعة في الثانية المتناقضين همها

﴿فصل﴾ \* يسئ الغسل لحاضر هارذل لكل أحد وقت من الغفر وهو يمين ذهاب أفضل فان عجزت بهم في الاصح ومن المسنون غسل العبد والكسوف والاستسقاء ولغسل الميت ولنجوت المعنى عليه اذا أفاض الكفار اذا أسلم وأغسل الحج وكدها غسل الميت ثم البجة وعكسه القديم (قلت) القديم هنا أظهر وجهه الاكثر وأدأشه صحيحة كثيرة وليس الجديد حديث صحيح والله أعلم و يسئ التكبير الهاماشيا بسكنة واشتغل في طرفة وحضوره بقرأة أذ كروا يخطئ وأن يقرن بأحسن ثيابه وطيب وازالة النظف والريح (قلت) وأن يقرأ الكهف بوجهه وليأخذوا بذكر الدعاء والصلوات على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجزم على ذي البجة التناخل بالبيع وغيره بعد الشروع في الاذان بين يدي الخطيب فان باع وهو يكره قبل الاذان بعد الزوال والله أعلم \* ﴿فصل﴾ \* من أدرك وكوع الثانية أدرك البجة فيصلي بعد سلام الامام وكوعه وان أدركه بعد فاته فتيتم بعد سلامه ظهرا أو بعا والاصح أنه ينوي في قدر البجة واذا خرج الامام من البجة أو غيرها حدث أو غيره جازا لا يختلف في الظاهر ولا يختلف البجة الاقتداء به قبل حذوه ولا يشترط كونه حاضر

طالب ولا جمع ولو - هل أعادهم إلا لجمع تقدم ودوام سفره إلى

بعضه المد والحر والضراء وان دخلوا بلدة لئلا ين على أهلها ومن دون مساقضهم ما سعى على فقير وولد ومن يورق ولا اذن وعلى من  
بما يقدر كفاية واذا لم يكن تأهب فاشكال وجوز (١١٨) أسرته اسلام ان علم انه ان امتنع قتل وانما الترافعات والاعين

ولو أسروا مسالين منهم وضخا لصلوات  
رجح (فصل) كره عز وبلا ان امام  
ومن أن يؤمر على سرية بعثوا وبأخذ  
السبعة الثبات وله اكثر من كفار واستعانة  
بهم ان آمنهم وقاموا للفرقة وبعيد  
ومر احسن أقويله بأن مالكة أمرهما  
ولكن بلأهبة وكرة في قرب سحرهم  
أشد الان سبيل الله وأوبى وما تكل هي  
وبجنون ومن به وق وأبى وخشي فالتوا  
وغيرهم لا ازل وسماز كذا وقتهما عا  
بهم لا يحرم مكة وتبينهم في قتلهم وان كان  
فيهم مسلم وروى ترمذي في قتال ضرارهم  
أو بالحي صحتهم ان دعيت ضرور وجرح  
التصرف من لزوم سبها من صفات  
قاومناهم الا بغير قاتل وأخير الى فئة  
يستجوبهم ولو بعيد فوار كذا لم يعد  
الجيش فيها منهم بعد فارقهم ووجوز بلا  
كره لقوى اذله امام يلوون ظاهرا  
كافرسنه والا كرهت وجاز الخلاف  
حيوان من أموالهم فان ظن حمله  
لنا كره وجرح حيوان منهم الاحسان  
(فصل) نزع ذلوى كفسر وعبيدهم  
بأسر ويسمى الامام في كذا ولو شقيق  
ذى الاحسان يقتل ومن وفدا أسرى  
أو بمال وارفاق فان شق حبسه حتى يظهر  
واسلام كافر بعد أسره يصدمه ويطلب  
في الباقى لكن الفاطمي من له عز سلمه  
وبقه بعصمه وماله وفرع الحر الصغير  
أو الخيون لا زوجة فان قطع نكاحه  
كسبي ذو جنحة أو زوج حروف ولا يرق  
حتى يسلم واذا وق عليه بن غير حرمي  
لم يسقط فيفضي من ماله ان شتم بدونه ولو  
كان حرمي على مثله بن معاوية ثم عصم  
أحدهما لم يسقط وما أنصفه منهم بل ارتضا  
شنيق وكذا ما وجد كفسلطان أسكن كونه  
مسلم وجب نصره ولو لاقى لائن لحقهم

بعد تبس في شنيق دار حرب والعود الى حرم غير هابيه تداك عواما لم شعير او نحو ذلك لا يقدر حاجون من  
عادى العمران لزوم دعائى الى ائمة ولعائن حرا وكاتب شيرى وبنون وولجهم وارض من حقه قبل ما يكون هو بغيره

قد رزكه و لا الهى و كانت قضاءه و دوام سفره الى تمامه فلو أقام قبله صارت الاولى قضاءه ويجوز جمع سجوداته بعد ما بشر وطه غير التأخير و ان يصلى جماعة بمكة بعد بتأذى بذلك في طريقه و ان يوجد ذلك عند تحريمه بهم و ما تخلف من أولى

\*) (باب صلاة الجمعة) \*

تتبع على كل حذر بلا عذر ترك الجماعة مقيم بعمل جمعة أو يستوي باغه فيه معتدل سمع صوت عال عاذة في هذين من طرف محلها الذي يليه أو مسافر له من محلها و تزم أعين وجد قائل أو هما و زمانا و جرد كالاشتراك ركوبه و من صعد ظهره بمن لا تزم جمعة صحته و له أن يصرف قبيل احواله الى نحو مرض ان دخل وقتها لم يزد ضرر بان يتأخر أو أقمت الصلاة و بغير حرم على من تلمزمه سفر تقربته لان تشي ضررا و سن أهله جماعة في ظهره و انشأوا هان خفي عذره و لمن حجز وال عذره تأخير ظهره الى فوت الجماعة و لغيره تعجيلها أو اجتماع شرط غيرها شروط ان تقع وقت ظهره فلو ضاقت أو شئت وجب ظهره أو حرج و هم فيها وجب بناء كسوقه و أن يندب بمجموعة فلا تصح من أهل خيام و أن لا يسبقها بغيره ولا يقارنها فيه جماعة يجعلها لان كبر أهله و عسر اجتماعهم يمكن فلو وقتها ما أو شئت استؤنفت أو التست صلاها ظهرها و أن تقع جماعة و بأر بعين مكلفا حوازا كرامتنا ولو نقصوا فباطلت أو في خطبة لم يحسب ركن فله حال نقصهم فان عادوا في ركنها بناءه و الاوجب استئناف كقصم بينهم أو وضع خلفه بعد وصي و مسافر و من بان بمحدثان ثم العذر بغيرهم و أن ينقصهما خطبتان و أن كانا معا جادانه تعالى و صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم باقيا فلها و وصية بقوى في كل وقراءة آية مفهومة و في أولى أولى ودعاء له و من بين بأخروي في ثانية و شرط كونها ماعر بينين في الوقت و لا و طهر و ستر و قيام قادر و جالس بينهم باعلا مائة و اسمع الا و بعين أو كأنهم ماوسن تربيتهم ما و انصاف فيهم ما و كونهم ما على

الخطبة و لا الركعة الاولى في الاصح فيها من كل أدرك الاولى تحت جمعهم و الا فنتهم و لا اله و لا اله في الاصح و برأى المسبوق نظام المسحطاف فاذا صلى ركعة تشهد و أشار اليه ثم انصرف أو ينتظر أو لا ينتظره استئناف بنية القدوة في الاصح و من جمع من السجود فأكبته على انسان فصل و الا فالأصح أنه ينتظر و لا يوتر به ثم ان تمكن قبل ركوعه امامه سجد فان رفع و الامام قام قرأ أو ركع فلا يصير ركع و هو مكسب و بان كان امامه رفع من الركوع علم بسلم و اذنه فيها و فهم صلى ركعة بعده و ان كان سلم فانت الجماعة و ان لم يمكنه السجود حتى ركع الامام ففي قول برأى نظام نفسه و الاظهر أنه ركع معه و بحسب ركوعه الاولى في الاصح فركعته ملتقفة من ركوعه الاولى و سجود الثانية و تدرك في الجماعة في الاصح فلو سجد على ترتيب نفسه عالما بأن واجبه المتابعة بطلت صلاته و ان نسي أو جهل لم يحسب سجوده الاول فاذا جدد الثانية بحسب الاصح و ادرك الجماعة بهذه الركعة اذا كانت السجدة قبل سلام الامام و لو تخلف بالسجود ناسبا حتى ركع الامام للثانية ركع معه على المذهب \*) (باب صلاة الخوف) \*

هي انواع الاول يكون العدو في القبلة فيرتب الامام القوم صفين و يصلى بهم فاذا جدد سجدة معه صف سجدة و حرس صف فاذا قاموا بسجدة من حرس و حقوق و سجد معه في الثانية من حرس أولا و حرس الا سجدون فاذا جلس سجد من حرس و تشهد بالصقن و سلم و هذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم به سنان و لو حرس فيه ما قرئ فنافى جاز و كذا فرقته في الاصح الثاني يكون في غير هاتين مرتين كل مرة بفرقة و هذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن نخل أو توقف فرقة في وجهه و يصلى فرقة ركعة فاذا قام للثانية فارتفعت و أتت و ذهبت الى وجهه و جاء الواقفون فاقتدوا به فصلى بهم الثانية فاذا جلس للتشهد قاموا فأتوا ثانيا ثم و طعوا و سلم بهم و هذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع و الاصح أنها أفضل من بطن نخل و قرأ الامام في انتظاره الثاني و تشهد و يقول بوتر الخفة فان صلى مغربا بفرقة ركعتين و بالثانية ركعتين أو أفضل من عكس في الاظهر و ينتظر في تشهد أو قيام الثانية و هو أفضل في الاصح أو ببيعة فكل ركعتين فاصلى بكل فرقة ركعة فحسب صلاة الجميع في الاظهر و هو كل فرقة في محمول أو اولاهم و كذا انبأه الثانية في الاصح لثانية الاولى و سجد في الاولى بالحق الجميع و في الثانية بالحق الاثنين و بسن حل السلاح في هذه انواع و في قول يجب الرابع أن ياتهم القتال أو يشتد الخوف فصلى كب أمكن راكبا و سجد و مذكور في ترك القبلة و كذا الاعمال الكبيرة لمخالفة في الاصح لاسباح و باقي السلاح اذا ذي فان عجز أسكبه و لا قضاء في الاظهر و ان عجز عن ركوع و سجود أو ما أو السجود أخفض و له ذا النوع في كل قتال و هزيمة مباين و هرب من حريق و سيل و سبع و غيرهم عند الاسعار و خوف بحسبه و الاصح منعه لحرم خاف فوت الحج و لو سألوا السواد و عند و انبأه غيره فقتل في الاظهر

\*) (فصل) \* يحرم على الرجل الاستسعال الحار بر فرش وغيره و يحل للمرأة له و الاصح تخريم افراسها و أن للولي اللباس الصبي (ثالث) الاصح حل افراسها و به قطع العراقيون وغيرهم والله أعلم و يجوز للرجل لبسه للضرورة كمرورهم اليكن أو غاة حرب و لم يجد غيره و للعاجز كبر و سكة و دفع قتل و القتال كدبياح في اليوم غير مقامه و يحرم المراكب من ابريسم وغيره ان زاد وزن ابريسم و يحل عكسه و كذا ان استسعى بالي الاصح و يحل ما طرز أو طرف بحر في قدر العاد و ليس الثوب النجس في غير الصلاة و نحوها لاجل دكا و يختر في الاضرورة كفتها و قتال و كذا جلد الميتة في الاصح و يحل الاستسعال بالدهن النجس على

بلا انكار بالهم واذا انتقلت جازت اشارة عليهم ببلادهم وله بأما وتشية تذهبه لاجزائه ويلفهم ما منهم ولو شرط ركن من ايمانهم أو اخلق لهم ولو سلم السلام الان كان في الأولى ذكر كسر الغير مربي وجنون (١٢١) طلبته عشرته أو غيره أو تودع على غيره، ولو يجب دفع مهر وزوج الرقة فغلبت ولا يلزم رجوعه قتل طالبه وان لم يضر به ولو شرط ردة مرتد زلهم الوفاء فان أوفوا فاضنن وجاز شرط عدم ردة

(كتاب الصيد والقبائح) • أو كان القبح ذبح واجزى ذبحاً أو لا فالحزب قطع ما يقوم وعرض من مقدور وقيل غير ما يحصل ولو ذبح مقدور ومن فشا وأذنه عصى وشرط في القبح قصد فلو سقطت مذبحة على ذبح شاة أو حنظل فكأنه ذبح أو استرسلت جازة فبها تقتل أو أول من سجد إلى الله فبقتل مذبوح كالحرة نابت من ذبح الصيد أو حرمة مذبوح ثم وجد ميتاً إلا أن رماه طائفة جارا أو سرب طاباً فأصابوا مذبحة أو قوداً واحدة فأصاب غريمها ومن نحر إلى الله فمقتولة تركية يسرى وذبح نحو بقرة مذبحة الجانب اليسر مشدود أو الغريم وجعل يني وأن يقطع الذبيحة والوجين ويعد مذبحة بوجه ذبعت الغلبة ويسمى الله وحده ويمشي على النبي وفي القبايح حل نكاح الأهل لمنه مذكورة في غير مقدور بغير ترك مذبوح أي وفيه ميز وسكران وحرم ما أولئك من حل ذبحة غير ما سبق إليه إلا أن لا يظفنته أو أوثنته التي حركة مذبوح وفي القبايح كونه ما كولا فيه جبانة مستقر فلو أرسل إلى على غير مقدور فخرته ولم يترك ذبحة بغير حل الأعضاء إليه جرح غير مذبوح وماله ذبح ذبحة فلو فقه في فقه فخره جرح يرفق ولو لم يجره أو لا كونه أو لا كونه محذور بغير جرح لا يظفنته أو أوثنته التي حركة مذبوح وفي القبايح كونه ما كولا فيه جبانة مستقر فلو أرسل إلى على غير مقدور فخرته ولم يترك ذبحة بغير حل الأعضاء إليه جرح غير مذبوح وماله ذبح ذبحة فلو فقه في فقه فخره جرح يرفق ولو لم يجره أو لا كونه أو لا كونه محذور بغير جرح لا يظفنته أو أوثنته التي حركة مذبوح وفي القبايح كونه ما كولا فيه جبانة مستقر فلو أرسل إلى على غير مقدور فخرته ولم يترك ذبحة بغير حل الأعضاء إليه جرح غير مذبوح وماله ذبح ذبحة فلو فقه في فقه فخره جرح يرفق ولو لم يجره أو لا كونه أو لا كونه محذور بغير جرح لا يظفنته أو أوثنته التي حركة مذبوح وفي القبايح كونه ما كولا فيه جبانة مستقر فلو أرسل إلى على غير

لشأن مثل الأول أسد ودونه يعوز في الأصح وسبق إلى بكف وتقبل بحق وقبل القوائم فمما بشرط للمنافعة بين أن الرمي سادة وهي أن يدور أحدهما بإصابة العدو الشرط أو أحدهما فوهي أن تقابل أصابتهما ولو طرح الشتر في ذابعد ذلك كذا فاضل وبين عدد قوب الرمي والاصابة وساعة الرمي وتقدر الغرض طولا وعرضا إلا أن مقتضى وضع فيه غرض معلوم فيعمل المطلق فيكون ليصناف الرمي من فرغ وهو إصابة الشتر لا تدرش أو تحذف وهو أن يتقبه ولا يشترط فيه أو يفسق وهو أن يثبت أو مرق وهو أن ينفذ في ألقا فاضل الفرع ويجوز زحف المنافعة من حيث يجوز زحف المنافعة بشرطه ولا يشترط تعيين قوس وسهم فإن من لغوا جاز إبداله بغيره فإن شرط منع إبداله فسد العقد والظاهر اشتراط بيان الباقى بالرمي ولو حضر جمع للمنافعة لا يتغير تعيينان بخلاف أصابته ولا يجوز شرط تعيينه بغيره فإن اشتراطه في إبداله إيجاب خلافه على العقد فيسقطه قطعاً من الحزب الآخر وأدعى بطلان الرمي قولاً لا ينفذ فإن صح ما قلناه جميعاً لم يمانع أن اجزوا وتنازعا فيمن يقطع فصح العقد وإن شرب حيز قسم المال بحسب الأصابة وقبل بالسيوة بشرط في الأصابة والشرعة أن تفصل بالنقل قولك وفراؤوس أو عرض شيء أو عدم به السهم وأصلب حسبه والإم بحسب عليه ولو قلنا يرج الغرض فأصاب موضع معجب له ولا ينافى بحسب عليه ولو شرط شئ في قوسه ثم سقط أو في صلاة ففسخا بحسبه

(كتاب الأيمان) • لا تنفذ الأيمان بالله تعالى أو وصفته كقولهم والله وبالعالمين والحي الذي لا يموت ومن تقضى يده وكل اسم يخص به سبحانه تعالى ولا يقبل قوله لم ربه العين وما انصرف إليه سبحانه عند إطلاق كل شيء وانما يقال والرب تنعقد به العين الآن بغيره وما استعمل فيه وفي غيره سواء كان في وجوده والعالم والحي أبي بين الأيمان والصفة كونه مفعلة فهو بمنزلة وكبريائه وكلامه وكلامه وقد ربه ومشيته عين الآن ينوي بالعالم والعلوم بالصدق والتقدير ولو قال الحق الله عين الآن بغيره العبادات وحروف القسم بما هو أو لونه كقائه وأسمائه وتخص الله بالحق والحق لله فلو قال أو نوب أو حلف ليس بين الأيمان والحق أو قسم أو حلف أو أحلف بالله لا فعلان فبين أن فواها أو أخلق وإن قال خصه شئ بغير ما عدا أو قسمه تقبلاً صدى ما عدا أو كذا أظهر على المذهب ولو قال الغيرة أقسم عليك بالله أو أداك بالله لتفعلن وأراد عين نفسه فبين والأفلا ولو قال أفعلت كذا أنا لم يردى أو يرى من الإسلام فليس بين ومن سبق لسله إلى القتل بالقتل لم تنفذ وتعم على ما مضى ويستقبل وهي مكرهة لا في طاعة عقول الحلف على ترك واجب أو فعل حرام عصى ورع الحنث وكفارة أو ترك مندوب أو فعل مكره ومن حسمه بلفظ كقولهم أو ترك مباح أو فعله فلا يفسد ترك الحنث وقبل الحنث وله تقديم كقولهم بغير صوم على حنث جاز قبل وحرام (قلت) هذا أصح والله أعلم وكفارة تظهر على العود قتل على الموت ومنذور ما

(فصل) • يقتضي كفارة تأجيل بين من حلف على كماله أو اطعم عشرة مساكين كل مسكين مدين من غائب فوف بلفظه وكسوته بماء يمسى كسوة كقصة أو عسلة أو زول أو لاخف وقفاً من ومنعة ولا بشرط صلاحه لا مذكور على الله فيعزى أو يل صغير كبير لا يبلغ له وقطن ولا حنث ولا راس أو وجل وليس له مذهب فوته فان عجز عن الثلاثة لم يصوم ثلاثة

(١٦ - منهاج) • كتاب وفهود صفة معلية بأن تزجر بزجر وتسريل بلوال وتغسل ولأنا كل منعم شكر بظن بانه تأذمه ولو فعلت ثم كلف من صيد حرم أو متوفى تغلبها (فصل) • يالك بديا بالبعث قصداً كذباً بيد وتذيق ولزمان وقوته

وعليه ثبت وقت انفصاله جوارج جمع  
 « على الغاصب ما لو بأش نقص بنائه  
 وغرضه لا يخرجه ما تلف أو تعيب عنده أو  
 منة المستوفى لها وكل ما لو لم يدرج به  
 لو غرمه بالغاصب لم يرجع به ولا يبرأ جمع  
 ومن انبت به على غصابه فكشتر  
 \* (كتاب الشفعة) \* أو كل ما آخذ  
 وما أخذ منه وما أخذ بشرط فيه أن يكون  
 أرضا متاعها غير نحو محرل في غيره وان  
 ملك بعض كبيع ومهر دعوى خلع  
 وصح دم وأن لا يملك نفعه المقصود قسم  
 كالحاوي وحكم كبر من روى الآخذ  
 كونه شركا في المأخوذ منه تأخر سب  
 ملكه عن سب ملك الآخذ فلو ثبت  
 خیار لبيع لم يثبت الجوارج وم لو شتر  
 ففانبت ولا يرد به بعضه بالشفيع  
 ولو كان لشتر حصة الشتر مع الشفيع  
 ولا يشترط في بونتها حكم ولا حضوره  
 ولا شتر بشرط في تلك ما يرد به شفيع  
 الشفيع ولقائمه بغيره كثلثك أو أخذت  
 بالشفعة مع قبضه شتر الثمن أو وزنه  
 بنصفه شفيع ولو بأو حكمه ما \* (فصل)  
 يأخذ في مثل ذلك ويقوم بغيره وقت  
 العقد وخير في قول بين قبضه مع أخذ  
 خلاصه إلى المثل ثم أخذ ولو بيع شخص  
 وغيره أخذ به بصدقه من الثمن وفتح أخذ  
 بجوارج من كان أدنى من شتر بقدر ما لم يمتد  
 لم تتم وحلفه شتر في جهله وتدره  
 وصدقه الشركة والشره فان أقر البائع  
 بالبيع ثبتت الشفعة ولو لم يقر له ان لم يقر  
 بقبضه أو ان لم يبد الشفيع وإذا استحق  
 فان كان معناه أصل البيع والشفعة ولا  
 أبدل وبقا وإذا دفع الشفيع مع تقاض  
 تبطل وان علم ولو شتر تصرف في الشفيع  
 والشفيع لمصنبا أدوا بعد ما بدت شفعة  
 ولو استصفها جمع أخذوا بعد الجحد ولو  
 باع أحدهم يكن بعض حصة له من ثمن  
 بائنها الآخر بالشفعة في الأول للشرك القديم  
 فان عاشا شركه الشري الأولى الثاني ولو طاعا أحد شفعين سقط حقه وأخذ الآخر لكل أو تركه أو مضى آخر

وبما ورأس المال رأس المال ما توارج عشره وستره عشر من ثمنه على من سدد المال  
 فيكون المأخوذ منه من الربح فيستقر للعامل الشتر ومعه باقيه من رأس المال وان استرد  
 بعد الخسران فأنفسه من موزع على المأخوذ والباقي لا يبرأ به حصة المأخوذ ولو يرجع بذلك  
 مثله المال المأخوذ والخسران عشره ثم استرد عشر من ربع الشتر حصة المأخوذ يعود  
 رأس المال إلى الخصم فوسيعين وبعد العادل بينهما بقوله لم يرجع أو لم يرجع الأكاذ أو  
 ان شتر هذا القراض أولى أو لم تنه عن شتره كذا لو قد ورأس المال دعوى التلف وكذا  
 دعوى الرد في الأصح ولو اختلفا في المشرط له فله المأخوذ أو كذا \* (كتاب المساقاة) \*  
 تصعب من آثار التصرف والصبي ومجنون ولولا به وموردها الثقل والعيب وجوزها التقدير في  
 سائر الأفعال المثمرة ولا تصعب المثمرة وهي على الأرض لبعض ما يخرج منها أو الزرع من العمل  
 ولا المأخوذة وهي هذه العدا والمأخوذ من المساقاة ثلث ثمن الثقل بياض حصة المأخوذة عليه  
 مع المساقاة على التلف بشرط اتحاد العمل وسرارة الثقل بالسقي والبياض بالمعارة  
 والأصح أنه يشترط أن لا يقبل به من المأخوذ أن لا يقدم المأخوذ من البياض كقبضه ولو  
 لا بشرط تساقط الجزء المشروط من النسر والزرع ولأنه لا يجوز أن يتأخر بقاء المساقاة  
 أن يرد أرض بالزرع فاعقل للعامل عليه العمل أجرة عمله ودوابه لأنه وطريق جعل  
 الغلة له ولو لا أن يستأجره بنفسه البذر ليزرع له الصفا لا يخرجه به نصف الأرض  
 أو يستأجره بنفسه البذر نصفه الأرض يزرع النصف الآخر في النصف الآخر  
 الأرض \* (فصل) \* يشترط تخصيص الثمر جملة أو ثمره كالعنب والكمثرى والعلم بالتمعين  
 بالجزئية كالقراض والأظهر صحة المساقاة بظهور الثمر لكن قبل بدو صلاحه ولو ساقاه على  
 دوى ليعرسمه يكون الشتر له ما يزرع ولو كان مقر وسوشرط له جزأ من الثمر على العمل  
 فان قدوله مدينة بغيره فبالأصح والأقل وقبل أن تدبر الأرض الاحتياط مع حقه مساقاة شركه  
 في الشتر إذا شتره لم يرد على حصة ويشترط أن لا يشترط على العامل ما ليس من جنس  
 عمله أو أن يقر به ما لم يرد في الحقيقة ومعرفة العمل بتقدير المدة كاستغناء أو أكثر  
 ولا يجوز والنوق شغل ذلك الثمر في الأصح وسبقنا ما سبقنا على هذا الثقل وكذا لو ساقاه  
 البذل لثمنه ويشترط أن يقول دون تحصيل الأعمال ويعمل المطلق في كل ناحية على العرف  
 القاب وعلى العامل ما يحتاج إليه صلاح الثمر واسترادته مما يشترطه كل سنة كسقي وتفتية  
 غير ما صلاح الأجنبي التي يثبت فيها المأخوذ للجمع وتخصيص شتره وقيدان مضرووعه بشر  
 جونه عاقد كذا أحقا الثمر وحدانه وتطعيمه في الأصح وما قدومه حقا الأصل ولا يشترط  
 كل سنة كبناء الحيطان وحفر غير جديد على المالك والمساقاة لا تملكه فله بغير العادل قبل  
 الفراغ وأفعاله المأخوذ به باقي استحقاق العادل ولا الاستأجر الحاكم « ليس من ثمنه وان لم  
 يتقدر على الحاكم « ليس من ثمنه على الاتفاق أن اراد الرجوع ولو لم يوافق تركه المأخوذ  
 العمل منها وله أن يتم العمل بنفسه أو بغيره ولو ثبتت تبطل على من يعمل شتره فان لم يصفها  
 به استؤجر من ماله على ولو خرج الثمر مستحقا للعادل على المساقاة أو كذا \* (كتاب الجارة) \*

شرطهما كإتاع وشتر والدية آخره كذا أو أكثر بذلك أو لم يكن له شفعة من ثمنه  
 فيقول قبيل أدنا شتر أو أكثر بشيلا مع العقد باقوله آخره شفعة أو منه باقوله  
 بعينه شفعتها وهي قسمه وان وارد على عين كإتاعه أو راداة أو شخص « عينه وعلى القصة





